

٨٧١

حاشية التحرير

الشرقاوي

٢١٧٣

حاشية الشرقاوي على التحرير للأنصاري، تأليف

ح. ش.

الشرقاوي، عبد الله بن حجازي-١٢٢٧هـ. كتبت

في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا.

ج ٢ (١٨٨ق) ٢٧ س ٢٣×٥٦ سم

٨٧١

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الآخر، طبع

الأعلام ٢٠٦:٤ معجم المطبوعات ١:١١٦

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف بد- تاريخ النسخ ج- حاشية

الشرقاوي على شرح التحرير.

الجزء الثاني من حاشية
التحرير للعلامة الشيخ الشرفاوي
تقنيا الله به وبركاته
والمسلمين ولحمد
له وقته
العالمين
مين

قال المأثور في الجامع الصغير بعد قوله عليه السلام يا ابا القاسم
يا ابا القاسم ما نفدت المرات المال ما زال الله والعباد عباد الله
مما يادهم بيلهم من قسمة لطلب الاوكرا اقباض الله وده شمل قسمة
الدينية والعلم الشرعية اي ما اخرج من سلاله من العلوم والمعارف
لم يبق منهم مبلغ الى كل احد ما ليق به ويحمله والله يعطىهم ذلك
شاو اذع ش

53

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: **حاشية التحرير** للعلامة **الشيخ الشرفاوي**
اسم المؤلف: **الشيخ الشرفاوي**
تاريخ النسخ: **الوقت الثاني عشر**
عدد الأوراق: **١٨٨**
ملاحظات: **نسخة شافعية**

٩/٢٧
١٢٩٨/٧/٨

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٨٧١
العنوان: حاشية على شرح التحرير
المؤلف: الشرفاوي، عبد الله بن محمد
تاريخ النسخ: الثاني عشر
اسم النسخ: -
عدد الأوراق: (١٨٨)
ملاحظات: -

مردك حقيقة في وصف الاعمال
اي لغوا فلا يتا في ان في العدة حقيقة شرعية وعل من كلامه انه لا يطق الا على مقاييس الما
ربك لك صرح المتخلف انما هو جليل في العلل في حقيقة الوسط فقار ان حقيقة البيع
مقابلته حال على وجه المعارضة واما قوله فانتقم منكم فهو مجاز في اللغة على ان الخطاة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
كتاب البيوع لما فرغ من معاملة الخالق وفي العبادات شرع في معاملة الخلق
وهي المعاملات فقال كتاب البيوع اي الشرعية لا المتزعم لها فقولوه وهو لغو
زائد على الترجمة جمع بيع انما جمعه نظر التنوع الى بيع اعلان وبيع ذم وال
صحح فاسد وغير ذلك والمصدر يجوز جمعه اذا قصدت انواعه وافرد في
المنهج نظر الاصله وهو المصدر يقطع النظر عن تنوعه الى ما ذكر مقابلة شئ
بشيء اي على وجه العوضته ما كان او اختصاصا ما يخرج ابتداء السلام ورد
فلا يسمى بيعا لانه ليس المقصود بذلك العوضته بل حصول الامان وقيل
فلا يقيد الشئ بالقيود المذكورة وهذا خلاف في اللغة لا يعلق الفقهاء ومن المعنى
اللفظي قول الشاعر يا نعمتكم يا نعمتي اي بيعا لغويا كناية عن تصرفهم في بيعه
وجوها ابو صديق فهو ممن لا نه ما دخلت عليه الباء لم يكن احدهما نقدا
فلا اسلمها اي تسلمها اما في البيوع تسلم لا يدا بيد فان وفيه عاقل
وفيت امانا وان ابدت اي امتنعتم من الوفاء فان الرهن وهو المبيع اي المبيع
تحث يدى ولا يقال انه اذا حصل تنازع المتبايعين في التسليم يرفع الامر
للقاضي ليفصل بينهما الا ان يقال يمكن ان نزعها هذا القاضي القوي
وشرعا مقابلته اي عقد ذو مقابلة وانما غير بالمقابلة لمشاكله المعنى القوي
وخروجها الطهارة والقرص فانه لا مقابلة فيما والمال ما قابل المنفعة
فيما في التعريف او منفعة على التابيد اذ حال بيع حق الموضع الا ان
عليه ويحتمل ان يراد به ما يشمل المنفعة فلا يحتاج كزيادة ما ذكر وعلى كل
تخرج الاجارة والنكاح بقوله مقابلته مال بال ا على الاول فظاهر ان الاجارة
فيها مقابلة منفعة بمال والنكاح فيه مقابلة انتفاع بمال واما على الثاني فلا
ليس بينهما مقابلة مال بمال او منفعة على التابيد اما الاجارة فظاهر وانما النكاح
فلان فيه مقابلة مال بانتفاع على التابيد لا بمنفعة ولا بمال ولا بد ان يكون
المال متولا يخرج نحو جبقى الة فلا يصح بيعه ولا شراؤه وقوله على وجه
مخصوص اشارة الى بقية شروط الاركان الانية ولو عر به بقوله عقد معاوضة

فيه ان الترجمة لما
في المتن وقوله وهو
نقطة من الة

فيه ان القوي فيه مقابلة كما افاد
اخرها وانه صحت اجزائه بلا على
وجه الترجمة وانه يوجب

للازمة او جوازها
فيها مقابلة مال بالنكاح

محنة

في الاول راجع
في الكسرة على هذه الاحتمال كالا
في الكسرة على هذه الاحتمال كالا
في الكسرة على هذه الاحتمال كالا

محنة يقتضي مدد عين او منفعة على التابيد على وجه التربة كان الظاهر فخرج
المعاوضة نحو البينة والمحنة نحو النكاح وبعث العين الاجارة وبعث وجه التربة
وكما يطلق البيوع على العقد يطلق ايضا شرعا على قسم الشرا وهو عليل بنين
وجبه مخصوص والشرا عليل بذلك والاول هو المراد بالترجمة واحل الله
بيع المراد بالحل صحة العقد وعدم حرمة او عدم ما يترتب عليه والمعنى
جعل ما يترتب عليه حلالا بعد ان كان حراما وهذا هو المثل لقوله وحرم الربا
اذ المراد حرمة كل واحد والاية من قبيل العام فتشاور كل بيع الاما خرج له دليل وهو ما يبي
عنه كما سيأتي وقيل مجله مبنية بالسنة والاوله اولى بان المجل هو الذي لم يفسد ولا
فلا يسوغ الاستدلال به اي الكسب اي اي طرف الكسب بمعنى الكسب والمكسوب فالكسب
عنه الطرف بدليل الجواب ويحتمل ابتداء ذلك على ظاهره ويقد مضاف في الجواب اي صحت
من عمل الرجل نحو الرجل وصف طردى لا مفهوم له والنقيد باليد جري على الغالب صاهه
فمثل ذلك عمله بنوايه وهذا اشار الى الصناعة والمفضل عليه مخدوف وهو الزراعة
فالصناعة افضل منها وبه قال بعضهم وان كان المعتمدان الزراعة افضل ثم الصناعة
في الحان وافضل من الثلاثة سيم الغازی في سئل الله تعالى لانه زرق النبي
على اسم الله ولم يتولى جعل وز في تحت ظل رحي وقيل ان عمل الرجل يد شمل
لزراعة وح فلا يكون في الحديث دلالة على الفضل عليه فالاولى قصر ذلك على
الصناعة وانما لم يجب النبي صلى الله عليه وسلم المايل بالافضل وهو الزراعة لقوله
انه لا يتاى منه ذلك فاجابه بما يتاى منه وان كان منضوبا بالنسبة لغوه وكذا
البيان في عدم لجانه بالسهم من القنينة وتفضل بعض هذه الامور على بعض
بالنظر للحس والافضل افراد الصناعة مثلا كالزراعة اقم من التجارة
كل بيع الخاشان الى التجار واخبرها عن الصناعة يستفاد منه فضلهما علمها وقوله
اجروا ولا تشن منه ولا خيانة كما هو مدرج من كلام الراوي والشرع ليس
يرجع لاذن المبيع كتحديد شرع وعجم وجهه ودق ثوب والخيانة اعم منه اذ هي
قد ليس يرجع الى ذاته او الى صفته كان يصفه بصفات كاذبة او الى ارضاء
كان يدكر ثما على وجه الكذب وقيل تفسير واركانه اي اجزائها ههنا التي لا

عبارة جلة ولا يوجد
الفضل عليه

فيما في الترجمة
فيما في الترجمة



فيما في الترجمة
فيما في الترجمة
فيما في الترجمة

فقد لا يلزم طاري الى نصه ان الاصل في العقود بوجوب رعاها لا رعاها فهو على خلاف
الاصل كما يبيع رعاها لا يتا في ان الاصل في البيع اللزوم

يوجد لها بخلاف الشروط وهذه الثلاثة ترجع لستة اذ العاقد بايع وشتر والمقود
عليه ثمن وضمن والصيغة ايجاب وقبول وبما في ذلك في باب لزوم البيع العقد
اي الشئ المعقود اي الملتزم مصدر بمعنى لم المفعول احدهما ينفردهما
للافراد به واشتماله على الفضل كالصلاة وهو النذر اخذ ذكر بضم العين
وخت قوله وغيرها الثان والمحل سبعة ومن النذر الوقف على جهة اما على عين
فشرط فيه القبول على المقتدر والحج والعمرة فيقيدان المراد بالعاقدين ما بينهما
والفاعل وحاصل ما ذكره من الامثلة انها ثلاثة اقسام منها ما هو افعال فقط كالنذر
واليمين ومنها ما هو افعال فقط كالحج والعمرة ومنها ما هو افعال وافعال كالصلاة
والصلاة مثلها الاعتكاف ولا يقال ان في كلامه حصر فيكون ما ذكره جارا لثانوه
لا حصر بل قوله وغير ذلك فيكون ما ذكره اخلافيه الالحقة وروى عليه انه لم
يدخلها فيما يتوقف على عاقدين فيما ياتي فيقتضي انها خارجة من هذا ما فيها
يقتضي دخولها فيه واجبت منع انها غير داخل في ما ياتي بل هي داخل في قوله وغير
في القسم الثاني وهو ما كان لان ما من الطرفين والامام احد العاقدين والما موم العاقد
الثاني ويكسر فيه التعدد ومثل الجمعة في التزام الجماعة المعادة والتجموع عند عمل المهر
والمنذور جماعتها لكن الجماعة في الاخيرة شرط للوفاء بالنذر ووقع الحرف من لا الصيغة كالم
سماهي تساهل ووجهه ان الطلاق والعقود لا عقد والعدة لا توصف بواحد
منها لانها تقيس المرأة مدة لبراة الرحم والتمريض ليس من العقود ولا من الحلول وعند الاصل
في عدد ذلك من العقود التي ينفردها واحد ان كلامه من الطلاق والعقود جهتان فمن حيث
تعلقها بالزوجية والعقد يكونان من الحلول لما بينهما من حل عصمة الزوجية والعقد
ومن حيث التزام المطلق والعقد بالانكحار الذي هو الوقوع بحيث لا يكون له ولاية
على الزوجية والرفق يكونان من العقود في الامور المعقودة اي الملتزمة كالم وانش
ان الوقوع الملتزم بما يترب عليه وهو عدم الولاية ينفرده عاقد واحد ولا يتوقف على الغير
واما العدة فوجه عدتها من ذلك انها متوقفة على الطلاق المتوقف على العقد المتوقف
على اذن الزوجية اذن عقد اي امر معقود اي ملتزم اي يلتزم به الرضي بالزوج
فجعلت عقد الترتيب على ذلك بوساطة عاقدان اي وان تعدد احداهما كما في الجمعة

الظن ان المراد به ما لا يلزم
كصيغة النذر والميثاق
الحج والصلاة

فان
الامر
بواحد
منه

فان المامرين فيها لا بد منهم من التعدد فالمراد بهما الجنس الصادق بالتعدد من احد
الجانبيين جائز وقد مضى على لازم لان لزوم طاري على العقود وقد مضى على
اللازم من احدهما اخذت منهما من النوعين قبله ولعله افراده اهل اجازة
من الطرفين اي طرفي العقد من جهة العاقد من وقوله فلكل النذر الجائز هنا
المشار به الى انه ليس المراد به ما قابل للحرام بل ما يتيممه وهو الشركة الخ ذكر بضم
العدسعة وخت قوله وغيرها لانه فالحملة اثنا عشر واجل هذه الامور ليس بل وقوله
حفظها والافيداني لكل واحد باب محصور والوكالة اي لغيره من غير عاقله والحوار من الجائز
فقد تكون واجبة من جهة الوكيل كالوكالة وكذا في مال يتيم وكان يجب لو غفل
نفسه خيف ضياعه افراده القناني او لاحدهما اي الرهن او الدفن بان المتعار
شيئا ليرهنه باذن ما ذكره قال في التمتع وصح رهن معار ياذن او استعار رهن
لدفن ميت وقوله ولم يفعل اي المفعول اي الاحداي لم يرهن المستعير ويقتض
اولم يوضع الميت في القبر فان فعل ياذن رهن المستعير اقبض ووضع الميت
في القبر ياذن في نفسه وان لم يصل الى المقبرة او لم يوارى بالتراب فلا رجوع حتى
ينفك الرهن بغير البيع او بغير الميت العجب الذي قصير العارية لازمة من طرف
المعير والمستعير ولا يخرج المعار عن كونه معارح لان عدم جواز الرجوع فيه معارح
وهو يعلق دين الرهن برقبته ووضع الميت في القبر واذ رجع المعير قبل وضع
الميت في القبر لزمه اجرة الخضر للمستعير بخلاف ما اذا اعاره ارضاء ليرزعه فوضع بعد
الحرق والفرق ان الزرع يمكن بلا حرق بخلاف الدفن فلو لم يمكن الزرع ابل الحرق
فهل يضمن الاجرة المذكورة او يقال ان الزرع يمكن من غير حرق فلا ضمان الذي
يظهره شيخنا الحنفى الثاني اخذ من اطلاقهم وكالا عارة للدفن والرهن ما لو
اعاره ستره لصلاة الفرض او للصلاة مطلقا وشكر في فرض والقراض يكسر
القاف قال في الخلاصة لفاعل المفعال والمفاعلة الميت وهو ان يدفع المالك مالا
لاخر ليجزى منه الزرع بينهما فلكل من المالك والعاقل فسخة متى شأ وقوله والوجه
اي انها جائزة لكل من المودع والوديع فسخة متى شأ والجماعة اي الشروع في
العمل وبعده وقبل تمامه ما لم يتعين الناضي كان المراد في حذف الناضي

فقد لا يلزم طاري الى نصه ان الاصل في العقود بوجوب رعاها لا رعاها فهو على خلاف
الاصل كما يبيع رعاها لا يتا في ان الاصل في البيع اللزوم

فان
الامر
بواحد
منه

قبل

قوله اور بعض شریف

قوله ويكون القسم لا
 بعد ان يكون الخ لا اعرف
 الحزم في الثالث وعدها
 في الاولين وليس في الثالث
 بعد الخاص بل في غير ذلك
 على الجملة الاول
 في الرابع فانه مع
 في تقاضيه في
 عليه في القول
 يقال الحزم في
 الخاص في
 فلا ياتي في
 فالخاص
 ما في
 في
 في
 وانما في
 واحدة وهي الثانية

علی

سواء قدم الخلل على الخبز أو عكس وكعبده وعدده غيره أو عدده وحده فيصم العقد في
الخل وعبد حصته من الثمن المبيع باعتبار القيمة إذا لا زاد بينهما فإن الثمن ما
وقع عليه العقد فليلا كان أو كثيرا أو القيمة ما قطع بها القومون وبغيره من الخبز
خلا والخر عبدا وإما في الدوام وضابطه أن يجمع في العقد بين عيدين يصح العقد
على كل منهما منفردة وتختلف أحدا ما قبل القبض فيستقط من الثمن ما يقابل
قيمة الناقتين بالتوزيع أيضا وما في اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقد
بألازمين أو جائزين صح ووزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما أو كان يقول بعتك
عبدك وأجرتك داري سنة بخمسة عشر دينارا فتوزع عليهما باعتبار قيمتهما
فإن كانت قيمة العبد ألفين وقيمة منفعة الدار في تلك السنة ألفا كان ثمن
العبد عشرة دنانير وأجرة الدار خمسة فتوزع للجمع بين بيع وعقد آخر معطى
الحاضر على العام أي وكالبيع في صور الجمع المذكور بشرط اعتناق أي مجز عن
المشتري أو مطلقا بخلاف ما لو كان معلقا فتوزع بشرط أن تنفقه إذا جاز بدو
لو شرط اعتناق عن البائع أو اجنبي فلا يصح وكالبيع بشرط اعتناق الحبس بشرط
اعتناق وتظهر بعضهم فيه بأن البيع والشروط انما صح على خلاف القسطنطينية
الرخصة فلا يقال عليه بربط منع عدم القسطنطينية مطلقا على أن الصحيح
في الأصول جوازها فيها أو براه أي براه المبيع فإذا قال بعتك هذه الدابة بشرط
أنها برئ من العيوب صح لأنه نصريح بمقتضى العقد لكن لا يبر إذا ظهر بها عيب
أو براه البائع كان يقول بعتكها بشرط أن يبري من العيوب فيصح أيضا ولا يبر
الأعني عيب باطن يجوز أن يوجد حال العقد جملته البائع بخلاف ما لو كان
غير حيوان أو كان العيب ظاهرا أو موجودا بعد العقد وعلمه فلا يبر أو يبر
أيضا ذلك وبيع عيدين أي متباينين بشرط كونها للبائع ولو في
أحدهما هكذا في بعض النسخ وفي بعضها في أحدهما وعلى كل فهذا مفهوم من قوله
وبيع خيار فانه صادق ببيع عيني واحدة وعيدين بشرط الخيار فهما أو في أحدهما
لكنه نص على ذلك لئلا يتوهم عدم صحة الخيار في أحد المتبايعين دون الآخر
والنسخة الثانية أظهر في إفادة المراد والقاسمدة كرمته في المتيقنين

قال في القسطنطينية
وإذا كان العبد
والدار في سنة
بخمسة عشر دينارا
فتوزع عليهما
باعتبار قيمتهما
فإن كانت قيمة
العبد ألفين وقيمة
منفعة الدار في تلك
السنة ألفا كان ثمن
العبد عشرة دنانير
وأجرة الدار خمسة
فتوزع للجمع بين
بيع وعقد آخر معطى
الحاضر على العام
أي وكالبيع في صور
الجمع المذكور بشرط
اعتناق أي مجز عن
المشتري أو مطلقا
بخلاف ما لو كان
معلقا فتوزع بشرط
أن تنفقه إذا جاز بدو
لو شرط اعتناق عن
البائع أو اجنبي فلا
يصح وكالبيع بشرط
اعتناق الحبس بشرط
اعتناق وتظهر
بعضهم فيه بأن
البيع والشروط انما
صح على خلاف
القسطنطينية

أي وبيع العقبه
ص ٥٤

وفي

وفي الشارعية فالجملدة ثلاثون ولو من البائع أي له نعم إن باعه بالثمن الأول
أو تميلد أن تملك أو كان في الذمة صح وكان أقاله بلفظ البيع وإن لم يحصل نقل
ولا تخلية ويكون ذلك مستثنى من كثر شرط النقل في المنقول والتخلية في غيره
وبيع ما عجز بالبنا للفاعل أي المشتري عن تملكه وإن كان البائع قادرا على تملكه
سواء كان الحجر حيا كالمنصوب أو شرعا كالمرهون حبس الجملدة بفتح الهمزة
والموجدة فهما أي تحتاج التنازع وفيه محازان إطلاق الحبس على غير الأدمي تلبسا
أو لافرق في ذلك بين الأدمي وغيره وإطلاق المصدر على اسم المفعول أي يجوز
الحصول وهو جنس الجنين بأن يبيعه أو يبيع شيئا موحلا بثمن للمدة كان
يقول بعتك هذا الشيء بعشرة أصفاف إلى أن تملك هذه الناقصة وتولد ولدها
وللمضامين جمع مقمان كمنعاج أو مضمون كمنعون وهي باقي الأصناف
من الما والملاقح جمع ملتقحة أي ملتقح بها وهي باقي البطون من الأجنة
وبيع بشرط كسب عبدك بمائة بشرط أن تبيعني دارك أو تقرضني كذا أو بعتك
نزر عا بشرط أن تخصه أو توبا بشرط أن تحطه أو يطبخا أو حطبا بشرط أن
تحملة قال في المبيع وبيع بشرط بيع أو قرض أي أو ما تشترى أي مما هو بشرط
للصحة كشرط القطع للتمتع أو للأصلاح كشرط الحمل أو الرهن أو المستضي القبط أو
كان لا غيا كشرط أن لا يأكل إلا كذا أهوا والمناذرة بدل مبيعة من النذ وهو
الرعي وما ضيه من باب ضرب كان يقول أنبذ الدابة ثوبى بكذا والملازمة
كان يقول إذا المستمة فهو مبيع منك وسياتي أيضا صهما وبيع البر بالخطبة
بر أو شعرا ودراهم وكالبر كل ما كان مستترا يستبدله كالذرة النامية بخلاف الذرة
الصبيغة والشعر والأرز واستترا بالارض كخجل وجزر وبصل وفول أخضر بعد
انقضاء قشره أما قبله فيصح ببيعة أنه يוכלل مع ما يستثنى من ذلك اللوثة فإنه
يصح بيعها في قشرها ولو بعد انقضاءه وبيع ما لم يملكه البائع أي ما ليس له عليه
ولا يبر بطريق من الطرق ويسمى عقد فضولي فهو باطل عندنا وعند غيرنا موقوف
أو الجاز المالك صح والأفلا والربا أي أن فقد منه شرط من الشروط الأتية للحلول
والتقايض والتماثل ولو من غير جنس يبيعه ولو غير مأكول أو نحو سمل وبيع الحصاة

قوله في المبيع
وبيع بشرط بيع
أو قرض أي أو ما
تشرى أي مما هو
بشرط للصحة كشرط
القطع للتمتع أو
للأصلاح كشرط
الحمل أو الرهن أو
المستضي القبط أو
كان لا غيا كشرط
أن لا يأكل إلا كذا
أهوا والمناذرة بدل
مبيعة من النذ وهو
الرعي وما ضيه من
باب ضرب كان يقول
أنبذ الدابة ثوبى بكذا
والملازمة كان يقول
إذا المستمة فهو مبيع
منك وسياتي أيضا
صهما وبيع البر بالخطبة
بر أو شعرا ودراهم
وكالبر كل ما كان
مستترا يستبدله كالذرة
النامية بخلاف الذرة
الصبيغة والشعر والأرز
واستترا بالارض كخجل
وجزر وبصل وفول أخضر
بعد انقضاء قشره أما
قبله فيصح ببيعة أنه
يוכלل مع ما يستثنى من
ذلك اللوثة فإنه يصح
بيعها في قشرها ولو بعد
انقضاءه وبيع ما لم يملكه
البائع أي ما ليس له عليه
ولا يبر بطريق من الطرق
ويسمى عقد فضولي فهو
باطل عندنا وعند غيرنا
موقوف أو الجاز المالك
صح والأفلا والربا أي
أن فقد منه شرط من
الشروط الأتية للحلول
والتقايض والتماثل ولو
من غير جنس يبيعه ولو
غير مأكول أو نحو سمل
وبيع الحصاة

قوله في المبيع
وبيع بشرط بيع
أو قرض أي أو ما
تشرى أي مما هو
بشرط للصحة كشرط
القطع للتمتع أو
للأصلاح كشرط
الحمل أو الرهن أو
المستضي القبط أو
كان لا غيا كشرط
أن لا يأكل إلا كذا
أهوا والمناذرة بدل
مبيعة من النذ وهو
الرعي وما ضيه من
باب ضرب كان يقول
أنبذ الدابة ثوبى بكذا
والملازمة كان يقول
إذا المستمة فهو مبيع
منك وسياتي أيضا
صهما وبيع البر بالخطبة
بر أو شعرا ودراهم
وكالبر كل ما كان
مستترا يستبدله كالذرة
النامية بخلاف الذرة
الصبيغة والشعر والأرز
واستترا بالارض كخجل
وجزر وبصل وفول أخضر
بعد انقضاء قشره أما
قبله فيصح ببيعة أنه
يוכלل مع ما يستثنى من
ذلك اللوثة فإنه يصح
بيعها في قشرها ولو بعد
انقضاءه وبيع ما لم يملكه
البائع أي ما ليس له عليه
ولا يبر بطريق من الطرق
ويسمى عقد فضولي فهو
باطل عندنا وعند غيرنا
موقوف أو الجاز المالك
صح والأفلا والربا أي
أن فقد منه شرط من
الشروط الأتية للحلول
والتقايض والتماثل ولو
من غير جنس يبيعه ولو
غير مأكول أو نحو سمل
وبيع الحصاة

كيفية من هذه الابواب ما تقع عليه هذه الخصاصة وسأني النابع اي في غير
او عين او الجاري اي في قناة او نحوها وقوله مفرد اخرج ما لو باع مع الارض او
باعتها وحدها فيصح سواء في الجاري والنابع ولا يدخل في بيع الارض وحدها
الا بالنظر عليه على المعتمد اما اذا لم ينص فهو باق على ملك البائع فهو الموقوف
منه حال البيع والحادث بعد وخرج بالجاري والنابع الركن في بيعة مفردة
بما يشوه خلاف المراد وجهه انه قال وبيع الثمرة قبل التباير فقتضاه انه لو
باعها بعد التباير كان صحيحا وان لم يبد صلحاها وانما قال اولى لا مكان ان
في مفهوم كلام الاصل تفصيل وهو انه ان باعها بعد التباير كان بعد بدو الاصل
صحيحا فلا المفهوم اذا كان فيه تفصيل ليعترض به ولكن الهمام موجود
ككباي ولو علم او ضم واسترجع في بيعه عند تعدد فصله كذا ومبينة
باجر من ارض مسمدة يسرجح في خرق في كل طرية او بر ما دجن في بيع الارباب
والحرر والمواجير والقليل وغير ذلك صحيح ويعني عن ما يوضع فيها من الماشية
والبيع في ذلك كله واقع على الظاهر والخس والخل يتبع على معتمد وقال ثم
واقع على الجميع اما اذا لم يتعد فصله كبيل عليه رهن فلا يصح بيعه عسب
الخل يسكن السنين وهو ضرابه واجرة ضرابه او ما وه او من ما به وعلى الثالث
فذكره بعد المضامين لا فائدة ان له اسما اخر وذكره مع الفرر للتردد في معناه
امر من فاكتر كما مر وخرج بالبيع اعارة للضراب فهي مندوبة بل واجبة ان تقع
في الناحية ويندب لصاحب الانى اهداشي بالكلية افاذه قل وبيع الفرر
اي البيع المشتمل على عرر في البيع والبيع الذي فيه عرر هو ما انطوت عناءه او
ما تزددين امرين اغلبهما اخو فها كما لطير غير الخلل في الموى فانه منطوق على ان
هل يرجع اوله من ردين العود ويحدهم والاعلى عليه الثاني وهو اخو فها
اي يخاف منه دون غيره فافعل التفصيل ليس على ما به وسع الاصح وشراؤه
مصدر مضاف لفاعله اي ان يبيع او يشترى شيئا من الاعيان فلا يصح خلاف
للأمانة الثلاثة وكذا يمتنع اجارته ورهنه ثم يصح ان يوجر نفسه وان كان
عبدا وان يشترى من يفتق عليه ويقبل كناية فكس ويزنيها من سيد مبيع ثم يبيع

تدريج الارض الوعد
في النابع دون الجاري
لا يمتنع رهنه
على معتمد
انظر بعد الاكافي
الشهاب
وهو ان النابع
كلام في البيع
ابا طلة
بانه انما يبيع
كلام هو ما
بانه في البيع
بانه في البيع

وهو من السئلة انه يخرج
اي كاهن في الدار

لغيره

لغيره فيما لا يصح منه من العقود للضرورة ولو اشترى بغير نسيان عمى قبل
فتضمن ينقض العقد على الاصح وخرج ببيع الاعيان وشراؤها ببيع الذمم وشرا
كالسلم فيصح ان يسلم او يسلم اليه ويوكل في القبض والقبض ولو لم يشره في
بعض النسخ من فروع اما مبتدأ خبره محذوف او جبر او فاعل محذوف اي وشراؤه
باطل او الباطل شراؤه او يبطل شراؤه وانما قطع عما قبله لان الكلام في البيع
وبيع خيار الروية هو من الفرر واما حديث من اشترى مالم ير فهو بالخيار
اذا رآه فضعيف اتفاقا اهـ قال وان اشرف على الخراب اي اولى لم ينتفع به اصلا
على المعتمد نعم نحو حصريته كالتناوبيل والمذوق الموقوف لا تقع به بيعها
ليصرف ثمنها في مصالح الموقوف بخلاف العقول والكلام في غير المسجد اما هو
فلا يصح بيعه بحال والاضحية اي المندورة مطلقا والمنطوق بها بعد
ذبحها بعد القبض فيملق بالمر هو من قوله لا اذن اي من المرفق وكذا في بيعة
لوفادته ان تقدم قبوله والاوجب تقدم اذنه في البيع على ايجاب البائع كانه قبله
لغيره فلا يصح قبول المشتري له وبيع العبد المثلوم ومثله كتب العلم وقوله من
كافراي له الا ان يحكم بعتقه اي كايده وابنه ومن اقترحه بغيره وخرج شراؤه
بشرط العتق فلا يصح اهـ قال مع اشتراط الوكلاء اي العتوبة التي يسبها
نعمه المعتق على عتقه وقوله بغير المشتري اي بان شرطه للاجنبي او للبائع واما
قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في شأن من بعه واشترط له المولى والام فيه يعني على
كفاي وان اسام فابا اي علمها وخرج بشرطه للمشتري فهو صحيح لانه قصرح
بالمقتضى بمجهول احوال من الرهن والكفيل اي مجهول اكل منها كان قال فيقتل
هذا بتمن في ذمتك بشرط ان ترهنني به شيئا او ثوبا او كفلاك به احد او رجل
فان كان الرهن بمعنى المرهون معلوما بالمشاهدة كدنا الثوب او الوصف ككوب
في ذمتك صفقة كذا او كان الكفيل معلوما بالمشاهدة كهذا الرجل والاسم والنسب
كفلان بن فلان صحيح في خمسة اوسق فاكتر اي اذا بيع ذلك في صفقة واحدة اما
لو بيع في صفقتين كل صفقة اقل من خمسة اوسق ومجموعهما خمسة اوسق فاكتر
فانه يصح ومن المعلوم ان الوسق متون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلاث

وها



بغدادى وهو عند النورى مائة وثمانون وثمانون رطلا واربعة اصباع درهم
 وعند الراغبى مائة وثلاثون رطلا والمحمدي مع الصحة في غير النورى مائة
 الف مائة والمراد المحرم من البعوض لان كلامه في ذلك وح في قوله كبيع الخنزير
 لان المحرم في الاول سبب البيع وهو القول المذكور وفيما بعد التلبيح والشر
 وهكذا اما البيع المربى على ذلك فليس حرام على المعتمد خلافا للزادى
 قل هنا نعم لا يجوز في بيع العنب لمن يصره خمر او كذا ما بعد وجلة ما ذكرني
 احتلة المحرم اثنا عشر كبيع حاصر لبادي اي متاعا ليا بعبارة البهجة وبيع
 حاصر متاع بادي فليس المراد ان البادي هو المشتري كما يوهى كلامه ولا حاضر ساكن
 الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهي ارض ذات زرع وخصب بكسر الخاء اي غنا
 وبكة خلاف الجذب والمذكور ان خلافا البادي هو النسبة اليه بادي والى الحاضرة
 حصري على خلاف القياس فهما والقياس بادي وحاصري والتعبير بالحاضر والبادي
 جري على القالب حتى لو كانا حاضرين او باديين او احدهما حاضرا والاخر بادي لم يباكر
 كان الحكم كذلك فالمراد اي شخص كان ولو اشترى شيئا ايام رخصه لبيعه ايام الفلا
 لم يحرر عليه لعدم التضييق على الناس بخلاف ما لو اشتراه ايام غلوه لبيعه غاليا
 الباعث لما فيه من التضيق انتهى عنه في خبر الصحيحين وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم دعوى الناس يرفع الله بعضهم من بعض يرفع رزق
 وخرجه اي ان تدعوهم يرفعهم الله تعالى من هذه الجهة وان لم تدعوهم جاز ان يرفعهم
 منها وان يرفعهم من غيرها بان يقدم ليس ببيدي او يكون بالبلد متاعا اي
 وان لم يكن ما كولا كالقنوة والصابون والارز والعدس والبر ولو كان اختصاصا
 نعم الخاصة السري وان لم يظهر ببيعة سعة بالبلد لقلة او لعدم وجوده ورفض
 السعر وتكبر البلد والمراد عموم الحاجة الى جنسه لا الى شخصه وخرج بذلك ما
 يحتاج اليه اصلا او يحتاج اليه نادرا كالخيل البلق لبيعه بسعر يومه قيد
 به ما لو قصد ببيعة تدركها فاسا للحاضر ان يفوض اليه فيقول له الحاضر اي
 يبيدوه بذلك وخرج به ما لو استشار البدي في البيع تدركها فلا يحرر عليه القول
 المذكور بل يجب عليه بذل النصيحة وقبل حرره لاجل التوسيع على الناس فيسكت افاده

قوله واربعة اصباع
 من الركبان

قوله واربعة اصباع
 الاضمار على كسر
 الص

قوله واربعة اصباع
 من الركبان

على المعتمد

الزادى

الزادى لا يبيع ليس ببيد بل متاعا الوقال لبيعه لك فلان اول بيعة
 انت او لبيعه فلان مبي على التدريح اي شيا فشا وهو ليس ببيد بل متاع
 ما لو قال لا يبيع لك دفعه بعد يوم وقوله باعلى ليس ببيد ايضا وكذا قوله فيوفقه
 على ذلك الترك بل متاعا الوقال بواقعه والمعنى في انهي اشار به الى انه
 معقول المعنى والنهي في ذلك وفيما ياتي في قيمة الفصل للمحرم فبانم بارتكاب
 النهي عنه العالم بالنهي وكذا الجاهل المقصر بان كان بين اظهر العلم بخلاف ما اذا
 كان ببيد اعلم وهو من الصغار كما قاله مردود عبد ابن حجر في الزاوي من الكبار
 والبيع صحيح لان النهي لمعنى اقترن به لانه كفقد كن واللازمة كفقد شرط
 على الحاضر اي القابل لا على صاحب المتاع وان اجابه لان له غرض حاجته وان
 العلة في الحرمة اشارة الحاضر عليه بتركه وقد انقضت فان قلت انه يحرم على
 الشافعي لعب الشطرنج مع الخفي لان فيه لعانة على معصية الجواب ما تقدم
 من ان المعصية انتهت هنا بالقول المذكور بخلافه في اللعب فانها مستمرة واما
 فالمحرم وهو اللعب لا يتوخى من انسان بخلاف المحرم وهذا هو القول فانه
 يقوم من واحد وهو المستدي وان لم يساعد وتلقى الركبان جمع ركب وكل من
 الجمع والركوب للاغلب فالمراد مطلق القادم ولو واحدا او فاشيا والركب لغة
 خاص بركب الابل والمراد هنا الاعم انتهى عنه في خبر الصحيحين وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان البيوع وفي رواية البخاري لا تلقوا السلع حتى
 يصطط بالاسواق فمن تلقاها فاصحاب السلعة بالخيار بان يتلقى اي يقع منه
 التلقي وان لم يقصده كان خرج لخصوصه فرائم واشترى منهم فانه في البيوع
 طائفة تطلق على الواحد لان الجمع ليس ببيد كما مر متاعا اي وان لم يملكه
 اليه لان العلة ضرر القادمين الى البلد اي مثلا فيشترى منهم الخبز والاشرا
 منهم البيوع لهم ما يقصدون شراءه من البلد فهو حرام وكان المطلب ان يذكر ذلك
 لان الكلام في البيوع ولو قدم البادي يريد الشراء فتعرض له الحاضر تريد ان
 تشتري له رخصا وهو المسمى بالسمنان حرم على المعتمد ووقع السؤال عما يقع
 كثير ان بعض القربان يقدم مصر ويريد شراء شي من الفلة فيمنعهم حكام البلد من
 الحاضر فلا يشتريه فانه من مصر ومن مصر لا يشتريه فانه من مصر ومن مصر لا يشتريه

قوله واربعة اصباع
 من الركبان

الاضمار

قوله واربعة اصباع
 من الركبان

تو انهم ابا القويان لا يعرفون
حاله ولا يعرفون
لغيرهم

هـ بخلافه
منه الخيل
نزل وان لم
خلوها ان لم
خلوها ان لم
العدة

فوله

لا اله الا الله
محمد بن عبد الله
ابن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله

[illegible]

خارج

ذلك ليس نصرا كما بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري
أو بالتراضي به من كماله أو بدائنه بعد التراضي به من المواعدة على إيقاع العقد
به وقت كذا فلو انتفاء عليه ثم اقترا من غير مواعدة لم يجرى السوم ح كما نقله الإمام
عن الأصحاب أنه يشترط على المنهج أن يقول لمن أخذ شيئا الخروج معنى كونه
سائما على سوم غير أنه عرض بضا عتد السوم الواقع لسلفه غيره ومثل القول
بالرجوع لكن الأصل غير ذلك موافقة الحديث وتقدم أنه للغالب وبيع المصراة
من التصريه وهي الجمع يقال صري الما في الخوض جمعه فيه فالتصريه لغة الجمع والباطل
وشرع ذلك الدين في الضرع وسوا كانت المصراة ما كونه الجماع لا التمس عيني
خير الصحيحين وهو التصري والابل والغنم في شاعها بعد ذلك أي بعد النهي فهو
خير النظرين بعد أن يجلها ان رضيا أمسكها وان سخطا ردها وضاعا من ثم قيس
بالابل والغنم غيرها بما مع الذئبين والضرر والوزن تركوا مجزوم بحذف النون
والواو الموجودة في الرسم فاعل وان حذفت في النطق لا النطق الساكنين اه افاده
في ش المنهج زيادة وهي كثر وكلة للعلب بفتح اللام مصدر من باب طلب وحكي
اسكانها واقتصر في المختار على الاول سوا قصد النكر أم لا علم بذلك أم لا والله
تصوير والملة لا اغلب لو يقال هذه المذكورات فيود للحكمة وهي لا تقتصر في نوع
الخيار الما في المعني في النهي عنه أي عن بيع المصراة أي الفاليت فيه ذلك فلا
يرد ضرورة عدم العلم ولو زاد ولضرر اليه يمتنع كان أولى لكنه اقتصر على التمس
لأنه لا يوجب له عند قصد البيع الذي الكلام فيه فور أي بعد العلم بالتصريه
الابتلاية أيام أي بوجدها وإذا ظهرت ثبت الخيار فلو بوقوله العلف بفتح اللام
أي الشيء المعلوم به كان كانت تستقي من ما عذب فصارت تستقي من ما لمح وكلة
العلف أو غير ذلك كاسترادها عن أخواتها واختلاف المستقي أو تبدل الله
بان كان يجلها النساء يجلها الرجال وأيدهم فيها يوسم بالذئبة أي يذبح النساء
بوجدها ليس بقيد أي أو شرب ولدها أو كثرها نفسها فالمدار على تلك الدين
الموجود عند الشرا ما لو حدث لبن عند المشتري يثم ردها بعيب ولا يرد بدله

الاول في الدقة لانه الذي فيه

له

لانه حدث في ملكه رد معها صاع تراه ان كانت ما كونه وكان لبنه بامتصا لا اما
غير الماكولة كالجارية والآن فلا يرد معها شي لان لبن الجارية لا يفتاخر عنه غالبا
وان كان طاهرا ولبن الانسان نجس لا عوض له وما غير المتمول وهو المتأخر فلا
يرد معه شي ويتعد الصاع بتعدد المصراة ويتعد العقد البائع والمشتري
كان اشترها اثنان من واحد وعكسه لا ينفصل الثمن وسوا اشترها بقدر
الصاع او بدونه كارتب ومحل وجوب رد الصاع ان لم يتفقا على غير فان اتفقا
على رد الدين او رده او على عدم رد شي جاز وليس من ذلك كما قاله في ما يقع
التمس من رد الهديمة بوجدها بلا شيء مع عدم مطا التمسيد للدين لان ذلك
ايما هو لعدم العلم بوجود شيء له فتمس علم به كان له الطلب ولو بعد مدة طويلة
وقيس على ما قيل من وجوب اعلام النساء بان ليس المتعة وجوب اعلام البائع
بالتحقيق بعد للدين والتمس الواجب هو المتوسط من ثم البديان فقد في بدله
الدين وجوبه الى مسافة القصر بان لم يوجد في ذلك بتمس مثله لعينرت فتمس يوم
الرد بالمدينة الشريعة على المعتد وتعلم ذلك بالمتصاحب فاذا افاق البائع او غيره
لم يثبت قيمة الصاع فمادهم مثلا لم يثبت حتى يعلم او يظن خلافا فان قيل
لم يثبت التمر عنها ولم يجر العود الى غيره بغير رضاي وان كان اعلى منه في القيمة لا يثبت
بخلاف الفطر واجب بان المقصود هنا قطع التراجع مع ضرب تعبد والمقصود في
سد الخلة والتقصير منه مند وكله ليس عطف عليه والخبر قوله حرام وما بينهما
اعتراض وقوله وتيسر يد شراي سائر المشيب مثلا وما اخبر قول بعضهم
قالت ار حضيت الشيب قلت لها سترت عنك يا عبي ويا عبي فنهبت ثم قالت لا والله
كانت الفس حتى صار في الشعر وتجميده شمل اطلاقه الذكر والانثى وهو كذلك كما
قاله الأذري ولا بد في ثبوت الخيار من ان يكون ذلك بحيث لا يظهر لغالب الناس انه
مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تقصيرهم رولا في ثبوتها ايضا لا يجوز
لنفسه منهم من قولهم وتجميده ولا خيار بخلاف التصريه فانها تثبت الخيار
ولو من غير فعل فاعل كامل الدال على قوة البدن وهو ما فيه التواضع على بعض
والقباض أي التماس ما جعله كمنفصل السودان ولا حرمة قيمة ولا خيار لعدم ذلك على

كان اشترى نصفها
بعقد ثم نصفها الاخر
بعقد اخر

في نقله الى من عبد اطلاق

وہاں

استرشد له عن يسوع المنافع كبيع حق التمر وأحق وضع الخشب على الجدار وهي
 أي يسوع الأعيان أو الأعيان والاول اقرب الى الكلامه وايضا اكثر رجوع الضمير الى
 المضاف دون المضاف اليه ما لم يكن المضاف لفظ كل والارجع الى المضاف اليه
 او في الزمة أي مرتبطة بالزمة باعتبار كون اوصافها ملزمة فمما يشبه ارتباط مطلق
 على بالزمة بالمعنى المذكور وارتباط الطرف بالمطرف فسرى النسبة للجزئيات كالغير
 لفظ في الموضوعه لارتباط طرف بمطرف حامدين لارتباط عين بخصوصه بالزمة
 الخصوصيه فالحاشية الخ شروع في بيان احكام الثلاثة بعد ذكرها لاجل الخاصه

و هو ما بعد حرام مع عدم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

مستدخره يصح الخ وما بينهما اعتراض فصد به النفس وخرج بقوله الروي المعتبر
 ما لم تنو البنية أو روية غير معتبرة بان كانت منقوشة ووجهها مختلفان فري
 الظاهر فقط أو الباطن فقط فلا يصح بيعها وعلم من اعتبار الروي في صحة البيع ان
 الماعى لا يصح بيعه ولا شراؤه كما وفطر بقية أن يוכל بشرطه إلى أي في الباب بعدد وهو
 مفرد مضاف فيم الزوط الستة من كونه طاهر مستغابا بغير ما ياتي والمراد بالسط
 ما لا يد منه فيشمل الركن كالبايع والمشتري كذا قاله المناوي نقلا عن جده والقائمه
 أخذوا خمس صور اثنان منطوقا فالثلاثة مفهوما والبطالان في ثلاثة منها وهي
 المنطوق وواحدة من المفهوم والصحة في صورتين من المفهوم والمراد بالقائمه غير
 المرتبة حالة العقد سواء كانت غايبة عن مجلسه او حاضرة فيه وقوله لم يصح بيعها
 أي وان بالغافي وصفها أو سمع المشتري بالتواتر ولا يشك على ذلك صحة البيع فيما
 لو قال المشتري منك نوباصفته كذا هذه الدراهم فقال بقبول لان ذلك بيع موصوف
 في الزمة وهذا بيع عمن موصوفه فتميزه كذا قاله المالك ولم يتغير عادة أي
 اصلا او عا لا فهو صادق بصورتيه بان لم يتغير اصلا في العادة كالارض او غلظت
 تغيرها فيها كالشباب والسند عدم التغير للعادة ولم يقل لم يمكن تغيرها لكونها يمكن
 فيها ذلك من نحو شجر لاي لامن مره طويلة او احتمال تغيرها وعدمه أي استوي
 الامران كحيوان هو نظير لما احتمال التغير وعدمه لا جري من ثمراته لانه يتغير في
 الصحة والسقم وبحول طباعه فيقبل عليه التغير لكنه يصح بيعه بشروط مستثنى ما
 يوجب فيه ذلك والفرق بين المثال والمثمر ان الاول جري بذكر لا يصح قاعدته كالمثل
 مرفوع ومثاله جازيد والثاني جري بذكر لا يصح قاعدته اخرى كالحوان خفافه
 جري مما يوجب تغيره لكنه مستثنى منه فيصح بيعه فذكره عقب ما احتمال التغير
 وعدمه على وجه التنظير في الصحة لقصد ايضاح ذلك فهو جري من كل وهو
 ما يوجب تغيره ذكر لا يصح كل اخر وهو ما احتمال الامر به واما مثال ذلك فكأن
 المرتبة من نحو شجر في الاول وهو ما لا يتغير عادة والثاني وهو قوله واحتمل
 ونحوه أي محل وجوده صحة البيع في القسمين فالضمير راجع لشي من المعنى
 وذكر في أي عالمين من الذكر والضم مقابل الشبان فان نسيهاها طول المدة فهو

رويت

الذي في مروج الذهب
 في مثال

بيع

بيع غائب كفايته روية أي موصوفه ووجهها من يوجب تغيرها أو لا يوجب من
 القسم السابق أو تغير كل شيء بحسبه وكذا كفايته المذكورة الاطمة التي يسرع فواها
 لم يصح بيعها أي وان لم يتغير بالفعل لان شأنها ذلك واما القسمان الاولان
 فيصح بيعهما وان وحدهما متغير في نظر اللسان ايض لكن ثبت الخياران وحدهما متغير
 وتكفي روية بعض البيع أي وان رايه من كوة لامن ورازجاج كالألة المستغابا بالصور
 ولامن ما صافي كما يكفي بهما في ستر المورة في الصلاة الاحتياط في البابين وانما وقع
 الطلاق المعلق بالروية أو وحدهما من ورا حدهما لان المدارك على مطلقها وقدره
 ويحتاج على معرفة البيع العامة فلم يكتف بذلك نعم يصح بيع السهم والارض من الحيوان
 بالمال الصافي لانه من مصالح الارض مع مثل ذلك بان الاجارة او بيع بابا تقبل الناقية
 بينه وبين صحة ايجار الارض مع مثل ذلك بان الاجارة او بيع بابا تقبل الناقية
 ولان العقد فمما على المتقنة دون الدين ان دل على باقية أي او اكلم يدل على
 ذلك لكن كان مساويا للباقي لبقائه كشرمان وبيض وخشكان وهو محينة
 يضاف لها لوز وجوز وضيق وسكر ويلف على ذلك محينة رقيقة وقاية
 لها وتسوي في الثور وبعد نفيها يוכל ما في باطنها وترعى القشرة وهي كلمة
 العجمية وحشك معناه يابس وفان معناه عجيب وعادة الاعاجم تقدم الصفة
 على الموصوف وكثرة سفلى جوز او لوز فتكفي روية ذلك لان صلاح باطنه في
 اقبابه فيه وان لم يدل هو عليه بخلاف جوز النطن وجلد الكتاب ونحوها وخرج
 بالسفلى وهي التي تكثر حاله اكل العلماء لانها ليست من مصالح ما في باطنه نعم
 ان لم تتقدم السفلى كثر روية العلماء لان الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر
 في قشره الاعلى ان قشره الاسفل كباطنه لانه يحصر معه قصبه كانه في قشر واحد
 وبيع السكر قد ورى لان ذلك من مصلحة كفقاع الكوز وهو زجاج سده
 على نحو الزبيب الذي فيه خوف ان يفسد الهوانم سمي به بنسب الما المذكور
 للجوارز فلا يشترط روية شيء منه لان بقاءه فيه من مصلحة ومثل ذلك اللان
 في رغوته التي تستمر كظواهر العبرة أي المتقنة الاخر نحو صبرة ورووز
 وادقة وسك وعجوة وكيس في نحو قوسر وقطن في نحو عدل وبر في بنيشوتكفي

ين

باب المالك

لأنها

باب صلاة بعد الصلاة

روية على المائات في طرورها ان الغالب استقر اظاهر ذلك وباطنه فان مخالفا ثابت
 الخار لا صبرة نحو بطخ ورماد وسفرجل فلا يكتفي فيه ما من راي من روية جميع كل واحدة
 من جميع جوانبها وان غلب عدم تفادها وبيع عدا فان راي احد جانبي نحو بطخ كان
 كبيع القابب كالنوب الضيق يرى احد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باع قدر
 ذراع طول او عمقا من ارض لم يصح ان ترابها يختلف وكذا هرة الصبرة المتفقة الاجزا
 الامتزج بضم الهمزة او فتحها مع ضم الميم وفتح الهمزة فهما وبقاى فيه نموزج جنس الميم
 وضم الميم المشددة وفتح الهمزة وهو المسمى عند السماسرة بالعبسة فتكفي روية حيث
 كان انموزج بالشيء متساوي الاجزا المصنوع او دخل في صيغة السبع كان يقول بفيل
 البر الذي عندي مع انموزج وان لم يرد به المبيع او تلف قبل العقد لانه ورد على الباقي
 والمزى فان لم يدخل في ذلك لم يصح وان رده المبيع لانتمار روية شي من المبيع مع اقراره
 م ر الروية في كل شيء على ما يلقى به يريد ان يشترط ان يرى من كل سبع مقاصدا
 عرفا بان يرى ما يختلف منظم المائات باختلافه فيعتبر في الرقود روية عايدا السورة
 والمراد بها ما بين السرة والركبة في الذكر والانثى وفي الدابة كلها حتى شقها فيجب رفع
 السرج والاكاف ولا يشترط اجزاؤها يعرف شقها ولا يشترط طينها ولا في الرقود روية
 اللسان والاسنان وباطن حافر وقدم ولذا اطلقوا عدم اشتراط قلع النعل وفي الدار
 روية البوت والسقوف والسبح والبالوعة والحدردان داخل وخارجا والاسطح
 والطرقي وفي البستان روية اشجاره ويجري ما به وكذا روية الما الذي تدور به الرحى
 على المعتمد لا روية اسفل البستان ولا عروق الاشجار ونحوها ويشترط في ذلك ونحوه
 روية الارض ولو راي اكد بنا الحام وارضه قبل بنايه لم يكف عن رويةها كما لا يكتفي في النهر
 روية طينها ولو راي نخلة او صيبا فملا لا يصح بيعها بالاروية اخرى وفي التينة
 روية جميعها حتى ما في المانها فخرج منه ان بقاها منه ليس من قصاصها وهذه مما
 نعم به البلوي فيبيعون السفينة وبعضها في الما وفي الاخفة روية جزا من النطن والخل
 وفي النوب المطوي يشترط لري الجميع وروية وجهي ما يختلف منه كدراج منقش وسما
 بخلاف ما لا يختلف وجهها ككرتاس وهو كافي القاموس الفطن الفلظ وعرايا النقب
 ما لا يختلف وجهها فيكتفي روية احد ما في الكتب والمصحف والورق الأبيض لى الخاف

لعله صدق المستند

مقاله في روية الاشياء
 روية الاشياء في البيع
 روية الاشياء في البيع
 روية الاشياء في البيع
 روية الاشياء في البيع

مقاله في روية الاشياء
 روية الاشياء في البيع
 روية الاشياء في البيع
 روية الاشياء في البيع

الكتابة

الكتابة على اي لون كان روية جميع الاوراق ورقه ورقه بذكرها بالبايعين مروي
 كعدد مثال المعين وحبتي مثال الحبس لان المراد ما يشمل النوع والصفة خصوصا
 الحبس المنطقي وخماسي اي طوله خمسة اشبار مثال للصفة وقوله مع بقية الصفات
 كالدورة والانوية وغيرهما ما ياتي وعدها في العقد على الدين التي في الذمة بلفظ
 السبع فقط فان ذكره لفظ السلم فسا في قريبا الى عدة التي بها صحت جعله من
 اقسامه اعتبارا بلفظ فان نظر المبيع وهو كون المبيع في الذمة كان سلبا ولكن
 العقد الاول وهو انه بيع خلافا لما مشى عليه في بيعه فلا يشترط تفرغ على كونه
 بيها اي بل يشترط التعيين فقط على ما ساقى ويتفرغ عليه ايضا صحة الحوالة عليه
 والاستبدال عنه بخلافه على كونه لما اذانه يشترط تسليم الثمن قبل التفريق ولا يصح فيه
 ثمن ما ذكر في رويين سواء كانا من جنس الجنس او مختلفين وقوله قبل اي قبل التفريق
 كافي العرف للحاضر اي الروية كارب ثم مثله ويشعر فانه يشترط فيه ذلك
 وهذا كونه العقد على المعين الموصوفه ببيعا وقوله ان لم يذكر مع ذلك اي مع لفظ
 السبع المذكور وقوله او اشترته منك سلبا اي وان لم يقل البياع بعته لما وقوله
 كان سلبا مع عدم فشرط فيه قبض الثمن في المجلس مطلقا وعلى كون ذلك هذا
 ربيع الملق وهو ما اذ لم يذكر مع لفظ السبع لفظ السلم يشترط قبض احد
 الموضين اي الغير الربويين اي ولا يشترط قبضه في المجلس ان التعيين بمثله
 النصف بصيرة المعين خاله اذ دخل اجل ابداء الفرق بين ذلك وبين الاجارة في
 الذمة حيث يشترط فيه قبض الاجرة في المجلس مع ان كلامه في السلم في المعنى ان المناقصة
 ولا يمكن اشتقاؤها فقه خبر ضعيفان لا يشترط قبضها في المجلس بخلاف المبيع في الذمة
 فانه موجود يمكن اشتقاؤه روية وكلام الشافعي خلافا من ضعفه ولا يصح
 رفع المضارع اما على تقدير الشرط ما ضاع اي والما كان كذلك بان لم يعين احد
 الموضين في المجلس بصيرة او على انه خبر مشيد المحذوف مقرون بالفاء ان كان
 مضارعا اي لا يمكن كذلك فهو بصيرة والخلة جواب الشرط وانما احتج بهذا
 التعليل لرقعة المضارع الواقع في جواب الشرط وهو لا يجوز له على ضعفه قال
 في الخلاصة وبعد ما مضى ربيع الخبر احسن ورقعه بعد مضارع وهن فلو خبره

اي الشرط الذي عليه ما ضاع

7 عدم التماس من جهة السيد في مسألة ترويضه ووجوده لما قرأه من بيرو
صبيته على البيع وهي اما الجواب وهو ما يدك على التملك ولا يظهر
صريحاً ان البيوع صريحاً ان البيوع او استمرحي كذا لكذا او لبيع ان شئت وان تقدم على
او كناية جعلته لك كذا او اخذه او ضله فلو يدون مني او بارك الله لك فيه وان
يكن في جواب بقية او باعك اسم غلاف طلف الله او اعتقل الله او ابرأ الله
كان صريحاً ان ما انصف الى الله تعالى من العقود ان استعمل به الشخص كانه

مجموع البصير مع الشجرة
فان

الاولى مستغنية عنه ذكره شروط خمسة واخذ محترزها وكان الاولى لقاط الاول الذي من زائدة
استغنا عنه بالآخر لا يقال انما ذكره اخرج ما ليس بملوكا احدا كالمباحات
والموقوف لا نقول ذلك خارج بالخير على ما ياتي طاهر اي حقيقة او
حكم يدخل او لا في الحرف واما الاخر والذين ولا يصح بيعهما الا بعد اكد ان ثبتت
بذلك والظاهر ولو بالاحتمال ما كان خادما في اثنين متشبهين ولكن يجب لعلام الشتر
وثبت للمخار ان كان جاهلا وهل يجب عليه ان يتعهد او لا لعدم التعدد
ترقق فيه الرقادي وخرم قل بانتهى في جهاد البائع وهو المعتبر لا يصار
ح مستغنا عنه في المحلة ذلل البائع الانتفاع به وكالظاهر المتخمس بمقتضى خمسة
لادم لها سائل لكن ثبت للمخار ان النفس تعاقف والمتخمس الذي يمكن له
يحل كقول المتخمس بالاسر شامنه فصيح بعده وخرج بالفصل ما يمكن طهره
كأن ينجس وامكان طهره فليست بالمكاثرة وكثير بزوال التفرق كما كان طهره لا يخل
وجلد المستغني بالذبح اذ ظهر ذلك من باب الاحالة لا من باب التطهير لقاده مر
منتهى به اي ولو ما لا يترابا بعد هما بعد حيازتهما ولا يتدرج فيه امكان تحصيل
مثلهما بالانقب وكامونة وسوا كان النفع حاله ام لا بالتحصيل صغير ماتت امه او تقضي
عنها والاولا يصح بيعه لحرقه التفرق بينه وبين امه معلوم لما اى عينا في العين
الذي لم يخلط بغيره فكيف يعاينه ذلك عن العلم بقدره وقد رآى المعنى المختلط بغيره
كصاع من صبرة وصفة مع العدر ايضا في الامتداد بالعلم ما يشتمل على النظر
فقد جعل ما لو اشترى زجاجة لبن كثير نظمه باجوهره ويستثنى من انظر العلم
منها والادى من ما السقي يجوز بموضع مع عدم العلم بقدر ما يروى ما اشترى
الدواب فلا يجوز ان الغالب التسامح في الاول دون الثاني وهذا هو المعنى في المسئلة
وللعاقدين عليه ولانه يكتسب الراو ونحوها اي سلطنة ما يملك او خاصة كان
ولجد الوصي والقاضي في مال المولى عليه او اذن كالوكيل باذن الموكل والظاهر
بغير جنس حقيقة باذن الشارع ومثله الملقط والوديع فما يخاف فسادا والراد
الولاية ولو في نفس المرفق دخل ما لو باع مال مورثة طارئا حياته فان متاثلين
انه ملكه ويحرم تقاطع ذلك نظر الظاهر ويكون صغيرا يكفرها ما يكفر غيرها
وتبني

منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى
منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى

منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى

ويتنفس الولاية بما هو يعلم الاستغنا هذا الشرط عن الشرط الاول كما ريل عن الثاني
لان الولاية بالملك تستلزم الطهارة واعلم ان الصا استوفى اركان البيع وهي ثلاثة
اهلاستة تفصيلا عاقد بايع ومشترو ومفقود عليه وعن ومتمن وصيغة ايجاب
وقبول واستوفى شروط غير الصيغة اما هي فشرطها توافق الايجاب والقبول
معنى فلو اوجب بالالف فكسرت فقبل بصيغة او كسرت لم يصح خلاف ما لو قبل
نصفه بخمس مائة ونصفه بخمس مائة فانه يصح وان لا يتخللها كلام اجنبى عن
العقد ولو سيرا سوا من المبتدى او من غيره على المعتمد وان لا يتخللها يكون
طويل وهو ما اشعر بالاعراض عن القول بخلاف يسير لم يقصد به القطع وان اشترى
لا يتغير الاول قبل الثاني فان تغير كان قال البائع بعيتك هذا بمائة بخمس مائة
المشتري قبلت او قال المشتري اشتريت بمائة بخمس مائة فقال البائع بعيتك
يصح فها وان تليقظ بحيث يسمعه من بقرته وان لم يسمعه صاحبه ويقا
الاهلية الى وجود الشق الاخر وان يكون القول من صدر معه الخطاب
فلو قبل غيره في حياية او بعد موته قبل قوله لم نعتقد وعدم تعليق لا يتقضى
العقد بخلاف ما يقتضيه كقوله ان كان هذا ملكي فقد بعيتك وعدم توقيت
فلو قال ان مات لي فقد بعيتك هذا بكذا او بعيتك شهر لم يصح
بيع المكره بحق وذلك كان توجه عليه بيع ماله لو فادى من خراج او نحوه له
مال الم اليه فيه فاكره الحاكم عليه ولا بيع بخمس اى المانع كما وكبح الممن
المتخمس الذي لا يمكن تطهيره بالفصل والخل واللين والدهن ويصح بيع النزو منه
الدود ولو ميتا لانه من مصلحة كالجوان بباطنه الجاسنة وبيع جزار ولو زنا
معنا او في الذمة والدود فيه كنوى النمر وبيع فارة المسك تباع على الاصح من
طهارتها وحل اقتنا السرحين وتربية الزرع به مع الكراهة واقتنا الكلب
لم يبيد به او يحفظ به نحو ما شهود رب وتربية الجرو والمتوقع فليلا اقتنا
لم يمتنع اليه ما لا يمتنع اقتنا الخنزير مطلقا وحل اقتنا فهد وقل وغير ما افاد
مرر ما لا نفع فيه اي شرعا فلا عبرة بمناقضة الطبيعة التي تذكر في الكتب التي
فيها على خلاف الحيوانات فقد وقع لبعض الصالحين انه نظر الى خنفسا فقال مال الله منكم
بغير بضيف باب العلم لقاده ١٢

منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى

منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى

منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى

منه لا يصح البيع منه منع غاي
ما فيه احتلا ما لا يابى

الله تعالى خلق هذه الارضية حسنة ولا راحة تربية ولا نفع في الوجود فابتلاه الله
 تعالى بقرحة عجزت فيها الاطباء فلم يكن شفاؤها الا في خنفسا احرق ووضع ريارها
 على القرحة فبرئت لوقتها فتاب واستغفر ما وقع الحكمة ودخل تحت الكاف بالحي
 الحشرات التي لا تنفع كفارة وخنفسا بخلاف ما لا ينفع منها كضبط ففقد كله وحمل
 لمنفعة عمله وعلق لمنفعة امتصاص الدم وهرة لصيد الفار وكل الحشرات السباع
 فما لا ينفع منها كاسد وذيب وعمر لا يصح بيعه بخلاف ما ينفع كضبع للاكل وفهد
 للصيد وفيل للقتال ولا يصح بيع الله لظنهور وفزار وشبابة وصنم وصورة حيوان
 وصيلب اذ لا نفع بذلك شرعا ولا يصح بيعه خوحي يبر او شعرا اذ لا نفع له الا وان تصدقه
 لغيره ويحرم بيع السم ان قتل قليلا وكثيره فان نفع قليلا وقيل كثيره كالاقيون بخان
 وعمر ككتف ونعال اللانثى نزع ومحل امتناع بيعه اذ كان كبير الا يقبل التعليم فان
 قبلها وكان معلما يصح بيعه كاعلم مما ولا مجهول لا يبيع احد ثوبين مثلا
 منهما ولا يبيع باحدهما وان تساوت قيمتهما لم يبيع في البيت بر الوزة ذي الخصاة وها
 والحال ان ملئ البيت وزنة الخصاة مجهول ان اوبالف دراهم ودناير المجهول بقي المبيع في
 المولى وبعين الثمن في الثابتة وبقدرة في الباقي فانه عين البر او الذهب كان قال يعقل
 ملئ ذال البيت من ذال البر او زنة ذي الخصاة من ذال الذهب صح له مكان المخذ قبل تلف
 البيت والخصاة فان فرض تلف بطل البيع ولا فرق في المجهول بين ان يكون مجهولا كله
 او بعضه كبيع الفضولي هو من ليس مالكه ولا وليا ولا وكيله فلا يبيع بغيره وان
 اجاز المالك وكذا سائر تصرفاته في القدر وحكي عن الجديد ايضا انهما موقوف على
 رضو المالك ان اجازها فقدت والا فلا وبعض هذه اى المحترزات يعلم مما ياتي اى من
 محترز قوله ويجوز بيع كل عين الخ وقوله مما ارى يعلم مما ارى في اليسوع الفاسد فثبت
 قال ثم وبيع ما عجز عن تسليمه والمالك البائع وكل محبس الخ والمضارع بالنسبة لهذا
 بمعنى المضارع وقد يقال جميع هذه المحترزات يعلم مما ياتي فلم اقتصر التسم على بعض
 وترك الباقي الا ان يقال اقتصر على ما ذكره لان في كونه خارجا لبعض تلك القيد
 حقا فذكره لئلا يتوهم كونه ليس محترزا له اولى اى لان التسليم فعل المشتري وهو
 الذي تعتبر القدر عليه في كل بيع والتسليم فعل البائع وهو لا يتوقف القدر عليه في

ایضاً

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لان استثناءه من المملوك يقتضي انه منه مع انه غير مملوك لادعيا كالمصر
وقد يقال هو استثناء منقطع او من الاستدلال بمفهوم الاولى ووجهنا اننا قلنا
انه لا يصح بيعه على القول المرجوح من انه ملك للواقف او الموقوف عليه فلا
يصح على انه ملك لله تعالى بالاولى وعلى هذا فما استلزمه الاصل احسن مما استلزمه
التمسك بما هو صحيح البيع اذا قلنا بملكه لغیر الاستعالي وليس كذلك وملك البيع
هذه كعبارة المنهاج وغيره في المنهج بقوله وملك الملك وقال في ثبوت انه اولي لشمولة ملك
المبيع وقوايده سواء كانت منفصلة او متفصلة كاللبن والصوف والبض والمهر
والحلل الحادث في زمن الخيار ونفوذ العتق والاستبدال وحل الوطى والمراد حله
من حيث الملك وانقطاع سلطنة البايع وان حرم من حيث عدم الاستيثار فانقضى
المذكور لمن انقضى بالخيار وان لم يتم له العقد لحدوثها في ماله من انقضاء من
العاقدين اي لمن انقضى بقبوله له ومن وقع له العقد فلا بد من لو كان العاقد وكله فان
الملك لو كلفه انه الذي وقع له العقد ومن الوكيل فالمراد بالعاقدين من وقع له العقد لان
وجده من المون على من انقضى بالخيار من بايع او مشتري فان انقضى المشتري وتم له
البيع فالمرطاه او منقضى ولا رجوع له لانه انقضى على ملك الملك وان انقضى به البايع
وقضى البيع فالمرطاه او منقضى المشتري ولا رجوع له ايضا لما مر من نفوذ تصرفه
فيما لو قبضه او شانه ذلك فلا بد ان يكون هو من قبضه او ملكه على قبضه او ملكه
وموقوف وفي هذه الحالة ان اتفقا على من يتفق عليه ويرجع بما اتفقا فالمرطاه او
القبض فقبضه فقبضه وان لم يتفقا بان استغما من الاتفاق اجبر فحكم احدهما عليه ثم يرجع بما اتفقا على
الاخر ان بان عدم ملكه فان لم يكن هناك حاكم واتفق احدهما بقصد الرجوع وشهد به
على صاحبه والا فلا لان البيع على الوقف ويتصور كون خيار المجلس امضا اثر
اي وكان لا اثر له وان اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لا يحد ما فعل يقبل الاول فيكون الملك
موقوف او الثاني فيكون كذلك الا ان شرط الاول لان خيار المجلس أسرع وأولى ثبوت
من خيار الشرط لانه افضر غالباً افاده مرر مكرها اي بغير حق اياه كان وقع العقد
في ملك الغير فخرج به واخرجهما فينقطع امره جاني وتمكن من اخرج هذا المقتضى
وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما هذا مقابل الثاني لانه فرض الكلام في البيع
وكان

فقد افادنا في الاول ان قوله البيع
الذي يقتضيه ان قبضه البايع
القبض فقبضه فقبضه وان لم يتفقا
بالقبض وليس له ان يبرأ من قبضه
بان المراد بالتفويض هو قبض
قبض او ان كان ذلك
اي وكان لا اثر له وان اجتمع خيار
المجلس فقبضه فقبضه وان لم يتفقا
بالقبض وليس له ان يبرأ من قبضه
بان المراد بالتفويض هو قبض
قبض او ان كان ذلك
اي وكان لا اثر له وان اجتمع خيار
المجلس فقبضه فقبضه وان لم يتفقا
بالقبض وليس له ان يبرأ من قبضه
بان المراد بالتفويض هو قبض
قبض او ان كان ذلك

فقد افادنا في الاول ان قوله البيع
الذي يقتضيه ان قبضه البايع
القبض فقبضه فقبضه وان لم يتفقا
بالقبض وليس له ان يبرأ من قبضه
بان المراد بالتفويض هو قبض
قبض او ان كان ذلك

وكان الاولى ان يقول المشتري لان المحدث صادق بالبايع وليس مراد او نظير ذلك بقا
في قوله للاخر ولو تلف المبيع باقعة سماوية في زمن الخيار قبل القبض انقضى البيع او يبرأ
ان قلنا الملك للمبايع انقضى ايضا ويبرأ المشتري الثمن ويغير من الاخر القيمة كالمتعارف
وان قلنا الملك للمشتري او موقوف فقبل انقضى وعلى القيمة والاصح بقا الخيار فان لم
لزم الثمن والقيمة والعقد فيها المشتري لان غايته وان اتفقا اجنبى وقلنا الملك
للمشتري او موقوف لم ينسخ وعلمه الفرع والخيار جال فان تم البيع فهو للمشتري والا
فالمبايع وان اتفقا المشتري استغنى افاده سم
الاعيان شرع في بيع الدوم بلفظ السلم وتقدم بيعه بلفظ السع فقال باب السلم اي
باب بيان احكامه لا حقيقة لان السلم يبينها في السلم بيع الصفات على حذف مضاف
اي ذي الصفات لان الصفات لا تسامح كون بيعها لا يخص اي بناء على طريقة غير المتأخر
اما على طريقة المتأخرين ومنهم المصنف القائلين بان بيعها يكون اسما ولا اوصفا هو
كأثر اي في قوله والعين التي في الذمة الخ ويقال له السلف اي به توطئة العقد
الاي ولم يترجم الباب بذلك لانه لا يشتري به السلم ولا يقرض بل يبتاعه في القرض اكثر
ولم يرد على من كره التسمية بالسلم كاسم لان السلم لفتا هل الحجاز والسلف لصفة
اهل العراق وكل منهما اسم مصدر يقال سلم وسلم واسلف وسلف بتضعيف ثاني
الضلعين فهما بيع موصوف من اضافة المصدر والمفعول وهذا معناه سرا
اما معناه في اللغة فلم يذكر في كتب الشافعية ونقل على ما يمكن وغيره من ابي حنيفة
ان معناه فيها التقديم ولا استعجال لما فيه من تقدم واستعجال اي تجل اس المال
بيع موصوف بالاضافة وموصوف صفة محدوف اي شئ موصوف بالخولع
تكون بيع ورفع ما بعده لان البيع لا يوصف وانما يوصف المبيع وقوله في الذمة
متعلق بموصوف اي ملتزمة او صافيه فيها بلفظ سلم في التعريف يقتضي
بديل تبض في المجلس ولذا عرفه بعضهم بقوله موقوف على عجل اعطاه اجل بعد
ذلك او نحوه وهو اللفظ فقط ولو ذكره كان اولي الالهام عبارة صحيحة بغير ذلك
من البيع وليس كذلك لانه ليس لنا عقد يتوقف على مادة مخصوصة الا السلم والتمسك
والكفاية وقضية كونه بيعا انه يتشع على الكافر السلم في كل ما امتنع عليه له من رقيق

عنه
في البيع
لان السلم هو العقد
لا البيع

ح

مسلم او مرتد او مصحف او كتب حديث او علم فيها اثار الف على الخري السلم في ذرة
 قتال من سلاح وجعل والمراد بالخري هنا في باب البيع ما يشمل المعاهد والمومن
 وعلى المحرم الى الصيد البري الوضعي المأكول اذا تداينتم بين الباصلة اي
 تحلهم دينيا في ذمتهم كذا في سلم وفرض ويتبع في الذمة لكن الاجل في القرض ان كان لفرض
 كخوف وذهب افسد اول القرض صحيح ولا يلزم الوفاء لكن يندب ذلك من باب مكارم
 الاخلاق فلا يطالب المقرض عند حلول الاجل وعلى هذا ما يقع في التمسكات
 حيث يكتبون فيها موجهة الى كذا يرجع مني احب واخيار من اسلف فمغنا
 من اراد ان يسلف في شيء مكمل فليكن كيد معلوما او موزون فليكن وزنه معلوما
 او الى اجل فليكن الاجل معلوما فالمراد الاخبار بالقيود مع ملاحظة تنبيه الشئ بكونه
 مكمل او موزون وتقييد قولي الى اجل لا يقولنا او الى اجل وليس المراد الحصر في الكيل
 والموزون والمراد صحة السلم في المذموم والمعدود والحال قياسا على ما ذكر
 بالا في الواجب قوله ووزن بمغني او ان الجمع بينهما مسند وقوله في كيل اي مكمل
 وكذا قوله ووزن التي يمكن الخروج للشرط واحترز بذلك عن رتبة السلم
 في حقه ولا يشترط ولا يصح كماله في خمسة نخل سبعة او تسعة كما يعلم مما في كتاب
 الشروط في ضمن الخمسة المذكورة ولما لم يشرها الشرط قبض راس المال لا يشترط
 لتمام الصحة ويشترط اصلها صلوة كافي النعم ولا يغني القبض عن ذلك لانه قد
 يكون من حاله قبض في المجلس مع انه ايصح فلا بد من الشرط للحلول اخرج ما
 ذكره في ان شرط في راس المال عدم غرضه وجوده ويغني بينه وبين السلم
 بانه لا غرضه لانه اذا قبضه في المجلس صحيح ولا خلاف انه ثم نخر انهم ضرورية
 انه وانما يجزى القبض دون التسليم الذي يعبر به في المنهج لان المقدم جواز استقلال السلم
 اليه قبض راس المال ولا خلاف ان قال السلم اقبضت بعد التفرق وقال السلم اليه
 قبله ولا يثبت صدق مدعي الصحة فان اقاما البينين فثبت بينه السلم اليه لا يثبت
 موافقتهما الظاهر نافذة في اخرى مستحقة قبل التفرق في طوعا كانا والتجارب
 كالفرق فاذا قال او احدهما الزمنا العقد او مضناه وكان ذلك قبل القبض يعطل
 العقد والمراد القبض الحقيقي فلا يحصل بقبول عبد عن السلم اليه ولا بعد غنقه فضا
 فان

قوله واحترز الى تقدير البين
 القبول على وجه ما في الزمنا
 وهو لا يثبت فيه قالا في
 قوله الى كذا لا يشترط
 في كلامه على وجه الاعيان
 الا ان يقال ان معنى قوله
 ويشترط شروط البيع مطلقا
 ومنها شرط البيع في بيع الاعيان
 قوله بانه قد يكون
 قوله بانه قد يكون
 قوله بانه قد يكون

قوله ولا يحصل بقبول عبد عن السلم اليه ولا بعد غنقه فضا
 اليه بقبول الخ قوله بانه قد يكون قوله بانه قد يكون
 اذا ما جبهه عبد الذي يقبضه الخ قوله بانه قد يكون قوله بانه قد يكون

فان قبضه بعد المتوحيص قبض وقين ان القرض حصل من جنس التلفظ به
 ولا يحصل بقبول الخ قوله بانه قد يكون قوله بانه قد يكون
 القبض في المجلس والفرق ان المرد في الصورة الاولى على فرض صحة ما يرد في
 جهة نفسه من جهة السلم بخلاف في الثانية من مجلس العقد كان الاول
 استقامه اذ لو قاما فموتوا شيئا منازلا حتى حصل القبض قبل التفرق صحيح وان
 كان في الذمة اي سوا كان بعينها كاسلمت اليه هذا الدينار او في الذمة كاسلمت
 اليه دينارا وان لم يقبل في ذمتي كما يقع الان فاذا عني في المجلس قبض قبل التفرق
 جاز ان المجلس حرم العقد فله حكمه فاس المال تارة يكون عينيا وتارة يكون دينيا
 بخلاف السلم فانه لا يكون الا دينيا بطل في عالم قبض اي وفي ما يقابل به ويثبت
 الخيار للسلم اليه لانه لا يخلو الشرط في المان وقوله عقد غير راي لانه وار على
 باقي الذمة فلا يدرى هل ينقطع او لا وقوله غير راي وهو اخر قبض راس المال
 في المجلس منقطة دار متلاي او عبد او نفسه كنعلم سورة كذا فان اطلق علم
 ولو نسيه وان قيد بنفسه تدن حصل القبض اي قبض المستفدة وقوله بانه قد
 الدار اي لان ذلك هو الممكن في قبض المستفدة فلم يقصر فيها القبض الحقيقي واذا كانت
 الدار غايبه فلا بد من مضي زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها والتجلية لا يمكن
 بذلك فلو تلفت العين قبل فراغ المدة انفسخ السلم فيما يقابل الباقي وكذا السلم
 في ذمتنا لانه راس المال فتقدم انه يكون دينيا وعينا والمراد بالدين ما كان في الذمة كما
 يستفاد ذلك من التفرق السابق فلا يشترط فيه الاجل لم يصح اي اسلم الانتعاض
 بالدينية ولا بيعا على المعتمد وان نواه لا خلا في الصيغة موصوفا بصفة معلومة
 اي يظهر بها اختلاف غرض وليس الاصل عدمها ولم يود الى غرة الوجود وخرج بالقيود
 الاول ما يتسامح باهال ذكره كالحل والسن في الرقيق ولا يجب التفرق له فان ذكر
 وجب الوفاء وبالثاني كون الرقيق زائدا القوة على العمل وكاتبه مثلا فانه وصف
 يظهر به اختلاف غرض مع انه لا يجب التفرق له لان الاصل عدمه وبالثالث وصف كل
 عوصو على حياله باوصاف المقصودة فلا يجوز التفرق له لهما ولعل ان فلا يكفي
 ما دون الاربعية بخلاف ما في في الاجل فانه يكفي بمعرفة عدلين غيرهما

قوله فيما يقابل الباقي انفسخ

تقول لا ان المقصود بالوجه في هذه الا ان الجمل في البيع والبيع في ذلك لان البيع في ذاته بشرط
 منه العقد عند هذا القول ومن ثم لا تقتضي بالعقد وتارة تناقضه كما ان البيع كذلك
 ما سفي في البيع في الجمل في ذلك ملاحظ في البيع المعين دون غيره وملاحظ في البيع المعين
 دون غيره والاشارة في البيع في الجمل في ذلك ملاحظ في البيع المعين دون غيره وملاحظ في البيع المعين
 ملاحظ في البيع المعين دون غيره

او عدم تواتر ولو كفار لان الجمل في البيع والبيع في ذلك وهو اجل وهذا الى المقصود
 عليه ان يحتمل ان يحتمل هذا القول لان هذا في عدلين معينين اذ لو كان كذلك
 لم يحتمل ان يكونا واحدا او يفيا فيتعذر معرفة ما ذكر في الجمل ان يوجد
 في الغالب من يعرف ذلك عدلان او اكثر في محل السلم او محل قريب منه عرفا في محل
 مراجعتهم فلا يشترط في صحة العقد حضورهما خلافا لما في قوله وكما في معرفة
 الاوصاف للعاقدين وعدلين يشترط ايضا ذكرهما في العقد بلفظ يعرفهما ذكر في
 جمل العاقدان او احدهما او غيرهما تلك اللفظة لم يصح العقد ولا يكفي ذكر الاوصاف
 قبله ولو في مجلسه نعم ان اتفاقا عليها قبله وتواتر عليه مع على المقدر وتواتر
 انقطاعه نحو غير هذا الشرط في المنهج بالقدرة على تسليمه عند وجوب التسليم
 وذلك في السلم الحال بالعقد وفي الموجد بحلول الاجل وهذا الشرط في الحقيقة من
 شروط البيع وانما ذكره هنا مع انه بصدد بيان الشروط الزائدة على ما ذكر في قوله
 سابقا مع ان كان البيع وشروطه لان المقصود بيان وقت القدرة وهو حاله وجوب
 التسليم وهي تارة تقتضي بالعقد يكون السلم حالا فيكون وقت وجوب التسليم هو وقت
 العقد وتارة يتأخر عنه لكونه موجدلا كما تقر بخلاف بيع المعين فان المعين اقران
 القدرة فيه بالعقد مطلقا سواء كان التمن جالا او موجدلا يعسر تحصيله اي بان لا
 يحصل الا بشقة عظيمة وقوله وقت الباكورة هي اول الفاكهة كما سلكنا في مائة
 قنطار رطب في اوله بخلاف قدر من ذلك لا يعسر تحصيله خمسة ارطال وقيل يطلق
 الباكورة على ذلك وعلى اخرها عند الفراغ قاله الشوبري وورد كلوا الفاكهة في ايامها
 ولا تأكلوها في اوبارها فان فيها مضرة للابدان ولا في ثمريستان اي قليل بالنسبة
 للمقدور المسلم فيه كانه قنطار من هذا البستان او القرية وتمرها لا ينبغي بذلك فالمقبرة
 التمر وقلية بالنسبة للمقدور المسلم فيه اصغر القرية وكبرها ولا وجدة البستان وقدره
 وانما قيد بالوحدة والصغر لان القلة تصاحبهما غالبا وعبارته في المنهج وهو في ذلك
 يتبعان قدر من ثمرة قليل لا انه قد ينقطع ولا يحصل منه شيء من ثمرة كثيرة
 لا ينقطع غالبا وتبصر بالقليل والكثير في التمر او في من يقبر بهما في القرية اذ التمر قد
 يكثر في الصغيرة دون الكبيرة اهف كان الاولى ان يعبر بها بمثل ذلك ويعلم من قبله

الذكر

المذكور ان المراد بالقليل ان يكون قدر ما يبعد في العادة تلفه بحيث لا يحصل منه
 قدر السلم ومنه بالكثر خلافا ولا بد ان يسلم في النقص من كل قلو اسلم في جميع التمر
 لم يصح والمعتبر في ذلك القرية نعم لو ان باجود منها جبر على قبوله ولو نقله
 البيع اي ولو من فوق مسافة القصر فخرج بقوله للبيع ما لو اعتمد نقله لغير
 البيع كالمدينة الا ان جرت عادة المدي السبعة فيكون كالمستقول للبيع بقوله
 عادة ما لو لم يقيد بنقله للبيع بان نقله نادرا ولم ينقل اصلا فلا يصح البيع
 ذلك لعدم القدرة عليه بسبب عجزه وجوده وبيان من منع تسليمه حاصله
 ان الصور ثمانية لان السلم اما حال او موجدل وعلى كل اما ان يكون لنقله مونة ولا
 وعلى كل اما ان يكون الحال صالحا للتسليم او لا فارق في الحال لواربعة في الموجدل
 السان في خمسة منها ثلاثة في الموجدل وهي ما اذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء
 كان لنقله مونة ام لا او صالحا له ولنقله مونة وثلاثان في الحال وبما اذا كان الموضع
 غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مونة ام لا كما سياتي في ذلك ولا يجب في ثلاثة مونة
 في الموجدل وهي ما اذا كان الموضع صالحا ولا مونة للنقل وثلاثان في الحال وبما
 ما اذا كان صالحا سواء كان لنقله مونة ام لا فاذا بين في تلك الصور وجب العمل
 بالبيان اذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الثمن من الجمل حيث قيد المنة بقوله في
 الموجدل فيقتضي ذلك عدم وجوب البيان في صور وهو صور الحال الاربعة
 الخارجة بذلك القيد وواحدة من صور الموجدل خرجت بقوله لا موجدل مونة وهي ما
 اذا صلح وليس لمجلة مونة ووجوبه في ثلاثة وهي الثلاثة من صور الموجدل المذكور
 في المتن لان قوله لا يصلح له تحت صور ان سواء كان لمجلة مونة ام لا ولا شك ان
 هذا ينافيه بقيد في قوله كما يحل عليه اي على الموضع الصالح الحال لاختصاصه
 بجميع صور الحال لا يجب فيها البيان فكان الاولى ان يسقط التقييد بالموجدل فيكون
 كلام المتن متحولا للمص صور الباطلة ويدخل تحت الاثلاث صور وهي ما اذا عقد
 في موضع صالح وكان السلم حالا سواء كان لنقله مونة ام لا او موجدلا ولم يكن لنقله مونة
 لا يصلح له كان كان العقد في مركب في البحر وسواء كان في هذه الحالة لنقله مونة ام لا
 والمجلة اي من محلة التحصيل الى محل التسليم وارتفاع الاسعار في النقل كالمونة في النقل

اي انما قوله ولا تأكلوها في اوبارها فان فيها مضرة للابدان ولا في ثمريستان اي قليل بالنسبة
 للمقدور المسلم فيه كانه قنطار من هذا البستان او القرية وتمرها لا ينبغي بذلك فالمقبرة
 التمر وقلية بالنسبة للمقدور المسلم فيه اصغر القرية وكبرها ولا وجدة البستان وقدره
 وانما قيد بالوحدة والصغر لان القلة تصاحبهما غالبا وعبارته في المنهج وهو في ذلك
 يتبعان قدر من ثمرة قليل لا انه قد ينقطع ولا يحصل منه شيء من ثمرة كثيرة
 لا ينقطع غالبا وتبصر بالقليل والكثير في التمر او في من يقبر بهما في القرية اذ التمر قد
 يكثر في الصغيرة دون الكبيرة اهف كان الاولى ان يعبر بها بمثل ذلك ويعلم من قبله

وقوله ولم يبين موضع مكان الاولى لمقاطعة لانه موضوع المسئلة كما حمل
 عليه اي على المصالح سواء كان لنقله مونة ام لا ومنه قوله انما اذا لم يكن صالحا لا بد من
 البيان سواء كان لنقله مونة ام لا تلك المحلة بكسر الحاء وفتحها الحارة وتحت
 ذلك ان لم تنسج والاشترط بيان محل منها فيما يكال الذي يصح الكيل في ان
 كان جرمه بجرم الكوز فاقبل فالاصل في ذلك في باب الراب الكيل ويجوز هنا بالوزن
 ايضا ان كان في نوع بكثر اختلافه بفظ فشور ورفتها وفي الموزون كماله
 ان عد الكيل فيه ضابطا كدقيق وما صغر جرمه يجوز ولو كان في نوع بكثر
 اختلافه مما في الاصل في ذلك هنا الوزن ويجوز بالكيل في الجوز والوزن اصلا
 في ما بين بخلاف ما لا يعد الكيل فيه ضابطا كغبار وفئات صلب ودرهم ومانر
 لان للقدرة البسر منه مائة كثيرة فالكيل لا يعد ضابطا فيه وكيل في ما في
 بنج الدال وكسرها ونحوها مما اكبر جرمه فيتعين فيه الوزن كما سلبت اليد في فظ
 من البطيخ مثلا فلا يكفي الكيل لانه يحتاج في المكالم ولا يعد كثرة التفاوت فيه
 والجمع فيه بين العدد والوزن مستند سواء ذكر وزن كل واحدة كانه بطيخة وزن
 كل واحدة كذا او وزن الحلة كانه بطيخة وزن كذا على المعتمد لان ذكر العدد فيه
 ذكر الجمع وهو يورث غم الوجود هذا ان ارد الوزن التخيدي فان ارد الوزن
 التخيدي في الصور في الانتظام ما ولا يصح السلم في البطيخة الواحدة ونحوها
 كبطيخة وسنحيلة ان ذلك من المتقوم ولم يذكر ما يضبطه بخلاف الحلة فانها
 مثلية ويعلم من ذلك ان المتقوم لا يمنع السلم فيه مطلقا بل عند عدم ذكر ما
 يضبطه ولا يصح الجمع بين الكيل والوزن فلو سلم في مائة صاع من على ان وزن كذا
 لم يصح لان ذلك يعجز جوده ولا بين الوزن والذرع كثوب ذرعة كذا ووزن كذا لا
 في قولين بكسر الهمزة والضرب عن اقتدار فيجمع فيه الجمع بينهما ويصح الجمع بين الذرع
 والعدد عشرة فقط كل واحد عشرة اذرع كما في ثياب المنهج فما ذكره في هذا ليس في محله
 ووزن فيما يوزن ومنه ستة السلم والجراد وقوله وعد فيما بعد ومنه على
 منها ولا يصح في النخل بخلاف بيعة اذا كانت امة في الكوارة كما مر في جوده
 المراد به ما يكمل الرقيق والمماشية فبيان السن في المول ان يقول ابن سبت او سبع ان

تعلم

تعلم اي داخل في اول سن الاحتمال وهو خمسة عشر سنة وفي الثاني ان يقول ابن
 سبت او ابن لبون وكما يشترط بيان السن فيها ليشترط غيره ايضا في الرقيق بكثر
 نوعه كثر في او حبشي فان اختلف صنف النوع وجب ذكره كرومي او خطمي
 بالتحفيف لنسبة خطاه بل بالجمع وذكر لونه ان اختلف كالبني او اسود مع
 اللون كان يصف بياضه بغيره او شقره وسواده بصفه او ندره فان اختلف
 كالزنج لم يجب ذكره وذكره اي قامته طولا او غيره من قصر او رفعة والمراة التي
 في السن والوصف والتد حتى لو شرط كونها بن سبع سنين مثلا لانه لا زيادة ولا
 نقص لم يجز ويقتضيه قول الرقيق في الاحتمال وكذا في السن ان كان بالغا عاقل اسلامي
 والا فقول سدة او الدلائل بظنهم وذكر كوزته او ثوبته ونسبته او بكارته
 لا لانه يحل يفتح الكاف وهو ان يعطوا جفون العين سواد من غير التحال ولا ذكر سن
 سواء في العبد والامة على الصحيح ونحوها كما لا يخفى ودعي وهو شدة سواد العين
 منع سعة ما تكلمت فيه وهو اسند ارته لتساع السان بها لما كان شرط شي منها
 اعتبره وفي الماشية بل وبقر وعتم وحيل ويقال وحير ذكر هذه الامور المذكورة في
 الرقيق حتى التقى على المعتمد في ذكر النوع والوصف كالحبس ومهنة نسبه الى
 ارب قبيلة من همدان والى مهنة قبيلة من العرب واللون والذكورة والانوثه فغير
 لا يشترط وصف اللون وبيان عتق مصدر ضد الحدانته اي قدم وقوله بضم العين
 وقيل بكسرهما وقوله وحدانته الواو بمعنى اذ المراد احد الامر في جوده الخاتم
 لا يصح السلم في الارز في قشرته العليا على المعتمد خلافا للنووي اذ لا يوجب لونه
 وصفه وكبره لاختلاف قشره خفة ووزنه وانما صح بيعة كانه يعمد للمشاهدة
 والسلم يعتمد الصفات ومن ثم صح بيع المعجونات دون السلم فيها ويصح السلم في الخالة
 ان يضبط بالكيل ولم يكثر تفاوته بالانكماش وحده وفي الادقة فيذكر فيها ما
 في الحب المقدرة ونذكر ايضا كيفية طخه هو جحر الدواب او الما او غيره وخشونة
 الطحن ونعمته وفي التبن فيذكر انه من تبن حنطة او شعير وكيلة او زينة وفي
 السونق وفي النشا وفي قصب السكر وفي قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه
 الذي لاحلاه فيه وقطع مجامع عروقه من اسفل وطرح ما عليه من القشور والاداة

الا فقول
 الاول ان يقول
 سدة ان ربه في الاسلام
 سدة ان ربه في الاسلام
 الا فقول الدلائل بظنهم

مولا الامانة ارب حباله بقره

مرر ونفهم ان يصح السلم في المكنوز في القواصر وهو المعروف بالبحوة لتغيره في
 صفاته الشروطية ولا ينبغي على صفة واحدة غالباً افاده مرر هذا ان كانت محبوبة
 بنواها فان كانت منسولة منه صح السلم فيها ونحوها كالسمن والزيت فيبيد فيهما
 العتيق والحدائث اما العمل اي غسل الخمل لانه المراد عند الاطلاق في شرط ان يبين
 مكانه لجبلي او بدي وبلد كجاري او مصري وزمانه كصيفي او خريفي ولونه كالبني
 او اصفر وفرعاه ونحوه او رقة لتفاوت الأغراض بذلك فان الجبلي والابيض اطلب من
 غيرها ولتدقيقه بما رعاها الخمل من دكتور الفقه لودوا كما يكون لا يعتقده او حدائثه
 لعدم تفاوت الغرض منه بذلك بلدها اي الثلاثة وكذا ما بعد كمد في او مكي او
 مصري او بغدادي فالمراد بالبلد القطر لا شخص البلد ان لم يختلف بها عرض والاوجب
 بيانها ولو بها كاحمر وابيض وصف جبانها وكبرها اي احدهما ان صفرا لخب افوي
 واشد ويبين ايضا ان يختلف الخفاف على الخمل او بعد الجذر فان الاول انفي والثاني
 اصفي لامة جفافه لا في بلد يختلف بها ويبين في الرطب والعنب ما ذكره العتيق
 والحدائث لبيان جودة ورواة اي للسلم فيه فلا يشترط اي فان شرط ذلك
 فيساني في قوله وشرط الاجود الخ وفي قوله فان ذكر اجل الخ والمطلق اي السلم فيه
 المطلق عن الجودة والرواة ونزل الخيد اي في قوله والمطلق محل على الخيد وكذا انما
 اشترط جودة النوع وكما محل الخيد على ذلك محل الردي عليه عند اشتراطه كلباني
 في قوله لا شرط في امره الخ فكان المروي تقدم ذلك عن قوله والحلول او ناجرو كما
 سيأتي وقوله وشرط الاجود اي الاجود نوعا لا الجيد نوعا فان شرطه صحيح
 المراد اي الاراد انوعا كما يعلم مما بعد كتم لوف وحراني وبصل بعلي وسفاوي قال اول
 منها لاراد من الثاني وشرط رواة العيب كالمبرج والبرص وتسويس في كقولك الله
 اليك في عيب ردي المبرج او البرص او في فتح ردي التسويس لعدم انضباطه
 فان انضبط كالعبي والقطع صح فيصع السلم في عبيد اعني ردي العبي او عبيد انقطع ردي
 القطع لا بشرط رواة النوع تقدم ثمثله والرواة مخترع المراد فيه المشقة في قوله
 لا شرط المراد فان ذكر اجل كانه قال هذا ان لم يذكر اجل بان المطلق او صرح بالحلول
 لان السلم يصح حاله وموجلا اما الثاني فيانصص وانما جمع واما الاول فبالاولي بعده

وقوله صح

مؤلفه في المكنوز في القواصر وهو المعروف بالبحوة لتغيره في صفاته الشروطية ولا ينبغي على صفة واحدة غالباً افاده مرر هذا ان كانت محبوبة بنواها فان كانت منسولة منه صح السلم فيها ونحوها كالسمن والزيت فيبيد فيهما العتيق والحدائث اما العمل اي غسل الخمل لانه المراد عند الاطلاق في شرط ان يبين مكانه لجبلي او بدي وبلد كجاري او مصري وزمانه كصيفي او خريفي ولونه كالبني او اصفر وفرعاه ونحوه او رقة لتفاوت الأغراض بذلك فان الجبلي والابيض اطلب من غيرها ولتدقيقه بما رعاها الخمل من دكتور الفقه لودوا كما يكون لا يعتقده او حدائثه لعدم تفاوت الغرض منه بذلك بلدها اي الثلاثة وكذا ما بعد كمد في او مكي او مصري او بغدادي فالمراد بالبلد القطر لا شخص البلد ان لم يختلف بها عرض والاوجب بيانها ولو بها كاحمر وابيض وصف جبانها وكبرها اي احدهما ان صفرا لخب افوي واشد ويبين ايضا ان يختلف الخفاف على الخمل او بعد الجذر فان الاول انفي والثاني اصفي لامة جفافه لا في بلد يختلف بها ويبين في الرطب والعنب ما ذكره العتيق والحدائث لبيان جودة ورواة اي للسلم فيه فلا يشترط اي فان شرط ذلك فيساني في قوله وشرط الاجود الخ وفي قوله فان ذكر اجل الخ والمطلق اي السلم فيه المطلق عن الجودة والرواة ونزل الخيد اي في قوله والمطلق محل على الخيد وكذا انما اشترط جودة النوع وكما محل الخيد على ذلك محل الردي عليه عند اشتراطه كلباني في قوله لا شرط في امره الخ فكان المروي تقدم ذلك عن قوله والحلول او ناجرو كما سيأتي وقوله وشرط الاجود اي الاجود نوعا لا الجيد نوعا فان شرطه صحيح المراد اي الاراد انوعا كما يعلم مما بعد كتم لوف وحراني وبصل بعلي وسفاوي قال اول منها لاراد من الثاني وشرط رواة العيب كالمبرج والبرص وتسويس في كقولك الله اليك في عيب ردي المبرج او البرص او في فتح ردي التسويس لعدم انضباطه فان انضبط كالعبي والقطع صح فيصع السلم في عبيد اعني ردي العبي او عبيد انقطع ردي القطع لا بشرط رواة النوع تقدم ثمثله والرواة مخترع المراد فيه المشقة في قوله لا شرط المراد فان ذكر اجل كانه قال هذا ان لم يذكر اجل بان المطلق او صرح بالحلول لان السلم يصح حاله وموجلا اما الثاني فيانصص وانما جمع واما الاول فبالاولي بعده

عن

عن الفرقة ان اطلق العقد عن التصريح بما فيه انعقد حاله كالتن في البيع المطلق
 معلوما اي للعاقدين او لغيره في مساقاة القصور ورواها وتقدم الفرق بينها
 وبين الاوصاف حيث لم يكتف فيها بما دون الاربعة مثال الاجل المعلوم ان ينزل الى
 عبد او حمادي ويحل على الاول الذي يليه من العبدن او حمادين لتحقيق الاسم بطلان
 وان عينا شهورا او لغير عربية كشهر الفرس والروم صح لانها معلومة مضبوطة
 فان انكسر شهر منها بان وقع العقد في اثنايه حسب الباقي باهله ونحوه الاول ثلاثة
 مما بعده ولا ينبغي لتكسر لثلاثا حرا تبدأ الاجل عن العقد في رجب بخلاف
 ما لو قال انت طالق في رجب فانه يقع باول جز منه والفرق ان الطلاق يقبل
 التعليق بالجهول كقوله زيد ولا كذلك السلم ومن الجهول قوله الى مولد زيد
 البندوي او الى روق صوان الكاشف او الحزن او الدر اس والحصاد او قدوم الحاج او
 طلوع الشمس او محي زيد ولا ينفذ عدم الصحة بثلاثين شيئا لان افراد ما لا
 ينضب شرطه عليها وذكر المصنف منها الرقة وعشرين كنبيل هو اسم جنس لا واحد له
 لفظه بل من معناه وهو سبعم وقوله فريش اي ملحق عليه ريش في اطرافه اجل ان
 يدخل فيها الهواء فتبعد في الرمي وهو ليس بقيد بل المدار على كونه محروطا ومساويا
 بالتقدم وانما يصح لا بخلاف وسطه وطريقه رقة وغلظا ونقد ضبطه اما
 قبل خرقه ومساوية بما مر فيصع السلم فيه لتيسر ضبطه وجواهره لانه لا بد
 فيها من القرض المحج والوزن والشكل والصفان واجتماع هذه الامور فاد
 وهي ما تنقصه للتدوي اي بان لا يمكن ثبوتها قال مروض ضبطه الجودي بسدس دينار
 ولعله باعتبار ما كان من وجود كباره في زمنهم اما ان هذا لا يطلب الا للزينة
 لا عرف ولا يصح السلم فيه لغزبه او بخلاف ما يمكن ثبوتها فلا يصح السلم فيها لثبوتها
 ثم تنقصه للزينة ويصح السلم ايضا في البلور ان صفته مضبوطة بخلاف العتيق
 لا بخلاف الخمار عدا راجع المحوز واللوز وشملها اليه المعروف والسندق
 والنسق والمنشور وان اختلف نواه كرا وصفا وقوله معه اي مع العود قوله
 مطلقا معناه وهو في مقابلة التفصيل بعد وقبل يمتنع اي السلم وزنا او كسلا في
 نوع الخ اما امتناعه فيه وزنا ولاختلاف الأغراض في ذلك واما كسلا فلما فيه في

مؤلفه في المكنوز في القواصر وهو المعروف بالبحوة لتغيره في صفاته الشروطية ولا ينبغي على صفة واحدة غالباً افاده مرر هذا ان كانت محبوبة بنواها فان كانت منسولة منه صح السلم فيها ونحوها كالسمن والزيت فيبيد فيهما العتيق والحدائث اما العمل اي غسل الخمل لانه المراد عند الاطلاق في شرط ان يبين مكانه لجبلي او بدي وبلد كجاري او مصري وزمانه كصيفي او خريفي ولونه كالبني او اصفر وفرعاه ونحوه او رقة لتفاوت الأغراض بذلك فان الجبلي والابيض اطلب من غيرها ولتدقيقه بما رعاها الخمل من دكتور الفقه لودوا كما يكون لا يعتقده او حدائثه لعدم تفاوت الغرض منه بذلك بلدها اي الثلاثة وكذا ما بعد كمد في او مكي او مصري او بغدادي فالمراد بالبلد القطر لا شخص البلد ان لم يختلف بها عرض والاوجب بيانها ولو بها كاحمر وابيض وصف جبانها وكبرها اي احدهما ان صفرا لخب افوي واشد ويبين ايضا ان يختلف الخفاف على الخمل او بعد الجذر فان الاول انفي والثاني اصفي لامة جفافه لا في بلد يختلف بها ويبين في الرطب والعنب ما ذكره العتيق والحدائث لبيان جودة ورواة اي للسلم فيه فلا يشترط اي فان شرط ذلك فيساني في قوله وشرط الاجود الخ وفي قوله فان ذكر اجل الخ والمطلق اي السلم فيه المطلق عن الجودة والرواة ونزل الخيد اي في قوله والمطلق محل على الخيد وكذا انما اشترط جودة النوع وكما محل الخيد على ذلك محل الردي عليه عند اشتراطه كلباني في قوله لا شرط في امره الخ فكان المروي تقدم ذلك عن قوله والحلول او ناجرو كما سيأتي وقوله وشرط الاجود اي الاجود نوعا لا الجيد نوعا فان شرطه صحيح المراد اي الاراد انوعا كما يعلم مما بعد كتم لوف وحراني وبصل بعلي وسفاوي قال اول منها لاراد من الثاني وشرط رواة العيب كالمبرج والبرص وتسويس في كقولك الله اليك في عيب ردي المبرج او البرص او في فتح ردي التسويس لعدم انضباطه فان انضبط كالعبي والقطع صح فيصع السلم في عبيد اعني ردي العبي او عبيد انقطع ردي القطع لا بشرط رواة النوع تقدم ثمثله والرواة مخترع المراد فيه المشقة في قوله لا شرط المراد فان ذكر اجل كانه قال هذا ان لم يذكر اجل بان المطلق او صرح بالحلول لان السلم يصح حاله وموجلا اما الثاني فيانصص وانما جمع واما الاول فبالاولي بعده

مؤلفه في المكنوز في القواصر وهو المعروف بالبحوة لتغيره في صفاته الشروطية ولا ينبغي على صفة واحدة غالباً افاده مرر هذا ان كانت محبوبة بنواها فان كانت منسولة منه صح السلم فيها ونحوها كالسمن والزيت فيبيد فيهما العتيق والحدائث اما العمل اي غسل الخمل لانه المراد عند الاطلاق في شرط ان يبين مكانه لجبلي او بدي وبلد كجاري او مصري وزمانه كصيفي او خريفي ولونه كالبني او اصفر وفرعاه ونحوه او رقة لتفاوت الأغراض بذلك فان الجبلي والابيض اطلب من غيرها ولتدقيقه بما رعاها الخمل من دكتور الفقه لودوا كما يكون لا يعتقده او حدائثه لعدم تفاوت الغرض منه بذلك بلدها اي الثلاثة وكذا ما بعد كمد في او مكي او مصري او بغدادي فالمراد بالبلد القطر لا شخص البلد ان لم يختلف بها عرض والاوجب بيانها ولو بها كاحمر وابيض وصف جبانها وكبرها اي احدهما ان صفرا لخب افوي واشد ويبين ايضا ان يختلف الخفاف على الخمل او بعد الجذر فان الاول انفي والثاني اصفي لامة جفافه لا في بلد يختلف بها ويبين في الرطب والعنب ما ذكره العتيق والحدائث لبيان جودة ورواة اي للسلم فيه فلا يشترط اي فان شرط ذلك فيساني في قوله وشرط الاجود الخ وفي قوله فان ذكر اجل الخ والمطلق اي السلم فيه المطلق عن الجودة والرواة ونزل الخيد اي في قوله والمطلق محل على الخيد وكذا انما اشترط جودة النوع وكما محل الخيد على ذلك محل الردي عليه عند اشتراطه كلباني في قوله لا شرط في امره الخ فكان المروي تقدم ذلك عن قوله والحلول او ناجرو كما سيأتي وقوله وشرط الاجود اي الاجود نوعا لا الجيد نوعا فان شرطه صحيح المراد اي الاراد انوعا كما يعلم مما بعد كتم لوف وحراني وبصل بعلي وسفاوي قال اول منها لاراد من الثاني وشرط رواة العيب كالمبرج والبرص وتسويس في كقولك الله اليك في عيب ردي المبرج او البرص او في فتح ردي التسويس لعدم انضباطه فان انضبط كالعبي والقطع صح فيصع السلم في عبيد اعني ردي العبي او عبيد انقطع ردي القطع لا بشرط رواة النوع تقدم ثمثله والرواة مخترع المراد فيه المشقة في قوله لا شرط المراد فان ذكر اجل كانه قال هذا ان لم يذكر اجل بان المطلق او صرح بالحلول لان السلم يصح حاله وموجلا اما الثاني فيانصص وانما جمع واما الاول فبالاولي بعده

والخبر فانه لا يصح السلم فيه لاختلاف تاسر النار فيه فلا ينضبط ولا يملح يقبل ويكثر
 قال من رواه النسبة كما قال الاستموني الحاق النيدة بالخبر اه وبه رد كلامي في هنا حيث
 ذكرها من جملة ما يجوز السلم فيه نعم يجوز الاحتداد على قوله وكطوبخ
 بالمد المطلوب الحق اما قبل الحرق فيسلمي لسانا وهو يجوز السلم فيه والقند يفتح
 القاف ويسكون النون نوع من سكر اليمين كالواح الصابون والديس هو تكر
 الدال ويسكون اليا وبكرتين غسل الزبيب وفي المختار هو ما سال من الرطب
 وهو صحيح ايضا لانه تدخل النار وهي مضبوطة وفي القاموس هو غسل التمر
 الخجل وهو صحيح ايضا لما مر والقانيد وهو غسل الفصيص مطلقا وقبل المأخوذ
 من اعالي العبدان وقبل هو السكر الاخر واللبا بالهمز مقصور بوزن غيب
 وهو اول ما تزل من اللبن يطبخ في التور حتى يجيد ويصح السلم فيه وان لم يطبخ تارة
 تخفف ويصح السلم في اللبن كيدا ووزنا ووزن برغوة لانها لا تكثر في الميزان ولا
 تكالها وفي السمن كيدا ووزنا ايضا وفي الزبد وزنا ان تجاني في المكال والصح
 فيه كيدا وكذا يقال في اللبا لانه اذا دم ر لانفساط نارها لانه اذا زادت او
 نقصت افسدت خاتمة يعني ان يودي عن مسلم فانه اذا او اوجد منه صفة عيب
 قول المأخوذ وخرج بما ذكره من غير جنس ونوع عنه كبر عن شعير وغيره معقلى
 عن تمر في ولا يصح استماع الاعراض عن السلم فيه الا بحيلة بان يفسخا عقد
 السلم ويتقاربا لانه تم تقاض السلم راس المال ويجب تسليم البر وعونه نقيا
 من مدد ووزن وبغضها فان كان فيه قليل من ذلك وقد استكمل الاجازة فزنا
 فلا وما سلم فيه كيدا يجوز فيه من زنا وبالعكس ولا يترك للمكالم لانفسا لكن
 على جوانبه كل علاوة ويصحب على راسه بقدر ما يحمل ويجزئ بلم التمر جافا والبر
 غير ملسوخ وهو البسر يعالج بالتمر وضع خل عليه حتى يربط ولو عمل المسلم اليه
 مسلما فيه موحلا فلم يقبل السلم لفرض صحيح كونه حيوانا يحتاج الى علف او كونه
 الوقت وقت نهب يخشى ضياعه لم يجز على قوله فان لم يكن له عرض صحيح في عدم
 قبوله اجبر عليه سوا المودى فيه اعرض صحيح في النجمل كذا رهن وضمان ام لا فان
 اصغر على عدم قوله اخذ الحاكم له ولو حضر المسلم اليه الحال في مكان التسليم لفرض
 غير الية اجبر المسلم على قبوله ولو فرض ما اجبر على القبول او الابر

النيدة متى يصح في الصبي
 من النجس

قوله كيدا اي ان لم يكن جافا
 من النجس

قوله بلم اي بغير
 المكيال

النفير والبر
 العجوة

كان

تو لا يصح حكمه لا على جهات مجرد الحكم لا يخرج عن كونها بقا بقا راجع فان فيه نظرا ظاهرا الصريح
 بعضهم بان القيد هو الذي لا يترك له معنى وقد يجاب بانهم قد تطلقون القيد على ما لم يظهره على
 موجبة الحكم ع

اي بيان ما يكون فيه الربا وحكامه وهو من اكبر الكبار ولم يحل في شره منقطوع
 يؤخذ منه تعالى في كتابه غاصبا بالحرب بسوي اقله ولذا قيل ان اكله علامة على سوء
 القامة كذا والبا لله شارك وتعالى فانه صحيح فمهما الما كان به لسواك الكبار ان اشر
 بالسد ثم القتل ثم الزنا ثم الربا وغيره في القيد لا يغفل معناه وما ادي له انما يصح
 حكمه لا علمه والحكم بانه تعدي انما هو بالنسبة للاختصاص الكلية ولا يغفل على جنس
 التقيد والمطومات جنس نالت اما بالنسبة لبعض الافراد فقد يوجب ثبوت الربا فيه
 معنى فمما عليه غيره كما سياتي في قوله هو الحق به ما في معناه لا كما قيل بمثل ذلك
 في تراقص الوضوء وهذا سقط ما يتوهم من ان القيد لا يدخل الامور التعبدية
 وهو ثلاثة انواع ربا الفضل وهو السبع مع زيادة احد العوضين على الاخر من جنس
 ورا اليد وهو السبع مع تاخير قبضهما او قبض احدهما ورا النسيان بفتح النون والمد
 وهو السبع لاجل والتصدق بهذا الباب بيان بيع الربوي وما دعته فيه من الشرط
 زيادة على ما مر من اركان البيع وشروطه فهي معتبرة فيه ايضا وما يجري في المعنى
 وما في الزمة كما علم من انواعه ذكره عفيها وايضا فالسلم فيه باطل فيمنع ان يسلم
 ذهبا في فضة وعكسه او فولا في تمج وعكسه وما احسن قول بعضهم
 انما هو لصاحب ما كان يملك وربما كان فقرا لخال وهو تربي فصادق ما صحح مرابا
 قلت له في الما الذي تربي بدل من واو فاصله بوزن تحرك الواو وانفتح ما قبلها
 قلت الفا ويكتب بها بضم التثنية اي بالواو والالف معا كما في المصحف العثماني
 نظر للاصل وللثنية وفي نسخة بها بضم الافراد وهي تحريف وهو يكسر الراء
 القصر وينفتحها مع المد وتقال فيه ما يكسر الراء المد والتصر وينفتحها معها
 فبضم الراء اربع لغات وان اقصر بعضهم على واحد وبالبا ايضا اي حذرها
 وهذا في غير المصحف كما مر لان خطي لا يفسر عليهم ما خط المصحف وخط القرون
 وانما كتب بالياء مع انه واوي نظر الى انه يمال عند بعض القراء الى الشاطبي
 واما نسخاها والضمي والراء مع القوي فاما ما رواه والوارثي اي تكنت
 وهو لغة الزيادة اي سوا كانت تعقد لم هو اعلم من المعنى الشرعي يقال
 زني المال اذا قال تعالى اهتزب وربت اي زادت ونمت عقد خرج به
 من العقد

قوله صحتها
 او بيا انه ولد نال فيه
 كان او له ع

كان
 او انما يفسر قوله

قوله بالياء
 او اليم

قوله لا يكون
 او اليم

قوله لا يكون
 او اليم

اور یہاں سے

أول ما لا بد من التعرف على
بالقوة الصلبة عليه وإن
بالحسن والجمال في
أما الذي فيه من
أو نقس @

13

مستور

وهو

1

لا قسمة للمائة ٥٥

من المأثور

والمستطاب او المستطاب
والمستطاب او المستطاب
والمستطاب او المستطاب

قد اختلفت في هذا القول فيكون قوله بديداً للتأنيص ويلزم من القول غالباً لفصلت الشروط
 ما اختلفت فيه على الراجح من الثلاثة فاذا اختلفت هذه الاحكام اي واختلفت على الراجح في شمع والدليل على
 مع الترادف في الراجح من الثلاثة هذا القيد لاجتماع كالمسار اليه التبع بعد وخرج بذلك ما لو بلغ يران فقد فلا يشترط
 ذلك من القول في التأنيص والتأنيص في قوله لا اقل من العلة اذ هي في الاول الطعمية وفي الثاني التقديرية
 لا تحاد العلة في قوله وقضية اي قضية قوله فاذا اختلفت هذه الاحكام اي بديداً كقيد
 لا اشتراط التأنيص في الاصل من القول غالباً كما مر وليس مراد الاجماع اي واجماع
 مقيد للحديث باحاد العلة ما قصد لطم الادميين اي بان اختصاصه بكونه
 غلب فيه كشمع واستواء مع البهائم فيه كقول هذه ثلاثة اقسام ربوية اما
 اختصاصه بالبهائم كشمع وغلب فيها كشمع خضر فليس ربوي وخرج بالخضرا
 اليابسة فهي ربوية لانها تقصد للتداوي في هذه خمسة اقسام اجما لا وهي جمع
 بالتفصيل الى خمسة وعشرين وذلك لانه لا يلزم من الوضع التناول فقد
 يوضع الشيء قصد الادميين ويتناول به البهائم اما اختصاصه بالغلبة او على
 السوا او بالمكن وج نقول اما ان يختص الشيء بالادميين وصنعاً او بخلقهم
 بان يكون اظهر مقاصده ادميون ومثلها في البهائم او يستوي الامر ان فهذا
 خمسة في الوضع ومثلها في التناول لانه اما ان يختص بتناول ادميين او يغلب
 فيه ومثلها في البهائم او يستويان في التناول وخمسة في مثلها خمسة وعشرين
 فنقول ربوي من ذلك كست صور وهي ما اذا قصد امعاني الوضع او قصدت
 البهائم فيه فقط او غلب ذلك فيها بان كانت اظهر مقاصده وفي هذه الثلاثة لم يفت
 البهائم بتناولها او غلب تناولها وبقيت الصور وهي تسعة عشر فيها الراجح اصلها
 ان ما قصد لطم ادميين ربوي بصورة الخمسة في التناول وكذا ما غلب في
 ادميين وصنعاً بان يكون اظهر مقاصده ذلك فهذا عشر صور وما قصدت البهائم
 او غلب فيها وصنعاً بان كانت اظهر مقاصده او قصدت البهائم وصنعاً ربوي ايضاً ان
 اختص بتناول ادميين او غلب فيه واستوي الامر ان هذه تسع صور تقسم
 المذكورة وكما يختص البهائم المختص بالجن كشمع ولا ربي فيه ولا ربي ايضاً في حب الانسان
 ودهنه الذي هو الزيت الحار ودهن السمك لانها لا تقصد للطعم ولا في الحيوان كما سياتي

قوله

اقتفاء لا مقصود به على التميز المحول عن نايب الفاعل والاصل ما قصدت قوله
 او على المفعول من اجله او تنكها الى تلك اذ هو يشمل النادم والتخلي على
 كما لو خذ كان بمعنى لام التعليل وما قصد ربه والتفكير للثلاثة المذكورة اي
 لا خذ الثلاثة من الخبر ولحقها اي فيس وكان الاولى التفسير بالفاك في
 ثم المنهج وكذا ما بعد ويقدم ان هذا لا ساقى ان الحصر في النوعين تعدي
 لانه قياس على جزئياتها اعلمها كالارزاي وكالعدس والقول النادم
 والتفكير اي لاصلها حيث لهما عطف التفكي عام كمرارة التلذذ باكل الفاكهة
 اعم من ان يكون على وجه التادم او لا وعلى الملح سواء كان مايبا او حليلاً
 كالحما يقصد الاصلاح فيها لير الجبري والصعدي ومنه النظر لانه
 يتداوي به في بعض الاحيان فيكون مقصداً فاله الزبدي نقلاً عن الشرف المناوي
 وفرو مشايخنا وهو المعتمد وان وقع في جابشية غش خلافة ومن الربوي
 التي لانه يتداوي به ما في معناه اي لا فرق بين ما يصلح الغذاء او يصلح البتة
 فان المائدة تحفظ الصحة والادوية والمصطكي يضم اليه مع العطر ويضم اليه
 المد والظا مضمومة فيهما قال في القاموس هي على رومي ايضاً نافع للمعدة
 والمعدة والكبد والسعال المزمن شراباً والتفكيك والذئبة وتفتق الشهور وتفتح
 السدد وهو قوله شراباً اي بعد اغلانه وقوله والمقعدة اي ضرر هذا الحاصل من
 ملازمة الععود واستعمل يابفتح السبي والفاق وقسم الميم وكسر النون والبقير
 ثبت يباع عند الطار قليلة مسهل وكثيره مقتل الافيون ولا ينظر للقتل فيها لانها
 موضوع في الاصل للتداوي كالأهليلج والمقلب النظر الى ذلك دون الدلالة
 نادر في غير السنا المكي وقيل هي هو الارمني يفتح الميم والميم وقيل كبريتاً
 الى ارمينية بكسر الميم وتخفيف الباء وقد تد فرقة بالروم وهو مما يتداوى به
 من الطاعون لا الخراساني كطيس مصر الذي يزرع فيه التيم فليس يتداوى به
 انما لو كل سقمها اذ تأكله النساء الحيات كذلك حال الكمال فهو حرم الشيء الحطالة
 يطلب فيها غالباً فلا يباع رطب يربط بفتح الراءها ولا يحاف من جلسته كالتول
 الحار مثله او يقول يابس بخلافه بخور فانه يفتح وكطري اللحم فلا يباع بطريه

تزدحم

ولا يقدره من جنسه وسباع قد يده بقدره ولا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا يقدر
في التمر والحب تناهي جفافهما بل وصولهما الى حالة كصلحان فيها لا دخار بخلاف
الحجم فانه يعتبر تناهي جفافه لانه موزون يظهر اثر باقي رطوبته ومن ذلك يعلم
ان القريب الذي لم يتم جفافه لا يصح بيده بمثله لعدم صلاحته للا دخار
نعم ان جفافه بالشمس تخفيفا قويا جاز ذلك دون ما اذا قل في النار ولا تكفي المائلة
فيما يتخذ من حب كدقيق وخبز ولا لباع بعضه ببعض ولا حبه به الا في دهن وحب
خالص من دهنه كدمن سمسم وكسبه فتكفي المائلة فهما وكفي في العنب والرطب
عصير او خلا فيصير بيع كل من عصير العنب والرطب والعصير والرومان بمثله
وبالاخر ويصير بيع خلوهما كذلك وخلول الرزيب والتمر كذلك الا اذا كان فيهما
مطلقا وفي احداهما واحد الجبس والمياري الدهن والمصدر والمخل الكيل
ومنه اي مما يعتبر فيه المائلة حال الكمال ويحتمل ان المعنى وقر حال الكمال حال
الدين والسنن اي ان الدين له احوال كمال تعتبر فيها المائلة فمن احواله كماله حال
كونه لسانا يتغير وسمنا او مخضنا كما في المنهج فله ثلاث حالات تكفي المائلة فيها
فلا تكفي في باقي احواله الجبن واقط ومصل وزيد اياها المتخلوا عن مخالطة شيء فاجتنب
بخالطة لا تخف بكسر التمرة وفتح الفاء لا فط بخالطة الملح والمصل بخالطة الدقيق
والزبد لا يخلو من قليل مخيض فلا يتحقق فيها المائلة فلا لباع بعض كل منها ببعض
ولا لباع الزبد بالسنن ولا السنن بالجبن ولا العسل ببعضه سمصا اذا كان فيه سمسم ولا
الدين بما يتخذ منه كمن ومخيض ولذا لا يجوز بيع الخلاوة التي فيها الفشل بالرباع
الزبد بالدرهم فجاز على المعتمد وكذا الفحصة والمياري في الدين والسنن الكيل انما كان
ما بين وزن ووزن ان كانا جامدين فهما على حد سواء على المعتمد ولا فرق في صحة بيع
الدين بمثله بين الحليب والرايب والخاثر بالمثله وهو ما بين الحليب والرايب ولا
يضر في ذلك تفاوت الموضوع في احدهما ومحل عدم الضرر في الخاثر اذا كان ذلك
بعد انقضاء شيء اليه بان ختم بنفسه لا بالنار وخلا عن زبد و ملح وما غير ضروري
والا فلا لباع بعضه ببعض لعدم المائلة المعترف ولا يبايى يكون ما يحويه للكمال
من الخاثر اكثر وزنا لكن لا لباع الحليب الا بعد سكون رغوة وان كان يضره

ابن مازح ليس من قاعدة مدعجوة ودرهم لعدم وجود الجنس الربوي من الجانبين إذ
 لازى في الحيوان كما ياتي وخرج ما لو كان اللان فيها وأخذ جلتسهما أو كانا مأكولا ربحا
 لكون تمثلهما فانه لا يصح لانج من القاعدة المذكورة وقيل في البيع وجا حقه في البيع
 بأخرى كذلك والصريح بفتح الضاد وإذا عقد في بعض النسخ عقد القمير التثنية
 أي المتبايعان والفرض من إيراد هذه القاعدة تقييد ما تقدم من اعتبار التماثلة
 في الربوي بالوزن والكيل فقط كانه قال محل اعتبار ذلك فقط وعدم النظر بالقيمة
 فإلم يكن المعقود عليه من هذه القاعدة والافترضة للقيمة مع الوزن في بعض صور
 الصفة كما سألنا على جنس ربوي من الجانبين أي ليس ذلك للجنس بل على التثنية
 إلى المقصود ولا ضمنا من الجانبين بان كان ظاهرا في كل منهما أو ظاهرا في أحدهما
 كما سألنا في الآخر سيأتي محترز ذلك وقوله واختلف المبيع أي تعدد وقوله ولو
 أي جنسا أو نوعا أو صفة من الجانبين أو من أحدهما بان يشمل أحدهما على حصة
 أو نوعين أو صفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فالشرط التعدد ولو من أحد
 الطرفين سواء كان المتعدد كله ربوي أو بعضه ربوي وبعضه غير ربوي ولا بد من
 وجود الجنس الربوي من الجانبين وإن وجد معه غير ربوي كما سألنا في الحاصل
 أن الشرط أربعة عدم تبعية الربوي لغيره وعدم كونه ضمنا فيهما واختلاف جنس
 المبيع أو نوعه أو صفة كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله ولو صفة وجود الجنس
 الربوي في كل من الجانبين والمراد بالمبيع ما يشمل الثمن والمثمن وتسمى هذه المسئلة
 مسئلة قاعدة مدعجوة ودرهم لتمثيل الأصحاب لها بذلك والمراد بالبحوة التمر
 لأنه الذي يكال وهو أجود تمر المدينة قيل أنه من التخل الذي غرسه صلى الله عليه
 وسلم بيده ولذلك تداوى به من الأمراض والتمر البرقي نوع منه وهو نسبة إلى
 رجل كان يتعاطاه يقال له رأس البرنية والصيحاني نسبة إلى كبش كان يربط به
 يقال له صيحان فنسب إليه وقيل لأن الكبش كان يصيح فيه وعليه فالنسبة على
 غير قياس والقياس صياحي كصنعاني بنسبه إلى صنعاء والقياس صنعاني وقيل سمي
 بذلك لأن التخل لما خوذ منه صاح على النبي صلى الله عليه وسلم حين مر عليه وقال
 الصلاة والسلام عليك يا رسول الله والعقل بنسبه إلى رجل كان يتعاطاه يقال له

يا ماسي عليه السلام
عاج وكثرة وسلاوة فمعة
نسيم مع الله من قبلة النجا
ما يترجم

على المعتمد وتكون من التعليل او معنى في او على بخلافها فيما سياتي في المحاطة فانها
على بابها المخرج الواحد هناك ولا دخاله هنا ومثل العشرة الخمسة غيرها
كان يقول وزرع درهم كل خمسة جازية المراد بالجواز الخلل الى حلال بلا كراهة
لعموم قوله تعالى واحل الله البيع ومن ثم قيل لعبد الرحمن بن عوف ما سبب كثرة
مالك فقال ما كنت عيبا ولا رديت رجلا من غير حبس الثمن الخ كان يتكلم
التمن مائة درهم فيبيعه بمائة وثوب وحب اطلقت دراهم الزرع فمن نقد البلد
الغالب وان كان الاصل من غيره فان ادعى غلطا كانه قال هذا ان لم يدع غلطا
فان ادعاه فتارة يخبر بنقص وتارة يخبر بزيادة وفي الثانية قارة ليس بغلط
وهما محتملان وتارة لا وضمر ادعى المشتري الاول وهو البايع الثاني وحط
الزيادة ورجع سوانتي المبيع او تلف والمرد ان يمين انعقاد العقد باسما
فلا يحتاج الى انشا خط فلو عبر بالسقوط كان لوي وعبارة المنهج فلو اخبر بان
اشتره بمائة وباعه مراجه فبان انه اشتره باقل او اقرار سقط الزايد ورجحه
اهو هي اولى مما هنا لو جدي الاول ما مر والثاني قصور ما هنا حيث قد يتو
واخبر باقل وعم في المنهج بقوله فبان حجة او اقرار كذبه علة للاغلب والافتد
يكون معدورا واخبر بان ما بذلك اما البايع فليدلي بيمين في الجدة على ما مر واما المشتري
فلانه اذا رضى بالاكتر فبالاقل اولى ويرجى درهم بالنقص على انه منقول معه
وقوله ثم اخبر تقدم انه ليس بقيد فيكون الثمن اي جملته رجاء واس مال وكذا
اي لم يبيعه فيشمل السكون خرج بذلك ما لو صدق فلا تثبت له الزيادة ولا جاز
والخيار فور المشتري والبيع صحيح فهما خلافا لما يوجب كلامه في ثم المنهج سياتي
ذلك في الباب الذي يفتح الميم وكسرها بمعنى قريبا جريدي بمعنى مجرودة وهي
الدفتر يفتح الدال وكسرها سمي بذلك لكون الثمن مجرودة اي مثبتة فيه
فعلقت الخ كان قال ان ثمن السلعة التي بعته مال مائة وهما كاخري منها تسعة
فعلقت من ثمن هذه وهذه ومثل ذلك ما لو قال جلي كناية من زور من وكذا
التمن كذا اخبرني بالكثر قبل قوله ويثبت اي منضمين فنرض المسئلة انه اقام بيته
على قوله فسقط ما قيل انه اذا قبل قوله لم يحجج البيينة واقصر في المنهج على البيينة

حجة

قد انزل على عام ومزورا
على وكلمة في الظاهرة
كل ما يحجج

يلزم

عامة فيقول قام على كذا وكذا ثم قال في فانه قلت قد استرطوا ان لا بد من تقييد ما قام
عليه فاما بقية فلو لم يرد ذلك يدخل كذا الا كذا قلت فابعد من لوازمه بانه قام عليه بمقتضى
ثم بين انما في مقال ما لا بد من دخل وحده او مع ما به دخل حطت الزيادة وراجها كايان هذا اذا
لم يبق على دخول ما لا بد من دخل والا كفتك بما قام على وهو كذا وما انتفعه عليه وهو كذا اجاز قطعا
بل توهم الثمن او لما قام به اجنبيا عن العقد يا كذا ثم باعد مراجه ارجى طر كاستريت بانه
يلزم من قولها قبول قوله اذ هو المصدقة له او فردد شيئا عطية وله اي وقد يعكس ما يتز ورجح
للبيع تخليف المشتري الخ اي لدافاة البيينة وله العلف في الثمن وهما وه يا زوده وهو وكان
ما اذا لم يبين وما اذا بين اما في الاولى فظاهر واما في الثاني فمحله ما لم يثبت بانه
والا فلا يحتاج لتخليف المشتري انه لا يعرف بمول تخليف اي تخليفه على انه الخ
لان المشتري قد يقر بضم الياس اقران لم يقر وحلف ان يقر العقد على ما حلف
عليه وان نكل عن اليمين ردت على البايع فحلف ان ثمنه لا يزيد فاذا حلف فكلما
لوقيلت بيئته فصار فلا تثبت الزيادة ورجحها وبينت له الخيار على المعتمد فولا
لا المشتري بناء على ان اليمين المرودة كالقرار فقايدة قبول قوله وبينه
وحلف عين الرد ثبوت الخيار له كما هو فائدة التصديق فيما ربييت في ثلاث
صور يجوز البيع اي بلا كراهة محاطة ضد المراجعة ما خوذ من الخط وهو
النقص وتسمى مواضعة ومخاسرة كيعتق اي بعد علمها بالثمن كالمراجعة
قال في المنهج وليعلم اي المتبايعان وهو بائنه فلو جملته احدهما لم يصح البيع
ودخل في ثمن تملأ اشترت في هذا وفي المراجعة ثمنه الذي استقر عليه العقد
فتطو ويدخل في بيعت بما قام على ثمنه ومون استرجاع اي طلب الزرع فبما جرة
كيال للتمن الكيل ودلال له اذا كان عرضا ينادي عليه اي ان يشري به البيع
وحارس وقصار وقيمة صبيح المبيع في الثلاثة وكاجر وجمال وختان ومكان
وتعليق دار وكلف زائد على المعتاد والتسمين وكاجر طيب ان اشتره من هذا
ومعنى دخول هذه الامور انه يضمها للتمن فيقول اشترى بيته بكذا وليس المراد انها
تدخل مع السكون في جملتها وخرج بمون استرجاع مونا استبقا الملك كمن جوا
فلا تدخل ويقع ذلك في مقابلته الفوائد المستوفاة من المبيع وكذا الجرة على البايع
وعلى متطوع به فلا تدخل لان عمله وما تطوع به غيره لم يتم عليه وانما قام عليه ما
ما بدله ثم ان قال يعكس بكذا واجر على او عمل المتطوع كعني وهي كذا ويرج كذا
دخل ويصدق بايع في اخبار بقدر ما استقر الققد وما قام به المبيع عليه
وبصفته لصحة وكسبر وخلوص وعش ويقدر اجل وبشرى بغير ثمن كذا
وبعب حادث وقدم فلو كذب في الخبر يرضى من ذلك فالمبيع صحيح لكن المشتري

منه عن دم القدر فانه اذا قد العوض رجع له من العوض عن العوض بغير ان يملك من العوض
في سبيل الله والحق والعدل على ما يوجب حبه على اوصاف الابل رتبته خيرا من الجمل كقيمة على العوض
بالعين لا يوجب في العين بخلاف على الخطيئة فانه في الدين ابرار في العين حبة وكلها لا خاف فيه بخلاف على العوض
على المنفعة فانه اجاز ولا خيار فيها بخلاف على العوض فانه ليس بها عوض فانه لا يملكه الا بغيره
وانظر لو كان العوض على المنفعة من طائفة اقل من العوض على المنفعة وادرك اياه هو كسب حق المرتبة فيه

ابو جعفر الحلي

الخيار كدليس المبيع عليه بترك ما وجب عليه وحط بالنسبة على المبيع
معه لا بالجمل لا يصير غنا وهو يوجب لا يحيط او من كل اي او في كل او على كل
من كل واحد عشر فلا اذا كان الثمن مائة فالخطوط تسعة وعشر من احد عشر
جزء من الواحد فيرجع الثمن الى تسعين وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من
الواحد ومن الاولى في الموصفين للتبعض والثانية للبيان بخلاف
الثالثة اي فيسقط عشر ويرجع الثمن الى تسعين فتتفرق من غيرها في
الحاطة دون المراجعة لانها تقتضي اخراج واحد منها بخلاف بقية الحدود
واعلم ان المصالح يذكر التولية والاشراك ههنا لانهما من صيغ البيع بخلاف
المراجعة والحاطة فانها يذكران مع صيغته وذكر المراجعة في التهم اشراكها
في غالب الاحكام هو اسم مصدر واختار يعني المصدر
هو الاختيار على طلب خير الامر من الامضاء والفسخ والاصل في البيع المزمع
الا ان الشرع اثبت فيه الخيار فبقا للمعاقدين رخصة فوطار في عليه لكنه
صار ازاما في خيار المجلس ولذا لشرط نفسه بطل البيع ولذخول الخيار في
والد ذكره عقبه ما كفى لمؤدوم على البيوع الباطلة لعدم وجوده فيها
في انواع البيع خرج الخيار في غيره كالنكاح والصدقات وسياتي ذلك خيار
شرع ان قلت انواع الخيار كلها مشروعة كما ذكره بقوله المشرع في فمواهب
هذا الى الشرع دون غيره قلت لانه لما اثبت الشرع بحمد العقد فمراعاة
ولم يجعل ثبوته متوقفا على سبب اضعف الى الشرع بخلاف غيره من انواع الخيار
فانه وان كان شرعا لكن انما اثبت الشرع عند وجود سبب كشرط وعيب
وغير ذلك فكان السبب هو المنبت له فاضيف اليه وهو خيار المجلس
لقوة حيث ثبت بالشرع من غير توقف على شرط ولا اهتمام به وادعى الامام
مالك فانه نقاه وهو ثبت في كل معاوضة محضنة واقعة على عين او منفعة
على التامد ازمة من الجانبين ليس فيها تملك فري ولا جرت مجرى الرخص
فخرج بمعاوضة المحضنة بلا ثواب والوقف وبالمحضنة وهي التي تستند بفادها
للخلع والنكاح والصالح عن دم العود ويوافقة على عين او منفعة على التامد
ودخل

منه عن دم القدر فانه اذا قد العوض رجع له من العوض بغير ان يملك من العوض
في سبيل الله والحق والعدل على ما يوجب حبه على اوصاف الابل رتبته خيرا من الجمل كقيمة على العوض
بالعين لا يوجب في العين بخلاف على الخطيئة فانه في الدين ابرار في العين حبة وكلها لا خاف فيه بخلاف على العوض
على المنفعة فانه اجاز ولا خيار فيها بخلاف على العوض فانه ليس بها عوض فانه لا يملكه الا بغيره
وانظر لو كان العوض على المنفعة من طائفة اقل من العوض على المنفعة وادرك اياه هو كسب حق المرتبة فيه

ودخل في او منفعة على التامد مع حق المزمع وخروج بالزعة من الجانبين ما هو جائز
منها كالجعل والقراض والشركة او ازمة من احدكما كالكفاية والرهن ويلبس فيها
تملك فري الشفعة وبلا جرت مجرى الرخص الخواتم فانه يبيع دون بدو الجواز
فلا خيار في هذه المذكورات في خير الصحاح وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيعة
بالخير والم يفرقا او يقول احدهما الاخر اخره يقول منسوب بان مضمر وهو يا
بعد والي يعني الى او المولى ليس معطوفا على ما قبله والخبر من نصيب المبيع البيعة
بالخير مدة انتفا احد الامر من التفرق او الزام بالتكول المذكور وان وجد الاخر فهو
فاسد بناء على ما هو اصل اللغة من ان المظف با وبعد التني يكون نفي الاحدهما
لانها موضوع لا احد الشيين او الاشياء على ما قرره الرضي من ان نفي التمتع
يكون نفي الكل بينهما هذا ويستفاد من الحديث بطلان خيار من اختيار لزوم البيع
فهما كان يقول اخترا لزومه او مضنياه او الرضاء او اجزاه فيسقط خيارها
ومن كان يقول اخترا لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الاخر ولو متزنا
فم لو كان البيع ممن يعتق عليه سقط خياره كاليابيع ولو قال احدهما للاخر اخر
او خيرا بك سقط خياره لقضيه الرضي بالزوم ونفي خيار الاخر ولو اختار احدهما
لزم البيع والاخر فسخه قدم الفسخ وان تاخر عن الاجازة ويستفاد منه ايضا
بطلان خيار كل منهما بفرقة بين كل منهما او من احدهما عن مجلس العقد فاما
بعد التفرقة يلزم منه العقد وملا فلا فان كانا في دار صغيرة فالفرقة تان
يخرج احدهما منها او يصعد سطحا او كبيرة فبان ينتقل احدهما من محله الى
صفته او بيت من بيوتها كالدار في ذلك المسجد والسفينة او في صحرا الواسع
فبان يولي احدهما ظهرا ويمشي قليلا ولا يدان يكون كل من الاختيار والفرقة
طوعا فمن اختار وفارق مكرها لم ينقطع خياره وان لم يبيد فمضى الثانية
لم يخرج منه الاخر فيها بطل خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب احدهما
ولم يتبعه الاخر بطل خياره كالمهارب وان لم يتمكن من ان يتبعه واذ ثبت خيار
المجلس قبلي ولو طال مكنها او تماشا منازل وان زادت المدة على ثلاثة ايام على الخروج
ولو مات العاقد او جن او اعمى عليه في المجلس انتقل الخيار لوارثه او وليه من حاكم او المجلس

منه عن دم القدر فانه اذا قد العوض رجع له من العوض بغير ان يملك من العوض
في سبيل الله والحق والعدل على ما يوجب حبه على اوصاف الابل رتبته خيرا من الجمل كقيمة على العوض
بالعين لا يوجب في العين بخلاف على الخطيئة فانه في الدين ابرار في العين حبة وكلها لا خاف فيه بخلاف على العوض
على المنفعة فانه اجاز ولا خيار فيها بخلاف على العوض فانه ليس بها عوض فانه لا يملكه الا بغيره
وانظر لو كان العوض على المنفعة من طائفة اقل من العوض على المنفعة وادرك اياه هو كسب حق المرتبة فيه

منه عن دم القدر فانه اذا قد العوض رجع له من العوض بغير ان يملك من العوض
في سبيل الله والحق والعدل على ما يوجب حبه على اوصاف الابل رتبته خيرا من الجمل كقيمة على العوض
بالعين لا يوجب في العين بخلاف على الخطيئة فانه في الدين ابرار في العين حبة وكلها لا خاف فيه بخلاف على العوض
على المنفعة فانه اجاز ولا خيار فيها بخلاف على العوض فانه ليس بها عوض فانه لا يملكه الا بغيره
وانظر لو كان العوض على المنفعة من طائفة اقل من العوض على المنفعة وادرك اياه هو كسب حق المرتبة فيه

منه عن دم القدر فانه اذا قد العوض رجع له من العوض بغير ان يملك من العوض
في سبيل الله والحق والعدل على ما يوجب حبه على اوصاف الابل رتبته خيرا من الجمل كقيمة على العوض
بالعين لا يوجب في العين بخلاف على الخطيئة فانه في الدين ابرار في العين حبة وكلها لا خاف فيه بخلاف على العوض
على المنفعة فانه اجاز ولا خيار فيها بخلاف على العوض فانه ليس بها عوض فانه لا يملكه الا بغيره
وانظر لو كان العوض على المنفعة من طائفة اقل من العوض على المنفعة وادرك اياه هو كسب حق المرتبة فيه

منه عن دم القدر فانه اذا قد العوض رجع له من العوض بغير ان يملك من العوض
في سبيل الله والحق والعدل على ما يوجب حبه على اوصاف الابل رتبته خيرا من الجمل كقيمة على العوض
بالعين لا يوجب في العين بخلاف على الخطيئة فانه في الدين ابرار في العين حبة وكلها لا خاف فيه بخلاف على العوض
على المنفعة فانه اجاز ولا خيار فيها بخلاف على العوض فانه ليس بها عوض فانه لا يملكه الا بغيره
وانظر لو كان العوض على المنفعة من طائفة اقل من العوض على المنفعة وادرك اياه هو كسب حق المرتبة فيه

غيره وفي معنى من ذكره وكل الماقد وسببه وينفذ الى ما فيه المصلحة من النسخ
والاجازة فان كان في المجلس فظاهر او غايبي عنه ويلزم الخبر امتد الخيارات لما امتد
مجلس بلوغ الخبر وضمان شرط وهو مثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس اما شرط
فيه القبض في المجلس من الجانبين كالرئوي او من جانب كالم فلا يجوز شرطه فيها
لاحد لان ما شرط فيه القبض في المجلس لا يحتمل الاجل فالولي ان لا يحتمل الخيار انما يحتمل
عزرا عنه لمنعه الملك فيما اذا كان الخيار لهما ولو زومه فيما اذا كان لا فعدم ما يتبع
شرطه ايضا في شر من يتوق عليه المشتري وحده لا يستلزمه الملك له المستلزم
لعقبة المانع من الخيار وما لوي ثبوته لعدمه غير صحيح من اصله بخلاف ما لو شرط
لها الوقف او للبايع اذ الملك له وفي البيع الضمني وفيما يتسارع اليه النسيان في
المدة المسترطبة لان قضية الخيار التوقف على التقرف فيه فيؤدي لصياح ما لسته
وللبيع ثلاثة ايام في مصر لانه يترك الحلب لئلا يفوت غرضه من ترويج السلعة على
المشتري فيضرب بالهبة ومثل الثلاث ما قارقتها مما شانه الاضطرار لها ثلاثة ايام
هذا فبد من قيود خمسة ذكرها في المنع بقوله وانما يجوز شرطه مدة معلومة
او متصلة بالشرط متوالية ثلاثة ايام فاقال كالي طلوع شمس الغد او الى ساعة من
الوقت او على الملكية ان قصد اها وعرفها والافعل لحظة او الى يوم ويجعل على يوم العقد
فلو عقد في بضعه مثلا في مثله وتدخل الليلة تبعا للضرورة فان اخرجها بطل
العقد فخرج ما لو اطلق كخفي اشاور وما لوقال بشرط الخيار اياما وما لوقال ثلاثة
ايام مثلا من الغد وما لوقال يوما بعد يوم وما لوزاد على الثلاث فيبطل العقد في
الكل لان الاصل منع الخيار لهما اذن فيه الشايع ولم ياذن في ذلك وورده على
عليه وسلم ابطال بيعا شرط فيه الخيار اربعة ايام ويجوز المدة المذكورة المسترطبة من
حين الشرط نسوا الشرط في العقد ام في مجلسه فاذا شرط ثلاثة ايام وكان مضمنا
من حين العقد يوما وفيها بالمجلس مع الشرط المذكور فلو مضت تلك الثلاثة يوما
بالمجلس لم يكن لها اشترط ثلاثة ايام اخرى ولو شرط لاحد العاقد من يوم والاخر يوما
او ثلاثة ايام جاز وتدخل اليها الثلاثة المسترطبة سواء السابق منها على الايام والمتاخر
للضرورة نعم لو شرط ثلاثة من طلوع البحر لم تدخل الليلة الثالثة الا بالنسبة اليها

نحوه على المصلحة الاولى في التغيير

نحوه على المصلحة الاولى في التغيير

نحوه على المصلحة الاولى في التغيير

بخلاف

بخلاف الخلف فانها تدخل من غير رض والفرق انه يرض فيه على الامام واللباني وهما على
الامام فقط وما وقع في الحديث الا في من يرضه على اللباني فهو جاز على عادة العرب
التاريخ بها في خبر السهمي وغيره وهو ان رجلا يقال له حبان يبيع اوله ولو لم يوجد
ابن منقذ يضم الميم وبالمجته والده وهما محاييان كان يخذع في البيوع ان باع فباي يرض
او اشترى فباي على فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من يبيع فقل
لا خلافة ثم انت بالخيار في كل سلعة ابتغتها ثلاث ليال وفي رواية فقل له رسول الله
صلى الله عليه وسلم عدة ثلاثة ايام وخلافة بكسر الميم وبالمجته وبالمجته في الاصل
الفن والحديث لم يجعل في الشرع عبارة عن اشترط الخيار ثلاثة ايام فان ذكرت
وعلم معناها صح وثبت لها الخيار ثلاثة ايام بخلاف ما لو جهله او اوجدها فانه لا يصح
في عقد واحد اخر زيه عما لوقاع بعضه عند مثلا بشرط الخيار ثلاثة ايام ثم بعد
ذلك بيومين مثلا باع البعض الآخر بشرط الخيار ثلاثة ايام فقد زاد الخيار في بيع
عني واحدة على ثلاثة ايام لكن مع تعدد العقد في عقد واحد لم يصح العقد
وانما يخرج ذلك على تفرق الصفقة لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض البنين
فيؤدي كجمله ونظيره ذلك ما لاجر الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين وما لوال
فاصل في الربوي كمد يدين من المجلس وما لوزاد في العرايا على القدر الجاز فيبطل في
الجميع وخيار عيب من اضافة السبب للسبب ويسمى خيار التقيص وهو
المتعلق بصفات متصوون فتنشأ الظن فيه من التزام شرطي او فضا في
او تفرق على الاول ككون العبد كائنا والدانه حاما لا ووات لبن والنائي كعدم تولد
العبد ككسر في الفراش فان ظن عدم بوله نائشي من حكم العرف على الاعيان باللاثة
والثالث كتحجر وجهه وتسويد شعره وتجفده الدال على قوة البدن فان اختلفت
هذه الامور ثبتت الخيار وما في الكلام على المول والنائي هنا ونقدم الكلام على
الثالث وقيل القبض اي لم بعد واستند لسبب متقدم على القبض كجمله كثر
كقطع يد الرقيق بخلافه سابقه كجمله المشتري لانه لتقدم سببه لتقدمه فان كان عالما
بفلا خيار له وان شئ وسكتوا عن بيان حكم المتارن للقبض مع انه تنافي فيه القليلة
والبعيدة والاول حبان له حكم ما قبل القبض لان يد البايع عليه حسا فلا يرتفع ضمانه

نحوه على المصلحة الاولى في التغيير

نحوه على المصلحة الاولى في التغيير

نحوه على المصلحة الاولى في التغيير

مصر

وهو ان تسمى لا تسمى بالحق وشرب الخمر وشرب الرقيق باقرار البائع او سنة ولكن فيهما جلالا كانه
مختلفا في شرب الخمر ليس في معرض التقيير حتى يشترط له ان يفسد حاله ولا يكتفى باقرار الرقيق بل ان يفسد حاله
تكن على شرط بغيره فلا يقبل منه ومن العيوب جاح اي امتناع من الركاب وعرض ورجوع وهو الذي
يبعد عنه من شرط من تقير المعدة اما تقير الفم فليس الانسان فلا لزوم له وصحان بضم الصاد وان خالف المادة
المزج وعنه بضم حاء بان يكون مستحكما اما الانسان لما رضى عنى او حرره عنيفة او اجتماع الرسخ ولا بد من
الا سنة او سنة بغير انش ان خالف العادة بان استكمل سبع سنين لا ماد ولا يكون الدابة نفورا او شرب
ام لا في نظر الاثر لغيرها او يفرغها او يخاف ركبها سقوطه عنها خشونة حشيشها او كبرها ساقطة لغيرها
لا تكبر وقيل لا كل وقت وطولها فان قدر ما يمنع السخونة وكون الدار مختصة بترول
الحند ومجاورتها الخوق صايرين بوزنها وفيها يوزن عوها ولو تاذى به سكاها فقط
او ظهر بغيرها دكان من خوخام او مدقون فيها ميت او ظهر ورقه بوقية ما وعلمها
خطوط المتدربين وليس في الحال من يمد يد له ان يعلم انها موزونة وكطهر والوزن
الشوع بين الثمن بوقية ما او كون الضعفة ثقيلة الخراج فوق العادة قاله ولا
يطعم في السقاء العيوب بل النقول فيها على الضابط الذي ذكره اهواي وهو ان
في الشئ فلقته بغيره كسورة ثم قاف او قاف مضومة ثم فابينة ما م ساكنة فيهما او قاف
لا يورث اي قطع القلفة مينا الى عيبا ولا يورث اي ذلك التقطع غرضا او ليس
الغالب في الاما عدمها اي بل الغالب الوجود وكذا الاستوى هو والعدم وفيه عيب
الاول بيت تسع والثاني عاقلها بان كانت تطوق الرطب كبيت ثمانية او ثمانية
ونصف بخلاف ما لم يقارضا فتكون الثبوت فيه عيبا وتقدم ان مثل الثبوت قطع
السن في الكبير فيقلب وجوده ببد السنين ويستوي امره ان يبعد الرطب بخلاف
حالم يكن كذلك فتكون فلقه فيه عيبا او قافه ان يجر ثبوت في خبر الضعفة
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلتقوا الركبان للبيع وفي رواية للجاري لا تلتقوا الركبان
حتى يطعم بها الى الاسواق فمن تلتقوا ركبانها فضا حيب اللعنة بالخمار وفي رواية لمسلم قال
اني سئله اي المتاع السوق فهو بالخمار وشار المصنف هذا النقل الى ان هذا النقل
من ان الفين اثبتت الخمار رخصت بغير الراوهم الخاوم صدر السماعي خصا بغير
الراوهم الخاوم في الخلافة وما الى هذا نقل المصنف في ثبوت النقل كسخط ورضي
والنقل رخصا فقال فيها فلو له فعلا فلا كسمل امر وزيد جزا

مالم يفسد سر جمع اضرام
فما يظهر لحدان
من ضمة ر الشدة في

صنيف

ضعيف والمفتد عدم التمراره كالولم يعلم بالتصريح حتى جمع الذي على ما اقتضته التقية
اولم يعلم عيبه المبيع الا بعد زواله اولم اقتضت مقتضاها حتى رقيق حق عنق اهم وتقدم
ذلك اختلف احد المسلمين قبل القبض الخاوم يقول احد المسلمين اني ان لم اذبح
تلف شي يفرم بالعقد اي برده عليه وحده فانه يفسخ فيه وشتر الصحة في الثاني
بفسطه من الثمن اذا وزع على قيمته وقيمة التالف فاذا كانت قيمتهما مائتين وشترهما
اي مائة وكاتب قيمة التالف مائة اخذ الباقي بخمس لانه لا فلازم بين الثمن والقيمة اذا
الاول ما وقع عليه العقد والثاني ما قطع بها المتومون وخبر ينفك ما يفرم بالعقد
سقوط يد المبيع وعمى عنه واضطراب سقف الدار وخوخامها لا يفرم فنواها لا يثبت
الانواع وانما يثبت به الخيار ليرضي بالمبيع بكل الثمن او يبيع ويشتري الثمن او قاف
مور كبيع حل وحرم محل وخمر وعبد وحر وعبد وعبد غير او مشترك بغير
اذن الغير والشرب فيصح البيع في الحل ويبطل في الحرم فان اذنه لم يشر بكنه في البيع
صح بيع الجميع بخلاف ما لو اذن مالك العبد فانه لا يصح بيع العبد من الجمل
تخص كل منهما ما عند العقد والحل والحرم لفتان في الحلال والحرام ولذا قرى بهما في
السبع في قوله تعالى حرام على فرقة اهلكهاها والمراد حلال وحرام العقد عليه
ان مستحق الاحكام الافعال لا الذوات وفي بعض النسخ كبيع حل وخمر والاولى
اولى للمومنها ولا بد ان يكون الحرام مقصودا كالمسنة والخمر والاولى تقصد لطعفر
الخارج ولا كل نحو المضطر والثاني يتصد لاطفا النار فان كان غير مقصودا كالم
كان كعدم وضع البيع بكل الثمن وكان كله مقابلا للحل ولا خيارا للحرام غير مقابل
بشي من الثمن قاله الشوري هنا فتلا عن ثم الهجة وظاهره انه لا فرق بين ان
يكون المشتري عالما بالحال او جاهلا به ونقل سم عن زرر وكذا الحلبي وسلطان
في كل شي المنهج ان الخيار يثبت للمشتري حيث كان جاهلا وفرره بغير مناجاة
ولا بد ان يكون الحرام معلوما بالفعل او يمكن علمه بعد العقد كعبد وعبد زيد
فان لم يكن كذلك لم يصح العقد من املة كعبد وعبد اخر وشافي اخرى لان
العبد الاخر وشاة الاخرى ليسا معلومين ولا يمكن علمهما بعد ان جعل المشتري قد
في ثبوت الخيار اما العقد فهو صحيح في الحال مطلقا بحضرة من السمي باعتبار القيمة

ايها في الكلام
اذا عتقت
حتى

تدور الا بغيره بالفساد
مقتضى لا يفسد بالفساد
السنة

تدور الا بغيره بالفساد
مقتضى لا يفسد بالفساد
السنة

وشاة

[illegible]

العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الأغراض ويثبت الخياران متى خلافا ما شرطه ويكفي
أن يوجد من الوصف الشرطي ما يطفو عليه الاسم لأن بشرط الحسن في متى فانه لا بد أن
يكون حسنا في الوصف والآخر ولو قيد بطلب أو كناية شيء معين كل يوم بطل وإن علم قدرته عليه
ولو اختلفا في كون الحيوان حاملا صدق البائع بمسئله لأن الأصل عدم تسلط الشرط
عليه بالرد ولو قال بشرط كونها حاملا من وقت كذا أصح فإن تبقى كونها عند حامل
أو حاملا بعد ذلك الوقت ثبت الخيار فالشوري ولو شرط كونها حاملا قبل
لأنها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فدل بشرط الخيار كما لو رد اللب
على الخلد الذي استعرت به النقرة بجامع حصول التصرف فيه نظرا لا بعد سقوط
الآن يفرق بأن الفرض مختلف بتقدم الحمل وناخره فليسا ملأه فالعش وقد
يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بالخير
الوصع فينقوت غرض المشتري ولا كذلك المصرة فانه حيث رد اللب على الوجه الذي
استعرت به النقرة حصل به غرض المشتري وكذا يقال فيما لو حملت بعد القبض وإن
كان ظهر كلام الشوري بخلافه أيا اختصار كالزنا والسرقة تقدم انهما عيال لم
تاب عنهما الم لا في الصغير والكبير ودخل تحت الكاف ما لو وجد الوصف اعلى من
الشرط كان شرط ثبوتها خيرا بغيره فلا خيار يذلل لولا أن لغرضه لا يفي
صنعف بالنسبة أو العبرة في الأعلى وضده بالعرق لا بغيره ومن ثم لو شرط كونه حيا
فبان في الأخير أنه يدخل على المريم ولا يرد ما لو شرط كونه مسلما فانه غير
مع أنه اعلى ما شرط لأن الكافر مرغوب فيه الفريقان المسلمون والكفار أما رغبة للكفار
فببظاهرة وأما رغبة المسلمين فلاهم قد يريدون أن يستخدمونه فيما يمتن أو يوجرونه
لأنه بخلاف المسلم فانه لا يرغب فيه إلا المسلمون إذا فاداهم من زيادة والخيار حمل
المغصب أي وإن لم يدخل وقت وجوب التسليم بخلاف الخيار بطرق العجز التي فانه يثبت
المبعد وجوب التسليم والعرف أنه عهدة لما القدرة قبل في تلك دون هذه مع
القدرة فيه لصحة العقد فان لم توجد القدرة كان باطلا ولو مع العلم بالمغصب ولو
قد ربحها وقع لم يصح ايضاً وان تحملها البائع عن المشتري فالزيادة في القبول
عليه صلة الانتزاع وقوله دفعا للضرر وعلة لسقوط الخيار لتعذر القبض بخلافه بان
يحدد البائع البيع ولا يبينه للمشتري وله بينة لكن في إقامتها كلمة يشق تحملها في الفاداة فثبت

في البيع
في البيع
في البيع

للخيار على التراضي وكذا ما بعد زيادة ثبوت حواجز يقره بعد الفسخ في الثمن المعبر
كان قد دخل في ملك البائع بالعقد وانما جاز له الفسخ بمجرد الجرح من غير حلف البائع
لان في الرفع الحاكم وطلب تخليفه كلفه فسوخ له في الفسخ معاملة للبائع بنفيض
قصده لتقصيره وقوله او غيره اي كافي المبيع او اطلاق اجنبي او طرديان غصيب
نقد في تراعي من غاصبه او عدم تسليم البائع له مع القوة والفطنة والمخاض ان تعيب
المبيع قبل القبض او تعيب البائع او الاجنبي او اطلاق الاجنبي له قبله متعلق بالخيار
وتلفه وان اطلاق البائع له قبل ذلك مثبت للفسخ لجعل الخوكة الجبل مدة الاجارة
او لجعل ان الاجرة ليست له فان اجاز البيع وان امنت الاجرة للبائع او فسخ الاجارة
قبل فسخ المدة عادة المنفعة له على التراضي ولا تكون المشتري لانهما احده مسلوب
المنفعة تلك المدة او مزرعة اي او جعل كون المبيع كالأرض مزرعة عازر عالم
يدخل في البيع كبر وتقريره المشتري وفرض المسئلة انه راها قبل الزرع ثم زرعت
ثم اشترها وهو جاهل بالزرع المذكور فينبى له الخيار فورا لتأخير انتفاعه
فشلها به لا يمنع صحة بيعها كالمبيع وارا مشحونة بالامانة ولو كان يصح قبض الأرض
مشغولة بالزرع دون الدار المشحونة بالامانة فان شحنها من ذلك يمنع من قبضها
والعرق ان تقرر ان الدار شانه ان يتأخر في الحال بخلاف الأرض فان كان عالما بذلك
فلا خيار له لتقصيره نعم ان ظهر امر يقتضي تأخير الحصاد عن وقته لمقتاد فله الخيار
او كان الزرع يدخل في البيع كشجر ولم يتضرر به كان تركه البائع له فلا خيار له
له اعراض ان كان بلا صفة تملك له اسم احتاج الى قبول وليس للبائع الرجوع
وكذلك البائع ما لو قال افرغ الأرض وفرض من التبرع بحيث لا يقابل باجرة فلا
للمشتري لا يتفاضل للامتناع من الوفا المراد به كقوات المشرط فيتمثل مو
المرهون او التكفيل المعين كشرط رهن او كفيل اي عن عوض في الذمة من مبيع او
شئ كان يقول البائع بعينه هذا شئ في ذمتك بشرط ان يرهني عليه كذا او يملك
به فلان او يقول المشتري اشترت منك كذا في ذمتك الخ وانما صح البيع مع اقتراض
بالشرط المذكور للمخاطبة في معاملة من لا يرضى الا به فاذا لم يحصل الوفاء شرط المشتري
الاي الامتناع من الوفاء بشرط اتفاق اي فانه لا يثبت الخيار والبيع
المرهون او التكفيل المعين كشرط رهن او كفيل اي عن عوض في الذمة من مبيع او
شئ كان يقول البائع بعينه هذا شئ في ذمتك بشرط ان يرهني عليه كذا او يملك
به فلان او يقول المشتري اشترت منك كذا في ذمتك الخ وانما صح البيع مع اقتراض
بالشرط المذكور للمخاطبة في معاملة من لا يرضى الا به فاذا لم يحصل الوفاء شرط المشتري
الاي الامتناع من الوفاء بشرط اتفاق اي فانه لا يثبت الخيار والبيع

قول حبيب فسد وان
فسد البائع منع المشتري
من التمسك في الثمن
مؤاود فسخه الاول فله
فسخه كذا فيم وجها

في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع

معلقا

معلقا ومطلقا او عن متضمن شرط اتفاق عن بائع او اجنبي وبان يكون المشرط مطلقا
شرط اتفاق قرينه من اصل او فرع فلا يصح البيع في جميع ذلك ولا بد ان يكون الاتفاق
لكل المبيع فلو شرط اتفاق بعضه لم يصح نعم ان عين المقدار المشرط صحيح وكذا الوبايع
بعضه بشرط اتفاق في ذلك البعض فانه يصح افادة مرفوعة للهبة بشرط اتفاق كالمبيع
في بيع ثمر اي او زرع وقوله ولو من غير من بعض الام اي لغير مالك اصلها كان ملك
الثمر فلهبة او وصية وكان الخبز للوارث مثلا بل يجوز من شرط عليه ذلك اي يجوز
الحاكم اي بعد مطالبة البائع له بذلك لانه وان كان حقا لله تعالى لكن له غرض في تحصيله
لا كالتمسك على شرطه كالبائع ولا يملكه الحاكم ولا يلزمه عتقه فورا بل عند الطلب
او من قوله فان امتنع اجبره الحاكم عليه وان لم يرفع اليه البائع وان اسقط هو المشتري
حقه فان اصر عتقه عليه كالمطلوع على المولى والوكلاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقها
واستخدامه وكسبه وقيمتها ان قتل ولا يلزمه من فاشتر مثله لا نحو وقف واجارة ولو
جنى من مفاوذه ولو اعنته عن كفارة لم يجز عنها وان اذن له البائع فيه ولو ما قبل
اعنته قام وارتد مقامه نعم ان الولد يفتق ثبوته اه افاده مرفوعة في التمسك على قطع الثمرة
فان امتنع لم يقطعها عليه الحاكم والفرق بينهما وبين ما قبلها عدم الاحتفاظ القطع عنها بل
انه لو باعها لغير محاربه ولا كذلك من اشترى بشرط العتق لاستحقاق العتق عليه غنا
فلم يملك نقله لغيره كالمس ان بيعت منه اي كان كانت الثمرة موصى بها واشترها
الوارث كالمس ولا يخفى ان هذا التفصيل انما هو في الخيار والخيار متصف مطلقا خلافا
لما يقتضيه تفصيل الاصل من ان التفصيل في ثبوت الخيار فقول اولي لا يهاه ثبوت
الخيار فيما اذا باعها لغير مالك الاصل مع انه لا خيار اصلا بل يجوز الحاكم اما على القطع
او على بيعها والخيار ولا اجبار فيما اذا باعها للمالك الاصل للتحالف بالخا المهمة
كالمس وهو على التراضي لا على الفور خلافا لما يوجب كلامه في المنع اتفاقا على
صحة العقد اي او اختلفا وثبت صحة او اقرارا فالشرط صحة العقد والاتفاق عليها
ولذا عرفت في المنع بقوله وقد صح ثم قال في ثبوته عن قولنا اتفاقا على صحة البيع الى قولنا
وقد صح ان الشرط وجود الصحة لا الاتفاق عليها ففي الروضة كاصلها كقولنا يثبت
بالتف قال بل جسمانية وزق خمر حلف البائع على نفي سبب الفساد اي بان يقول
لم يتم في العقد خمر ثم تخالفا له زيادة فقد وقع هنا قتيما اعترض به ثم في كيفية
اي صفة التي يقع عليها من كونها شئ قدر ووصفه كذا بان اختلفا في قدر عوض من

اجع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع

في البيع
في البيع
في البيع

مبيع او ممن ومنه المشتري مثلا في المبيع اكثر والبائع مثلا في الثمن اكثر او حقيقته
كذهب وفضة وصفتة كصالح ومكسرة او اجل او قدرة كشهري وشهري وخرج بقوله
في كنيته ما لو اختلف في نفس العقد ان ادعى احدهما بعبا والخرهبة بان قال بعتك
مكدا فقال بل وهبتك فيجوز كل منهما على نفي دعوى الآخر بعبا مدعى البينة فزاد
المتصلة والمنفصلة فيفتحنه اي بعد التحالف بان يحلف كل منهما بجمع ثمنها وانما
فاذا قال البائع مثلا بعتك بعشرة وقال المشتري بل خمسة ولا بينة لواحدهما او كل
بدينه وتعارضهما بان لم يقر خاتبا بخلافين حلفا البائع انه ما باعه بخمسة وانما
بعشرة وحلف المشتري انه ما اشتراه بعشرة وانما اشتراه خمسة ويجوز ان يحلف
كل عيني بل هو وفي خراج من الخلاف فان كان لواحدهما بينة على الآخر للمشتري
في زمن التحالف اذا كان المبيع امه وطوها ان خلف من الموانع او احدهما الخاتما
نص على القايح في هذا النوع دون بقية انواع لان بقية ما سطرها العاقد دون
الحاكم لهذا فيشاركه فيه الحاكم وكلها يحتاج الى قسح ولا ينفخ شيء منها بغير موافق
لنظر الا الفسخ في خيار المجلس والشرط فيحصل بولي البائع واعترافه وكذا بعبه واجابة
وتزويجه ورهنه وهبته في الاصح واذا فسخ العقد وكان الفسخ لم الحاكم والعاقد
معا الفسخ ظاهر او باطنا وكذا احدهما كان صادقا وان كان كاذبا انفسح ظاهر او باطنا
ان لم يترأصيا فسد للمبيع الربيع على التحالف فان تراصيا بعد التحالف بما قاله احدهما
بغير العقد به ومثل التراضي وهي ما اذا سمى احدهما للآخر ما ادعاه وعبارته المنهج بغير
خاتمه ان اعرضنا عن الخصومة او تراصيا بما قاله احدهما فظاهر بقا العقد في الشا
والاعراض منها في الاولى والافان سمى احدهما للآخر ما ادعاه اجبر الآخر للاقتضاه
او احدهما الحاكم ثم بعد الفسخ يرد مبيع بزيادة متصلة وارش عيب فيه ان يفسد
فان تلف حسا او شرعا كان وقفا وباعه او كما يفسد من مثله ان كان مثليا او قيمه
ان كان متعومما او باختصار وصدقة المشتري اي او ثبت ببينة او بغير
مردودة كما راجع في ثبوت له اي للبائع الخيار ولا تثبت الزيادة ولا تخمسها الا في
مسئلة المراجعة وقد تقدمت في بيانها في مكررة لا ما نقول ذكرها هنا من حيث الخلاف
وايضه فالمقدم ما اذا كذبوا الذي هما ما اذا صدقه ولا تكرر والخيار للمشتري الذي
وهو على الفور لانه ضمان نقصته ولان لا يتوقف على الرفع الى الحاكم ولا على اعلام الحاكم
فله ان يبادر بالفسخ نعم ان يادور البائع وسمي سقط خياره فان لم يسلم البائع ولم يفسخ
المشتري امضى الامر على ما خلف عليه البائع لان البينة قبل التحلية وتوقف الفسخ والمبا

في قوله او حقيقته
في قوله او ممن
في قوله او حقيقته
في قوله او ممن
في قوله او حقيقته
في قوله او ممن

معا هل يفسخ كالوختار لحد ما لزوم المبيع والآخر فسخه حيث رجع الفسخ ولا
نظر البقا المقتدر نقل عن تقرير الزبدي الثاني وهو ظا اذ الاصل ان يفسخ الفسخ
لا خلاط الترخ المبيعة اي التي لا يغلب اختلافها سواء باعها بشرط القطع او
الابقاء او مطلقا وسواء اندر اختلافها ام تساوى الامر ان ام جعل الحال وكذا
التي يغلب اختلافها كمين وقتا وبطخ وباعها بشرط القطع بخلاف ما لو باعها
بشرط الايقا او مطلقا فلا يصح لعدم القدرة على التسليم ومثل الثمرة ما لو باع
جزء من القوت مثلا بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت وقدر النخيل وما لو باع
حظيرة فان غلب عليها مثلها قبل النقص وكذا في المبيعات بخلاف ما لو اختلف
الثوب بامثاله او الشاة بامثاله فالصحيح ان يفسخ لان ذلك يورث الاستنباه
وهو مانع من صحة العقد لو فرض ان ذلك وفي نحو الحظيرة غاية ما يلزم الاشاعة
وعبر بالغير قبل التحلية ظرف للاختلاط وخرج به ما لو وقع الاختلاط بعد حافلا
غير المشتري بل ان توافقا على قدر ذلك ولا يصدق صاحب البند بفسخه في قدر
حق الاخر فاليد بعد التحلية للمشتري على المعنى وقيل للبائع وقيل لما قاله في
المنهج ان لم يبيع البائع عبارته في المنهج وبما ان لم يسم له به البائع بهينة او اعراض
او هو في دعوى او غش في حق البائع في البينة للضرر ثم في مستثناة من بطلان
هذه التجهيز في حرام البرجيين والاعراض هنا تعليق لعدم توقع العود بعدم ان كان
التبشير في هذا فارق فعل الدابة والحجارة الآتية لزوال المحذور ولا اثر لمنه هنا لانها
في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه او شوبري المدفونة في الارض اي لا يملك الاصل
في بيعها وخرج لها الثابتة فيها مخلوقة كانت او مبنية فلا خيار بها لانها من اجزاها
فبطل في بيعها نعم لو اضرقت بالفراس او البنا والارض مما تقصد لذلك ثبت الخيار
ولم يتركها البائع اي او تركها او كان تركها بضر او فرض المستثناة ان جاهل بالحال في
جميع ما ذكره فان كان عالما به وجاهلا ولم يضر فلعلمها او تركها البائع فلا خيار له في الحال
في الاولى وانما الضرر في الباقي نعم ان علمها وجعل ضرر فلعلمها فله الخيار وحيث لم تثبت
له خيار في جميع ما ذكره وثبت له واجاز البيع لزوم البائع بغير الارض من الحجاره بائنه
ونقلها منها وتسوية الحفر الحاصلة بالقتل بان يفسد التراب المنزل بالقتل من قوت الحجاره
مكنا وان لم يسوا ولا يجب عليه ان ياتي بتراب اخر وكذا علمها جرة مثل مدة التفرغ والرا

مؤد القوت بالبيان وانما
الشاة هذا ما يفسخ لعطف
الدواب ويصير القوت
كغير العاقد ويترك البنا
والفضة منه كغير العاقد
والجمله والعقد بغيره
ساقية وبقيل غير المدفونة

او بغيره مستثناة اي بغيره

في قوله او حقيقته
في قوله او ممن
في قوله او حقيقته
في قوله او ممن

بيع المانع بدليل قوله فيما ياتي كسلا واجازة ما ذكره احد وثلاثون نوعا
وكان الاولى الاقتصار على ما ذكره في هذا الباب وبسقط اجماله فيما كان مبني
الكتاب على الاختصاص اي لم يقبضه البائع اي المشتري الاول من البائع الاول
لما في حديث حكيم بن حزام لا تبغض شيئا حتى يتبضعه وعلته ضعف الملك لا
لانتفاعه بتلفه واجتماع ضمانين على شئ واحد اذ لو وقع لضميمة المشتري لبيع
للماني قبل قبضه فيكون مضمونا له وعليه فلذا امتنع ببيع قبل قبضه ولو
لباعه الاول حيث باعه له بغير حسن الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة
فان باعه له بعين الثمن او بمثلها ان تلف او كان في الذمة صح وكان اقاله بل يظن
البيع كالميراث اي موروث فانه يجوز للوارث ببيع قبل قبضه بشرط
ان يكون المورث التصرف فيه اماما يمتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه ولو كونه
مرهونا او مستاجرا او نحو ذلك كما ساقى فيمتنع على الوارث فيه ذلك لانه خلفه
الخطا في قبضه المورث وجملة ما استثناه انني عسر ضرورة وهو صبي به اي بعد الموت والقبول
يتم القبض فيه ثم العقل فيكون الوارث لا يلزم الا بذلك فاذا اوصى بشئ لشخص ومات وقبله الموصي
له صح ان يبيعه قبل قبضه ورزق سلطان ببيع الراي مرزوقا وعطائه وقوله
بان عيني المستحق قد رخصته اي وافزته له ولو مع غيره بان افرز رزقا لثلاثة
لهو منهم فباع حصته منه ولا بد من رويته ما افرز له كما اذا افرز لثلاثة او نحو ذلك
وجه التملك قدر نصيبه او اقل فله بعد رويته ببيع وان لم يقبضه رقبته
ومن ثم ملكه بمجرد الافراز كما يقع ان كثير ان الشخص واحد تذكره بقدر مفعول
ويبيع ما فيها الاخر فلا يصح لان غايته ما في التذكرة الاذن من السلطان او بآية الموت
يبت المال ان يدفع لفلان كذا وليس ذلك افرارا بل الافرار ان يقول اعطيت فلانا
هذا القدر المعين كعشرة انصاف واما قوله جعلت له كل يوم عشرة انصاف
مثلا لم يعطى ورقة يدفعها له فلا يبعد افرارا وكذا اذا افرز له ولم يره غنمه
اي بعد فتمت بها او اختيار تملكها لانها لا تملك الا بذلك كما ساقى فاذا كان القائل
حصته وغنمه شيئا خمسة اهل الخمس وباقية بينهم اخصاسا فلا حرج ببيع بغير
شايما بعد ما ذكره فلو باع اكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قائل
النظار فلا بد من افرار عن خمس الخمس ولا يشرط افرار حصته كل واحد خلافا لما

قوله ادست اجاز اي مستاجرا للعدل ان يكون المورث التصرف فيه اماما يمتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه ولو كونه مرهونا او مستاجرا او نحو ذلك كما ساقى فيمتنع على الوارث فيه ذلك لانه خلفه الخطا في قبضه المورث وجملة ما استثناه انني عسر ضرورة وهو صبي به اي بعد الموت والقبول يتم القبض فيه ثم العقل فيكون الوارث لا يلزم الا بذلك فاذا اوصى بشئ لشخص ومات وقبله الموصي له صح ان يبيعه قبل قبضه ورزق سلطان ببيع الراي مرزوقا وعطائه وقوله بان عيني المستحق قد رخصته اي وافزته له ولو مع غيره بان افرز رزقا لثلاثة لهو منهم فباع حصته منه ولا بد من رويته ما افرز له كما اذا افرز لثلاثة او نحو ذلك وجه التملك قدر نصيبه او اقل فله بعد رويته ببيع وان لم يقبضه رقبته ومن ثم ملكه بمجرد الافراز كما يقع ان كثير ان الشخص واحد تذكره بقدر مفعول ويبيع ما فيها الاخر فلا يصح لان غايته ما في التذكرة الاذن من السلطان او بآية الموت يبت المال ان يدفع لفلان كذا وليس ذلك افرارا بل الافرار ان يقول اعطيت فلانا هذا القدر المعين كعشرة انصاف واما قوله جعلت له كل يوم عشرة انصاف مثلا لم يعطى ورقة يدفعها له فلا يبعد افرارا وكذا اذا افرز له ولم يره غنمه اي بعد فتمت بها او اختيار تملكها لانها لا تملك الا بذلك كما ساقى فاذا كان القائل حصته وغنمه شيئا خمسة اهل الخمس وباقية بينهم اخصاسا فلا حرج ببيع بغير شايما بعد ما ذكره فلو باع اكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قائل النظائر فلا بد من افرار عن خمس الخمس ولا يشرط افرار حصته كل واحد خلافا لما

اما قبل الاقل صح

يوه

قوله ادست اجاز اي مستاجرا للعدل ان يكون المورث التصرف فيه اماما يمتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه ولو كونه مرهونا او مستاجرا او نحو ذلك كما ساقى فيمتنع على الوارث فيه ذلك لانه خلفه الخطا في قبضه المورث وجملة ما استثناه انني عسر ضرورة وهو صبي به اي بعد الموت والقبول يتم القبض فيه ثم العقل فيكون الوارث لا يلزم الا بذلك فاذا اوصى بشئ لشخص ومات وقبله الموصي له صح ان يبيعه قبل قبضه ورزق سلطان ببيع الراي مرزوقا وعطائه وقوله بان عيني المستحق قد رخصته اي وافزته له ولو مع غيره بان افرز رزقا لثلاثة لهو منهم فباع حصته منه ولا بد من رويته ما افرز له كما اذا افرز لثلاثة او نحو ذلك وجه التملك قدر نصيبه او اقل فله بعد رويته ببيع وان لم يقبضه رقبته ومن ثم ملكه بمجرد الافراز كما يقع ان كثير ان الشخص واحد تذكره بقدر مفعول ويبيع ما فيها الاخر فلا يصح لان غايته ما في التذكرة الاذن من السلطان او بآية الموت يبت المال ان يدفع لفلان كذا وليس ذلك افرارا بل الافرار ان يقول اعطيت فلانا هذا القدر المعين كعشرة انصاف واما قوله جعلت له كل يوم عشرة انصاف مثلا لم يعطى ورقة يدفعها له فلا يبعد افرارا وكذا اذا افرز له ولم يره غنمه اي بعد فتمت بها او اختيار تملكها لانها لا تملك الا بذلك كما ساقى فاذا كان القائل حصته وغنمه شيئا خمسة اهل الخمس وباقية بينهم اخصاسا فلا حرج ببيع بغير شايما بعد ما ذكره فلو باع اكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قائل النظائر فلا بد من افرار عن خمس الخمس ولا يشرط افرار حصته كل واحد خلافا لما

يوه كلام المحتج وربع وقف اي موقوف وانما قدر الشئ لغير ربع لم يصح
المق لانه المبيع لا الموقوف وقوله من نتاج الخيلان للربع وقوله وغيره كاجرة
ومر جارية موقوفة فاذا كان الموقوف عقارا وله ناظر او مستاجر فله الموقوف
عليه ان يبيع حصته من الاجرة قبل قبضها من الناظر او المستاجر او كان مستجرا
او مواشيا او مة فله بيع الثمرة والنتاج قبل قبضها من ذكر والمهر قبل قبضه
من الزوج ولا بد ان تكون الحصته معلومة قبل التفريق كان كانت الاجرة كل
قدر اعملوا ما وكل واحد ثلثه او نصفه مثلا فله بيع حصته وان لم يقبضها
الناظر من المستاجر بخلاف ما وجهه لكان احتمل زيادتها ونقصها بان كان
لكل واحد حصته معينة من اجرة الموقوف كالف درهم وكانت الاجرة ليست
معلومة كل سنة مثلا بان كانت متفاوتة بحسب الايام او الشهور ولا يصح
بيع واحد حصته قبل ان يقبضها الناظر من المستاجر لاحتمال ما مر
استرجع اي استرجعه الاصل من المذهب بكسر الهمزة وهو الموهوب له وهو النزع
فلا يصل ببيعه قبل قبضه منه او نحو ما كبرج وخو شريك وتوكل مسلم
فيما كاسل البلد هذا الدار في ارب فم يبيع كاسل ان يبيعه للمسلم اليه او
لغيره قبل قبضه وهذه طريقة ضعيفة للشئ اذ لا يصح ببيع لالمسلم اليه
ولا لغيره الا بعد قبضه نعم ان باعه المسلم اليه براس المال صح وكان اقاله كوصوه
بعضهم ما اذا اراد المسلم الشئ المسلم فيه على المسلم اليه فله ببيع قبل اخذه وهو
نقص صحيح لكن في كونه مسلما كونه نظرا ومكثري اي من حيوان او عقار او اذ
اكرى دارا او حيوانا اخر كان له بيعهما وان لم يقبضهما من المكثري قبل فراغ مدة
الاجارة وكذا بعد ما كان يخذها المشتري ح مسلون في المتعة نعم العن المورث بخو
قصاره او صبيغ يمتنع التصرف فيها على المال قبل تسليم اجرة المان له حو القيس
لتمام عمله فيها وبعد قبض اجرة المان لا يجبر الرعي لانه ليس له عينا ولا يمتنع
حبس العين لاجله كمشرك كان كان مالكا نصف وانه مثلا فله ببيع قبل قبضه
من شريكه لكن ان سلمه المشتري باذن شريكه لم يكن ضمنا من الضميمة لونه والى
كان ضمنا ونحو التريك بين مطالبة البائع والمشتري وقدر الضمان على من تلف
تحت يده وهو المشتري وقال قراض اي ان للمالك ببيع قبل قبضه من العامل

قوله ادست اجاز اي مستاجرا للعدل ان يكون المورث التصرف فيه اماما يمتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه ولو كونه مرهونا او مستاجرا او نحو ذلك كما ساقى فيمتنع على الوارث فيه ذلك لانه خلفه الخطا في قبضه المورث وجملة ما استثناه انني عسر ضرورة وهو صبي به اي بعد الموت والقبول يتم القبض فيه ثم العقل فيكون الوارث لا يلزم الا بذلك فاذا اوصى بشئ لشخص ومات وقبله الموصي له صح ان يبيعه قبل قبضه ورزق سلطان ببيع الراي مرزوقا وعطائه وقوله بان عيني المستحق قد رخصته اي وافزته له ولو مع غيره بان افرز رزقا لثلاثة لهو منهم فباع حصته منه ولا بد من رويته ما افرز له كما اذا افرز لثلاثة او نحو ذلك وجه التملك قدر نصيبه او اقل فله بعد رويته ببيع وان لم يقبضه رقبته ومن ثم ملكه بمجرد الافراز كما يقع ان كثير ان الشخص واحد تذكره بقدر مفعول ويبيع ما فيها الاخر فلا يصح لان غايته ما في التذكرة الاذن من السلطان او بآية الموت يبت المال ان يدفع لفلان كذا وليس ذلك افرارا بل الافرار ان يقول اعطيت فلانا هذا القدر المعين كعشرة انصاف واما قوله جعلت له كل يوم عشرة انصاف مثلا لم يعطى ورقة يدفعها له فلا يبعد افرارا وكذا اذا افرز له ولم يره غنمه اي بعد فتمت بها او اختيار تملكها لانها لا تملك الا بذلك كما ساقى فاذا كان القائل حصته وغنمه شيئا خمسة اهل الخمس وباقية بينهم اخصاسا فلا حرج ببيع بغير شايما بعد ما ذكره فلو باع اكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قائل النظائر فلا بد من افرار عن خمس الخمس ولا يشرط افرار حصته كل واحد خلافا لما

قوله ادست اجاز اي مستاجرا للعدل ان يكون المورث التصرف فيه اماما يمتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه ولو كونه مرهونا او مستاجرا او نحو ذلك كما ساقى فيمتنع على الوارث فيه ذلك لانه خلفه الخطا في قبضه المورث وجملة ما استثناه انني عسر ضرورة وهو صبي به اي بعد الموت والقبول يتم القبض فيه ثم العقل فيكون الوارث لا يلزم الا بذلك فاذا اوصى بشئ لشخص ومات وقبله الموصي له صح ان يبيعه قبل قبضه ورزق سلطان ببيع الراي مرزوقا وعطائه وقوله بان عيني المستحق قد رخصته اي وافزته له ولو مع غيره بان افرز رزقا لثلاثة لهو منهم فباع حصته منه ولا بد من رويته ما افرز له كما اذا افرز لثلاثة او نحو ذلك وجه التملك قدر نصيبه او اقل فله بعد رويته ببيع وان لم يقبضه رقبته ومن ثم ملكه بمجرد الافراز كما يقع ان كثير ان الشخص واحد تذكره بقدر مفعول ويبيع ما فيها الاخر فلا يصح لان غايته ما في التذكرة الاذن من السلطان او بآية الموت يبت المال ان يدفع لفلان كذا وليس ذلك افرارا بل الافرار ان يقول اعطيت فلانا هذا القدر المعين كعشرة انصاف واما قوله جعلت له كل يوم عشرة انصاف مثلا لم يعطى ورقة يدفعها له فلا يبعد افرارا وكذا اذا افرز له ولم يره غنمه اي بعد فتمت بها او اختيار تملكها لانها لا تملك الا بذلك كما ساقى فاذا كان القائل حصته وغنمه شيئا خمسة اهل الخمس وباقية بينهم اخصاسا فلا حرج ببيع بغير شايما بعد ما ذكره فلو باع اكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قائل النظائر فلا بد من افرار عن خمس الخمس ولا يشرط افرار حصته كل واحد خلافا لما

فقد شرط على ان يكفل الخاير اذا وقع ذلك في حله العقد او قبل ان يقع او بعده فلو شرط
صحيح والشرط باطل وقوله بطلان عليه قالوا انما شرطه على نفسه او على غيره
فلا خلاف في تصحيحه واستقره هذا انما يشترط واحد اشيا بينهما في ذمة ثم شرط كل
من البايعين على صاحبه ان يضمن للمشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان
في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق
فلا يفسد العقد على البايعين والمشتري بل يبين ان البايعين وهما باطلان ايجابا عن العقد
كقوله في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق
واجب ان لا يضمن في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق
فلا يفسد العقد على البايعين والمشتري بل يبين ان البايعين وهما باطلان ايجابا عن العقد
كقوله في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق
واجب ان لا يضمن في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق

لا يكون
الشرط
مطلوبا
في العقد
الذي
يضمن
للمشتري
بغير ان
يضمن
في ذمة
هذا التصديق
وان كان
في ذمة
المشتري
بغير ان
يضمن
في ذمة
هذا التصديق

فقد شرط على ان يكفل الخاير اذا وقع ذلك في حله العقد او قبل ان يقع او بعده فلو شرط
صحيح والشرط باطل وقوله بطلان عليه قالوا انما شرطه على نفسه او على غيره
فلا خلاف في تصحيحه واستقره هذا انما يشترط واحد اشيا بينهما في ذمة ثم شرط كل
من البايعين على صاحبه ان يضمن للمشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان
في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق
فلا يفسد العقد على البايعين والمشتري بل يبين ان البايعين وهما باطلان ايجابا عن العقد
كقوله في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق
واجب ان لا يضمن في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق وان كان في ذمة المشتري بغير ان يضمن في ذمة هذا التصديق

لا يكون
الشرط
مطلوبا
في العقد
الذي
يضمن
للمشتري
بغير ان
يضمن
في ذمة
هذا التصديق
وان كان
في ذمة
المشتري
بغير ان
يضمن
في ذمة
هذا التصديق

قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب او بعدة وقبل القبض وعلى كل حال على الباطن وعلى كل وجه او غير ذلك فالعيب
 صورة واحدة ذكرها في قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 فقول في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب اما على ام لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 موجودا حال العيب اما لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 فقول في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب اما على ام لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 موجودا حال العيب اما لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 فقول في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب اما على ام لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 موجودا حال العيب اما لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه

قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 فقول في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب اما على ام لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 موجودا حال العيب اما لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه

الخ وهي صورة التي تستحق الشرط واخذ محترزها بقوله دون ما يعلم الخ
 انه ليس بعدد والى الاشتراط في تلك المحترزات فلذا قلنا بعدم برائة فيها في حق
 او غيره بقدر الاطلاق وسواء كان ايضا ظاهرا ام خفيا كالبصية اي تدل عليه
 فليس بعدد والى الاشتراط وكذا ما بعدد وما لا يعلم اي دون ما لا يعلم وفوقه
 فيما اي في الحيوان وغيره وقوله او عن الخفي عطف على الظاهر وله اي المشتري وهذا
 محترز القيد المحفوظ كما تقدم وقوله مع الشرط المذكور اي شرط البرائة من العيوب
 لانها لم يرداه اي بل اراد الموجد حال العقد فان اراده بان شرط البرائة عما
 يحدث من العيوب قبل القبض ولو مع الموجد منها لم يصح الشرط لانه اشتراط للشي
 قبل ثبوته فلا يبرأ من الحادث ولا من القيد واما العقد فهو صحيح وما تقدم محله في
 اشتراط البرائة العامة فان شرط البرائة عن عيب لم يصح او عن عيب عنه فانه كان
 مما لا يمانى كزنا او سرقة او باق برى منه لان ذكرها اعلام بها وان كان مما يمانى كبرص
 فان اراده آياه فذلك لرضاه به ولا فلا يبرأ منه لتفاوت الأغراض باختلاف قدر
 ومحلها وانما ان رضاه المذكور لانه قلبي عن الروية بخلاف من اقبضه المشتري بمنه وقال
 يستند فان فيه زيفا فقال رضى بزيه فطلع فنه زيف فان لم يرد له عدم معرفته بغير
 ما في الدرهم من الزيف بمشاهدته فلم يوتر فيه الرضى في افاده مرر او يترط قطع التماس
 اي مطلقا وقوله بعدد والى الصلاح اي ولو لم يصح وهو قيد في السقينة فقط وحمل
 حوازا اشتراطها فيما لا يعلب تلاحقه واختلاط حادته هو خوده اما ما يعلب فيه
 ذلك كالتين وقتل ويطبخ فلا يصح بيعه الا بشرط قطعه وان بدا صلاحه بشرط سقينة
 كما مر هو اولى من قوله بعد التباير اي لاهامه صحة شرط السقينة بعد التباير
 وقيل بدو الصلاح مع انه لا يصح لعدم الامن من الافان كما يد عليه ما بعده وانما قال
 اولى لا مكان ان يريد بالتباير بدو الصلاح مجازا فاذا تلفت الخ في فوه التعليل لما قبله
 كانه قال بخلاف ما قبل بدو الصلاح فلا يصح لانها اذا تلفت اي بعد القبض اما قبله في
 ضمان البائع وينبغي البيع او بشرط وصف يقصد هذا هو النوع الثالث من افع
 خسار العيب كما مر ويرجع به وصف لا يقصد كشرط كونه زائبا او سارا فان كان خلافه وكان
 ياكل كذا يقض البيع لا الشرط ولا خيار فهما بنوثة كما رايه ككون العبد كاسا اي ان
 الدائم ملا او ان ليس ولو قيد بعلب او كمانه شي معني كل يوم بطل وان علم قدرته
 عليه لان ذلك لا ينضبط ويكتفى اطلاق الكتابة ان لم يختلف المرعي منها في ذلك المحل ولا
 وجب بيان نوعها ويرجع في اثمان المحل لاهل الخبر ويكتفى في ذلك برجلين او رجل واحد
 او اربع شوة في الامة اما البهيمة فلا يثبت حملها بمحض السلامة كما بطلت عليه الرخايل غالبا

قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 فقول في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب اما على ام لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 موجودا حال العيب اما لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه

قوله في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 فقول في غير ما عيب الى حامل الصورة ستة علامات العيب اما ظاهر او خفي وعلى كل وجه
 حال العيب اما على ام لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه
 موجودا حال العيب اما لا وفوقه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه ولا عيب على ظاهره ولا عيب على باطنه

هو الذي من قوله قبل التاثير اي ان التاثير خاص بالتخل ولا مضايقة ان يبع
بعد التاثير يبيع بغير شرط القطع ولو قبل بدو الصلاح وليس كذلك في اوله
عموم وانها ان يغيره بعد اي وكذا به او مطلقا فالصوره من الصحيح منها
ان بيع التاثير الذي يبعد بدو الصلاح وما اذا شرط القطع قبله والتاثير
ثلاثان ما اذا شرط الحقيقة او اطلق قبله وهذا كله فيما لا يعلق اختلاف
حادثه بوجوده والا فلا بد من شرط القطع مطلقا واذا اعتبر ذلك مع
مرض ان تشارك يبيعه وحده ومع اصله كمال الاصل او غيره بلغت الصور
ستاو ثلاثين ان التاثير اما ان يبدو صلاحه او لا وعلى كل امان ان يخلو خلا
حادثه بوجوده او لا وعلى كل امان يبيعه مطلقا او بشرط قطع او شفعه
كل ما مع اصله او منفرد المالك الاصل او غيره فليجمله ما ذكره في الزرع
زيادة شرط القطع فصوره ثمان واربعون ولو اشترى الزرع بشرط القطع فليبيع
حتى زاده الزيادة حتى السابل للبايع لان زاده زاده قدر لاصفة او القصور
اجزاه او بشرط القطع فلم يقدح حتى زاده في المشتري لانه اشترى الكل فظاهر
يكون له وهذا التفصيل هو المعتمد ولو باع غل الخلفا قدم حكم بيع الثمرة
ذكر حكم بيع التخل وحده او مع الثمره بالنسبة او بغيره في قوله ولو باع غل الخلفا
وخصه كانه مورد النص الذي لا يخرج عنه فهو ليس بغيره كذا التاثير وانما
جميعه كالتخل والظهور بغيره كالتاثير كالتاثير وعبارة المنع وثم وثمة
شجر مبيع ان شرطه لا حد ما اي المتعاقد في قوله علامان شرطه ثمره
اي برزت اوله او لا بان يسكن عن شرطه الواحد منها فان ظهر منها شيء يتاير
في ثمره تخل او بدو في غمرها تكون او لها نزر وبقا من شمس كسر منه
ففيهما هي لبايع والنور يفتح النور الزهر على اي لون كان والايمان لم يكن ظهور
بالوجه المذكور في ثمره الزيادة موفرة اي كلا او بعضها فان اختلفا
في التاثير وعدمه فالقول قول البايع له شورى بزيادة في البايع اي
بشرط التاثير وكذا ما بعد وانما تكون لبايع ان احدث حل وستان وحسن عقد
فان تعدد التخل في العام غالبا كسب وورد وحسن وقنا ويطبخ او يقدح شي
من البقية بان اشترى في عقد ستانين من تخل تقاربا او بتاثيره ان من
شأنه اختلاف وقت التاثير او خلا وعينا في ستان واحدا وفي عقد بتخل

هو الذي من قوله قبل التاثير اي ان التاثير خاص بالتخل ولا مضايقة ان يبع
بعد التاثير يبيع بغير شرط القطع ولو قبل بدو الصلاح وليس كذلك في اوله
عموم وانها ان يغيره بعد اي وكذا به او مطلقا فالصوره من الصحيح منها
ان بيع التاثير الذي يبعد بدو الصلاح وما اذا شرط القطع قبله والتاثير
ثلاثان ما اذا شرط الحقيقة او اطلق قبله وهذا كله فيما لا يعلق اختلاف
حادثه بوجوده والا فلا بد من شرط القطع مطلقا واذا اعتبر ذلك مع
مرض ان تشارك يبيعه وحده ومع اصله كمال الاصل او غيره بلغت الصور
ستاو ثلاثين ان التاثير اما ان يبدو صلاحه او لا وعلى كل امان ان يخلو خلا
حادثه بوجوده او لا وعلى كل امان يبيعه مطلقا او بشرط قطع او شفعه
كل ما مع اصله او منفرد المالك الاصل او غيره فليجمله ما ذكره في الزرع
زيادة شرط القطع فصوره ثمان واربعون ولو اشترى الزرع بشرط القطع فليبيع
حتى زاده الزيادة حتى السابل للبايع لان زاده زاده قدر لاصفة او القصور
اجزاه او بشرط القطع فلم يقدح حتى زاده في المشتري لانه اشترى الكل فظاهر
يكون له وهذا التفصيل هو المعتمد ولو باع غل الخلفا قدم حكم بيع الثمرة
ذكر حكم بيع التخل وحده او مع الثمره بالنسبة او بغيره في قوله ولو باع غل الخلفا
وخصه كانه مورد النص الذي لا يخرج عنه فهو ليس بغيره كذا التاثير وانما
جميعه كالتخل والظهور بغيره كالتاثير كالتاثير وعبارة المنع وثم وثمة
شجر مبيع ان شرطه لا حد ما اي المتعاقد في قوله علامان شرطه ثمره
اي برزت اوله او لا بان يسكن عن شرطه الواحد منها فان ظهر منها شيء يتاير
في ثمره تخل او بدو في غمرها تكون او لها نزر وبقا من شمس كسر منه
ففيهما هي لبايع والنور يفتح النور الزهر على اي لون كان والايمان لم يكن ظهور
بالوجه المذكور في ثمره الزيادة موفرة اي كلا او بعضها فان اختلفا
في التاثير وعدمه فالقول قول البايع له شورى بزيادة في البايع اي
بشرط التاثير وكذا ما بعد وانما تكون لبايع ان احدث حل وستان وحسن عقد
فان تعدد التخل في العام غالبا كسب وورد وحسن وقنا ويطبخ او يقدح شي
من البقية بان اشترى في عقد ستانين من تخل تقاربا او بتاثيره ان من
شأنه اختلاف وقت التاثير او خلا وعينا في ستان واحدا وفي عقد بتخل

هو الذي من قوله قبل التاثير اي ان التاثير خاص بالتخل ولا مضايقة ان يبع
بعد التاثير يبيع بغير شرط القطع ولو قبل بدو الصلاح وليس كذلك في اوله
عموم وانها ان يغيره بعد اي وكذا به او مطلقا فالصوره من الصحيح منها
ان بيع التاثير الذي يبعد بدو الصلاح وما اذا شرط القطع قبله والتاثير
ثلاثان ما اذا شرط الحقيقة او اطلق قبله وهذا كله فيما لا يعلق اختلاف
حادثه بوجوده والا فلا بد من شرط القطع مطلقا واذا اعتبر ذلك مع
مرض ان تشارك يبيعه وحده ومع اصله كمال الاصل او غيره بلغت الصور
ستاو ثلاثين ان التاثير اما ان يبدو صلاحه او لا وعلى كل امان ان يخلو خلا
حادثه بوجوده او لا وعلى كل امان يبيعه مطلقا او بشرط قطع او شفعه
كل ما مع اصله او منفرد المالك الاصل او غيره فليجمله ما ذكره في الزرع
زيادة شرط القطع فصوره ثمان واربعون ولو اشترى الزرع بشرط القطع فليبيع
حتى زاده الزيادة حتى السابل للبايع لان زاده زاده قدر لاصفة او القصور
اجزاه او بشرط القطع فلم يقدح حتى زاده في المشتري لانه اشترى الكل فظاهر
يكون له وهذا التفصيل هو المعتمد ولو باع غل الخلفا قدم حكم بيع الثمرة
ذكر حكم بيع التخل وحده او مع الثمره بالنسبة او بغيره في قوله ولو باع غل الخلفا
وخصه كانه مورد النص الذي لا يخرج عنه فهو ليس بغيره كذا التاثير وانما
جميعه كالتخل والظهور بغيره كالتاثير كالتاثير وعبارة المنع وثم وثمة
شجر مبيع ان شرطه لا حد ما اي المتعاقد في قوله علامان شرطه ثمره
اي برزت اوله او لا بان يسكن عن شرطه الواحد منها فان ظهر منها شيء يتاير
في ثمره تخل او بدو في غمرها تكون او لها نزر وبقا من شمس كسر منه
ففيهما هي لبايع والنور يفتح النور الزهر على اي لون كان والايمان لم يكن ظهور
بالوجه المذكور في ثمره الزيادة موفرة اي كلا او بعضها فان اختلفا
في التاثير وعدمه فالقول قول البايع له شورى بزيادة في البايع اي
بشرط التاثير وكذا ما بعد وانما تكون لبايع ان احدث حل وستان وحسن عقد
فان تعدد التخل في العام غالبا كسب وورد وحسن وقنا ويطبخ او يقدح شي
من البقية بان اشترى في عقد ستانين من تخل تقاربا او بتاثيره ان من
شأنه اختلاف وقت التاثير او خلا وعينا في ستان واحدا وفي عقد بتخل

الاولى احد قوله
ان مطلقا
او لا في الصوره
او لا في الصوره
او لا في الصوره

قوله لا في الصوره
نقطه كاهو حله
نقطه كاهو حله

لا في الصوره
مداه والقول قول البايع
الحلف المتعاقدين
قال الشرح في يصدق
منه حين حين اي



وكونها في الاول اى الشق الاول وهو منطوق الحديث والثاني مفهومه
لذلك سمى فيه بحث دقيق يدرك كل ذي فهم اننى اى يجب يقال هذا الشق
اي يجب اهو وجب البحث انه يصح التقدير فتم هذا للبايع الا ان شرط المشتري
ويقال فقل ذلك في الثاني فيلزم استقنا شرط البايع من شرطها المشتري
وعكسه وهو لا يصح واجيب بان البحث لا يرد الا ان يرجع الاستقنا للمشتري
وذلك غير لازم بل يجوز ان يرجع لاحدهما وهو شق الكون دون شق الاشراط
والحق ما يرد كما ان الاولى ان يدعى ذلك فى المتن بان يقول مؤثره كلا ايضا
حقى يحتاج للاستدلال عليها بالحق اى النفس على ما فى الحديث بل يفتقر
المورث يكون كما بالبايع وقوله لما فى تتبع الذمعة للتبعية وقوله من القسري
عسر افراد ما لم يورث يكون المشتري وما ابر فيكون للبايع والتاثير اى
وقوله مطلقا اى سواء كان بفعل فاعل ام لا كان طلع انا ان كان مع ذل
ذراهم لا في عمل والى ابر يتبعه وطلع المذكور وما اذا حصل بغير ذر
من الهواذ العادة الاكتفا بتاثير البعض والباقى فيشقق ببقية وبيد
الذكر للمية فالمعنى الشرعي اعم من الدفوعى على خلاف القاعدة

الذكورية فإلحاح الشريعة أعم من الدفع على حلال الفاحش

جنس واحد والسن والجفن جنسان اهـ والادهان كدهن سمسمه
 ودهن لوز ودهن ورد ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد
 الورد واللبان ونحوهما في شرج مثلاً استخرج دهنها فالمراد بالادهان ولو
 بواسطة قزوه شجاعة عطية بنها الخطيب وغيره وفصل من حيث قال والادهان
 الطبية كلها مخرجة من السمسم فان ربي السمسم فيها ثم استخرج دهنه جاز
 بيع بعضها ببعض متفاضلاً بشرطه ابتاع على انها الحاصل كاصولها وان استخرج
 الدهن ثم طرحه او رافها فلم يخرج بيع بعضها ببعض متفاضلاً لانها جنس
 واحد اصلها الشرج وكذا مما تلا ولا ينافيه التعليل بانها جنس واحد لا يفرق
 من اتحاده بيع بعضها ببعض متفاضلاً لقيام مانع ههنا هو عدم تحقق المائلاهم
 وصورة تزيين السمسم فيها ان يوضع قدر من في انا ويوضع عليه الورد ويشت
 منه ثم يستخرج من ذلك الدهن وصورة استخراج الدهن ان يستخرج او البقم
 من السمسم ويوضع الورد في ذلك الشرج وسبب عدم تحقق المائلاهم هو
 الوراق في الشرج المانعة من تحقق ذلك والسبب افرده وجمع ماعده لانها
 الى انه جنس واحد فتمت انواعه وبذلك قول الروض والسمسم جنس واحد لانها
 ذلك قول المصنف قريها الحاصل لا مكان حمله على المجموع لا على كل فرد كما يتوهم من
 كلامه اهـ افاده الزبدي والخلول للادوية وحملها ستة عشر ما تقتضيه غالباً من
 غيب او زبيب او رطب او تمر فتأخذ كل واحد منها مع نفسه او غيره وحصل
 ما ذكره سيقطع منها ستة مكررة والباقي عنزوخة منها صحيحة وحملها بطلية
 فكل خلل فيها ماء ولو عذب او في احدهما واتحد جنسهما لم يضر بيع احدهما
 كل من زبيب زبيب تمر زبيب رطب تمر غيب زبيب وكل خلل اما فيهما
 او في احدهما فاختلف جنسهما مع بيع احدهما بالآخر كحل رطب برطب غيب
 بعنب رطب بعنب تمر بعنب زبيب برطب وعصير العنب والرطب جنسان
 وعصير العنب وحله جنسان وكذا الرطب فيجوز بيع كل منهما بالآخر ولو تضاف
 وايضاً بيع واحد منهما باصلاً ويصح بيع الزبيب بحل العنب وعصيره
 بروح غير شعير فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلاً لاختلاف الجنس بشرط الخل
 والقباض وايضاً بيع جنز البر بجنز البر مثلاً لا يستلزم التماثل في متغير الجنس
 غير وجوده فيما يثبته غير منضبط بان تدخله الاحالة كالخبر ولا يضر بيع
 اي

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد
 الجنس واللبان ونحوهما في شرج مثلاً استخرج دهنها فالمراد بالادهان ولو
 بواسطة قزوه شجاعة عطية بنها الخطيب وغيره وفصل من حيث قال والادهان
 الطبية كلها مخرجة من السمسم فان ربي السمسم فيها ثم استخرج دهنه جاز
 بيع بعضها ببعض متفاضلاً بشرطه ابتاع على انها الحاصل كاصولها وان استخرج
 الدهن ثم طرحه او رافها فلم يخرج بيع بعضها ببعض متفاضلاً لانها جنس
 واحد اصلها الشرج وكذا مما تلا ولا ينافيه التعليل بانها جنس واحد لا يفرق
 من اتحاده بيع بعضها ببعض متفاضلاً لقيام مانع ههنا هو عدم تحقق المائلاهم
 وصورة تزيين السمسم فيها ان يوضع قدر من في انا ويوضع عليه الورد ويشت
 منه ثم يستخرج من ذلك الدهن وصورة استخراج الدهن ان يستخرج او البقم
 من السمسم ويوضع الورد في ذلك الشرج وسبب عدم تحقق المائلاهم هو
 الوراق في الشرج المانعة من تحقق ذلك والسبب افرده وجمع ماعده لانها
 الى انه جنس واحد فتمت انواعه وبذلك قول الروض والسمسم جنس واحد لانها
 ذلك قول المصنف قريها الحاصل لا مكان حمله على المجموع لا على كل فرد كما يتوهم من
 كلامه اهـ افاده الزبدي والخلول للادوية وحملها ستة عشر ما تقتضيه غالباً من
 غيب او زبيب او رطب او تمر فتأخذ كل واحد منها مع نفسه او غيره وحصل
 ما ذكره سيقطع منها ستة مكررة والباقي عنزوخة منها صحيحة وحملها بطلية
 فكل خلل فيها ماء ولو عذب او في احدهما واتحد جنسهما لم يضر بيع احدهما
 كل من زبيب زبيب تمر زبيب رطب تمر غيب زبيب وكل خلل اما فيهما
 او في احدهما فاختلف جنسهما مع بيع احدهما بالآخر كحل رطب برطب غيب
 بعنب رطب بعنب تمر بعنب زبيب برطب وعصير العنب والرطب جنسان
 وعصير العنب وحله جنسان وكذا الرطب فيجوز بيع كل منهما بالآخر ولو تضاف
 وايضاً بيع واحد منهما باصلاً ويصح بيع الزبيب بحل العنب وعصيره
 بروح غير شعير فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلاً لاختلاف الجنس بشرط الخل
 والقباض وايضاً بيع جنز البر بجنز البر مثلاً لا يستلزم التماثل في متغير الجنس
 غير وجوده فيما يثبته غير منضبط بان تدخله الاحالة كالخبر ولا يضر بيع
 اي

ايضاً يفتح ادوية الشبي بما اتخذ منه كاصولها وهي الخوم واللبان الحيوان والاشبي
 مع الاشبي في كل منهما جنسان والبقير العرب والجواميس جنس والغنم الضان والمقر
 جنس والمقود بين جنسين جنس اخر وقال من راف مع كل من اصلية جنس وفي الادهان
 جنس ما كاسمهم والموز والورد والاسمين واما الاسماك فلمس لها اصل
 فذكر اصولها فيما يجوز فكان الاولى اسقاطها لانها ان كانت حنة فلا اصل لها وحنة
 دخلت في الخوم واصول الخلول تقدمت واصول انواع الحين الجيوب لم يفرق الخدور
 بعض الاطباء ان اللحم الجاموسي ينقص بعد الطبخ او قشيش وفيه من الدابة قدر كذا وان يفرق
 ينقص ثلاث اواق وفيه من الدابة قدرها والمقر ينقص اربع اواق وفيه من الدابة قدرها
 والضان لا ينقص بل يزيد واكله كالكال بعض المشايخ فرض عن من وقد هاهنا فرض
 كتابه قزوه شجاعة عطية النبي عن ثمانية والنبي عنه يدل على بطلان البيع وقوله
 فالحق اي فليس وبيع حرفك بعضهم وللشافعي رحمه الله استحقاق فولية ان الحرياء في الدين
 الذي لزمه ولما كان هذا القول ضعيفاً لم يعتبره الشافعي وقال للاجماع وام لا ماسها
 من نفسها والافصح كاسيا في وقوله ولكاتب اي الا اذا باعه بشرط العتق فصح حديث
 رضي الكاتب به دون ما اذا لم يرض لما راي من انها تنفق بها حق العتق وحسن
 وهي منار دواب الارض ثم يقع بيع العتق لغير الدم ونحوه كافر وفيه ان مصروف لانه
 سم جنس لعلم ولا صفة ولا يورث فيه زيادة الف والون وهو موزان فارقت الحيوان
 لا يجوز فيه بغير العلم بخلاف فارة المسك فيه الزم تركه وعيب الفحل اي اعطافك واحده
 ان الاحكام لا تنطبق الا بالافعال وقوله غير ذلك اي ماوه او من ماله كسلسل فانه
 سوا اشتراه وحده او مع ما فلا تنفي رويته داخلها وان كانت صواباً لمخلقة نعمان
 رافها رغبة ثم اعدها ماصي شراره وقد علم ما تقرر ان المسك وفارته طاهران اما الاول
 فخبر المسك الطيب واما الثانية فلا تنصاها بالطبع كالجني اذ هي جلد فيجوز ان
 الطبية فتحت حتى تلقيها ولا لو كانت خمسة لكان المظروف فيها بحسب قدر شمسها
 وشعرها طاهر اي اذ الحكم بطهارته اولى من الحكم بطهارتها وهذا في المسك غير الزكي
 اما هو فيجوز كانه يخرج من افرج الطبية فلا يضر ببيعته وهو طيب من المسك وهو
 لا نعمان قبض على قدره واشتراه صح اهـ قول او مرده بخلاف المشتق من دين الى اخر
 من الوبان لا يفرق ان كان لا يفرق وقوله من كافر اي كافر ابتداء خرج به ما لو علم عند كونه
 لا يفرق بين كونه ملكاً ابتداءً او كان في ملكه فهو كذا كذا الملك بالعرف كانا بغيره
 كافر وموت قبل ذلك وفيه عنه فريته اخوه مثلاً لا يورثها كان يومه يورثه كذا
 الملك عنه بافلاس لشري كان باع الكافر عبده كتحص وطالبه بالثمن فوجد بجو

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

قوله ودهن بكمي ونحوها وان اتخذ اصلها بان زنت اولاد

في كتاب
الهدية
بين الامام
والنقيب
القائم
بالهدية
بين الامام
والنقيب
القائم

الهدية وبين الامام والهدية وعقد والهدية بين الزوجين عند الشقاق
وعقد والنقاب القسم والنشور وصلح في المعاملة والدين وهو مقصود
ولفظه يتعدى للمزول والمن وعين واما اخو فبعلى والباغالب او جميع ما ذكره
من انواع جاز على الغالب الا المعاصرة عن دم العهد والعارية فعلى خلافه
وقد نظم بعضهم القاعدة المذكورة في قوله بالبا او على بعد الصلح لما اقتضته فائدة
ومن عني ايضا لما قد ترك في اغلب الاحوال فاذا سلك الصلح جازي في
وحلال الاصلح اهل خراما الخاى فلا يجوز عني له عني ولا يصح
لنفسنا منقطع كما قاله في وجهه المحشي بأنه انتهى الصلح الحرام الباطل
الصالح الجازي فما متعاندان باعتبار الصفة وهو فاسد لان الصفة المذكورة
هي حكم المستثنى والمستثنى منه وكل استثناء كذلك الا ترى ان قولك انتم
قاموا الا زيدا حكم المستثنى منه وهو القيام مقام حكم المستثنى وهو عني
فلزم ان يقال فله ان يستثنى منقطع لتقاريرها في الصفة المذكورة وليس كذلك
نعم لو وجه انقطاعه بان الماهية لا تتناول الفاسد منها كان له وجه صحيح لكنه
خلاف المقعد في الاصول من انها تتناوله وكذلك وجهه بأنه ليس من جنس ما قبله
باعتبار صفة وهي تحيل على الحرام وعكسه وقرر شيخنا عطية انه متصل ووجه
ان التقدير الاقدام على الصلح جازي الا اقدام على صلح اهل خراما الخاى والاقدام
الثاني من جنس الاول والصلح الذي يحلل الحرام بخلافه ان قيل ان الصلح الحرام
الحلال ولم يحلل الحرام بل هو باق على ما كان عليه من الحلال والحرمه فان اردنا
احل تعالى العقد الفاسد فغير مستقيم لانه نفس العقد الفاسد لانه يحلل
عقد اخر فاسد الجديد ان الصلح غير كسب جعله متناهي محلل لبقا طيبه
ظاهر لانه صور عقد العتود يترتب عليه اهل المعقود عليه فلا يثبت
بالعقد المذكور بوجه حل المعقود عليه لترتب على عقد صورة وان كان في
الواقع باقيا على ما هو عليه من الحرمه واجيب بان الصلح هو الصلح
لوضع اليد على الخزي الظاهر وهو رجع قبله كان يصح على خراى ولو كان
كان النفس تدعو الى منعها فهو حرمه من المحلل الحرام او عكسه
على انكاره ان كان المدعي كاذبا فقد تحلل به مال المدعي عليه وهو حرام
صادق فقد حرم عليه ماله للحلال لانه يستحق جميع ما يدعيه

لا حاجة في زوجه الا
او ملاحظه الاقدام
في

مقدار ما يكون موصوف بصفات السلم كان قال صلتك من اذار انما ادعيا عليك على ان يوثق
بعتك كذا او لم يذكر لفظ السلم وانما احيى هذا ليقا بر ما هنا ما سياتي من صفة السلم
القاصات ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو بيع كما تقدم فتصوره وان ذكر فهو سلم كما مر من

ما ذكره متناوئتها احد عشر نوعا وفاته اربعة ان يقع فرضا بالغا للمفوضة وان يقع متقنة
كان طلقة بافوجيته عليه متقنتها ثم ادعى عليها دينا واقرت به فقال صلتك منه على ان يكون
متقنة لك وكذا يقال في المفوضة لان تزويجها بتقوينا لم يفرض لها على ثم ادعى عليها دينا
واقرت به فقال صلتك منه على ان يكون مهر لك وان يقع رهنا كقولها صلتك بالعيني
المدعاة على ان يكون رهنا عندي على مالي عليك من الدين وان يقع فرضا بالقافي كقوله
صلحتني من العيني المدعاة على ان اصرفها في خواججي واراد لك بدنها فيقول صلتك
او اقرضتك امرافاده الشورى يكون هبة اي لتعطي العيني المدعاة بمعنى انه يقوم
عقد مقام عقد الهبة من حيث عقد الصفة وكذا يقال فيما بعد ما هو قال بان يصلح
اي عمر وبعد ان يدعي عليه زيد وكذا جميع الامثلة المدعى عليه فيها عمر ولا بد سارق سرق
واو دواء من عني على بعض ما يكون هبة من المدعي للبعض الباقي منها المدعي عليه فيصح
بلفظ الصلح وحده او مع الهبة كصالحك من هذه على نصفها او وهب لك نصفها وصالحك
على الباقي كايصح بلفظ الهبة المحضه كوهبت لك نصفها لكن ان وقع بلفظ الصلح بشرط الاقرار
وسبق المضمومة او بلفظ الهبة المحضه لم يشترط الاقرار بلفظ البيع لعدم الثمن فيثبت
اي لعقد الصلح ما ثبت لها من شرائط القبول وتكونها لا تملك الا بالقبض بالاذن او الاقباض
بيعا اي للدين المدعاة بغيرها من المدعي لغيره وصورة ان يدعي زيد على عمر ودار او
محضه منها مثلا فاقر له به وصالحه منها على معين من نحو عبد او ثوب وقوله او غيرهما كدين
كان يقول صلتك من الدار على الف في مئة فقد باع الدار بعين او دين والشفقة
والسلم لم يدخل في الغرض والازم التكرار مع الاجارة والسلم الاثني طما دحوله ذلك في
عبارة التبع فواقع لانه جمع تلك الامور المفرقة هناك لفظها وعبارة فان كان على اقرار
وغيري من عني مدعاة على غيرهما عينا كان او دينا او منفعة او انقاعا او طلاقا او غيرهما
كان ادعى عليه دارا او حصته منها فاقر له بها وصالحه منها على معين من نحو عبد او ثوب
او على دين او ثوب موصوف بصفات السلم فهو بيع المدعاة من المدعي لغيره او اجارة
لها بغيرها منه لغيره او لغيرها من غيرك له او غيرها كجالة واعلن وسلم وخلع كان
صالحه منها على ان يطلقها طلقه لغيرها ختمه وبذلك يعلم سقوط المحشي على نفسه ان
الغير بقوله اي دين او منفعة حيث قال وصوابه او منفعة واستدل على ذلك بعبارة
المدعاة على نصف دارك الغلاية فللمشرك الاخذ بالشفقة وكارو بالبيع وخيار
والنكاح والشرط ومنع تصرفه في المصلح عليه وعنه قبل قبضه واشترط الخلول وانقضاء
والتمثيل ان كان المصلح عنده وعليه روي في الجنس والاولان فقط ان كانا مختلفين

لا بد من
مقدار ما يكون موصوف بصفات السلم كان قال صلتك من اذار انما ادعيا عليك على ان يوثق
بعتك كذا او لم يذكر لفظ السلم وانما احيى هذا ليقا بر ما هنا ما سياتي من صفة السلم
القاصات ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو بيع كما تقدم فتصوره وان ذكر فهو سلم كما مر من

الشفقة
لا بد من
مقدار ما يكون موصوف بصفات السلم كان قال صلتك من اذار انما ادعيا عليك على ان يوثق
بعتك كذا او لم يذكر لفظ السلم وانما احيى هذا ليقا بر ما هنا ما سياتي من صفة السلم
القاصات ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو بيع كما تقدم فتصوره وان ذكر فهو سلم كما مر من

هذا هو المقام الذي لا بد ان يكون هذا القول موافقا لما في
الامر والدين عليه ليس محتسما من اعطاء الدين فلا عقب فيه شتر طاعة على الانزال ٦

النظر بينهما المحصل الاقرار فلا حرمه وكلاهما اقرار بالحجة والبرهان المردودة ولو
اقرتم انكار حاز الصالح ولو فضل الحائز اختلفا في انهما نقل الحجة على اقرار وانكار
فالتقول قول مدعي الانكار كان الاصل ان لا عقد فان قيل لو تنازع المتعاقدا
هل وقع عقد البيع صحى او فاسد كان القول قول مدعي الصحة فلهذا كان
هنا كذلك احب بان الظاهر والغالب وقوع الصلح على الانكار ويكون
للاجنبى الصلح اى لو كلف وهو المدعى عليه نيابة عنه انكار الخصم اى لا
مع اقراره للاجنبى فلا ينافى قوله بعد ان قال اقر الخ ان قال اى الاجنبى
المدعى اقرار المدعى عليه ووكلفى لادسوا صلح من مال الخصم او من مال نفسه
ويكون ما يدعى قرضا ان قوى به القرض وتبرع ان قوى به ذلك وفرض
المسئلة انه صلح عن عني فيصح الصلح عنها نيابة عن الموكل وتعتبر ملكا له
الموكل ان كان الاجنبى صادقا في دعواه الوكالة ولم يعد المدعى عليه الانكار
بعد دعوى الوكالة فان كان كاذبا فهو شر افترى وتقدم فسادة او لم يناد
لانكار بعد ما ذكر فهو غلب الموكل ولا يصح الصلح عن الموكل ولا يملك العن
وخرج بالعن الدين فلا يصح الصلح عنه بدى ثابت قبل الصلح عند الاجنبى
او الموكل او شخص اخر ويصح بغير الدين المذكور عينا كان او دينا مباحا ولو
بلا اذن ان قال الاجنبى ما اوقال عند عدم اذنه وهو مبطل في عدم اقرار
فما كان عنه بكذا من مالى اذ لا يتعد رضاء دين الغير بغير اذنه وخرج بغير
ووكلفى اى في الصلح في الصورة الاولى العن مع عدم قوله ذلك ولا يصح
لتعذر تحليل الغير عينا بغير اذنه ويقول اقر العن مع عدم قوله ذلك
الصادق بقوله وهو مبطل في عدم اقراره فلا يصح لانه محلل الحرام او كلف
وان صلح لنفسه محترزا لقيد المحو الذي ذكرناه بقولنا الموكل هو
المدعى عليه وقوله لم يجز اى ان صلح عنه بدى ثابت قبل الصلح فاصح
عنه يعنى او بدى من منشأ جاز ان قال وهو مقر كلف او وهو كلف او وهو
مبطل بقاء على ما من صحة بيع الدين بغير دين بغير من عليه وهذا الخ
تقديم بعضه لكلام الشارح ان قال قيد في العن ومثل ذلك ما لو قال
وهو مقر كلف او وكلفى اى فيصح الصلح اى بنفسه سواء صلح بغير مال له
وقوله بدى في ذمته وخرج بقوله وهو مبطل في انكاره ما لو قال هو عني في
ايه ولم يكن رخص احد لقوله وان كان المدعى عليه ما لو قال لا يصح برك

كان لا بد ان يكون هذا القول موافقا لما في الامر والدين عليه ليس محتسما من اعطاء الدين فلا عقب فيه شتر طاعة على الانزال ٦

قوله فان قال وهو مقر كلف ظاهر كلامهم انه في هذه الحالة ليس من العصور ملاءمة طاعة الله
على الاتباع وبوجه بان الظاهر كما قال ج وانه لا بد ان يكون هذا القول موافقا لما في الامر
والدين عليه ليس محتسما من اعطاء الدين فلا عقب فيه شتر طاعة على الانزال ٦

اعلم حاله اولم يرد على صلحى بكذا فيلغو الصلح لعدم الاعتراف بالملك
وقوله وقد روي على انتراع انما قد يذهب لانه عند قوله المذكور يكون شتر مقصود
فبشرط في صحة العقد على انتراع ولو في ظنه والحاصل ان الصلح الواقع
بين مدعى واجنبى تارة يكون عن عني تارة عن دين وعلى كل ايه ان الصلح
المدعى عليه او لنفسه فان كان عن عني وصالح المدعى عليه فان لم يكن كلفا
لخصمه لم يصح وكذا ان كان وكلفا ولم يصح بالوكالة وان صرح بها بان قال وكلفى
الغيرم في الصلح معك عنها فان لم يرد على ذلك او زاد وهو مبطل في انكار
لم يصح وان زاد وهو مقر كلف اى لو كلفى مع وقوع الموكل وان صلح لنفسه
فان قال وهو مقر كلف او وهو كلف صح وان قال وهو مبطل في انكاره فشرافه
فان قدر في ظنه على انتراعه صح وهو صرح على انكاره والا فلا وان قال وهو عني
مخفيه او لا اعلم حاله اولم يرد على صلحى بكذا فيلغو الصلح هذا كله في العن واما
الدين فان صلح عنه بدى ثابت قبل الصلح لم يصح كان قال الاجنبى صالحا
عن موكل من دينه انما في عليه بدى الفلانى الذي لي على فلان لو بدى
الذي على زيد وان صلح بدى بنفسه وقت الصلح في ذمته فان قال وهو
مقر كلف او وهو كلف او وهو مبطل في انكاره صح الصلح سواء صلح المدعى عليه
بالنفسه وانما صح مع قوله وهو مبطل في انكاره لصحة قضا العن من الغير
بغير اذنه واما اطلاق الكلام في هذا المقام لما في كلام الشارح من الاجمال كما يعاد
بفتح الحاء افصح من كسر ها وهو من الرخص

باب الحوالة

هذا هو المقام الذي لا بد ان يكون هذا القول موافقا لما في الامر والدين عليه ليس محتسما من اعطاء الدين فلا عقب فيه شتر طاعة على الانزال ٦

هذا هو المقام الذي لا بد ان يكون هذا القول موافقا لما في الامر والدين عليه ليس محتسما من اعطاء الدين فلا عقب فيه شتر طاعة على الانزال ٦

والمراد بالغنى الفادى على وفا الدين وخرج الفقير فظلم ليس بظلم لا يجب عليه
انظاره قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وبراو كسنة وهى
افضل من الواجب على المذنب ان يراى ميسرة من الملاءة وهى اليسار
وخرج بذلك ما لو اتبع على فقير فان الحوالة وان كانت صحيحة لكن قبولها
ليس بجنة وتبرأ بها ذمة الجبل وان تعذر اخذ الحق من الحال عليه كالمو
تعدراخذ منه بطل كازواه هكذا البيهقي اى فرائيه مفسرة لرواية
الصحيحين وخرج ما سرت به الوارد واتبع فى رواية الصحيحين مدله فى
رواية البيهقي باجمل والتغير وقع فيها فى الكلامين خلافا لما فى الخطيب
على الغاية فليست باسكان التافهين او يستند بهما فى الثانى للندب
ومرف الامم عن الوجوب القائل على سائر المعاصيات بل هى اولى بعدم
الوجوب وبحل الذنب ان كان المالى واقفا ولا شبهة فى ماله فان تحقق ان
فى ماله حراما حرمت او شئت فى ذلك كرهت فالندب بشرط كونه لغير
الملاءة والوفاء وعدم الشهة بغير عدل البع عن بشرط كونه لغير
وقوله مع ما ياتى وهو الاركان الثلاثة الديان والحال عليه والشروط الثلاثة
العلم بالدينين وجواز بيعهما وتساويهما وانما قال ذلك لئلا يتوهم الغنى
هذه الثلاثة فقط وضيفة لغيره لا يتبع لفظ الحوالة بل كفى ما يردى
معناها كقولك جئت الى فلان او جعلت ما استحقته على فلان لك او
ملكك الدين الذى عليه محقق ولو قال احلنى فكموله بغيرى ولا يشغ
لفظ البيع ولو نواها على الاصح اذ الاعتبار فى العقود باللفظ لا بالمعنى
اهم برضاها الباطن معنى مع او متعلقة بمجد وفاى تشعير بوضاه
الذوخرج بذلك الاكرام والرضى اما باللفظ او ما فى معناه مما ياتى فى الغاية
ويحصل بصفة الحوالة كان الجبل الذى جعل على اللف والنشر المرتب وهو
من حيث شأى لكونه مرسلا فى ذمته فلا ينتقل لغيره لتناوب الذم
المذكور للاستحباب كالمز فلا يلزم بالبناء وقوله بجهة اى جهة الحال عليه
بل بتوقيته من دين على غيره او من عين بغير دين اى دين الجبل الذى على
الحال عليه وقوله بدين اى دين الحال الذى على الجبل فهو الثمن الذى هو الملاءة
لشئى اى من امتناع بيع الدين بالدين الثابت قبل لغو من هو عليه فان

مستحق ان يخرجها من المعاصيات
مستحق عدم قياسها عليها ولا كذلك
قال القائل وردى صحتها عن الوجوب
ورودها بعد التقي عن البيهقي
الدين بالدين من حاشية الشيخ
فان

قوله هو

المقصود

ما هو
المراد
بها

لا علم بالقصبة بالمزيد لا يقال بغيره قول المرحوم لا يقال قول المرحوم لا يقال قول المرحوم
فقد وقع عدم القصر لقوله والى الملاءة لا يردى المعطى والى الملاءة لا يردى المعطى
ولا يردى المعطى لا يقال ما لا يخفى منه اذ الجزية اخذت من الدين من العلم بها العلم

الاحتمال ان اوصل الحال فله اجره لانه عمل طامعا وان كانت الملاءة باطلة يجوز
اى بالجزية كاسياى من غير اى غير النخل دليل بقا بئنه بالعين والاخر شامل له
فيكون ذكره ضائعا وخرج بالتم الجريد والنفى والكروان بكسر الكاف والخص فهو
مختص بالمالك فهو شرطه العامل بنفسه بطل وكذا الوشرط بينهما على نسبة معلو
على المعتمد واما الشمارخ والقنور وهو مجمع الشمارخ اى رأس العرجون الذى فيه
الشمارخ فمستتر كان بينهما والعرجون وهو الساعد للمالك على المعتمد وكذا انما
ولا يجوز كون الموضوع غير الثمر كاعلم من قوله يخرج معلوم لانه لو ساقاه بداره
لم تنفقد مساقاة ولا اجارة الا فى فصل الاعمال وكنت مضبوطة اه افاده المرحوم
وهو فى م رايه تخصيصه اى ما يخرج بالعاقدين نعم المشروط للمولود احدهما
اى ما يملك منفقته ولو خرج كالمشروط له والباد اخلة على المقصور عليه على فلا
الافصح والافصح دخولها على المقصور قال الاجهوى والباعد للاختصاص بكثر
دخولها على الذئ قد ضرر وعكسه مستعمل وجيد ذكره الخبر الزمام السيد
شركة منصوب على التخيير او الحال واتى به بعد قوله تخصيصه بالعاقدين لان
المراد بتخصيصه بهما ان لا يكون شئ منه لغيرهما وهو صادق بان يكون لاحدهما
فقط مع انه لا يصح دفع ذلك بقوله شركة فهو نظير قوله تعالى يخرج بينهما اللؤلؤ
والمرجان اى لا من غيرهما ولا ينافى انه يخرج من احدهما فقط وعلم بالتخصيص
خرج به ما لو ساقاه على ان له شركة فيه او نصيبا فلا يصح للجبل حصه العامل
وقوله بالجزية كان الاولى ان يعطيه بانوا وان يقول وبجزية نصف وثلاث
لجزم به ما توفى قال ساقا قبل على ان الرج بيننا ان لا ناولا يصح للجبل من ثلثه
ومن ثلثه ثلثان وكذا الوشرط للعامل ثم غلظت بينهما واصح معلومة من الثمر
او غير الثمن احدهما وثمر الشجار لاخر فلا يصح لعدم العلم بالجزية لاشفاها فى ذلك
اذ اعلم ما ذكر تعلم ان قوله بالجزية ليس بدلا مما قبله لاقتضائه ان المقصود استقلاله بالثمر
تعلق العلم بالجزية فقط مع ان المقصود تعلقه بكل منهما كما علمت ولو اطلقا حمل بان قال
على الملاءة ملفة وبجمل للعامل الربع مثلا وسكت عما لا بد مع لان الثمر تابع للاصل
بخلاف عكسه وان تكون الاشجار لا تشروع فى شروط المورد وذكر بعضها
وتسمى بها كون ذلك الاشجار نخلا او غنما مغرو ساهم بيد صلاح ثمه وسوا الظاهر
ام الا لا يصح على غير نخل او غنم استقلاله كتيقن وقفاح ومشمس وصنوبر يورث

الاولى على ان الثمر

مؤخرات الى احوال

مستقله بالثمر

مذلول باذن المالك اي من عند غرض الاجرة م على ج وقيل ان ما يجب على العامل
اذ انفق المالك باذنه استحق الاجرة على العامل للعلة المذكورة
مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

اع
٧

بالشجر وتعين للغب جرب به عادة وهو ان ينصب احوار او يظلم بالبشرى كالصن
ورفعه عليها وحفظ النمر على الشجر وفي اليد عن السرقة والنفس والطيور
بان يجعل كل عنقود في وعاء يمينه المالك كقوسه وجذاذه اي وطعمه يخبئ
وعلى المالك ما يقصده حفظ الشجر ولا يتكرر كل سنة كمن احيط بالستان
وحفره واصلاحها انما اى سقط منه وعليه ايض الاعيان وان تكرره كل
سنة كقطع التليق والاعيان والمجل وكل ما يجب على العامل له الشجر المالك
عليه وما وجب على المالك لوضع العامل باذن المالك الحق الاجرة بتدليله
منزلة قوله اخذ ديني وبه فارق قوله اغتسل ثوبي ويملك العامل حصته
من النمر بالظهور ان عقد قبل ظهوره وفارق الفراض حيث لا يملك فيه النزع
الا بالنسبة او التضييق مع النسخ بان النزع وقاية لراس المال والنمر ليس
وقاية للشجر اما اذا عقد بعد ظهوره فملكها بالعقد وبالبديان ساقينا
للمدققة لئلا يتمكن من العمل متى شاء ولو شرط عمل المالك معه ولو منع يد العامل
فد بخلاف شرط عمل المالك معه نظير ما ياتي في الفراض بل اولى لان
بعض اعمال المساقاة على المالك اها فاده مرر المطلق بان قال ساقيت على
هذا الشجر على ان تعيدها على العرف الغالب ان لم ينص الاصحاب فيه
على انم على العامل او المالك ولم تقدم عليه عرف سابق له ولا ولا يعمل به فقول
في النسخ وظاهر انه لو جرحه عادة بان يتسامح ذلك على المالك اتبعت بقول
حمله على ما ليس للاصحاب فيه نص ولم يتقدم عليه عرف اخر هذا ان كان عرف
غالب وعرفاه والا وجب التفصيل جزا اها فاده مرر ذكر النخل الى ولو
منفردة عن الاناث على المعتمد صاحب الخصال لم كتاب الامام الخفاف
قال مرر وقد ينازع فيه بانه ليس في معنى المنصوص عليه وبان يمينه على اجبا
القديم اها وقد علمت انه المعتمد كالمقل قال في القاموس المقل بالضم الكندر
الذي يتدخربه اليهود وصنع شجرة ومنه هندی وعزي ومثلي والكل دافع
السعال ونش الهوام وتنقية الرحم وتسميد الولادة وانزال الشحم خصوصا
الكلبة والرايح الفليضة مد رايهم مستمر محلل للاورام والمقل المكي عمر بن الدرد
وهو شبيه بالنخل في الصورة وعمره قانض بارد مقول المعده اها باختصار قوله
وفرر شفا عطية ان عمر الدوم المذكور دافع للسعال ايضا لانه لا يفرق بينه وبين
عمره في ريسه في معنى الخواص وجبه عنه الا انه لا يوجد فيه وجوب الا انه لا يفرق
عنه في اعطاه ما من شاة باعته الجرب وبه عن شجر النمر في لفظ النسخ لفظ المكو راجع
المرم باعته على القول القديم ثم على ج م على ج م

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي
من مقرر العامل وهذا الاصل في مقرر العامل في المدة المستوفى في المدة المستوفى
اي لم يتردد في المدة المستوفى في المدة المستوفى في المدة المستوفى
جمع كون الآثار حصل في المدة المستوفى في المدة المستوفى في المدة المستوفى
ويشارك فيها حب جنة الفهم والا فلا يتبعها الا في المدة المستوفى في المدة المستوفى
سفرجل ويطبخ لانه ينمو فيقيد ويخلو عن القوس كالصنوع في المدة المستوفى
يفرست وتهدد والثمر بينهما كالموسم بدرا برعه ولا على ما يدا صلاح عمر
لقوات معظم الاعمال ولا على كاحد السنين وان على في المجلس اذ المساقاة
لا مجلس لها لان عقد هاجرا والزعم فيها من راس المال بخلاف الفراض فان
عقد لازم ووجه من على الاصل فاحسب لولا على غير مري وان روي في الجرب
عقد لازم ووجه من على الاصل فاحسب لولا على غير مري وان روي في الجرب
وان ثمر في المدة غاليا جمع به ما لو قيد به لانه ثمر فيها اهدا كان
ساقاه على نخل صغير او حبل امان وعنده فلا تنقص المساقاة وللعامل في
الثانية اجرة المثل وكذا في المدة المذكورة الى اهل الليرة بالشجر تلك الاجرة
المر من فلا ينشئ له والمرجع في المدة المذكورة الى اهل الليرة بالشجر تلك الاجرة
ولو قدر عده بثمر في باعها فانفق ان لم يثمر لم تنسخ المساقاة ويلزم العامل
اتمام العمل ولا اجرة له كما لو فارق منه فلم يزرع وكذا لو تلف الشجر باقما وعضا
ولو انقطع الماء وامكن رده لم يلزم المالك رده وللعامل النسخ فان بقدره
وتلف الثمر فكالتلف باقاة ولو اثمر قبل السنة المعينة او بعد هاهنا اختص به
المالك ولا ينشئ للعامل من ثمره ولا اجرة ان قطع بانه لا يثمر الا في تلك السنة
لان ج لم يطعم فيمابق او تاخر فان جوز الآثار استحق حصته ولو ساقاه عشر
سنتين مثلا والثمر لا يتوقع الا في العاشرة صحت والمعومات بمنزلة الثمر
في العام الواحد فان وجدت قبل العاشرة او بعد هاهنا فلا ينشئ له في الثمر
بالقيد السابق اذ لم يطعم في ثمره ولا اجرة له ايضا ولو ادركت الثمرة قبل
انقضاء المدة عمل بثمره بلا اجرة واخذ حصته ان جوز الادراك قبل انقضاء
المدة فان تاخر ادراكها من المدة بان انقضت وهي طلع او بلح فللعامل حصته
منها ان جوز الادراك كما روي على المالك التعبد والتنقية الى الادراك فله المالك
بالادراك الحذر كما روي لو كان الشجر مما ينمو في العام مرتين فاطلع الثمرة في
قبل انقضاء المدة والثانية بعد هاهنا فان الثانية المالك على ما وجبه وان اثمر
على العامل بالنسبة من اعمالها اي كمن الخدران فان اطلق بان لم يثمر طشوا
عليه كل عمل يحتاجه النمر لصلاحه وتنميته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية
اي فحري المأمّن طين ونحوه لصلاح احاجين يقف فيها البشور وبه شبهة
باجاجين الفسيل جمع لجانة وتليق النخل ونخبة خيش وقضبان

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

مذلول بتدليل الخواص بجامع الوجوب اذ ما خص به عليه فدل على العامل م سبدي

قدرة وكذا الوضوح ان كان قد ثبت المساقاة بمدة لا يتعدى ثلثيها غايها وجهها العامل الحال او استوى
 الامور فان لا الاخرة لا عمل طامعا وان كانت المساقاة ناسدة وعلم الفساد بخلاف ما اذا ابيع
 او كتبت لا يتعدى ذلك الزمان ناسدة الاخرة كما تقدم فقد علمت ان عبارة الحق ليست على اطلاقها

٥٥

اي على وقوع المزارعة تابعة بشرطها حمل الخ والتشكيل بان لم ينقل انه صلى الله
 عليه وسلم كان يدفع بذراعه ورد لفظ المزارعة في طريق من طريق الحديث بل الظاهر
 انهم كانوا يزرعون من ماله ثم يخبرون بوجع فلا دلالة في الخبر على جواز المزارعة
 تبعا للمساقاة وتقدم جوابه بان الزرع الذي لم يبد صلاحه كالبدن قد ارفع لهم
 صلى الله عليه وسلم الارض كان فيها زرع لم يبد صلاحه واعلم ان المساقاة لازمة
 فلو هرب العامل او مخجل الفسخ من العمل وتوفيل الشرع فبذلك يبرع غيره
 بالعمل معي حق العامل فان لم يبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم ان يبرع غيره
 ان كان له مال والا كزري بمو الجمل ان تاتي نعم ان كانت المساقاة على العين فمكر المالك
 من الفسخ ثم ان تعدد اكثر من واحد من عليه وفي من نصيبه من التمر ان تقدر
 اقرضه عمل المالك بنفسه او انفق با شهاد بذلك بشرط فيه رجوعا بآجره عمله
 انما انفق فان لم يشهد فلا رجوع له فان عجز عن العمل والافاق ولم تظهر الثمرة
 فله الفسخ وللعامل آجره عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لها ولو مات الساق في
 ذمته قبل تمام عمله وخلف تركه عمل وارثه اما ان يكرى عليه او من ماله
 او بنفسه ويسلم له المزرعة فان لم تكن له تركه فللوارث العمل ولا يلزمه وخرج
 بالساق في ذمته المساق في عينه ففسخ بموته ولا تنسخ بموت المالك بل التمر
 وبأخذ العامل نصيبه ولو خرج التمر مستحقا كان اوصى به فللعامل آجره عمله
 سواء علم الحال او جهله وكذا الوضوح المساقاة فله آجره فله ان علم الفساد
 بغير التمر اشهر من ضمها وخبرها من آجره بالمد
 بوجه ايجار ويقال آجره بالفرض بآجره بضم الجيم وكسرها آجره اسم المنفعة
 ويستفاد منها انها اسم مصدر اما خلافا لمن قال انها مصدر المقصود بآجره
 علف المساقاة لان كلاهما متبعية بموضع ولا شرط لثابت فيها الجواز
 بعد العمل مع اتحاد العامل فلهما وعرف ذلك اسم للآجره اي سواء اخذت
 بعد او لا وقبل لغة اسم للآجره يقال آجرته بالمد والقصير اذا اشبه ولا مانع
 من ان يكون لها معنيان في اللغة عود على متبعية لآجره كسبغة فيود خرج
 التمر على متبعية العقد على العين كالبيع وبمقصود التافه كالشم الخو تافه
 كان زججه فلا يصح استيجار ذلك وبمعلومية المتبعية في القراض والجمالة فان
 روي العقد والبرع غير معلومين وان كانا مقصودين وتباعدة المبدل الى اعطاء

بما لا يخلو
 بالاجابة
 قوله اسم مصدر
 الجواز
 آجره بالمد
 كسبغة فيود
 روي العقد

فلا اسمي ما في الارض المشغولة سواد اناس ان يسمى مندها وهو الارض الخالية
 بضده وهو البياض لثبوت هذا الاسم للاولى في الجملة اذ هو الحال فيها بل الظاهر
 البينة ليست بقيد بل المدار على عسر الاخر اذ بالسقي وان لم يحط بالشيء بان
 كان في جانب منه وبعضهم فسروا البينة بعسر الاخر اذ قال في ثمن المنهج وكذا
 فيما ذكره زرع لم يبد صلاحه اه وذلك كالبطيخ وقصب السكر ونحوها وهو محتمل
 لخبر السابق كما مر ان عسر هو المراد بقول الروضة واصلا وتقدر فان تيسر
 ذلك لم يخرج المزارعة لعدم الحاجة وذكر المتي اربعة شروط واتخذ العامل
 لان عدم اتحاده يخرج المزارعة عن كونها تابعة وكذا يقال في قوله ولم يفصل بين
 العقد وبين ما ياتي بان يكون اشار الى ان المراد باتحاده ما ذكره لا يكون منفردا
 اذ لا يضر تعدده ولم يفصل بين العقد وبين ماله ان الشرط وجوده غير
 غير متصلين وليس كذلك بل المراد الاتيان فيهما بغير واحد كما عبر به في المنهج
 ان تعدد عقد زرع فالمراد بفصلهما ان يستقل كل عقد بان يقول ساقيا ففصل
 ثم يقول زارعتك فيقول ايضا اه افاده ارباب الخواشي هنا عبارة المتابعين
 للرفعي والاصح انه يشترط ان لا يفصل بينهما الى المساقاة والمزارعة التابعة بل في
 هما على اتصال يحصل التبعة وانما يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيتك
 على النصف فيقبل ثم زارعتك على البياض لم يضر المزارعة لان تعدد العقد
 التبعة اه وهي صريحة في ان عدم انفصال غير اتحاد العقد فيمكن حمل كلام المتي
 هنا على ظاهره ذلك غاية ما فيه انه غير بالعقد في نظر التعدد المعهود عليه
 اتحاد الصيغة وبذلك لذلك عبارة الاصل حيث قال والاصح انه يشترط ان لا
 قال التمي اي بين المساقاة والمزارعة في العقد لانها متبعية بالاتصال لا بغيره
 التبعة اه وفيه فيكون المتي قد اخل بشرط اتحاد العقد كما اخل بصاحبه
 وان تناخر نايب فاعل الفعل محذوف اي ويشترط ان تناخر وليس معطوفا
 لمتبعية عطف المصدر على مدخول الشوط المذكور وصورة التأخر ان يقول
 ساقيتك على النخل وعاملتك على البياض هو اولى الخ اي لصيغة التبعة
 بان يقول عاملتك على هذين او على النخل والبياض مع ان ذلك لا يصح هذا
 ولكن المعتمد الصحيح فكلام الاصل هو الاولى على المساقاة على في كلامه بمعنى
 ولعله انما عبر بها نظر القول الاصل وان لا تقدم القول وان تناخر

بما لا يخلو
 بالاجابة
 قوله اسم مصدر
 الجواز
 آجره بالمد
 كسبغة فيود
 روي العقد

تدور فانه شرط فيها ان علم الاشارة لا يدخل في دفع الاعتراض لا بد من دخل في الترتيب
مردود عنه لم يكن ما نفعه من غير ان يكون اذ ارجح الجاهل بان يراود في الترتيب ما رجع
من صيغة الاشارة انها لم يخط الا حاشا او غير حاشا وقد ان تقول معنى الجواب الاول ان الله اراد
مطلوب في الاول ومطلوب في الثاني ما اعتبر العلم لصحة فخرج ما لم يعتبر به العلم لصحة

للمنفعة من الكلب وتبطل بالاباحة منقصة البضغ فلا يصح اجارة الاما
اللوطن وبموضع العقد على منفعة منقصة منقودة معلومة بلا عوض كمنفعة المنافع
الايمان والايمان لا ينافي والوصية بها او اثارها وهو متعلق بعقد كاي عقد كان بعوض وعلموم العوض
رعد هالا فقا ^{مقال} المجهول كاي المساقاة والمعاينة على عمل معين بعوض مجهول كالحج بالزرف ويؤخذ
من التعريف الاركان الاربع اذ العقد اشارة الى الصيغة وهو مستلزم العلم
وهذا كنان والمنفعة والعوض الركبان الاخران وقد اوضحته اي الترتيب
وقد علمه وقوله مع بيان ما فيه وذلك انه اورد عليه انه غير مانع كصدقه
على بيع حق الميرور على المعاينة على عمل مقصود معلوم بعوض معلوم كقوله
من روعدي من محل كذا فله هذا الدينار واحبب من الاول بانه ليس ببيع
مضابل فيه نشوب اجارة وانما سمي ببيع نظر الصيغة فقط فهو اجارة
معنى فيكون المراد بالاجارة في ما سمي العمل الاجارة اللطيفة والمعنوية وعمل القارة
بان العلم فيها ليس بشرط اذ كل من العوض والعمل تارة يكون معلوما وتارة يكون
مجهول او لا كذلك الاجارة فانه شرط فيها ^{والاصل فيها الخدم بان يدل من}
الكتاب واستدل الماوردي بانه فان ارضعتكم فأتوهن اجورهن ووجه
ان الارضاع من غير عقد تبرع لا يوجب اجرة والامر فيها للوجوب والما
ظاهر العقد فالمراد أتوهن ان ارضعتكم بعقدها استاجر حلالا
لديها على طريق المديونية لها جاز من مكة حتى خرجا من الغار لكونها ملكا
طريقا غير الحاجة اختفا من الشركي فلا ينافي انهما كانا يعرفان طريق المدينة
والمستاجر ان يكره واقره النبي صلى الله عليه وسلم فليس له الاستيجار اليك
من بني الدئل اسم قبيلة وهو كسر الدال المهملة وسكون الشا فاختار
ذكره الصائفي وابن شرف فقول فان هامة مكسورة هامة ساكنة جري
على لغة من جوجه ابن الارقط بضم الهمزة وفتح الراء وسكون الساكنة
تصغير الارقط ولم يثبت اسما له والحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد من
وسكن وخادم يجوز ذلك كما يجوز بيع العبيان وهذا دليل عقلي بعد النظر
ولم يذكر مثله في المساقاة لعله لشدة الحاجة لها عاقد اي مكره ومكره وشدة
فهما ما روي التابع والمشتري من الرشد وعدم المكره بعض حق فمعه
كما في السلم وتوابعه فبان مع المكره ومن ثم اجبر على اجارة المسلم ويصح اجارة

انما هو انما هو ج
المراد معلوم اما بصفة
يحمل على صيغة حق الميرور
واحد من ذلك ان يرد
التعريف من

انما هو انما هو ج
المراد معلوم اما بصفة
يحمل على صيغة حق الميرور
واحد من ذلك ان يرد

فيما ذكره في المساقاة لعله لشدة الحاجة لها عاقد اي مكره ومكره وشدة
فهما ما روي التابع والمشتري من الرشد وعدم المكره بعض حق فمعه
كما في السلم وتوابعه فبان مع المكره ومن ثم اجبر على اجارة المسلم ويصح اجارة

سفيلا لا يقصد من علمه كالحجوان بترعيه ويصح بيع السيد العبد نفسه لاجارة
اياها اذ بيعه يقضي الى عتقه ولا كذلك اجارة فانه غفر فيه عالم يفتقر فيها
وصيغة ويجري فيها خلاف المعاينة بشرط فيها جميع ما روي في صيغة البيع الا
عدم التاقت وهي اما صيغة كاجرة او اكثر نيك هذا او مناعة او ملكتها
سنة بكذا فيقبل المكري او كناية بعلقة لك منفعة سنة بكذا او اسكن داري
شهر بكذا ومنها الكناية لا يعتك منافعة سنة بكذا فليس صريحا وكناية على
المعتمد وكلفظ البيع لفظ الشراء وتعد بامانة اخرى من اتمت واجرة
فيها كمياني كونها معلومة حسا وقد اوصفتها ان تكون معينة فكيف
فلا يصح اجارة دار او دابة بغير وعمل المجهول في ذلك فان ذكر معلوما واذن
لم يخرج العقد في صفة في المارة او العلف صحتها واعتبر اتحاد القايض والمقبض
الحاجة ولو وقوعه ضمنا ويصدق المستاجر بعينه في اصل الاثان وقد علمه لانه
انتمه هذا اذا ادعي قدر لا ينافي العادة والاحتجاج الى سنة ولا يكتفي بهما
الصانع له انه صرف كذا على ايدى الميرور وكلاوه ولا يصح شاة بجلدها ولا لظن
برملا بعض دقيقه ونحوه للميرور كالبخانة للجلد وقد راد في الاجرة في
اجارة دابة كراس مال لم يجب قبضها في المجلس ولا يرا منها ولا يستدل بها
ولا يحال بها وعليها ولا تؤجل وان عقدت بغير لفظ السلم وفي اجارة عين
كمن ولا يجب قبضها في المجلس معينة كانت او في الدمنة ويجوز ان كانت في
الدمنة الا بامانها والاستبدال عنها ونحوها عليها وتاجيلها وتبطل ان كانت في المجلس
كذلك واطلقت ومنفعة وشرط فيها ان يكون لها قيمة وان تكون معلومة
عينا وقد اوصفت مقدورة السلم حسا وشرعا واقعة للمكري لا تقضي
استيفاء من قصد ايان لا يتضمن العقد فلا يصح ان يخص المالك بصفة ككالة
بيع وان روجت السلمة اذ لا قيمة له بخلاف الكلام الكثير كالدلالة على البيوت
لا يجوز كاحد العبدين ولا يثنى ونقصوب واعى لحفظ ارض تزرع لا
ما لها ادم ولا غالب بكنها عدم القدرة على تسليم المنفعة ولا اكثر العباد
تضمنها بكنها لهما او بملقها كالصلوات وامانها لان المنفعة لم تنفع في ذلك
للمكري بل للمكري فالاستيجار لامة مسجدا لا يصح ولو من واقعة وامان
شرطه شي في معاينة لامة فانه يستحق على سبيل المعاينة فاذ استاجر من

تدور لا عليها منقصة
انما هو انما هو ج
المراد معلوم اما بصفة
يحمل على صيغة حق الميرور
واحد من ذلك ان يرد
التعريف من

فيما ذكره في المساقاة لعله لشدة الحاجة لها عاقد اي مكره ومكره وشدة
فهما ما روي التابع والمشتري من الرشد وعدم المكره بعض حق فمعه
كما في السلم وتوابعه فبان مع المكره ومن ثم اجبر على اجارة المسلم ويصح اجارة

يقوم مقامه فيها صرح لان نفعه عايد على المتاجر ولا اكثر يستان لغيره لان المعاش
لا يملك بعقد الاجارة فصد اجلاها بغيرها كما في الاكثر الارضاع والمنفعة
تقدر الخ يلزم على هذا مخالفة صريح المتن من عود ضمير بقدر على المجارة
ويصرح به ايضا عود ضمير صحتها التي علمها ويلزم على ذلك ايضا تشييد الضمان
بلا تكتة وهو معيب اه افاده قل ونجاب عن الشبان انما فعل ذلك لان
من العلوم ان الذي يقدر هو المنفعة العقد فبذلك هو الذي احوطه مخالفة
صريح المتن وهو التكتة في تشييد الضمان وتشيينها ليس بمعيب مطلقا
بل بعد عدم ظهور المعنى فاذا دلل ان في كلام المتن لا يتخذ ما وهو من
الحسنات البدعية فكيف يغير من علمه في تلك المخالفة كسكني
الدار سنة منورته ان يقوله اجر تكما سنة لتكناها فلو قال على ان تسكنها
لم يحسن وكذا لو قال على ان تستغنى بها كقوله الزنادي ولا بد من تحديد الجاهات
كما في البيع او على اي عمل كالمطبخ وقوله كركوب الدابة الخ فالركوب
عمل والطريق الشارح لما يقوله الى مكة محله والخياطة عمل والثوب محله
والمنفعة هي العمل انما يارة له كما يومية ظاهر كلامه فكانه قال المنفعة اما ان
تقدر عدا او تقدر بحملها اذا كانت عملا فيكون محلهما هو الضابط لهما التهاجر
الثوب اشارة الى انه لا بد ان يكون معناه او موصوفا في الذمة ولذا قال في البيع
وخياطة ذ الثوب فلو قال لتخيط لي ثوبا لم يصح بل يشترط ان يبين ما يريد
من الثوب من قصص او غيره وان يقين نوع الخياطة اهي رومية بغيري او
فارسية بفرزة لان تطر وعادة بنوع فيعمل المطلق عليه اه بزيادة فلو
جمعها اي المدة ومحل العمل او الوصف بي المدة والعمل فقط كما ساجرتك للسنا
او التكملة او الخياطة شهر افانه يصح ولا يدخل في ذلك زمن العادة من طهارة
او صلاة ولو لم تكن لانه مستثنى شرعا ولا ينقص بسببه شيء من الاجرة ولو سلم
قال كنت محدثا مكن من الاعادة وسقط من الاجرة بقدر الصلاة الثانية
لخط الثوب اي او لحن الارض او بيني هذا الخياط وقوله بياض النهار هو
طلوع الشمس الى مغربها واحترز به عما بعد الفجر الى الطلوع فانه لا يسمى بياض
لانه يحتاج في الخياطة الى مصباح ويحتمل ان المضافة للسان ويسمى النهار
كله بياضا لعدم الاحتياج فيه الى مصباح غالبا وقوله لم يصح اي وان كان

تدبر لم يجز ان لا يتفق التمسك
نظم عليه التمسك على التمسك
منه للعقد ان لا يتفق
بالاجارة لغيره وتكون له
لهام

الثوب صغيرا يفرع عادة في دون النهار خلا فالمسكن وغيره لانه قد يرض
له عائق عن اكمله في ذلك النهار رغم ان قصد التقدير بالجل ودون النهار للتجمل
فقط صرح لان الزمان ح غير منظور اليه راسا عند العاقدين اه افاده من
العلم بالمدة اي ان قدرت بالمدة فان قدرت بمحل العمل لم يشترط العلم بالاجرة
فلو لم يعلم بالمدة كاجر تك الدار كل شهر بدينار لم يصح ولو قال هذا الشهر بدينار
وما زاد في حسانه صح في الاول فقط والارضة انه يصح بتقديره السكني بغيره
معلوم لانه قد يتعلق به عرض مسافر والضابط كون المنفعة في تلك المدة متوفرة
عند اهل العرف لذلك المحل الحسن بديل المال في مقابلهما وقيل اقلها يوم وقيل لا
والاجرة اي وعلمها بالاجرة فلا تفسد المجارة مع التجمل لاجل عجب اجره المثل
بمحور ضحك او عاوي الاما بسنة او لا تخش من شيء وعمل الاجرة بالاعتد
باعتد كانت او في الذمة ملكا مرعى يعني انه كلما مضى زمن على الالامه بان
ان التوجه استقر ملكه منها على ما يقابل ذلك ان قبض المكثري العين او عرفت
عليه فامتنع فلا تستبعد كلما الامضي المدة سواء امتنع المكثري ام لا لتك
المنفعة تحت يده ولو قبض الناظر اجرة معجلة وصرفها على ارباب الوقف ثم
انتقل الوقف عنهم الى غيرهم بان كان وقف ترتيب رجوع مستحق البطلان
على الاول لا على الناظر ولا على المتاجر وهذا هو المعتمد وان لا يشترط بعقد
في العارية قلب والاصل وان لا يشترطها اي فيها عقد اخر او المعنى وان لا يتعلق
بعقد اخر على طريق كونه شرطاً كما يقوله اجر تك داري سنة على ان يصفى كذا
او تقرضني كذا ولو قال وان لا يشترط فيها عقد كان اوضح وبعضهم حله على ظاهر
والمعنى وان لا يشترط في عقد اخر كبند كذا بشرط ان ترجع في كذا فكون كل من
البيع والاجارة باطلا وهذا وان كان صحيحا لكنه شرط لغيرها لاها والكلام في
شرطها وقيل لا يشترط اي هذا الشرط فيصح ان يشترط فيها عقد اخر وقوله
والترجيح اي بلا قصار على الاول في المتن وان يتصل الشرع لاجل
فاجارة المعنى بخلاف اجارة الذمة كاسا في ان تعبير المنهج وشرحه
وهو ما جعلها اي المنفعة في اجارة ذمة كالتزم ذمتك عملك الى مكة عكر
شهر كذا كالم الوصل الى اجارة عين فلا يصح الاكثر المنفعة قابلية كاجارة
الدار سنة او لها من الذمة كبيع العين على ان يسلمها غدا اه الما في اجارة الخ

و دون العلم بالمدة
تلا بانه ان لا يشترط
منه العلم بمحل العمل

فله شرط لغيرها فان كان شرط
لها ان العلم بها والاشارة
من شرطها غير هذا الشرط
اعتقد العقد الاول من شرطها عليه

لمنتهي مع صور حسن بصرع العد وثلاث تحت قوله وغيرها تلي هذه اجارة
خرج ذلك ما لو فصل بين المدين فانه لا يصح جزا وخرج بقوله قبل انقضاء
ما لو قال اجركها سنة فاذا انقضت فقد اجرتكها سنة اخرى فلا يصح الثاني
كالوعلق بجي الشهر وشمل كلامه الموقوف نعم لو شرط الواقف ان لا يوجر اكثر
من ثلاث سنين فاجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة
فالعقد عدم صحة العقد الثاني لمخالفة شرط الواقف لان المدين المتصلين
في العقد بل في معنى العقد الواحد افاده مدرر لما لا ينفعها متعلق
باجاره وصورة ذلك ان يوجر زيد داره لعمر وسنة ثم ثار يبيعها لعمر
تحت يده وقارة يوجرها لغيره تلك السنة لان الساخر له ان يوجر بخلاف
المستقر فلزيد مال الدار ان يوجرها السنة الثانية لعمر وان بقيت تحت
يده وليكر ان اكرها لعمر ولا يجوز له في الحالة الثانية ان يوجرها لعمر وعلى
العقد لعدم ملكه المنفعة وقوله ان لم يكر اي الكثر وقوله وعمر مطلق
الكثري فمالك المنفعة اثان اما الكثر الاول او الكثر الثاني ان اكرها
الكثري الاول له ومنه ما في ذلك الوصي له بالمنفعة فلو وصي لعمر ومنفعة
داره سنة ثم ياتي فللولوث ان يوجرها له السنة الثانية وكذا المقتد والمنفعة
للمسكن بالاشهر لها المنفعة المدة التي تليها وعبارة المنهج وشخصه وصح
لما لا منفعة مائة تلي مائة لانصال المدين فدخل في ذلك ما لو اجرها
لزيد داره فاجرها زيد لعمر فلكل المدة فيصبح اجارها مائة تليها من عمر ولا
المالك لمنفعة المدين زيد بخلاف الفقهاء فتعبري بمالك المنفعة او من
تغيره بالمستاجر اهـ اي تسعوله الوصي له بالمنفعة والعقد كافي مرارا
فصلت ذلك فتقول التمس وهو الكثر ليس بجيد فكان الاول ان يقول كالمالك
لكن وخالف الفقهاء ضعيف فخص الصحة اي صحة اجارة المدة الثانية
في الكثر مطلقا اي سواء بقيت تحت يده او اكرها لغيره ومحل المخالفة هو
الصورة الثانية ولو تقابل المورج والمستاجر الاول صححت الاقاله ولا تنفع
الاجارة الثانية كما قاله مدرر في كثر العقب اي الكثر المشتمل على العقب بغير
العقبة مع عقبة اي نوبة قال في الخلاصة وفعل جميعا لفعله عرف بمسئله
لان كلامهما يتفق صاحبها ويركب موضعها وفي حديث البيهقي في

قال الاشهر وضع العمل
فان شهر في هذه
يقصد كذا وكذا
وتعبر به

قال في حيزه
منه اربعة اشهر
كثيرا من اجارة

عن

عن رطلقة عقبة فكانا اعتق رقبة وقرها بسنة اميال فلعلمه وضعها لفة
ولا يتقيد ما هنا بذلك اهـ افاده مدرر اي التوب جمع نوبة وقوله وهو ان يوجر
لخمسور ذلك بقصور ثلاث ويبيح البعض الذي في كلامه مخالفة للمأخذ
الخونية من وجهين الاول تعريف البعض بالام الثاني تنقيته وكلاهما ممنوع
كانقوله اوجب ان في الثاني وعلمه بالاستغناء عنه تنقيته جري والنكاح في
عن امة الخوف في الاول لكن جوزه الزبحري فشاغ في السنة المصنفين ومتاخر
النكاح والحكم كان ثابتان بكل ايضا فان لم يبيح البعض ولا عاده كان قال الكثر
اكرها زينا وبركها الكثر زينا لم يبيح وتاجرها لاشي وسكت عن العقاب
صح ان اخذت ركنها جميعا ولا يرفع كلها باية كما قاله في المنهج ثم تضمن
لوقال ثم يتبع الشرط لكان اعلم لسعوله الصوت الاول والمقصود من الترتيب
في الزايف ولا يصح ابد اليا بالواو كما توهمه قول الامام في صحة تقدم ذلك على عقد
المحارة وليس كذلك وعبارة الروي ثم بعد الاجارة يتسلمان ذلك بالترجيح
ثم فرغ اشارت ثم الى الشرط ناخر نوبة المورج عن نوبة المستاجر وهو
كذلك لتصل العقد بالمنفعة كما قاله مدرر وظلم كلامه ان ذلك لا يفي في
الاولى قال في ل والوجه لشرطه بالاولى من هذه فلو قال فيها ثم يترك عنها
البعض الاخر لا فاد ذلك فيها فان قلت اذا كانت المنفعة في هذه الصور
متصلة بالعقد فما وجه استثنائها من قوله وان يتصل شروع في استيفاء المنفعة
قلت اجيب بانه لثبنا بصوري او ان المراد ان يتصل شروع في استيفاء
المنفعة بالعقد ويستمر بلا فاصل هكذا قاله المحسني وقد يقال لاحاجة ذلك
لان الاستثناء بالنسبة للمدة الثانية في الصور الاولى والبعض الثاني في
البيان وما غير متصلين بالعقد فلا اشكال من ضرورة في القصة ط كانه في
ان هذا في غير الاولى ويمكن تسعوله لها على بعد في اقسام القسمة بينه وبين الدابة
ولا يلزم خلوها عن التعليل لا يورث خبر الناخر وقوله كالدرا المشتركة فان
كل واحد ان سكنها شهرا ومحل اعتبار البيان كذا اذا ابينا قراو السري
يوم ونقص في آخر فلا جبر ان وسر ان بعده على الشرط وتواردا احدهما
النقص او المجاوزة خوف او غصب او نهب لم يكن له ذلك الاموافقة صاحبه
افاده خضر كيوم ويوم كما في طريق سيدي احمد البدوي رضي الله عنه

قد رجع الاول ان يقول
ان اخذت ركنها
جميعا ولا يرفع
لها باية لان
الاولى يوم
معرفة باختيار
المستاجر

قد رجع بالاشهر المدة الثانية
منه اربعة اشهر
كثيرا من اجارة
الاولى وحده
على ذلك الشرط
اذ رجع الى المدة الثانية
الاستمرار

عنه وقوله كسرخ وفرخ وكذا دار ودار من دور ودار الحجاز دون التزول
 الخ فاذ اتى احد ما الخواصة اخذوا علف دابة او عذرم بحسب زمن التزول
 لذلك لان نفس الزمان غير مقصود وانما المقصود قطع المسافة ولو
 اختلفا فمن مركب اولي في الصورة الثالثة لما مر من الحراطة تاخرتوبة
 الموجر وتوبة التزول في الاولى قال م وجوز لها جعل التوبة ثلاثة ايام
 فاكثروا خالف العادة او ما انتفع عليه في العقد حيث لا يصير بالدابة او
 بالماشى ولا بد من رضى مالك الدابة بذلك اخذ من قوتهم لا يجوز النوم
 على الدابة في غير وقتها لان النيام ثقيل وتومات الحمول لم يجز مالك الدابة على
 حمله او باختصار ولو اجردت الركوب شخص فزله عما كان لم يكن له خيار
 ولا جوع على الموجر بقطع ما نقص ولا جعل شي اخر بقدر ما نقص على الاقرب
 ولو اجردت الهزل فمن وثقل فبني في غير التوجيه كخروج من اجردت الهزل
 حب فتندي وثقل والى كراخيوان لذهي من افراد ما قبلها ووجه
 لستناها انه اذا وقع العقد ليلام تنصل المنفعة به لا بها بالنهاية وانما
 لم يدع انصافا بالنفصل بالليل فكون الاستثنا بالنظر الزمن المتأخر نظر
 ما قر الايام دون الليلي اي او عكسه وبعض الايام بحسب الطاقة
 بخلاف غير الحيوان كالذر والتوب اذا استاجر بها للانتفاع لم لا فقط وكمه
 فانه يصح والفرق ما قاله الش وقوله يقتضي الاطلاق اي اطلاق العقد
 قبل الحسار اي فصع ايجارها وان سترها الماعن الروية لانه من مصلحة
 كثر الجوز واللوز وان لم يرها قبل وهذا ان وثق بالحسار عنها وقت الزراعة
 والاشين بطلان الاجارة فلو اخسر عن بعضها دون بعض انسخ فيما لم يخسر
 عنه وثبت الخيار فيما اخسر عنه المستاجر لتفرق الصفقة عليه وهو على
 الغور على المعتمد كبنية تفرق الصفقة وخرج بقوله التي علاها الما اجار
 قبل زحاف تجوز ان كان لها مادام او غالب بكنها او غلب على الظن انها تروى
 لا كراضي مصر فان لم يكن لها مادام ولا غالب بكنها لم تصح اجارها كما ذكر في
 مساقيها ما فلا نسخ للمستاجر ولا فلا نسخ فان ساق ما لبعض ما دون
 بعض تفرقت الصفقة نظير ما مر انما ويؤخذ من ثبوت النسخ فيما ذكره

ولا يثبت الخيار في هذه الا ان كان سقوت
 اليه رالا انفسحت واجمع م

لزوم اجرة الشرا في سواجرها سنة واحدة او سنتين فشرقت في بعض ما هذا ان
 لم ينتفع بها بغير الزراعة والارزقة الاجرة ولو استاجرها للزراعة سنة وعاد
 ان تزرع مرة فقط وحصد الزرع وبقي من مدة الاجارة شي فهل يكون حكم الاجارة
 باقيا الى تمام المدة وهل له الانتفاع ببعض نصفية الغلة فيها قال ابن قاسم لم
 يخبر فيه شي في درس م ويستفي انتفاع حق المستاجر بغير الزرع فلهما
 الارض ان يجرها لغيره وتوليف الزرع وبقي مدة تجتملة ثانيا فله ذلك
 فلو لم تجتملة وفصل الزمة اجرة المثل لما زاد وكذا جرد الارض من غير تنصير لم
 تحب انقلع ولا جرد لكن جزم بها في الروضة فالدم ولو اجر ثلثها بغير الارض
 وللزراعة لم يصح لان سبي ما كل من المفضل والمراج والزراعة ما لم يرد تميم
 الانتفاع والا فلا يشترط انسان كالوقا لتنتفع كيف شئت وخرج بقوله
 قبل الحسار اجارة ما بعد الحسار عنها فلا كلام في صحته فلا جارة الارض
 فلا كلام في هذا احوال ما يؤخذ من كلامه وكما جردت له وكما جردت دار
 ببلد غير العادين ودار مشغولة بامتنعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل
 باجرة وارض مزروعة يتاني تنزيعها قبل مضى مدة اجارة او افادته من
 ليحج عن غيره اي اذا كان مينا او مضويا قبل وقته قال الشوري
 ظاهره انه بعد دخول الوقت لا يشترط له ما ذكره في جرد راءه وقوله انما في الشهر ذلك
 لاجل ان يكون مستثنى لانه ان دخل وقته بان كان في ايامه فقد تنصل الشرع
 في المنفعة بالعقد ولا معنى للاستثنا بعد المسافة اي بحيث يقابل
 باجرة ولم يذكر هذا الشرط وعما رفته وكما جردت عن شخص ليخرج عند خرج
 قافلة او تبيهم للخروج ولو قبل الشهر اذا لم تيات الايام به من بلد المقعد
 الى السرى في ذلك الوقت وفي الشهر قبل الميعاد المحرم منه وكونه عقد
 الاجارة من خروج اهل بلدة كسابع عشرين شوال بالسنة لاهل مصر فان
 استاجر قبل ذلك لم يصح وقوله عقبة اي عقد الاجارة وخرج ما جردت
 العين اي المذكورة في قوله وان تنصل الشرع في استيفاء المنفعة بالعقد في
 اجارة العين فصيح فيها التاجيل ويشترط كما رفض الاجرة في المجلس ولا يقع
 الخوالة بها ولا علمها كراس مال السلم فان بقي بعضها لم يصح كالزيت وملك
 الحل في مكة اي او الزمة وملك الحج معنى مثلا ومثال اجارة العين ان يقول

كيف هذا مع بقا المدة كنه
 نظر الى حصول الغرض وهو
 الزراعة مع كراهة العادة

في ما اذا علاها الاول
 في ما اذا علاها الاول
 في ما اذا علاها الاول

في ما اذا علاها الاول
 في ما اذا علاها الاول
 في ما اذا علاها الاول

استأجرت منك هذه الدابة بدينار مثلا والمنافع مع اعيانها من ضمان
المكزي اي بمعنى انفساخ الاجارة بتلف اعيان المنافع او اتلاف المكزي في
بقية الاجرة هذا ان كانت اجارة عن اما لو تلفت العين او تفتت في اجارة
ذمة فيجب ابدؤها ويجوز ابدالها مع سلامة منها برضى مكزي كان الحق له
كما في المبيع وكان الاولى ان يقول و اعيان المنافع من ضمان الخ بدليل قوله
فبدل المكزي عليها الخ اذا تضمنت الايمان ان المنافع غير محسوسة فلا يمكن
وضع اليد عليها وعبارة المبيع وثم المكزي اي على العين المكزاة ولو
يؤد مرة الاجارة ان قدرت برمن او مرة امكن الاستيفاء ان قدرت بحمل عمل
المضج ما لم يكن كالوديع ومثل المكزي الاجير فانه امن ولو بعد ذلك فلا
ضمان على واحد منهما فلو اكزي دابة ولم ينتفع بها فتلفت او اكره الخاطئة
او صنفه فتلف لم يضمنه سوى انفق الاجير باليد ام كان فبدل المكزي مع
يمل واحضره مثله ليعمل كعامل القراض احر باقتضار ولو غصبت
الاستاجرة فان استغرق الغصب جميع المدة انسخ في جميعها وان زال
الغصب ونفى من المدة شئ ثبت الخصال المستاجر على الفور وتفرق الصنفه عليه
فبدل المكزي الخ فترجع على كونهما من ضمان المكزي اي واذا كانت من ضمان
المكزي فبدل المكزي الخ وانه جواب عما يقال كيف يكون بعد القبض من ضمان
المكزي والحال انها تحت بدل المكزي وحاصل الجواب ان يده عليها دامة فبطل
البيانات البدائي وضعها لا تغد يعلم منه انه لا ضمان على اجير الخ
حانوت مثلا اذا اخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطع لعدم تقصيره فهو غير
حارس سكة سرق بعض بيوتها ما افاده م ويعلم منه ان خسر الاسواق
بمصر والدواب بالارياق لضمان علم لعدم تقصيره ولا يلزم من ايقاعها
بالنداء دفع المصروف فان قصر وابتوم او نحوه ضمن وان لم يسلم لم يضمن
لان ذلك ليس بشرط ولو في اول ليلة خلا فالبعض بل الشرط ان يتركها
بحر سونه وخرج بقوله لا تغد ما لو تغد ما كان استاجره ليرعى بيته
اخر برعاها فيضمنها كل من مال والقرار على من تلفت تحت يده حيث كان عالما
ولا فعلى الاول وكان اسرف الخباز في الوقود حتى احترق الخبز ومان التبع
من ضرب العلم فانه يضمن ويصدق اجير في نقي تقديمه مالم يشهد بخبره

مؤد به بدل الدابة لا بد
ان يرد وضع اليد حقيقة
بالسنة للاعيان او ظاهرا
بالسنة للمنافع

بخلافه وكان ترك الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب كانه دابة سقطت اصطبلها
علمها في وقت لو انتفع بها فمضعة سلمت وكان ضمنها او ضمنها بالتمام فوق
عادة فيها او ركبها اقل منه والضمان على الثاني ان علم ولا فعلى الاول او
اسكن ما اكتره حداد او قصار ادق وليس هو كذلك او حمل الدابة مائة
رطل بنعيم يده حاية رطل بر او عكسه عشرة اققرة بر بدل عشرة اققرة
شعر فيضمض ضامنا للدابة لتقديره لا عكسه بان حملها عشرة اققرة شعر
عشرة اققرة بر خفة الشعر مع استيفائها في المبيع كالخلة الخ من رطب
فبدل المكزي الخ اي كان بد المشتري على الخلة المذكورة دامة اذا لم يكن في
التمتع بدونه ولا تضمن بلا تعد وقوله خلاف طرف المبيع مرتبط بذلك
اي بخلاف طرف المبيع كطرف السمن وكوز السفى الذي فيه الماء وفحان النهر
اما خوذني بعوض فان البد عليه وضمنه لا بدامة فهو عارية مضمونة
قره شيئا عطية ولو دفع فاروة الزنايت مثلا ليصب فيها زيتا فوضها
المكزي فان كسرت فان كان قبل وضع الزيت فيها لم يضمن او بعد وضعه ضمن
لانه انما يكون طرفا للمبيع بعد وضعه فيه وهو مضمون على من هو بدونه
بائع او مشتري واعلم انه لا اجرة لعمال الخلق راس وضيطة ثوب بلا مشط وان
عرف ذلك العمل لها عدم التزامها مع صرف العامل منفعة هذا اذا كان حرا كذا
مطلق التصرف ولو كان عبدا او محجورا عليه بسفه او نحوه استقمها اذ ليس
من اهل التصرف بمنافعهم المقابلة بالاعراض وكذا لو دخل حماما او سفينة
اذن فانها يجب عليه الاجرة وان علم به المالك لانه يجلس فيه مما صار اصبا
لذلك المنفعة بخلاف وضع المتاع على الدابة فانه لا يصير غاصبا لها بل لا
يدفعها من النقل او الركوب اما لو دخلها باذن كما يقع كثيرا في ركاب بولاق
فلا يجب عليه اجرة لعدم اشتراطها مع انتفاء الغصب
ذكرها عقب الاجارة لان كلاهما لهما منفعة وان كانت بلا فائدة
في الاولى والاتحاد شرط ما يوجب وجبا عاردا يما او عابا ولذا قال الروياني في الاجارة
اجارة تجازت اعارته واستثنى من ذلك بعض فروع اءافاده قال وقد
تخفف وفيها اي لفة ثالثة وهي عار بوزن ناقة وهي مأخوذة من عار اذا
ذهب وجا بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عيارا لكثرة ذهابه وجيئه

مؤد به بدل الدابة لا بد
ان يرد وضع اليد حقيقة
بالسنة للاعيان او ظاهرا
بالسنة للمنافع

مؤد به بدل الدابة لا بد
ان يرد وضع اليد حقيقة
بالسنة للاعيان او ظاهرا
بالسنة للمنافع

باب العارية

مؤد به بدل الدابة لا بد
ان يرد وضع اليد حقيقة
بالسنة للاعيان او ظاهرا
بالسنة للمنافع

مؤد به بدل الدابة لا بد
ان يرد وضع اليد حقيقة
بالسنة للاعيان او ظاهرا
بالسنة للمنافع

في الجواب ان المالك اذا سئل عن
المالك اذا سئل عن

او من القمار والى التناوب وقيل من العار لان في طلبها عار اي عيبا ورد بانه
بأي وهي رواية وبانه صلى الله عليه وسلم استعار هكذا قيل ورد ذلك بانه
المنع من اخذ شيء من شيء مساو اتها في جميع الحروف لان واية الاخذ وسع
واثر الاستفاد الا ترى ان البيع ما خوذ من مد الباع مع ان البيع ما يخلو
الباع وبانه صلى الله عليه وسلم لم يولي بالمؤمنين من انفسهم ولم يخلق الدنيا الا
لأجله فلا يحق عار بالعارية أصلا اباحة الانتفاع اي لم يخلق الله تعالى الانتفاع
الانتفاع وعبارته هي ان لم يملك المالك الانتفاع لا باحة الانتفاع لا
بما يملك من الانتفاع فلا بد ان يكون الانتفاع به مباحا لا بد ان يكون
فلا يعار ما لا يقع فيه كحار من نعم ما يتوقع نفعه كحار صغير نفعه عارية على
الأوجه حيث كانت العارية مطلقا او موقوفة من من يمكن الانتفاع به فيه ولا
فلا ولا ينافي ذلك اشتراط وجود النفع حال العقد في الاجارة لقابلته
بعض خلاف ما هنا ولا الهه هو وانه منتهى الخدمة اجنبية فان كانت غير
الاخراج نعم ان صرح بالعارية للزمن به او الضرب على طبعه ولو في ذلك
صحت لا تخال هذه المنفعة مقصدا وخرج بقوله مع بقا عينة اعادة طما
لاكل ونحو شجرة لو قود فلا تصح لان منفعتهما باسما لا كما لو كان العارة
لاستفادة المنفعة هو الغالب وقد تكون الاستفاد فعيان كاعارة شجرة
او شاة او بئر او دابة لا خذ غرض ودر ونسل وما وجب اذا اصل في العارية
ان لا يكون فيها استعمال المكارا ان يكون المقصود من الاستفادة حق
الاستمرو في فقال ان الدر والنسل من مستفاد ابا العارية بل اباحة الاستفادة
هو الشاة المنفعة وهي التوصل لما يبيع وكذا الباقي اها فاده من على البهر
اسم جامع لانواع الخير ومنه العارية والتقوى اجتناب الحرامات وهي تقوى
الموام اما تقوى الخواص فهي اجتناب المباحات من شهوات النكوت
وتقوى خواص الخواص اجتناب ما عدا الله تعالى بان لا يشغل سره
وهذا هو المطلوب بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته بان يطاع فلا يعصى
ويذكر فلا ينسى ويشكر فلا يكفر وهي غير منسوخة عند اهل الحقيقة واما
اهل الظاهر فقال بعضهم انها منسوخة بتقوا الله ما استطعتم وقال

المنفعة هي الفائدة

في الجواب ان المالك اذا سئل عن
المالك اذا سئل عن

لا يستحق ادلا بغير الله لا يشر وطلم نرجد بل المراد ان يطاع فلا يعصى يجب
الاستطاعة ويمكن رد كلام اهل الحقيقة اليه ويمنعون الخ ضرر لا يبدل
على الوجوب لما فيه من الوعيد الشديد بحيث قال ويل اي هلال وعذاب
المصلين الموصوفين بالصفين المذكورين ويل للذين يمنعون الماعون
وكانت كذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وجوب ما يقوله صلى الله عليه وسلم
اسلم ان ياخذ مال احية لا من طلبك نفس وقيل لا كالة في امانة على الوجوب
والويل من تب على المجموع اعني ترك الصلاة والربا او محموله على حاله اضطر
المستعير فان العارية تعبر بها الاحكام اذ هي مستحقة اصالة اجماعا وقد يكون
واجبة كاعارة غنم او بقر او دابة او من توقفت صحة الصلاة عليه
بان لم يجد ما يستبرئ به وكاعارة مصحف لم يحفظ الفاتحة وكاعارة ما كانت
عليه بنفسه او ما ذوقه السماع او الرواية بان حضر كتاب احاديث مثالا
لنسخه وكيف عليه انه سمعه من فلان او رواه عنه فيجب عليه اعارته
ببشرحه المستعير فان من جملة طرق الاجارة الكتابية من نسخة مكتوبة عليها
ذلك وكاعارة السكنى لزوج حيوان محترم يخشى بونه ولا تسكن بان اضاة
المال اذا كان سببها نكاح لا يجرم واجيب بان الحيوان قد يكون المحجور
محضه وليه هكذا قاله المحشي ونقتضاه انه لا يجب اعادة السكنى لزوج
الحيوان المذكور اذا كان لغير محجور عليه وليس كذلك كما يوضح من اطلاق
عبارته في الاول في الجواب ان يقال محل كون اضاة المال لا يجرم اذا كان
سببها نكاح كما لم يكن المالك عاجزا وهو يد عدم التلف اما اذا كان كذلك
كاهنا فان المالك عاجز عن السكنى ومراة عدم تلف الحيوان فحق اعادة
وتحرم اضاة المال وكاعارة الخيل لا تقاد غريق قال الادريجي والظاهر من حيث
النقد وجوب اعادة كل ما فيه احيا محترمة ولا اجرة لتله وتكون حراما
كاعارة الامه من احبى والصيد من محرم والخيل والسلاح من قاطع الطريق
والباقي اذا غلب على الظن عصيانهم بذلك ومكر وهذه كاعارة المسلم من كافر
وتكون مستحقة اصالة ومباحة كاعارة لغني كان استعار من له ثوب
استغنى عنه ثوبا من له ثياب كثيرة وقولم ما كان اصله الاحتياج لا يشر
باحترامه اعلي اه فسر الجهور بما يستوعبه الجبر ان كان التقدير والمعرفة

اربع وعشرون
وقوله في الجواب

هذا الظاهر ان وجوب المالك غصن ذلك
هو من المالك غصن ذلك
على ان عدم الوجوب عليه لا ينافي كعارة

الاولى ثوبا مستغنى عنه
احترامه اعلي اه

والفاس والدلو والابرة وقال علي وابن عمر لما عون الزكاة والطاعة وقال عكرمة
اعلاها الزكاة أم محشي أنه صلى الله عليه وسلم استعار من سألته ورعيه ولو
والنساء أنه صلى الله عليه وسلم استعار من سألته ورعيه ولو
قبل أسامة فقال اغضب يا محمد ورعي اغضب فقال بل عارية مضمونة
أفاده من روي أنه استعار دواء نحو ما به واختلف في قوله صلى الله عليه وسلم
ط وسلم مضمونة فقال الشافعي صفة موصوفة لأن وضع العارية ذلك ويعني عليه
أنها مضمونة مطلقا وقال أبو حنيفة مضمونة بمعنى عليه أنها لا تضمن إلا بالشرط
فركب أي التمس أنه يطلق على الذكر والأنثى ونحو ذلك لا يثنى أيضا بحجة ومكة
تقع الراضة الميم وفتح الكاف وهو من يصلح للبيع أي بان يكون بالغاً فلا
حل شديداً لأن العارية تباع بأباحتها المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون ومكانه
غير إذن سيده ومجنون نفسه ولولفسه حيث كان ذلك العمل مقصوداً بان كان
يقابل بأجرة أما ما لا يقصد من عمله لاستغناءه عنه كشر أخير فيصح أن يبيع نفسه
لذلك ومثله مجو والنفس فلا تصح عارته نعم له عارة عن زينة لا يقابل بأجر
ويشترط في المغير أيضاً اختيار فلا تقع من مكره ومثله المنفعة وإن لم يكن ما
للعق لأن العارة ترد على المتفعة دون العين وذلك كمكة لا مستعير لأنه غير مال
المنفعة وإنما يبيع له الانتفاع فلا يملك نقل الأباحتها كأن الضيف لا يبيع لنفسه
ما قدم له فإن عاراً باذن المالك صح وهو باق على عارته إن لم يسم الثاني فليس
الضمان وله الرجوع فيها وإن ردها الثاني عليه يري فإن سماه انكسرت هذه
الأحكام وكومى كيتها وموقوف عليه فله أن يبيعها بذن الناطر حيث لم يشترط
الوافد استغناء نفسه ويحق بملك المنفعة اختصاصها به الماسد كذا
من جواز عارة الضحية وهذا يذره مع حروجه عن ملكه ومثله عارة كلب
لصيد ويبأ به الصغار إذا كان الرمن غير مقابل بأجرة ولا يصير به لجواز التمسك
في ذلك ويجوز إعارته من غيره من يتعلم منه ومثله المجنون والبالغ السفينة
فيجوز لأب أن يبيعها بالشرط المذكور وليس للمولى إعارته المجو وعليه لعدم صحة
نبرعه بذلك وإن صح نبرعه بملك نفسه والشرط صحة البيع في ما يبيع ولا في غير
أهلاً من شأن المبيع ومرر بذلك علم أن الشرط ثلاثة كما صرح به في مثل المبيع
لا يثنى خلافاً لمحيشي يعقد معة فيخرج به الصبي والمجنون فإنها
اعارة لا يملك أب من حين الأذن لأنه يخرج بالاذن عن كونه مستقراً أو صامه وكلاهما
من الضمان وليس له الرجوع وإن ردها الثانية عليه لم يبرأه

نور حجة الصواب استعار
الأنانية يقال لها
والمعاني الكاف
الأولى شيئا كركبه
بغير حجة أما كركبه
أي بغير حجة
على اعارة راجية تنص

قد روي هذا أبو مالك
مقتان الضمان
السفينة
أبو مالك
لا تملك
وقد روي
الأول
وقد روي
تلف عنه
أبو مالك
في اعارة
الملك
اعارة الأول يملك أب من حين الأذن لأنه يخرج بالاذن عن كونه مستقراً أو صامه وكلاهما من الضمان وليس له الرجوع وإن ردها الثانية عليه لم يبرأه

هذا هو الحق
في اعارة
الملك

لا يصلح له التبرع عليه ما لا يعقد ولهما إذا لم تكن العارية مضمونة كان التمسك
من مستاجر أجرة صحيحاً لا من مال بخلاف ما إذا كانت مضمونة كان استعار
من مستاجر أجرة فاسداً أو من مستعير ولما كان هذا التمسك شاملاً للصفة
يصح التبرع عليه بالمهنة والوصية ونحوهما بالقد معة على المعتمد خلافاً لما
في شئ المبيع وإن توقف على قبض المولى أخريه بطله وليس بنفسه ولو عرك في
المبيع بقوله في المستعير يقين وأطلاق تصرف لكان أولى فخرج بقوله يقين
ما لو قال عركت أحداً فلا تصح وبما عركه الهيمه والصبي والمجنون والسفينة
والمستعير أمانة من استوفى له المنفعة كان يركب الدابة المستعارة وكبله في
حاجته أو زوجته أو خادمه لأن الانتفاع راجع إليه بشرط أن يكون النايب
في ركوب الدابة مثله أو دونه تخافة أو ضمانة نعم لو ذكر له أن يركبها رغبة
زينة وهي بنته أو اخته ونحوها لم يجز له أن يركبها لأن الظاهر أن الله
يشتري بذلك للضرورة نعم لو لم يتم فزينة على التخصيص ككون المسماة أجنبية
في المغير جاز للمستعير أن يركب الطيرة حيث كانت مثل المسماة أو دونهما
العار وشترط فيه انتفاع مباح مع بقائه وتقدمت محترفاً قال في شئ
المبيع بعد ذكره ذلك وبما ذكر أي من حصر الشروط في المذكور أن علم أنه لا يشر
تعين المعار فلو قال عركي دابة فقال خذ من دوابي مئيت صحت أم وتقال
المعار مما مر من أنها معاوضة والفرق لا يجعل فيها ويكفي اللفظ من أحد
الطرفين أي لفظ يشترط الأذن في الانتفاع كل عرك أو أخذ منفعة هذا
بطلبه كاعركي مع فعل من الجانب الآخر فإنما عرك أحد ما عرك الآخر في
معنى اللفظ ما عرك في الضمان من الكفاية من الكفاية مع الشئ وإشارة الآخر
ويكفي اللفظ ولو عاراً ما تقدم في حد من دوابي ما شئت ولا يكتفي لفعل من الطرفين
أفهما كان عارية ضمناً كطرف المهدية وطرف المبيع ولو قال عركك فرسي
مثلاً لتعلمه بعلبك أو لتعيرني فريستك كان إعارته لا إعارته نظر المفعول هو
بأهه الانتفاع بموضع فاسده لجماله المدة والعوض فيجب فيها أجرة المثل
بقتض ومضى زمن مثله أجرة ولا تضمن العين وقضية التعليل أنه لو قال
عركك شهراً قل أن لتعلمه كل يوم بدرهم أو لتعيرني فريستك هذا شهراً
من لأن كان إعارته صحيحة على المعتمد ويعلم ما ذكر أن مونه المستعارة واجبة

في بعض النسخ أو من مالك
عليه قوله أو من مالك أن كان المراد
أنه كالتاجر فليس له
رأياً هذه النسخة

في بعض النسخ أو من مالك
عليه قوله أو من مالك أن كان المراد
أنه كالتاجر فليس له
رأياً هذه النسخة

في بعض النسخ أو من مالك
عليه قوله أو من مالك أن كان المراد
أنه كالتاجر فليس له
رأياً هذه النسخة

في بعض النسخ أو من مالك
عليه قوله أو من مالك أن كان المراد
أنه كالتاجر فليس له
رأياً هذه النسخة

على المعردون المستعير سواء كانت العارية صحيحة ام فاسدة فان اتفق
لم يرجع الا باذن حاكم او ائتمار دينه الرجوع ويخرج بموته مونة رده فهي
على المستعير الا ان استعار من مستاجر ورده على المالك فتكون المونة على
ان يأخذ مالك الدابة ورأى من شخص ويدفعها له ليعلمها ويأخذها منها
باطل والدين مضمون بالمثل واللف مضمون بالمثل او القيمة لانها مضمونة
بالشر الفاسد والدابة غير مضمونة لانها مأخوذة بالاجارة الفاسدة
اي العارية بمعنى المعازة بخلافه في الزمعة فان المراد بها ما هو
ومن العقد المذكور في الدين في الضمير استخدام مضمونة اي بدلا او ارضا
حتى لو عارها بشرط ان تكون امانة بطلت ولا يعتبر للضمان بغير شرط
بل بغيرها وان لم يشرط افاذه من بقية يوم اي وقت التلف وان كانت
مثلية على المعتمد كالمستام اي الماخوذة للسوم فهل يجب الاحتياط
اولا في رده والتسليم في اصل الضمان والا فالمستام لمضمون ناقصي قيمته
مثليا بخلاف المعازة فانه مضمون بقيمة يوم التلف ولو مثليا كما في المضمون
بالشر الفاسد مضمون ضمان النصب المثل في المثل واقتضى القيمة في
المستقوم فالضمان في الثلاثة المذكورة مختلف وتقدم ان العارية مستعيرة
عند ائتمار حنفية الا بشرط الضمان وقد وقع ان ائتمار ضامنة بغير شرط
من زوجة حنفية وقد عت ضياعه فطالبها به لحنفية فقبل له اعمل بحنفية
مذ عبد الله قرره شيخنا عطية الامام المتعار استثنى من قوله مضمونة
وضمن استعاره الشخص المستعير كان كاستعار زيد متاعا له رهنه عند زيد
بدن له عليه فرهنه قيد في عدم الضمان اما قلده بان تلف في يد الرهن
قبل قبض المهر من فهو باق على العارية ولصاحبه الرجوع فيه ويضمن اذا تلف
لبقاية على كونه عارية وقوله فلا ضمان اي اعليه ولا على المستعير ما ساق
ونفي ما تولف بعد فكذلك الرهن باذ الدين او غيره فيفصل فيه ان قبضة
المستعير من المهر من ثم تلف عنده وان لم يقبضه وتلف عند المهر من فلا ضمان
لا على المهر من لان رده عليه بامانة ولا على الراهن لانه لم يتلف في يده ولو
اتلفه انسان اقيم بدله مقامه ولا فرق في عدم الضمان عليهما هنا وفما

وبه الدابة ردها له
في مقابلة الدين

ضمنه

مبين

بين ان يكون الرهن صحيحا او فاسدا لانه اذا بطل الخصوص في الثاني وهو التوثيق
لم يبطل الموم وهو اذن المالك بوضعها تحت يد المرهن بناء على انه لا يمتنع
وح فلا استثناء منقطع او بالنظر للابدان لانه قبل قبض المرهن له من يد الراهن
عارية فنقوله ليس بعارية اي دواما فهو عارية تحولت رهنا اما بناء على التخصيص
من انه عارية ابتداء فيضمن وعليه يكون الاستثناء منقطعا بل هو ضمان دين
اي صادرة لك الضمان من المعير لكن ضمنه في رقبته المعازة اي ذاته لا في ذمته
اي جعل الدين مرتبطا بقبضة المعازة لا بذمته لانه كما علك ان يلزم ذمته بدنه
غيره ينبغي ان يملك الزام ذلك عن حاله لان كلاً منهما محل تصرف فموجب ذلك يلغى
ويقال لنا من متعلق بالعين لا بالذمة ومع لومات المعير لم يجعل الدين لعدم تعلقه
بذمته واذا جعل الدين باعده المرهن بمراجعة مالكه ثم رجع مالكه على المستعير
بذمته والمخول تستقط الخ هذا جواب عما يقال لم لم تضمنه المستعير الذي
هو الراهن وحاصل الجواب انما لم تضمنه لان الحق متعلق بذمته ولم يستقط عنه
اتلف المعازة ولو الرهناء كان فيه الجحاف به فيشرط الخ تبرع على قوله بل
هو ضمان دين الخ اي واذا كان ضمان دين فيشرط الخ كما في بقية اقرضه ضمان
الدين ويحتمل انه تبرع على قوله ليس رهنه اي عن دينه اي واذا كان ما ذكر فيه
رهن عن دين فيشرط الخ كما في بقية افراد الرهن عن الدين والا اول اقرب
جس الدين ككونه ذهباً او فضة وقدره كعشرة وصفته كصحى او كسر
لم يجز مخالفتها فان خالف ولو بان يعني له زيد اقرضه من وكلمه وعكسه او
يعني له ولي محجور فبرهن منه بعد كماله صار ضماناً لو ذكر قدره اي من
الدين فبرهن بما دون جاز لان صاحب العين اذا رضى برهنها بالاكثير فبالاقل
او في اما لو ذكر اقل فبرهن باجل اقل فلا يجوز لاختلاف الغرض لان المعير
قد يفور على تخلصه اذا طوب بعد ملعنه دون الاقل ولو جوز ما ليسع
ملكه عليه فلا يتقدر على تخلصه وكذا لا يضمن اي ان ذلك من جملة
المستثنى وقوله من المكثري محل ذلك اذا كانت الاجارة صحيحة ولا يملك
منها ضمان والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة
في كل ما تضمنه بل في سقوط الضمان بما يتناول الماذن وهو هنا ما ذكره
له في المعازة لا جنبي ما افاده في المهر وقوله ونحوه كالمهر في التثنية الذي
في خصوص سقوط الضمان للمهر

الاظهر ان يقول واذا
تضمن على هذا فلا استثناء
اي كماله ما جاز
اي كماله ما جاز
اي كماله ما جاز
اي كماله ما جاز

سقوط الضمان
في كل ما تضمنه

والموقوف عليه والزوجة اذا صدق منفعة وسائر من تستحق له المنفعة
لازما لانه اي المستعير نايب عن خول الكسري وهو اعني نحو الكسري لا يضمن فله
المستعير منه اذا القاعدة ان كل من انبت يده على يد ضامنه فهو ضامن وما
لا فلا ولا يضمن ما تلف من الماعز اي من ذاته او صفته فلو عارها ثوبا للسه
لم يضمن ما استحق منه او اتحق وان ذهب جميعه وموت الدابة كانهما في الثوب
وانتزع ظهرها وعرجها باستعمال ما دون فيه وكسر سيفها عارها ليعاقل به
كاستحقاقه ولو عارها ما لوضوا وعسل لم يضمن ما تشربته الاعضاء منه وانفق
فتمته بالاستعمال او عارها دراة للكنانة منها او دابة او شجرة لاخذ اللبن
والكثرة لم يضمن تلك الاعيان الماخوذة نعم تقدم عن رفقلا عن الاستمارة
الدر والنسل ليس مستفاد ابا العاربه بل بالاباحه والمستعار هو الشاة لمنفعة
هي الموصل لما ابيع وكذا الباني كالمستعان ما دون فيه خرج ما تلف لا يستعان
ما دون فيه ولو بلا تقصير فضمنه وذلك كسقوط الدابة في بئر حال سيرها
وعرجها في حجر وعورها حال ركوبها او الحمل عليها هذا اذا عثرت بشدة انزع
عرج او هدة او عرج من اما الوعثر من شيء اذن ما لكم فيه كان عثرت في رجل
راكبها او في العذل الذي اذن في ان يحمل عليها فوقع وماتت او انكسر عرجها
او عرجها فلا ضمان ولا فرق في الحالة الاولى بين ان يعرف ذلك من طبعها او لا
ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال الماذون فيه ولا صدق المستعير
على المتمد العسرافامة البينة ولان الاصل براءة ذمته اذ افاده مرر المحصول
ذلك بسبب الخوف منه يوخذ ان ما تلف في شغل المالك تحت يد غيره كان ذم
منه دابة لم يضمنها اي يعلم بالشئ الذي يستخرج به راكبها ولو يقتضي له علم
حاجة اثمان عليه حيث لم يفرط لانه نايب ولا ينظر في ضمان المستعير
المعار به بل يضمن ولو كان بيد المالك فلو وضع متاعه على اية غيره وقال
للمالك سيرها ففعل فتلف بغير الوضوع ضمنها كلها الا ان يكون علمه بوضع
لغيره فيضمن بغيره متاعه فان سيرها المالك بغير امره لم يضمن بل المالك
يضمن متاعه ولا يبارح ما ذكره فلو لم يوسخ رجلا ودابة ففعلت الدابة
في يد صاحبها لم يضمنها المستعير لان هذا من ضمان المصنف ولا بد فيه من
الاستيلاء وهو مقتود وكلا من في ضمان العاربه اذ افاده م

بغيره بغير متاعه او بغيره بغيره
بغيره بغيره

ما لو قال اقبل عبيدي اي من حيث عدم الضمان اذا قبله وان كان قبله حراما او
يصور بما اذا كان العبد مستحقا للقتل بردة او نحوها فانه لا حرمة في قتله
بحسب الاذن اي بما يقتضيه لا بقدره اذ ما بعده من ان له زرع المثل والاذن
ونوخذ من ذلك انه لو عارها دابة لركبها الى محل كذا ولم ينع من الركوب في رجوعه
جاز له الركوب فيه بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير
فتناول الاذن الركوب في عودته عرقا ولا كذلك المستأجر في رجوعه الى محل الشراء
لزمه اجرة مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه راكبا على الاصح من
ان العاربه لا تبطل بالمخالفة اذ افاده م راي فتا زرع اي البرق قبله
كالعسل وودنه كسفير وقوله لا اعلى منه كذرة وقطن ان يئده عن غيره
فان يئده عن ذلك ولو مثلا او اذن امتنع ابتعا له نسبة فان زرع ما تسلم
زرع كان للمالك قلعه مجانا فان مضت مدة لئلهما اجرة لزمه جميع اجرة
المثل على المتمد افاده م ر ولو اطلق الزرعة اي الاذن فيها كاعرب للزرعة
او لزرعها وكذا لو عممها بقوله ازرع ما شئت ويزرع ما شئت اي مما يعتاد
زرعه في تلك الارض ولو فادراكا قاله م وهو المتمد وقوله قال الراعي
ضمنه وقوله كان مذهبها اي لان المطلقات تحمل على الأقل ورد بانها انما
تحمل على ذلك اذا كان بحيث لو صرح به لصح وهذا ليس كذلك لانه لا يوقف
على حد اقل الا انواع من راقودى الى التراجع والعقود بضان عن ذلك قاله
في نه المذهب ولو قال ازرع او اغرس فله فعل ايها شاقا ليعظم وله الجمع
بينهما وفيه نظر لانه لا يخرج الماعز على جبل او بمعدى الواد مع انه لو لم يرد
بان قال ازرع واغرس لم يصح الا ان يبين محل كل منهما والمستعير لئلا يغرس
زرع بخلاف المستعير لزرعة لا يبين ولا يفسر ان ضرره ما اكثر والمستعير لئلا
لا يفسر وعكس باختلاف جنس الضرر اذ ضرر البنا في ظاهر الارض اكثر
وضرر الغراس في باطنها اكثر لا ينتشر هروقه وهي اي العاربه بمعنى العقد
جائزة اي غير لازمة من الجواز مقابل لزوم والمستحق من ذلك صورته الاولى
لازمة فيها من الطرفين والثانية لازمة من طرف المستعير فكل من التافد
رد هاهنا بانفسل ان قلنا انها باحثة فلا ترد بالقول والرد في المعبر بمعنى المترد
ولو ادعى المستعير رد هاصدق المعبر في عدم الرد كانه الاصل ولو لم يعمل المستعير

بغيره بغيره
بغيره بغيره

بغيره بغيره
بغيره بغيره

بغيره بغيره
بغيره بغيره

بغيره بغيره
بغيره بغيره

العارية جاهلا برجوع المعبر لم تلزمه الاجرة لوجود التسليم على المنافع
 انما اذا اقبلت من غير اشارة بالرجوع بخلاف ابا حنيفة انما اذا رجع ولم
 يعلم حتى اكل المباح له انما يرجع بها على المعبر بخلاف المال في الرمي لا
 المنافع أضيق من ابا حنيفة لان الضيق في الاعيان ومنه يوجب حذارة لولعان
 شاة لدرها ونسبها او شجرة لاخذ ثمرها ثم رجع ولم يعلم فانه يرجع بدل
 الدر والثمر افاده الزبدي وتنسخ بالموت قال مروني انما يقتضي في
 انتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات ردها فوراً وان لم يطلبه المعبر
 فان احر التورث لعدم تمكنه من ردها ولا اجرة ولا ضمانها مع الاجرة وموتها
 في هذه عليهم وفيها قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزم سوى التخلية وكا
 في ذلك ولله ان يرجع او يحرق عليه بسفاهه وليس المستعير الا بردها للمالك
 او وكيله لا يجوز له اذ وجبته نعم ان ارسلها في نخوة وعلم بها للمالك
 برى وان ضاعت بعد علمه والاغوا ولو من التعريف الواقع في الخرافا
 حصل له ذلك وكان مستعير الشيء ان يسخن فلا بد من الاذن ثانيا والامم
 عليه ليقال العار وضمن وكذا حصل ذلك للمعبر وحمل السفينة وكذا حجر
 الفرس على المعبر كما جسد الشيخ ابو يعنى شيخ الاسلام ومنه يعلم انها انسخ
 الفرس على المستعير لدفع من اي بالنظر عليه قال محترم قال ابن حجر
 ينفع ان المراد بغير المجترم هنا الخريف والمرد لا غير مما كان محض لا يفسد
 ببقائه صفة الهدية في هذا ونحوه ودفع اي ادى في هو القبول وان لم يقبل
 الى المصلحة على المعبر ان في عوده اذ ربه قاله رافع بن وكذا الكفر المعان
 الرجوع فيه مجرد وضعه على الميت وان لم يلق عليه ولا يرجع اي المعبر وكذا
 المستعير بالودي وانما اقتصر على الاول لانه الذي يتوهم رجوعه في لازمة
 الجاهل كما مر حتى يندرس اي يصير من بالاعمال الذي يندرس
 ولا بد على المصالح ان المراد ان راس الاجر المحسوب سنة كما قاله وهو محسب
 ويعلم من الغاية المذكورة انه لا رجوع ابد في بني او شئ بعد عدم انذارها
 ومثلها ببقية الخمسة المنظومة في قول الشيخ التتاي المالك لاقا كل الاصلح للشي
 لعالمه بعد قتل قترك ولا لقاري قران ومحتسب اذا لم لا تجري القتل ويجري
 باليا منصوص على الحال ويجب عند العارية تعيبي كونه شئ من اهل الاول

قوله رخصته الى مقتضاه
 انما اذا اقبلت من غير اشارة
 حيث استعملها بعد رجوعها
 بناءً على كون المراد بالرجوع
 لا الفعل وانما لا يرد بالعدل
 ملحوظ

وحمل

وحمل الاحتياج الى الرجوع بعد الانذار ان له في تكرير الدفن والتفقد
 انتم العارية فلا احتياج الى الرجوع فعلم اي من الاستثناء المفيد كونهما
 لا رجوع فيها وفيه ان لزومها واحتياج الرجوع فيها لا يقتضي عدم الاجرة
 فان الاجارة لازمة مع لزوم الاجرة فها كان الاولى عدم التفسير بقوله علم
 وعبارة رولا اجرة لذلك لمحافظة على حرمة الميت ولتضا العرف بعدم الرجوع
 والميت امان له فلم يجعل ذلك معلقا من كلام المنهاج مع صراحة عبارة
 لعبارة المتأخر هنا ايضا اي كما ان لا يرجع الى الميت كما مال له على اخرى
 اي كانه قال ولانه لو وجبت الاجرة لوجب على الميت مع انه لا مال له
 المنع اي منع المالك من التصرفات كبيع وشراء وغير ذلك مما يضر الميت كما
 من الاستدراك بعد الى ظهور شئ الخ فان ظهر بذلك او نحو سئل عنه
 الى محله فوراً لان نقله السبل الى موضع مباح يمكن دفعه فيه من غير تضرر
 ولا يجوز لعاقله اذ افاده مرر ككيفية يفرم الخ ولا يلزم وفي الميت طم القبر
 كما قاله ابن حجر لانه الذي ورطه فيه ياتي بسلطة عليه مع كونه لا يملك الدفن
 الا بغير اذنه لولعان ارضاء للزراعة ثم رجع المعبر قبل الزرع فانه
 لا يلزمه مونة الخرف لا يمكن الزرع بدونه حتى لو لم يكن الزرع الا به كان حكمه
 حكم الدفن فيفرم مونة افاده مرر وظاهر انه لا فرق بين ان يكون الخاف
 الوارث او الميت قبل مونة بان استعار ارضا الجعفر فها قبر الخفرة ثم مات
 فرجع المعبر في حق الوارث الاجرة لا تنقل الى مورثه اليه كما لو عمل على الجعفر
 الجارة ثم مات فانه تنقل المطالبة بالاجرة للوارث بخلاف ما لو حفره بعد
 مونة كرامته اذ لا حق للوارث في الاجرة على المعبر هذا هو الظاهر على ما في
 المحنى فراجع او استعار مكانا من حجة المستثنى من كونها جارة
 ومنه ما لو استعار سفينة ووضع فيها قنطرة على ما غرر فيمنع على
 المعبر الرجوع مع حتى ينقل الى الشط اي محل تا من فيه اي يمنع عليه كونهما
 ح وان كان له الرجوع بالنقل ويستحق الاجرة من ح ومنه ايضا ما لو استعار دابة
 نوبال المسترطفت على محس في صلاة في لازمة من جهة ما يمنع على
 المعبر الاسترطاف فيمنع على المستعير الرد الا بعد فراغ الصلاة ويلزم له
 قصار على اقل محس من واجبا بان هذا الرجوع هذا اذا استعار ذلك لصلاة

٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قوله رخصته الى مقتضاه
 انما اذا اقبلت من غير اشارة
 حيث استعملها بعد رجوعها
 بناءً على كون المراد بالرجوع
 لا الفعل وانما لا يرد بالعدل
 ملحوظ

نحو

الاول في فاطمة
بسم الله الرحمن الرحيم
يوم ٧

الطريق
الكبرى

الطريق
والطريق

والادعاء قد خرج به الاستعانة بالنية ولو قاضيا اي ولو كان ذلك الغير قاضيا
ومثله الزوجية والولد والاب والعبد كالحزب وكذلك لا يبرأ الوديع بالرد وهو لا
يحملها اي حيث كان نفقة او مع ما شتره اي فلا نفقة فان لم يكن اسناده
بما شره ضمن وقوله ونحو ذلك كان اسناده من يعلف الدابة او يقيمها ولا بد ان
لا يكون من خوف فان اخرجهما في زينة ضمن لعدم جواز اخراج حماره اذا دونه
او يقيمها اي اسناده من يقيمها فهو عطف على حملها وقوله في جزائه كسائر
من خضب اسناده بالادعاء لم يرد ولا اذن لظهوره ولم يرد الخراج للخرق وما بعده وقوله
الثالث وهو قوله بالادعاء لظهوره ولم يرد الخراج للخرق وما بعده وقوله
وارادة عطف على خرقي فهو من اسناده القدر فحملها بالربعة سفر اي ما
فلا يجوز ادعاء القدر الا اذا كان السفر باجلا ان ادعاء القدر خصه فلا
يجوز ادعاء القدر الا اذا كان السفر باجلا او وكيله فلا يشرط فيه كون السفر باجلا
بيجها سفر القصة اما ردها للمالك او وكيله فلا يشرط فيه كون السفر باجلا
اما افاده م رويه بذكره الشوري حيث قال ولو سفر مقصدا ام وقد
لما راجع الاربعة اعذار المذكورة لا يقتضيه عبارة المنهج حيث قال وعليه
لارادة سفره من مخوف وخرقي في النفقة واشتركي الخرز على الخرز
يجوز ردها للمالك او وكيله فان قد ردها القاض وعندها خذها فان
قد ردها للمالك او وكيله فان قد ردها القاض وعندها خذها فان
السفر فقط غير مسلم او وكيله اي العام والخاص بها وتحمل ردها للمالك
يعلم رضي المالك ببقائها عنده لا سيما اذا كان السفر قصير الخرج نحو
مع سرعة عوده وقد يقال يمتنع ردها لو وكيله اذا علم فسقة وجعله
يعلم من حاله انه لو علم فسقة لم يتركها اذ افاده م ر كذا القاض اي ثم ان
قد ردها لفسقة في فسقة القصير او حين مع عدم تمكن الوصول لمارد القاض
ان كان نفقة حارما ولا يقال ان التمس اسقط مرتبة بعد القاض وهو الامس
توهم المحشى لانه مذکور في قوله بخلاف ما لو ادعى ما غير اذ القدر هو
ولا يجب الاشهاد عند ردها للقاضي او الامس على المعتمد وينبغي عن الرد للمالك
والامس الوصية بها لهما اي اعلامها والامر بها مع وصفها بما تميز به
الاشارة لغيرها فان دقها بموضع اي ولو كان حرزها كافي ثم رز
نعم ان علمها اسناده ان لم يره اذها اهي م ر والمراد بالامس سنون العبد
يكن الموضع في معنى السكنى ان يراها من جانب او من فوق كالحارس

ليست

ليست بقيد كما يؤخذ من كلامه في باب المنهج وعبارته وكان يدقها بموضع وبافر
ولم يعلم ثقتها اسناده لان علمها من غير المنهج بخلاف ما اذا علمها اسناده
وان لم يكن الموضع لان اعلامه بمنزلة ادعاءه فشرطه فقد القاض في كلامه
ففي نيتي ان شرط السكنى وليس مراد الا قد وقع هنا قما في نية
ادعاءه اي شرطه فقد القاض كما تقدم في عبارة المنهج بوصفها في غير حرز
مثلا اي بان وصفها فيه انذار والمراد بنقلها بعد ان ينقلها من حرزها بعد
وصفها فيه اي غير حرز مثلاً فانها متقاربان لا يستغني باحدهما عن الاخر خلافا
لمن زعمه هو الذي لان عبارة تقتضي انه لو نقلها من حرز الى دونه يفي
ولو كان حرزها مع انه لا يضمن عبارة الاصل لبيان المنهج وهي ان ينقلها
من محلة اود ان اخرى ووصفها في معنى ما ذكر بخلاف ما لو نقلها
لذلك هو المعتمد ومحملة ان لم يره عن النقل والاضمة حيث اضروروا ان
نقلها لحرز لصريح المخالفة بالاجابة فان نقل بضرة غارة او خرقي او غلبة
لصوص لم يضمن اذا كان النقل الى حرز مثلاً وان كان دون الاول حيث لم يجد
اخر منه ولو نقلها النقل في هذه الحالة ضمن وان حدث ضرر فلا امر افاده م
بنقلها بظن المالك اي ولم يمتنع بها كما صرح به في باب المنهج وقوله بظن
المالك قال م ر لان النعدي هنا اعظم ادعى لانه يتولى عليها ما يستلزمه
الاولى متلفاتها اي الامور التي استلزمها حيث يمكن من دفعها على اعاده
بخلاف ما لو وقع بخزانة خرقي فبادر لنقل متفقه فاحترقت الوديع لم يضمنها
لانه ما مور بالبداء بنفسه ولو تعددت الوديع لم يضمن ما اخره منها ما لم يكن
ما اخره يسهل عادة لا بداهة افاده م ر فترك علمها بسكون اللام الفعل وهو
الواجب عليه ومثله ترك سقيها حيث كانت المدة يموت مثلاً فيها جوعا او عطشا
فان ماتت قبل مضي تلك المدة لم يضمنها ما لم يكن بها جوع او عطش سابق وعلمه
بضمح جميعها على المعتمد فان لم يعلم فلا ضمان اصلا لعدم تعديه وبه فارق
ما لو حبسه ومنعه الطعام مرة حتى مات وكان به جوع سابق لم يضمنه يضمن
النسبة لتعديه وتختلف المدة باختلاف الحيوان والمرجع الى اهل الخبرة بها وترك
العلف ترك تهوية ثياب صوف او حرير وترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها
وسلمه المفتاح لان الدود يفسدها وكل من الهوا وعسوق راحة المادي بها يدفعه
فان لم يعلمها كان كالت في صندوق لم يطلع على ما فيه ولم يسلم المفتاح فلا ضمان ونحوه

كذا في نسخ من بعض النسخ
فقطات النسخ وان كان
في نسخها من حيث
فان نقلها من
وان تركه فله ذلك

حيث علم بها ولم يسلم الفتح ان يمنع لها امتناعا ما لم ينهه وله ان يلبس الشارب بغير
ولو اجزى وفي الرجوع لها ما سباني وله طلبها وان فعل بنفسه فان لم يجد من يجوز
له لبس الحر جاز له لبسه ويكون من المغذات الجوز للبسه ولو اودعه مفتاحا فيه
فاعطاه لآخر فاحذر ما في البيت لم يضمن الوديع سوى الفتح ^{الان يكون}
المالك اي المطلق النصف واللام ليعتبر به وقوله هنا عنه اي عن العلف ومثله
النهي عن التهنئة واللبس فلا يضمن في ذلك كما لو قال اتلف الدابة او الشاة ففعل
لكنه يعصى في مسئلة الدابة تحريم الروح ولو ضاعها عن علفها الجوز تحته فان علمها
مع بقا العلة ضمن وان لم يعلم بعلمها على المقعد والارجدانه لا يحتاج المالك في
اذا نه الى تقدير علمها بل يحل على الطرف اللان بها فان اعطاه علفها بفتح اللام
يعلف به علفها منه والارجدانه او وكيله ليعلمها او يستردها فان فقدت ما راعى
القاضي ليقترض على المالك او يوجرها ويصرف الاجرة في موبنتها او يبيع جزا
منها او كلها بحسب المصلحة والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها عن التيسر
لا الذي يضمنها فان لم يجد القاضي اتقوا بنفسه ورجع بما اتفقته ان استمد في
ذلك فان لم يضمنه لم يرجع وان فقد الرجوع على الراعي وان فقد الشهود
لنذر فقد هم اها فاده في المنع ومر من المالك لو استقطر لستل الامر العرفي
والشرعي فيما اذا اعطاه دراهم ولم يبين له وجه الحفظ فانه ان ربطها في كفة
بيده او جعلها في حبيبه ولو الذي على زرعه وليس واسعا او واسعا وزرعه لم
يضمن فان لم يمسكها بيده فان كان فوق ما ربطها فيه ثوب اخر لم يضمن مطلقا ولا
فان جعل الحيط لم يضمنه من خارج فصاعدا فاحذر طر لا يفتح المملكتين وتزيد
الثانية اي شرطي ضمن لانه ابرزها له وصير قطعها سميلا عليه او باستر سائل
فلا ولو اعطاه دراهم بسوف وقال احفظها في البيت فاحذر ولا تعذر ولو لعمارة
او قال اربطها بكسر الباء شهر من ضمنها في كمن فامسكها بيده ولا ربط في كمن فضلت
بحر غفلة كنوم ضمن لا يربطها باخذ غاصب لان اليد اخر زيا لئلا يمسك اليه ولا يحلها
بحبيبه بدلا عن الربط في كمن انه اخر من انكم نسوا الاعلى والاستفل على المقعد ^{الان}
يكون واسعا غير مزور ولو قال اجعلها بحبيبه ضمن يربطها في كمن لتركة الاخر
ولو ربطها في كور عما حته من غير شد ضمنها فان شدتها او ربطها في الشكة فلا
بالسوق ما لو اعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فورا فان
اخر بلا عذر ضمن ولو لم يشرع بخرق حبيبه فصاعدا منه عنه ما ولو وضع الوديعه

ع
اي لتقصيره بعدم
منه الا انك

ع
روى

في حرزها ولم يكن في الدار احد قد دخل انسان وسر فيها ضمن لعدم الحافظ
وتلف ما فيه بذلك اي بتقله الناشئ عن نومه بان كان فيه زجاج او صيني
مثلا ويؤخذ من قوله وتكسر بتقله ان الرافد ثقيل وان خشب الصندوق
رقص جدا في الصخر المراد لها خارج الدار ولو على بابها اما لو كان فيه لؤلؤ
عليه فلا ضمان مطلقا من حيث اي من جانب موصوف بانه لو لم يرد فوق
الصندوق لرقد فيه اي في ذلك الجانب بان كان في مكان محوط من ثلاثة جهات
كالحرز ابعثانه لو لم يرد على الصندوق لرقد في الجانب الخالي وفي نسخة من
جنب يحتم ونون وموحدة وهي اظهر بغير ذلك اي بغير الالتسار والسرقة
المذكورة بان اتلف بسرقة من غير ذلك المكان المتقدم وكذا اي لضمان فصله
عما قبله كانه نوع اخر وما قول قل لان فيه مخالفة الامر مع عدم الضمان
فرد عليه ان ما قبله كذلك لانه خالف الامر ورقد فتلف ما فيه بسرقة
من غير المكان الموصوف بما مر لا تتقفل بهم التامن اقل لانه زاد في
الحفظ لثقل لعدم الضمان فيما قبل كذا وما بعد ها ولا نظر فيما بعد ها الى انه يوم
السارق نقاسة ما في الصندوق بالانتفاع بها وان جعل انها الوديعه او
ضمن انها ماله والتقليل بالتعدي اعلى لان يقال هذا مفهوم من قوله سابقا
الوديع ما تعدي فيه كانه نقول لا يلزم من التعدي الانتفاع بغيره من المالك
خرج ما اذا كان لغرضه كلبس لدفع دود وركوب يحتاج فلا ضمان او غير اي
من بقية المصنفات السابقة ثم ترك اي بان كانت الوديعه دابة او ثوبا لا
خو مطعوم لاستهلاكه الا ان يحدث له المالك شيئا ما اي يعقد جديد كذا
بقوله استامنتك عليها فيبراج وخرج بالحدث ما لو قال له قبل الخيانة
ان خنت ثم تركت عدت امينا فلا يبرأه لانه اسقاط ما لم يجب وبالمالك وليه
ووكيله فلا عمة باحدتها او كذا حدث ان استمان الابرا من الضمان بدران
وجرت الخيانة كما في م ويصدق الوديع في دعوى رد ها على موثقه بخلاف
ما لو ادعى رد ها على وارث موثقه او ادعى واره الرد على المورد وحلف
في دعوى تلفها حيث لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا كسرقة وكذا لو ذكر
سببا ظاهرا كالحرق وهب وعرف دون عمومه فان عرق عمومه ايضا ولم ينم
لم يحلف بل يصدق بلا عين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم بخلاف ما اذا

ع
كذلك

ع
منه

انهم فيجوز ان جعل السبب الظاهر طول بديهة بوجوده ثم خلف
انها تلفت به والتصدق المذكور يجري في كل امين كوكيل وشريك وجانب
في رد ما خباها على من استأجره لذلك الا المرفق والمستاجر فيصدق ان
في التلف لا في الرد بل التصديق في التلف يجري في غير الامين مستعير خاصه
لكنه يعرف البدل ولو ادعى ورقة مكتوبة باقرار او نحوه وتلفت بتقصير
صنعتها مكتوبه واجرة الكتابة لان الكاغد قبل كتابته تكثر فيه الرعيه
للاستفاد بالكتابة فيه فقيمه من ريعه وبعد كتابته يصير لقيمه له وقيمه
تافيه فلو لم تزل مع قيمته مكتوبه اجرة كتابة الشهود المحققين بالماله
لرسم قيمته الثوب مطر زادن اجرة النظر لعدم الاحاف بالماله لا في
الثوب تزيد بطر زاده وكالورقة المذكورة ما تولى الوطيس الخبز فيه فاجرة
ورده فتكثر ما جرة ما خبز فيه ولو كان عنده ودعته ايسر من مالها بعد
الحث التام صارت من اموال بيت المال فينصر قناني ام المصالح الخ
والاساك عارفا وبقدم الا هو وحده ان يبني لها مسجد لكن غير اهل فانه
يبقى من مالها كانت من اموال الضايعه فله ان يمسكها ابدامع التفرغ
كاللقطة فان لم يظهر مالها صر فيها فيما ذكر
مكسر القاف قال في الخلاصة لعامل النعال والمفاعلة وذكره عقب الوديع
لا شئنا الماعلى دفع المالك عين حاله لغيره وعلى تصديق الاخذ فيه ما في الرد
والتلف واخره عنها اجتماع غرض المالك والعامل ضمة ودها وهو قفلة من
وهو القطع وشرا ما ذكره الشئ سمي بذلك لان المالك قطع للعامل فطعة
من ماله تنصرف فيها وقطعة من الزرع ويقال مقارضة هو كالتقاضي
اهل الحان وكل من تصدق قارض كما يوجد من كلام الخلاصة المذكور والمقارضة
لغة المساواة سمي المعنى الشرعي بها التساويهما في الزرع بمعنى ان كل واحد
فيه نصيب وان تفاوقا فيه وفي ان المال من المالك والعمل من العامل والله
لغة اهل النراي سمي بها لان كلامه ما يصير بسم من الزرع او لما فيه من الب
غالب المسمى ضربا افاذه مر وهو اي شرا ان يعقد الخسيس فله
الذكان الستة فالمالك والصيغة ما خوذ ان من قوله ان يعقد والغير
العامل وليتجن فيه اشار لتعمل والمال والزرع ظاهر ان وخرج بالدفع

باب التمسك
في
المرحلة من التمسك
المرحلة من التمسك

ابن سب

قارضا

قارضا على منفعة ككفي داره يوحها مره بعد اخرى وما زاد على اجرة
المثل يكون بينهما او على دين عليه او على غيره يحصل ذلك ويخفى فيه وما يحصل
من الزرع يكون بينهما او ما الوفاق بع هذا وقارضا على ثمنه او اشتراكه
واصطدقها فلا يصح نعم البيع صحيح وله اجرة مثل العمل ان عمل المصدق
في الاخره وعليه اجرة مثل الشدة ان لم يملكها كالمقصود ويذكر الزرع الوكيل
والعبد الماذون له واجه له لم يقل واستدل له ان البرية ليست نصا في المذني
اذا المنفل فيها بمعنى الزرع اعم من ان يكون حاصلا باموالكم او باموال غيركم وقد
يضر بون اي سافرون ويستقون اي يطلبون ضارب اي سافر لم يجر
لحذجة في قاتها وكان سنة اذ ذال خمسة وعشرين سنة وسهنا لريسون سنة
على الفصح وكان قبل تزوجه لها ثلاثة اشهر وقبل شهرين وسنه كما في مر
ولم سافر صلى الله عليه وسلم الشام الا في هذه المرة وفرغ مع عمه اي طالب
واغرض الاستدلال بالحديث المذكور بان سفره لحذجة كان على الاستدلال
لا على سبل المقاربة لما قيل من انها استأجرته بقول صيني اي ناقضين في حب
بتعدد الواقعة فخرج سافر على سبل الاستدلال وفرغ على سبل المقاربة قوله
وانفذت بالعا والذال المعنى اي بعثت عبد هامي سيرة بفتح السين ومنها
لم تذكر في الصحاح بلحوت قبل البعثة وشروط الصحة الاجتماع بعد ها ووجه
الدلالة مما ذكره صلى الله عليه وسلم حكاية بعد البعثة فقرر له ذلك على
جواز وسندك على ذلك ايضا كما في لم ياتبع على السافران بحاجات العمل في كل
منها ما يبيع ماله مع جهالة الموضع ولهذا اتحد في اكثر الاحكام ان اوله
اي قبل ظهور الزرع وكالة لان مع تصرف محض في ماله الغير ياذنه واخره اي
بعد ظهور الزرع جعله لانه اذ ذال عمل جعل يتا على ان العامل لا يملك حصته
من الزرع ايا التمسك لا بالظهور وهو المعتمد وقيل يملكها وعليه فيكون اخر
خسنة اي اجرا وستة بتفصيل لشمول النفاق للمالك والعامل في
فهما ما شرط في وكل ووكيل ان القارض توكل وتوكل فيجوز ان يكون المالك
اعني دون العامل ولا يجوز ان يكون احدهما سفيها ولا صبيا لا يجوز ان يكون
المجور عليه بفلس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملا ويصح القارض

ابن القائل

الاول لم يقل الله دين عليه
في قوله لان الآية لا

كان الثاني يقول قبل تزوجه
لانه الرابع من الزرع راما

المرجع فقد اوضح من الوجه
اجرة سبب في قوله

مؤدرا وجب في قوله
في قوله لم يملكها

في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله

في قوله في قوله
في قوله في قوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قوله او عين ما عينه كونهما في الذمة من دين او عين نعم لو فارضة على بقدر في ذمته ثم عينه في المجلس لو كان في ذمة العاقل وعينه كذلك ولا على شرط كون المال بيد غير العاقل
قوله وعينه كذلك اي في المجلس كيو في منه من ما اشتراه العامل لانه قد ايجد عند الحاجة الخاصة
او في قبضة المالك وروى ولو في ناحية لا يتعامل بها فيها او ابطالها السلطان على المعتد كما في م
على العامل هو في عرف الفقهاء الذهب والفضة عن ضررين سوا في ذلك الفراضة
مطلوب ما اذا اصابه من غير ما هو تسمية الفضة به تغليب وليس المراد به النهر المعروف وان كان
في ذمة ابيه ما لا يقدر لا يقع عليه ايضا ومفتوش اي مالم يكن غشيم مستهلكا والجزاء ان راى
وان عينه في المجلس وقبضه والمراد بالتمسك لانه لا يتميز في راي العين وليس المراد به ان لا يحصل منه شيء
المالك يحتاج اليه بالعرض على النار كما استخرج من الاصل فراض اصلا اغراضه
عينه عليه وعينه في قبض المالك او روى من العلوي
وغيره بان ما في ذمة العاقل مع غيره من اهل البيت جلا في
ما في ذمة العاقل ما في ذمة غيره على حقيقته والوضع العوض عن ذمة غيره

اذا ما دهم بكل عزماء
بالاخر

ابو نافع مكي
القاضي
ابو ادهد

مقوله في سنة في سنة فانه قد لا يتبين من كلامه ان
 المقام في سنة في سنة فانه قد لا يتبين من كلامه ان
 المقام في سنة في سنة فانه قد لا يتبين من كلامه ان
 المقام في سنة في سنة فانه قد لا يتبين من كلامه ان

ان اوتى مدة كسنة سوا السكت ام منع التصرف ام البيع بعد هاهنا المشرى لان
 المتاع والمدة للمعينين قد لا يبرح فيهما والنادر قد لا يجد في السنة والاشخاص المعنى لا
 يتأتى من جهة زرع في بيع او شراءه بخلاف ذلك في المساقاة اي فانه لازمة
 والتمه لها وقت معلوم يحصل فيه بخلاف البيع فان منع البيع فخطا
 ولم يوقت القراض بان اطلق صيغة كقوله فارضتك وبعد ذلك قال ولا تنجز
 بعد سنة يصح سواء ذكره متصلا او متراجعا كما اعتمد الزبدي وقرر شيخنا
 عطية والذي في شهر ربه ان ذكره متصلا صح او متراجعا فلا يقرر شيخنا
 البرزوي تحصيل الاسترجاع للزوج محله اذا كانت المدة يتأخر فيها الشراء
 لغرض البيع كسنة بخلاف ما لو قال فارضتك ولا تشتر بعد سنة فان
 كان الاول ان يضمن بالقوله ويمنع التصرف في المبيع لا يمسوا به
 لذلك في ان القراض في كل عقد متقدم فيقول ولا يجوز تنقيده مدة
 كفارضتك سنة سوا السكت ام منع التصرف ام البيع ام الشراء فانما هو
 باطله والصحة ثلاثة لانها وهي ما لو قال فارضتك واطلق وما لو قال فارضتك
 ولا تشتر بعد سنة سواء ذكره متصلا ام متراجعا او فتره شيخنا عطية
 فيصدق في الرادى رد المال على المالك لانه ائتمنه كالموعد بخلاف نظيره في
 المرفق والمستاجر لانها قبض القرض انفسهما والعامل قبضها لغرض المالك
 نظير ذلك في الوديعه والتلف اي لانه مأمون وفيه التفصيل المارح الوديعه
 لم يذكر سيبا او ذكر سيبا كسرقه وظاهر المرفق يعرف هو ووجهه
 هو وعمومه وانهم صدق بيمينه فان لم يتم في الاختراق صدق بلايمان او
 السبب الظاهر ملوك بيمينه بوجوده ثم حلف بيمينه ان تلف به فالصوم
 اشتره للقراض اي وان كان حاسرا وقوله او لنفسه اي وان كان راجعا
 المنهج وفي الزرع والخسران اي وجود او قدرا وعبارة المنهج وحلف عامل
 عدم زرع وقدره فيصدق في ذلك موافقة فيما نقاه للاصل ولو اقر زرع قد
 ادعى غلطا في الحساب او كذبا لم يقبل لانه اقر بخلافه فلم يقبل رجوعه عنه
 تخلف المالك وان لم يذكر سيبه ويقبل قوله بعد خسران ان احتمال كان عرضا
 اقره ام ر وقد راس المال وكذا في جهته فان اختلفا فيه صدق القاض
 بيمينه وان اختلفا في الله وكيل او تقارض صدق المالك بيمينه ولا يجوز
 للعدا

العاب

للعامل ولو تلف المال فادعى المالك انه فرض فيلزم العامل بدله والعامل انه
 قراض فلا يلزمه ذلك فالمصدق المالك بيمينه على المعتمد خلافا لما في النهج
 اذ القاعدة ان من كان القوله قوله في اصل الشيء والقول قوله في صفة مع ان
 الاصل عدم ايمان الدافع للضمان فان اقاما بينتين صدقت بيمينه المالك على
 المعتمد لان معناه زيادة علم اما لو كان المال باقيا وقال المالك دفعته فراضا في
 خصني من الزرع وقال الاخذ اخذته قرضا فلا زرع لك فيصدق الاخذ بيمينه
 ويكون الزرع له وبدل القراض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال للربيع
 لانه لا يثبت اقامه من ولو اختلفا في القدر المشروط للعامل كان قال شرط في
 النصف فقال بل الثلث تخالفا كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن وللعامل بعد
 البيع اجرة عمله والمالك الزرع ويجوز تعدد كل من المالك والعامل ويتصرف
 للعامل ولربيعه من مصلحته لا يضمن فاحش ولا ينسبته بلاذن ولا يسافر بال
 بلاذن فان سافر ضمنه اما بلاذن فيجوز لكن لا يجوز في البحر الا ينصر عليه ولا
 يكون ضمن نفسه حضرا ولا سفرا وعمل حصنه من الزرع بيمينه لا يظهور
 للمالك ما حصل من مال قراض كمنه وتاج وكسب ومهر ويحرم الخسران بالزرع
 اذ اقره في المنهج وشم ذكرها عقب القراض لانه منها
 باعتبار اوله كما تقدم في قوله ان اوله وكالة واخره جعالة ولان العامل كالوكيل
 ويجري هذا في الشركة ايضا بفتح الواو وكسرها اي لا يضمن بالعدم وروده
 لئلا يتقويض اي والمراعاة والحفظ تفويض شخص لا يوجب منه المالك
 لا يثبت اذا التفويض لا يكون الا بصيغة والشخص هو الموكل وامره هو الموكل
 فيه والاخر هو الموكل واعا قوله فيما يقبل النيابة لانه هو اشارة الى الشروط
 وخرج بما يقبل النيابة العبادان فانها لا تقبلها والمراد ما يقبل النيابة شرعا فان
 لا يكون نحو عبادة وليس المراد بذلك الوكالة ولا اصدار المعنى فيما يقبل الوكالة
 فيلزم عليه اخذ المعرف في التعريف وهو ورواها قال م ركي يقبلها شرعا
 فلا دورا وقوله لا ينفعله بعد موته صادق بان يقول لتفعله حال حياته
 واطلق فهو ولي من قوله في ث المنهج ليعمله في حياته وخرج بذلك ايضا
 كالوجعله وصيا في بيع شيء او قضا يكون بعد موته اذ هو ان يمينه هذا
 الخطاب لا يورثه يوسف فقد وكلهم في الذهاب بالقبض والقبض على وجهه بيمينه

تو صدقت بيمينه الا ان
 بها من حيث ان الذي في ث
 بقدر بيمينه القاض وعمل
 لا على الحق وهذا لا يرد
 في قوله في دفع المال للربيع
 في قوله في دفع المال للربيع
 في قوله في دفع المال للربيع

باب الوكالة

باب الوكالة

باب الوكالة

قد روي في نسخة واحدة ان
 هو من قول الصحيح ولا يقع جملته انما هو
 لا ينافي مع ما ياتي في صورة الاطلاق
 في هذه النسخة
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

وروي في نسخة اخرى ان يوافق فيكون شرعا وهذا طريقه للشرع
 ضعيفة معتدلة في مذهب مالك والفقهاء ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان
 ورد في شرعنا ما يفرق به بل يكون الدليل ما ورد في شرعنا فالاولى الاستدلال
 بما فيه فاعتقوا كما من اهله بنا على انه وكيل وهو الاصح انه صلى الله عليه وسلم
 بعث السعاة الى الاستدلال بذلك مبنيا على ان بعث الاحام السعاة وكاله
 فللمساعي ان يوكل فيما يجز عنه وقيل ولا يفرق ان يوكل مطلقا الضمير في
 الضاد المجرى كمنه لضمه يسكوها ايضا قبله ووقع في الحديث انه بعث
 وهو خطأ فاحذر في كتاب ام حبيبة الممارعة وقيل هذبت في نسخة
 صخر بن حرب بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف فهي حقيقة معاوية رضي
 الله تعالى عنها هاجرت الخبيثة في النجوة الثانية مع زوجها عبيد الله بن
 فولدت له حبيبة وارتدت وتحوّل نصرانيا والعياذ بالله تعالى وهي ثبتت في
 الاسلام فبعث صلى الله عليه وسلم عمر والمذكور الى الخاشي فزوجها
 والذي عقد عليها خالد بن سعيد بن العاصي ودفع النجاشي صداقا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة مائة دينار وجمعها من عنده وبعثها
 شر خيل من حسنة منه سبع على خلاف في جميع ذلك وماتت سنة اربع
 واربعمائة وقد وكل صلى الله عليه وسلم ايضا ابا رافع في كتاب ميمونة وورث
 البارقي في شرائها دينار وصيغة كوكلت في كذا او فوضت اليها
 كذا نسوا كان ذلك مشافهة او كتابة او مراسلة ويشترط عدم ردّها كما لا
 ولا يشترط العلم بها ولو وكل وهو لا يعلم صحته حتى لو تصرف قبل علمه
 حاله اية يظن حياته لا يشترط القبول لفظا اي في وكالة يغير جعل
 الشرط المقتض من أحد الجانبين والفعل من الآخر لا فيما لو كان له عمل
 او معارة او مفصولة فوهمها الاخر اذ له في بعضها فوكل الموهوب له
 هي بده من المستاجر والمستفيرا والغاصب في قبضها له فلا بد من قبوله
 لفظا تزول يده عنها ولا يكتفي بالفعل وهو المساك لانه لا يملكه
 فلا دلالة فيه على الرضى بقبضه عن الموهوب والمالك في الاصل المأخوذ
 يجعل فلا بد فيها من القبول لفظا كما في المطلب ويتبع في تصويره بما اذا كان
 العمل الموكل فيه مضبوطا تكون الوكالة اجارة او افادة مر

ما وكل فيه خرج الصبي والجنون والمغني عليه والناهم والمعتق وكذا يجوز السفق في
 نحو مال والامارة او المحرم في كتاب نعم يصح توكيل الصبي في اذن في دخول دار او
 هديته ولو ائتمت قالت له سدي اهد اليك البك فيجوز وطهرا وطلب صاحب دية او اذا عجز
 ونحو تفرقة زكاة وذبح اضحية اذ يصح ان يشارك في الحديث كان ما مونا ولم يجز
 عليه الكذب ولو مرة واحدة وتوكيل محرم حلالا في كتاب لتعقده بعد الاحرام او طلق
 وزاد المؤلف في المنهج على ما هو قولنا غاليا يخرج به ما لم يثبت من طرده اي منطوقه
 كطاهر حقه ولا يوكل في كسر الباب واخذ حقه وان عجز عن ذلك على المعتد وتوكيل
 وعبد ما دون له في كتاب او غيره وسفينة ما دون له في قبول كتاب لا في اجابة لانه
 يمنع عليه مطلقا ومن العكس اي المفهوم كالا عي يوكل في تصرف وان لم يصح من
 له للضرورة وكحرم يوكل حلالا في الكتاب بعد التحلل او يطلق كامر بملك متعلق
 بمسألة وقوله او ولاية اي بان يكون ابا او جذا او وصيا او قاضيا وكذا الوكيل فيما
 يخرج عنه الوصي كذلك وفي الوكيل صحة مباثرة لا فلا يصح توكيل صبي محرم
 وفيه عليه ولا يوكل امرأة في كتاب ولا محرم ليعقد في احرامه وراى في المنهج ايضا غالبا
 يخرج ما لم يثبت من طرده ذلك وهو الفاسق اذا وكل الولي في بيع مال موليه كان
 يوكل في العدالة ومن عكسه كالمراة فتوكل في طلاق غيرها والسفينة والعبد
 فتوكلان في قبول الكتاب بغير اذن الولي والسيد في اجابته والصبي المأثور في
 في اذن في دخول دار وايصال هديته وان لم يصح مباثرة له فلا اذن ويشترط في
 الوكيل ايضا كما في المنهج تعيينه فلو قال لثنتين وكلت احدهما لم يصح نعم لو قال كلت
 في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح او لو اشترى الوكيل من يفتق على الموكل صح وعقوبه
 بخلاف القراض لمنافاة موضوعه من طلب الزرع ان يملك الموكل الى حال التوكل
 فلا يصح في بيع ما يملكه وطلاق من سيملكها الاتباع وان لم يكن التابع من قبض البيع
 التوكيل في بيع ما لا يملكه تبع المملوك وفي طلاق من سيملكها انبها
 في بيع عرق يملكها وان يشترى له ثمنها كذا على المشهور في المطلب وفي
 رخصه وبيع ما يملكه من العبيد ولو غلبه من التصرف في المملوك فالظن
 في الاصل المأخوذ في التابع ايها افاده في ثمنها ومرتزاده قابلا للمباينة خرج اليها
 في بيعه وودعه وقل تفرقة الزكاة والكفارة وذبح الاضحية وغير ذلك مما ساقى
 في العقود كبيع وهبة وضمان ووصية ونحوه وصيغة التوكيل فيها ان يقول

في نسخة اخرى
 واما صفة بنت ابي العاص
 ابن امية بن عبد شمس بن عبد مناف
 رضي الله عنها

في نسخة اخرى
 اذا اشترى

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

الوكيل جعلت موكلها مائلا كذا او موصيا له يكذا او لعلتك بمالك على
موكل من كذا بنظره ماله على فلان اه افاده م ر وغيرها كالنسخ
ورديع وبسج بخيار مجلس او شرط وكفيل لدين او عين واقباط لدر
مخلاف اقباض العين فلا يصح التوكيل فيه على المعتمد اذ ليس له دفعها لغيره
وكفيل او كفيل من دعوى وجوب رضى الخصم ام لا وكفيل من اجاب كاحياء او
وكفيل عفو به لله تعالى ولا يردى كفيل وحده قذف وحده زنا وشرب اه
افاده في المنهج ومن مطلق اى لم يعلم من بعض الوجوه ويعلم من ذلك
ثالث ذكره في المنهج بقوله وان يكون الموكل فيه معلوما ولو بوجه كوكيل في
اموال الخ ماسيا في كل قليل ونشر كذا في كل مورد او حصة ولا يصح
ولو تبعه كما اعتمد من نقله عن والده خلافا للمولف في ثم المنهج والنفق بدين
وبين صحة وكفيل في كذا وكل مسلم ان الموكل فيه ثم معنى ولا يهاجم في النفاذ
مخلافه فان ابهام في الموكل فيه واخر فيه اعظم قال الرخا في ظاهر
وقع جوابا كوكلي في طلاق زوجتك فقال وكفيل في جميع اموري
فانه لا يعم وفيه نظر واضح والاقرب الوقوع اه وما يقتضيه خلافا للمولف
الحالية فكون الطلاق هو المقصود من ابهام فلا يرد على ما نحن فيه
مالوفال لا محترز قوله مطلق لان هذا معلوم من بعض الوجوه وهو كوكيل
فيه اموال او ارفاق قوله وان لم تكن امواله معلومهاى من كل الوجوه فلا يصح
انها معلومة من بعضها كما علمت في شرع عبد اى للفتنة بخلاف مالوفال
فلا يجب فيه شئ لان المدار فيها على ما يرجع مطلقا فيلحق بشر ما فيه حظ
مرر وكذا صفتها بقبض او قصير او طويل قال مرر ولا يشترط ذكر الوصاف
ولا ما يقرب منها وفي بعض النسخ صنفه وهي الانسب بما بعده وقوله ان اخذ
اصناف نوعه كجرى وابطاى وخطاى وسركسى او في شراد اى
ايضا هم ر المحلة بفتح الخا وقوله اى الحارة تفسيرها قال م ر ومن لازمها
البلد فلذا لم يصح به اه وهو في ثم المنهج ايضا واسكت بكون اوله والرد
تفسيره فهو لى ونشر من قال م ر وقد تغنى السكة عن الحارة اى بحسب
كما اذا قال وكفيل للتشريع لى بيتا في الفورية مثلا فاعلم من ذلك البلد
القاهرة بخلاف مالوفال لثبتي بيتا في حارة العطار بن مثلا فانه كراهه من
البلد

م ر ولا يصح
م ر ولا يصح
م ر ولا يصح
م ر ولا يصح

م ر ولا يصح
م ر ولا يصح
م ر ولا يصح
م ر ولا يصح

البلد لان حارة العطار بن كما تكون في القاهرة تكون في غيرها لا قدر الثمراى
في العبد والدار لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لخصته
نعم راعى حال الموكل وما يليق به اهم روي ر ج على من المثل في حل جد اى
مخلة كان توجه عليه ذلك فوكل في محله عنه وتخرج بالتحمل الاستيفاء في التوكيل
فيه كما روي مثل الحد المتعزير ولو قال عفو به لشمله والقود ايضا او فود اى
نفس او عضوا وخرج بعد مفارقة مجلس طرف للقبض اى وكفه في المجلس
ليقبض اذا فارق وهذا في المعنى توكيل في ملازمة المجلس فسقط ما يقال اذا فارق
المجلس بطل العقد ولا معنى للتوكيل وخرج بذلك ما لو وكله بقبضه في المجلس
فانه يصح في روي اى سوا كان يتجدد المجلس او لا بشرط انقباضه والخلق
في كل والا في وطنى كان يخرج عن اقتضاها لئلا يكون له ان يوكل اوفى شيئا
اى اباها قال في ثم المنهج وهذا غير محلهما الجائز باسترعا او نحوه كما سياتي بيانه
اه هو الاسترعا هو الشهادة على شهادة الاصل بان يقول انا شاهد على زيد كذا
وقوله على شهادتي ثم يتعذر حضور الاصل بموت او مرض او حبس فيذهب النياب
يقول للمقاضي ان هذا فلانا اشهد بكذا واشهد في على شهادته ولا يثبت بغير
الخلق فلهذا ليس بتوكيل بل بشرع اى طلب من النياب ان يراعى شهادته ويحفظها
وعبارهم ر ولا يرد ذلك اذ ليس بتوكيل بل الحاجة جعلت الشاهد المحمل عنه
الحاكم المورى عنه عند حاكم اخر اه الخافاهاى للشهادة واليهى بصورته
في ثم المنهج حيث قال في الشهادة الخافاهاى بالعبادة لا اعتبار بنظرها مع عدم
الوقوفها على قبوله قال بعد اليمنى الخافاهاى بالعبادة لتعلق حكمها بنفسه
لها هنا لتعلق حكمها اى وهو الكفارة فاهر على اليمنى فكان الاولى اسقاطه او
اذا ما في ثم المنهج من قوله لا اعتبار بنظرها الخ وتعلق ومنه التدبير وخرج
التعلق المتعزير فيصح التوكيل فيه وتعلق الفتن والطلاق يسائر النفاذ
في مطلق الخبر وان اختلفا في انها اخبار بخلاف غير على الغير وهو اخبار حق
وتجلى اى الموكل مقر الخ محل له ان اى بمن سواد كرمها
ملا بان قال وكفيل لتقر عني فلان بالف او لتقر عني فلان بالف
ان خذها معا كان قال وكفيل لتقر فلان بالف او اى بعل فقط كان قال
وكفيل لتقر فلان بالف لم يكن اقرار الاحتمال ان يقصد بعل التعلق اى

م ر ولا يصح
م ر ولا يصح
م ر ولا يصح
م ر ولا يصح

اي لا جلي فالصور ربع او في ظاهرو صورة الفاسدة ان يقول انت على موكلي
كظاهرا او جعلت موكلي فظاهر منك وعساة المنهج ولا في حوزها ركعتل
وقد لان حكمها يتخص بمرتكبها وان الغلب في الظاهر معني اليقين لعلها لا
خاصة اه وذلك لان فيه منافع الرضى وسياي ان اليقين ما يتعلق به حجة
او منع او تحقيق خبر فقلت فيه ذلك لا الطلاق والضابط ان ما كان محرم باصل
الشرع كالزنا والغدق والسرقة والعقل بغير حق لا يقبل التوكيل اما القتل حق
فيقبل وما كان مباحا باصل الشرع وخرم لعرض كبيع حاضرا لباد والبيع
وقت ذك البعثة يقبل التوكيل اه افاده الزبدي وعبادة وان لم توفقه على
نية اذ القصد منها امتحان اي اختبار عن المكلف هل يوفي او لا وليس
ازالة الخاستلان القصد منها التلذذ اه افاده مرو ولا فرق بين ان تكون العباد
فرضا او نفلا كصلاة وصوم واعتكاف وامانة صلاة وقد رتب واعاد
ذلك فليس له ان يترك الصلاة ويوكل غيره ليصلي عنه او يصلي متفردا او يوكل
ليصلي جماعة ويكون ثلثها له وكذا البعثة اما القيام بالوظائف كمن عيده
مسجدا وتدرس فينبغي غير حيث كان النايب مثله او اكل منه كما عرفت
وجملة ما استثناه المصحح لا يقبل التوكيل اربعة عشر شيئا ومنها ما لا يتقاطعا
ولا يصح التوكيل فيه كافي الغشام تغلبا الشايبه والولاية على شايبة التمسك
اما الخاص كان راي لقطه فاذا نكده في مناولها له فانه يصح اه افاده مرو
ذلك بعضهم يقولون بان يوكل في التقاط حصصا ولا يبطلوه نصا لما عرفت
قوله لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى الخ وفيه ان المتعلق بتعظيم الله تعالى في ذاته
حكمها فكان الاولى ان يعلن بما تقدم عن مرو وهو معني قوله في مناولها
مقصود بعينه ابتداء التمسك الخ لئلا يشي الحق اربعة والحق الشك بذلك
بد في التوكيل في السك ان يكون الموكل مقضويا او مينا ويندرج فيه نوا
كر كعق الطواف فيصح التوكيل فيها ببيعها له بخلاف ما لو افردها بالتوكيل
يصح والخاص ان العباد على ثلاثة اقسام اما ان تكون بدنية محضة
تكون التوكيل فيها الركن في الطواف بعباد اما ان تكون مالية محضة فيجوز التوكيل
بالبشر طان يكون الموكل مينا او مقضويا اه افاده الزبدي وتفرقة زكاة
عطف على تسك ولا يجوز التوكيل الاخذ منها لاعتقاد القابض والمقبض نعم ان عبادا
نحو

مطلقا ما ان تكون
بالية غير محضة
فالتوكيل فيه
نحو

حاز لان المقض هو المالك وزج افحجية وله ان يوكل في النية ايها وكذا في الزكاة
وله ان يوكل ان يوكل فيما يتعلق بالمسبة لا في عسلة لانه فرض فيتبع عن حيلة قال مرو
وقضية صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد على ان المذرعى رجح جواز
التوكيل هنا مطلقا لصحة الاستعجار عليها في ابوابها اي الما صنية والانية
الكفارة وكذا تفرقة المندور والوقوف وتقدم عن المنهج صحة التوكيل في تلك
المباحات كالاخطاب والاحتساب وذكره في المنهاج بقوله وكذا في عمل المباحات
كالاخطاب والاحتساب في المظهر اه قال مرو كاشرا ان كلامه ثبت لذلك
فيمكها الموكل اذ قصده التوكيل بخلاف ما لو لم يقصده اه اذ علمت ذلك فخا قاله
ن لخاص من عدم صحة التوكيل في ذلك غلط فاحسن
ذكرها عقب الوكالة لانها من افرادها الوجود التوكيل فيها من الجانبين او من
جانب واحد ولانه يشترط في العاقد من ما يشترط في موكل وتوكيل على ما ذكره المص
وعبارة مرو وليست عقدا مستقلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ لبيان
تيسر الشان لذكر فيها ثلاث لغات على القاعدة في كل ثلاثى ليست عينه حرف
الحق كشيء جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فانه لعينه ويقال فيها ايضا شرك عقد
لها فيكون مشتركا بين ذلك وبين الكفر والنصب كما في قوله وعالم فيها من شرك
لغة الاختلاف اي شيوعا او تجاوزا عقد الخ فندبه دون ان يقول بثبوت حق
لما قال في من المنهج انه اولى ووجهه ان المقصود بيان الشركة المخصوصة بالاحكام
الانية الواقعة لا اختيار المفقرة الى الاركان بخلاف ثبوت الحق لخاصة يشمل الموروث
وغيره مما كان بالهر لكن قال بعضهم ان يعرفها بثبوت الحق لا انشيب ليشمل النوعين
الذين فان احدهما بالملك اختيارا او فرياد او اخر بالعقد بخلاف النقيب بالعقد
فانه لا يشمل الاما كان اختيارا اما ان يراد بالعقد الاذن في التصرف وان كان بعدا
حق شايع هو الملك وتوافقه كاية واعلموا الخ بانها لا يصح ان تكون وليا على الزكاة
الاعلى القول الضعيف القابل بان الفسمة تملك بالاستيلاء اما على المعتمد من ان التملك
بالقسمه او اختيار التملك فلا شركة ح واجيب بان وجه الدلالة منها انها اذا
اختاروا منها التملك ولم تحصل قسمه فقد صار المال مشترك بينهما بخلاف ما اذا قسم
الفعل فقد ثبتت الشركة في بعض احوال الفسمة فصح الاستدلال بالانية على من عيها
ان اناك الشريكين اي اناسهم بالخط والعمارة فامدها بالمعارضة في اموالها واثار

مكة خيرة كالحل
وعنه فلا وجه
للتقية

باب الشركة

قوله الا انه يراد له
قوله لا يصح
اعترضا

البركة في تجارتها فاذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والاعانة عنها وهو معنى
خرجت من بينهما اهـ فالمعنى انما معنى للشركيين حافظ لما مضى لا هو الامانة
خيانة احدهما صاحبه فاذا خانت تزلت البركة من بينهما فالثالث الشركيين هو
معيونة ولطفه فالعش وليس من الخيانة ما لو غرقت بعض الشركاء بزيادة على قدر
نصيبه فاخذ شركته من المال قدر حصته التي اخذها الاول لانه لما اخذ
حقه هي نوعان اى من حيث الاشتراك في المال اهـ قول في الملك اى سببه
وقوله فتر كان او اختيار انهم في الملك اى سبوا كان على جهة التفرق والاختلاف
وقوله كارت وشراى على جهة الشروع لاجتماع ذلك على المثل والشراى
سببان للملك بنوعيه لانه ان كان له كارتوه بالعتدى بسببه فليس
هو العقد فالشحناء عطفه والمراد به الاذن في التصرف بعد الخلط وعلية
المقابلة ان يقول والثاني بالخلط اى ان الاشتراك حصل بسبب الخلط ليس
الملك هذا ويجعل ان المراد بالملك الشئ المملوك اى فى الشئ المملوك بدر فثمة
بقربته المقابلة المراد بالارث والشراى الشئ الموروث والمشتري وقوله بالعتدى
اى فى الشئ المملوك بالعتدى وهذا سهل مما قبله ولا فرق في المملوك بين ان يكون
اعيانا او منافع وقد يكون الشركة في مجرد الحقوق اما على العموم كالشراى
على الخصوص من حق النحر وهى الواقعة بالعقد انواع اربعة من حيث العمل
ومحل تقطع النظر عن المال اهـ قال ومعناه ان الضمير راجع للعقد لكن المعنى
الاصلى بل معنى العمل ومحل ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف فلاولى ان يجعل
راجعا الى الشركة اعم من ان تكون واقعة بعقد او غير عقد وكل من انواع العمل
شركة شرعية شركة ابدان وهى باطلة عندنا مطلقا كاسياني وصحبي
اى حنيفة مطلقا وعند مالك ان اتخذ الحرفة الخالين بالثنية لينا سببه
بعد ليكون بينهما كسبهما وان كان ذلك ليس قدما كسبهما اى في زمن مدته
ويوم او شهر وشهران مجعلا ما تحصل لهما من الاجرة وتقسماه على حسب
مع اتفاق الحرفة كخياطين والانس بقوله السابق وسائر الحرف
يقوله هنا الحرفة وقوله واختلافها كخياط ورقي وكل منهما ما كسبه في هذه
الفاوضة ان يميزان عمل على حدته ولا اقتسما ما حصل من اكلت على ذلك
المثل لعله لا يجب الشرط لانه باطل قال في الروضة كاصلا وظاهرا ان كان

هذا جملتهم قوله شركة شرعية
ما مر من قوله شرعية
انما ينافى قوله شرعية
رسمه في لفظ الشركة
العقد والشرعية
منه بكون قوله شرعية
لفظ شرعية
الا فخر

الاضافة

بالاختطاف اذ لم يقصد كل منهما به نفسه وصاحبه فان قصد هما كان بينهما مطلقا
وشركة وجهه طاهر كلام الشان جمع وجيبه اى مشورين التمس وتصح ان يكون
جمع وجهه بمعنى الشخص قال في سميت الشخصا من ذلك لشراى على غيرها
كشراى الوجه على سائر جوارح البدن اهـ ولا حاجة له لان الوجه يطلق ايضا
على ذلك حقيقة قال في القاموس من الوجه مستقبل كل شئ وجمعه او وجوده
واجوه ونفس الشئ اهـ وقال في المختار ويقال هذا وجهه لانه يرى نفسه ثم قال
ووجهه هو الذي اشرفه اهـ كان يشترك اى يتفق قبل التصرف وجهان
ليس بغير ذلك او خاملان او وجبه وخامل بالخال المعجمة من التحول اى عدم الشهرة
وكذا قوله كل منهما بموجب مثل ذلك مالوا ابتاع وجبه في ذمته وفوض بيعه
للمخامل والزوج بينهما وما لو اشترك وجبه كمال له وخامل له مال لم يكن للملك
من هذا والعمل من الاخر من غير تسليم للمال والزوج بينهما ايضا وما لو ابتاع اجمالا
ولعل التقيد بما ذكر لانه اصل وضعه وان كان المطلقان متققا بونه اذ ليس
بينهما مال مشترك فكل من يشتري شيئا فهو عليه خسر وله ربحا هـ افاده من
ليبتاع اى يشتري كل منهما اى يعقد لنفسه ويكون المبتاع بحسب الاتفاق المذكور
لما وسوا عند العقد بوي نفسه وحده او مع صاحبه لان نية صاحبه لغو
لعدم ابدان فيها فان اذن كل منهما لصاحبه في الشراى او اشترى كذلك في شركة
صحبة ويكون ثم ما حصل الاخر قرضا او هبة عن الايمان اى امانة السلم التي
اشترى اياها واحدهما بموجب حال او حال وقوله بينهما اى يتساوا وتفاوت كما
وايدانها او مانعة خلق فبحر الجمع وقوله وعلية ما يبرض من غرم قيد في كل
خرج به بالنسبة للاول شركة العنان والنسبة للثاني شركة الابدان والمراد غرم
لا بسبب الشركة كغصب وغيره والاف الغرم بسببها موجود في شركة العنان
اى ولما حصل من غرم ففي كلامه اكتفا على حد سرائل بفتح الحاء والبر
واخرج من شركة العنان بقوله بيد او مال من غير خلط اهـ فتقوله من غير خلط
جمع به شركة العنان من تفاوت في الحديت شرعا فيه جميعا وهما متساوا
في العمل شرعا كانه جميعا قال م راو من قوم فوضي بفتح الفاي مستويين في الامور
ومنه قول الشاعر لا تضيع الثمن فوضي لاسراة له ولا سراة اذا جهل ساءوا
بكسر العين اى على الاظهر من غرضي ظهر او من غمان الدابة تلغ كل الاخر

مما يريد كنعان الدابة والاستواء في التصرف وغيره كاستواء طرفي كنعان
ويصح أن تكون من كنعان السماوي ما ظهر منها بالعلوها ونسبها وعليه فتى بالفتح
غير وهي اختلاصا في اشتراك في مال لها يتجر فيها فإفاده من لانها أظهر
الأنواع أي الإجماع عليها فلو الثلاثة الأول عن المال المشترك هذه سائلة
تصدق بنفي الموضوع فتصدق بان لم يكن مال أصلا وذلك في الأولين أو مال
غير مشترك وذلك في الثالثة ولكنة الغرض منها لا سيما شركة المفاوضة فلو كان
كان فيها مال وخلقه وانما يصيغه تدل على ما ذكر في التصرف وحدها الشرط
وهو قوله ويعلم ما يعرض من غير صحة البيع شركة كنعان بخلاف الأخير
ففي الصحيح كذا كانها خمسة عاقدان ومعتود عليه وعمل أي ذكره نظيره
من في القرائن فأن دفع ما قال ان العمل يتأخر عن عقد الشركة فلا يحسن عدس
أجزا ما هيته أو صيغة بشرط فيها أي الصيغة لفظ صريح أو كناية يشعرا
في تجارة وفي العمل فصيحة بان يبيع بحال وتقدر بلد فلا يبيع بنفي مثال قوله
بازيد ولا يبيعه ولا يقر بتقدير بلد البيع الا اذا راج ولا يتصرف بعين فالحظر
ولا يسافر بالمال ولا يدفعه لمن يعمل فيه بلا اذن في الجميع فان سافر به أو دفعه
بلا اذن ضمن أو باع بشئ من البقية بلا اذن صح في بصيغته فقط وان شئت الشركة
في المبيع وصار مشترك بين المشتري والمشتري وبسبب في شروط بقية الأركان
والبر في نسخة والنزوه هي صحة بناء على المعتمد من انه مثلي وقول في صحة
بعدم صحة الشركة فيه بناء على الضعيف من انه متقوم أو بناء على اختصاصها بالمال
المضروب أو محمول على نوع منه غير منضبط ولا فرق في الداهم والداني بين
لخالصة والمفترضة حيث راجع في البلد بان يكون مشترك بينهما قبل البيع
كان ورثاه أو اشترياه أو باع أحدهما بعض عرضه بعض عرض الآخر كنصف
بنصف أو ثلث بثلثين وأذن كل لصاحبه في التصرف بعد التقص فيما اشترى
والتعاقب فيما يقره فيصح ان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك ابلغ من الخلط
إفاده في هذا المنهج فالشرط ان لا يميز المالك أي لا عذر للعاقدين ولا عذر
كالصبر في على المعتمد خلافا للقبول في عبارة مرفان كان لكل علامة مميزة
عندها تلك دون بقية المالك لم يكف في اوجه الوجهين اه وان يتحد المالك
عنه بالشرط قبله وهو بيان له ولو قال بان يتحد المالك جنسا وصفة

في اقله

هذا الطويل وخرج بالجنس والصفة القدر فلا يشترط الاتحاد فيه لان الرجوع
والخسران على قدر المالين ولا يشترط ايضا العلم بقدر النسبة بين المالين هو النصف
او غيره عند العقد حيث امكن معرفتها بوجه من اربعة حساب او غيره فلهما
التصرف قبل العلم ان الحق لا يعود وهما فان لم يمكن معرفتها بعد لم يصح العقد
فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو لم يلا القدر وعلم النسبة كان وضع
أحدهما داهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقابلها مثلها أصبحت إفاده في باب
المنهج قبل العقد فلا يكفي الخلط بعده ولو تجلسه فيعاد العقد اه في المنهج
معنى الشركة يحتمل ان الاضافة للبيان أي معنى هو الشركة أي الاختلاط
والاंतरاج أو حقيقة على معنى اللام أي معنى للفظ الشركة وهو الاختلاط
والاंतरاج وعبارة مرفولو وقع بوجه في المجلس لم يكف على الأصح لان أسماء
العقود المشتقة من المعاني يجب تحقيق تلك المعاني فيها ومعنى الشركة
الاختلاط والاंतरاج وهو لا يحصل في ذلك أو بعد مفارقتهم لم يكف جزا اه
وان يشترط الزرع الخ أي ان شرطاه فليكن كذلك فالشرط ان لا يشترط فلا
ما ذكر فلو لم يشترط اشترط وكان الزرع على قدر المالين كما يوصى الى ذلك قوله
عمل بقضضة العقد المتقضى الصحة عند الإطلاق والتعليل اعم من المعلن
لاقتضائه الصحة عند الإطلاق وعند الشرط والمعلن الصورة الدائمة فقط
وقال في كلامه تدافع وذلك لا يقتضا أوله لشرط التصرف ما ذكر واقتضا
التعليل عدمه فعلمه اعتراض من وجهين التدافع وكون التعليل اعم من المعلن
ولذلك لم يذكر هذا الشرط في المنهج بعبارة أصله بل جعله كلاما مستقلا فقال والزرع
والخسران الخ على قدر المالين أي باعتبار القيمة لا الاجزاء ولا يقدر العمل فلو
خلط قفزا مقوما بزيادة بغير مقوم بخسبى كانت الشركة ان لا يلا والزرع والخ
بحسب ذلك نظر للقيمة ولا غير بنسبوا في الآخر اعملا بقضضة العقد اه قوله
على قدر المالين فان شرط خلافه بان شرط النسب والى في الزرع والخسران مع
المنهج في المال أو عكسه فسد العقد لمنافاة وضع الشركة وكذا الوشرط الزرع
والخسران بقدر المعلن ويرجع كل على الآخر وان علم الفساد على المعتمد بخلاف
التراض وان اقتضى كلام المنهج هنا خلاف ذلك وقد يقع المناص اه وذلك كما
لو كان أحدهما الغان والآخر اقل وأجرة عمل كل منهما مائة فمثلا عمل الأول في ماله

قال موصو

فيسقطان وثلاثة على الثاني فسقط ثلثا المائة ويبقى ثلثها على الثاني وعمل
 الثاني بالعكس فله على الاول ثلثا المائة ويسقط ثلثها في مقابلة ثلث الاول
 فيرجع الثاني على الاول بثلثي المائة وينفع القاصر في ثلثها باجرة عمله في مال
 نعم لو تساوى في المال بشرط الاقل للاكثر عملا لم يرجع بالزيادة لانه عمل متبرعا
 غير طامع في شئ كالعمل لخدمة فقط في فاسدة فافاده م رأى او انقص
 احدهما باصل التصرف لم يرجع بنصف اجرة عمله والزوج بينهما اي مع كونهما
 فاسدة ولا بد من صيغة لهذا الشارة الى بشرط الصيغة وهو ان ياتي
 فيها بلفظ صريح او كناية تدل على الاذن في التصرف وكاللفظ الكناية واشارة
 الاخرين المفهومة وليس المراد ان ياتي بلفظ بعد تمام العقد كما قاله ق ل عبارة
 المبيع وصيغة بشرط فيها لفظ يشعر باذن في تحريكه وهو اوضح من عبارة هنا
 على الاذن في التصرف اي لمن يتصرف من كل منهما او من احدهما فلو اذن احدهما
 فقط تصرف الماذون له في الكا والاذن في نصيبه خلاصة فان بشرط عدم تفرق
 في نصيبه تصح اذ هو م فلو اقتصر الى في صيغة الشركة وقوله لم يكتف اى
 لاحتمال ان يكون اخبار عن حصول الشركة ولا يلزم من حصولها اجواز التصرف
 الا ترى انها لو وزعنا المخرج لخدمتهما ان يتصرف الا باذن صاحبه نعم ان توبعا
 بذلك الاذن في التصرف كفى وكان كناية كما في مرقا الخاص ان ان قد تفرق
 لم تكن المصلحة عن حصول الشركة او اطلق لم يكتف او المنشأ ان توى به الاذن
 في التصرف كفى وان يكون في كل منهما اهلية التوكيل والتوكيل لان كلامه الاول
 عن الاخر فان كان احدهما هو المتصرف لم يترط فيه اهلية التوكيل وفي المخر اهل
 التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعم في الاذن اما في المخلط وغيره فلا بد من توكيل
 اهو المخرج بزيادة وهو ان اي ان لم يستعمل المشترك او استعمل فمناوئة
 اجماعة فاسدة والافان لم يتعمل باذن قمارية ولا ففصب ومن الاستعمال
 دانية ليون اهل فماني فيه عام في القراض اي فيصرف في يمينه في الزرع
 الشريك وفي الخسر والتلف وفي قوله لم يترتب على او للشركة وان عابدي في
 وما في في دعوى التلف عام في الودعة لا في قوله اقتسما وصار ماني في
 مع قول الاخر بل هو مشترك في المصروف المنكر لان الاصل عدم القسمة بغير
 جمل او حار باذنها اي في الاستعمال والاستعمال من صاحب او مملوك المستفي

سواء بثلث الانية الاولى
 بثلث الانية كالاخرى

على ان الحاصل الجار متعلق بخذوف اي وانفقوا على ان الحاصل الاول المراد
 بالاذن الاتفاق فالجار متعلق به فالحاصل الى ان كان المام لوكا او مباحا وقصد
 بنفسه ما اطلقا وقصد به الشركة ولم ياذن له الاخران في تلك المباح لا يتقنا
 فان اذنا في ذلك وقصد به ما معه فهو مشترك في جواز النية في تلك المباحات
 فيكون وكلاهما في تلك المافينس هو او عمنه بينهم على قدر اجرة امتا لهم بلا
 تراجع كما رجح ابن المقري وجرم به في الانوار وعلى هذا اقتصر مرفعين والاصح انه
 يقسم بينهم بالسوية ويطلب المستفي كل من الاخرين بثلث اجرة تدرج كل منهما عليه
 وعلى الاخر بثلثي اجرة فانه ان استوت جري القاصر والاربع بالثناوت وهذا
 فارق هذا القول ما قبله احدهم بما للثنا المعنى ان واحد لغير قدر ان مال
 واذن لو اذن يشترى به امتقوا لو اذن ان يستقيا اهل ف ل ولو اشترى مال
 الارض والبذر والمثلث مع رابع يعمل على ان القلة بينهم لم يصح الشركة فالزوج
 للمالك البذر ولم عليه الا اجرة ان حصل من الزرع شئ ولا فلا ولو غصب نحو
 نقدا وبخلط عائد ولم يغير فله اوفر از قدر الغصوب ويحل له التصرف في الباقي
 ولو باع احد شركا شرا كاصفقة او وكل احدهم المخر قباعة وقض قدر حصته
 من الثمن اخضع به بخلاف ما للورث جميع دينا فلا يختص احدهم بما فصب منه
 بل يشاركة فيما بقي لا بخلاف المحقة ولو اجر حصته في شرك لم يشار في ما فصب
 مما اجر به وان تفدي بتسليم العين للمساخر بغير اذن شركه اوافاده مرف
 اجرة عمله اي ان قبول باجرة والمستبطينا شبيها هو ما ذكرناه لك سابقا
 ما خوة من هب بمعنى مبرورهما من يد الى اخرى با
 او بمعنى يسقط لان فاعلمها استسقط الاخصان بعد ان كانا ولا عنه مرفاي
 وهو في م رايض وذكرت عقب الشركة لما فيها من تحصل ربح لشخص على يد غير
 او خوذ ذلك فان طين لكم توف النسوة فاعل طاب وصمير منه للصدقا والمذكور
 في قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن ونبسا عمنزاي طاب نفوسهن وكلوه
 معنى خذوه واليهي الذي لا ينقصه شئ والمرى محمودا العاقبة وكفى بها
 عيلة والمراد ان الزوجية الرشيدة اذا اعطت لزوجها شيئا من ماله فمابعد
 اخذها لغير طيب نفس جاز لا اخذ لا تخم من جان اي معطينه لجارها
 اي شيئا بطينية لجارها اي لا تعود صغير الحديث اتقوا النار ولو بشق تمزك

باب التوبة

والذي يصح ان من المعنى وعليه وبشكل في القبض والافاض كقوله الم راخذ من اطلاقه
وان قال القيلوبى لا يحتاج الى التوكيد لاطلاق الم في جميع الاعصار على خلافه
بخلاف الهبة فانها لا تقع من الاعنى ولا الهبة بابيع وبشرط ان لا يترتب
او يتبرع عليه فلا يقع من مكانت بغير اذن سيده ولا من ولي في مال مولى بشرط
في المعقود عليه صحة جعله عوضا او حجة بترفع هبته وان لم يقع فيها
فقبل البدل عن الاختصاص لا يسمى هبة ولا هبة موصوف في الزمة كان يقول
وهبتك كذا في معنى ولا يقع ان الهبة انما ترد على المعاني لا على ما في الزمة بخلاف
البيع فانه يرد على ما وهبه الدين المستقر للدين او التصديق به عليه ابرأ ولا يحتاج
الى قبول نظر المعنى وهذا اصح فيه على المعتمد نعم ترك الدين كالمدين كناية ابرأ
وهبته بغير الدين باطلا في الاصح خلافا لما في المنهج لعدم القدرة على تسليمه اذ
ما يقبض من الدين غني لا دين ثم ان كانت صيغة ما مع قوله او بغير عوض
فهبة نقضت في انه شرط في الهبة والصدقة صيغة وليس كذلك كما تقدم الا ان
يجعل من عطف الجمل وكان محذوفة مع العلم بالقدرة او كانت هي الهبة الهبة
لا يقيد كون فيها صيغة بغير عوض لانه يعوض اياها باللا الهية او بمعنى مع وقوله
معلوم كوهبتك هذا على ان يتبين على كذا فيقبضه فيجري في ذلك احكام البيع
من الخيارات والشفعة وحصول الملك بالعقد بالقبض ومنع قبول بعض
الموهوب ببعض الثواب او كله لا بشرط المطابقة في البيع بخلاف التي بلا ثواب
فانه لا يضر فيها قبول بعض الموهوب وقوله نظر المعنى اي وهو وجود المعنى
وهذه ليست داخلية في تعريفها بناء على الاصح معتمد فهبة مطلقة اي عن
التقيد بقصد ثواب الآخرة او الاكرام او غير ذلك وتعرف بانها تملك تطوع في حياة
تخرج بالتمليك العارية والضيافة والوقف وبالتطوع غيره كالبيع والزكاة والصدقة
والكفارة والواجب من الاضحية والهدى والعقيقة بخلاف المندوبين فيها فهو
من الهبة لوجود التملك فيه وان اشتمل التصرف فيه بتقوى بيع وبهية الوهبة
لانه التملك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت ثم ان ملك الاحتياج او لثواب
آخرة فصدقة ايضا او بقلبه لطلب الكرامات فدية ايضا فكل من الصدقة والهدية
هبة ولا عكس لان ارادها في ذات الاركان وهذا معنى قوله المنارة الخ اي المنارة
عن الهبة المعقودة بكونها ذات اركان بالرفع الخ اي وبعدم اشتراط الصيغة كالمندوبين

قوله في الهبة المندوبين
قوله في الهبة المندوبين
قوله في الهبة المندوبين

والعكس اي لا يحتقر جارة اخذ جارة معطنة اي شيا اعطته لها جارة والجارة في الموضع
لست بقيد بل هو في كل من يستحق شيئا يعطيه او ياخذ ولو جارية او ذورا
عائشة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها اعطت سائلا جارية عن فاحذها لئلا
بيده استحقاقها فقلت له جارية في هذه من متقال ذرة واستعاض بها
فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولو فرس من ثابة بكسر التامع كسر السين في
بينهما راسا كنة ونون اخر الحروف هكذا فرس شيئا عطية وعبارة الفا موص
الفرس من كزجج للبعير كالحافر للبدانة اهو هي صريحة في انه بكسر الفا والسين
فقط ويستفاد منها ان اطلاقه على ظلف الشاة محذور قال في النهاية وهو من البقر
كالحافر للبدانة وقد يستفاد الشاة فيقال فرس من ثابة والذي للشاة هو الظلف
والنون زائدة وقبل اصله اهو قال القيلوبى ويقال له من البقر كذا اي فرس
ومن الظفر ومن تحو الحافر ومن تحو البقر كذا اي فرس ومن الادمي قد مر
مخالفة للفا موص والنهاية اذ مقتضاها ان القرن حقيقة في البقر مع انها
قال انه حقيقة في البابل اي ظلفها اي الشوي وهو المراد بالحق الذي عبر به
بعضهم ان المحرقة حقيقة لا يتنفع به المراد من ذلك المسألة في القلتا في المحرقة
شيا ولو قيل لا كفر من شاة واركابها اي الهبة المقابلة للصدقة والهدية المراد
عند الاطلاق اذ هي التي يقبض لها صيغة اركان البيع في ثلاثة صيغة اركان
كوهبتك ومملكتك ومختلك وكرمتك وعظمتك وتخلتلك وكذا اطمعتك و
في غير طعام وقبول كسبتك ورضيت وانتم لفظا في حق الناطق واشارة في حق
الاخرس انها تملك في الحياة كالبيع وهذا انعقدت بالكتابة مع البنية كذا
كسوتك هذا وبالعا طاة على القول بها وبشرط في الصيغة ما عدا البيع ومنه
التعليق والناقية والقبول على وفق المحجب فلو وهبه شيئا فقبل احد
او شيئا قبل بعضه لم يصح فلهما على المعتمد ومنه ايضا اعتبار الفورية والنية
الفصل الا باجنبي ولا يقبض وهبتك وسلطتك على قبضه لتعلقه بالعقد
من اعتبار الصيغة ان الابد والام لو جاز ابدتها او ابنتها الصغير جاز ولم يصدر
جهان بني فيكون ملكا لها او فمغارية ويصدق بمنه في عدم تملكها ذلك
ادعته وخرج بالهبة الصدقة والهدية ولا يقبض لها صيغة بل يكفي في قبضها

قوله في الهبة المندوبين
قوله في الهبة المندوبين
قوله في الهبة المندوبين

قوله في الهبة المندوبين
قوله في الهبة المندوبين
قوله في الهبة المندوبين

في المصنف
في المصنف
في المصنف

ادام

وكذا يقال في الهدية فامتيازها عن الهبة امتياز النوع عن جنسه وقد
يختص الثلاثة منها القتل بالثبوت كرامة وقصد ثواب الآخرة وملازمة
والتي بايجاب وقول افادة في المنتج بزيادة وهو صريح في عدم انفرد الهدية
والهدية عن الهبة فتقول قل ان الصدقة والهدية يتفرعان عنهما عند عدم
الصيغة وتنفرد عن كل عند عدم قصد الثواب والاكرام مع وجود الصيغة
اخرى في محل نعم ان اراد بالهبة القابلة للصدقة والهدية التي هي في الآخرة
مع كلامه لكنه خلاف موضوع المسئلة من ان الهبة المرادة هنا الهبة المطلقة
الشاملة لهما والحاصل ان الهبة تطلق شرعا على ما يقع بالصدقة والهدية وهي
المرادة عند الإطلاق وعلى ما يتقابلها وقد جعل الأول في تعريفها والثاني في
وتطلق لغة على عطاشي بلا عوض وعلى غير ذلك كما يعلم من أول الباب للفرق
الآخرة أي في الواقع أو شأنا ذلك وكذا قوله كرامة يخرج به الرشوة وما يبيع
للشاعر خوفا من محوه ونحوها والكتاب هدية للرسول السيد لان شرط كتاب
الجواب على ظاهره ولو اعطاه دراهم وقال اشترى بك بها عمامة أو أدخل بها محلا
أو نحو ذلك تضمنت لذلك مراعاة لفرض الدافع هذا ان أطلق أو قصد ترأسه
بالعمامة وتنظفه بدخول الحمام لما رأى به من كشف رأسه وشفت بدنه
ولو مات قبل تصرفه فيها انتقل لورثته ملكا مطلقا فان لم يقصد ذلك بان قال
له على سبيل التبسط المعتاد فلا يتعين ذلك بل يملكها ويتصرف فيها كيف يشاء
فملكها في الشق على المعتد لكنه في الأول لا يتصرف فيها الا في الجنة المأزونة
كالغنى المهدى اليه من لحم الاضحية بخلافه في الثاني ولو اعطاه كنفلا لبيته قلنا
في غيره فعليه رده ان كان قصده التبرك بابيه لقوله أو وري أو قصد التبرك
بفرض التكفين ولم يقصد التبرع على الوارث فان لم يقصد ذلك لم يلزم رده
بل يتصرف فيه كيف شاقا له على سبيل المعتاد نحو الا لزمه رده اخذ
من ولا رجوع فيها أي الهبة المعقبة لا على الشامل للصدقة والهدية على وجه
يتعين النور بل له ذلك متى شاء وان لم يحكم به حاكم أو مرر وكذا اضحى كانت
أي من النسب وان بعدوا وكان اني وفرعه كذلك بخلاف غير الاصل كالأخ والأخت
رجوع له فيما اعطاه لظاهر الخبر وانما اختص الاصل بذلك لانها التهمة فيه
عليه من اتياره لولده على نفسه يقضي بانه انما رجع لحاجة أو مصلحة ويكره

ان

٨٠

في المصنف
في المصنف
في المصنف

فما يشبه ما لو رهبنا
تألف في شرط الرجوع
كون الموهوب عبدا

أي ركانا ابا ارحم الله

من غير عذر فان وجد كون الولد عاقا أو بصرفه في معصية انذره فان اصر لم
يكرب بل يندب لبي العاقى ان لم يغلب على الظن تقينه طريقا الى كفه عن المعصية ولا
وجب وفي العاق ان زال عقوبة فان رآه كره وبياح ان لم يندب شيئا ويمتنع في
صدقة واجبة كذب ووزكاه وكفارة وكذا في لحم اضحية لانه انما يرجع لمقتل بالضرر
وهو ممتنع هنا وفي هبة ثواب بخلافها من غير ثواب وان اصابه عليه ما ولو رهب
داقضه ومات فادعى الوارث صدوره في المرض والمهيب كونه في الهبة صدقة
الثاني بيمينه ولو اقاما بيمين قد ثبت سنة الوارث لان معار زيادة علم بشرط
في الرجوع كون الولد حرا فان كان رقيقا فالهبة لبيده ولو اراه من دون كان
عليه امتنع الرجوع جرمنا سوا قلنا انه اسقاطا م تملك اذ لا يملك للدين
فالشرط ثلاثة حرية الفرع وثبات الموهوب في سلطنة الفرع وكونه عبدا افاده
مرور بوجد منه ان الاصل لو رهب لفرعه وظيفه او بها ملكية لم يكن له الرجوع
فيها لان ذلك ليس بعين لفرعه وعبد فرعه غير المكاتب كفرعه ان الهبة
لعبده هبة له بخلاف عبده المكاتب لا استقلاله افاده م ر في سلطنة المهيب
أي استيلائه وان لم يبق ملكه فشمع ما لو اعطاه عبدا افتح لم يملك له الرجوع
فتصح لينا السلطنة وان لم يبق الملك بخلافه مادام خيرا ولو رجع على خراج
السيف امتنع الرجوع ويترك بينه وبين نظيره في النصب حيث يرجع المال
فيه وان ثبت وتفرغ بان استملاك الموهوب يستقطبه حق الواهب بالكلية
وان لم يملك المقتوب ونحوه لا يستقطبه حق مالكه اذ النصب لا يرد فيه من الرجوع
وقد وجد عن مال والعلقية أولى من التعلق بيد له افاده من ر المذهب بغير
الحال قابل الهبة بمعنى الواقع عقد الهبة له ليدخل ما لو تولى الطرفين كالهبة
منه بحجوز الصغير فيمنع الرجوع بخو بعه أي وان عاد اليه ان الزائل
الفايد كالذي لم يرد ولو رهب الوالد شيئا لولده فهو له الولد لو رده لم يرجع
بل انتقل الملك في الولد بخلاف ما لو رهبه ابنته لان ابنه فان له الرجوع كما
علم وهو يرجع الاصل فوجد زائد فان كانت الزيادة متصلة كسكن وتعلم صنعة
وخل فاراد العتية وان انفصل رجع فيها معه بخلاف المنفصلة كولد وكسب
واجرة وكذا اصل حادث لحد منه على يد فرعه او جده فاقصا رجع فيه من غير
الرجوع النص وخرج بخو بعه رهنه وهبته قبل قبض فيها وتعلق بغيره

من ان الاحكام والوصية به وترتيب وزراعتها ولجارتها لبقا سلطنته ومورد الاجارة المنفعة
 من غير ان كان المتبرع فيها المستاجر وفارق ما هنا جوع البائع بعد الخلاف بان النسخ ثم
 اقوى والذكري وجه ان النسخ ثم يرفع العقد من اصله ولا كذلك هنا
 افاده في المنهج ومرر وابلاده اخرج به محروطة ولا يمنع الرجوع
 ان يعطى عطية اى سوا كانت تصيغه ام الهدية وصدة فتكون اوقية هبة
 بصيغة مع بقية الاركان فهو عطف خاص وتكتفى بالاشارة الى جواز الرجوع فيها
 كان تعقد وعالم يكن به كذلك هكذا قاله قل وفيه ان عطف الخاص على العام
 لا يكون ما ان الان تجعل معنى الواو في جمع بالنصب عطف على يعطى وقوله
 اما الوالد بالرفع بدل من ضمير يرجع والمريد من رجل والنصب على الاستثنا
 ومنها اى من جملة ضيفها فهو صيغة هبة ان طول فيها العبارة فيعتبر فيها القول
 ولا تلزم الا بالنصب ولا بد ايضا ان يعرف العاقدان معنى العري والرفق على
 المعتد ولو بوجه صى يقصد فلو قال ذلك جاهل من جميع وجوهه لم يكن
 نعم من اى بلفظ صيرع وادعى جهله بمعناه لم يصدق الا ان دلت قرينة حاله
 على ذلك كعدم مخالطة من يعرف اه افاده مرر وكانا عقدين في الجاهلية كما
 حكمها في الاسلام من المرافقة راجع للثانية والاولى من العمر وهو قوله
 وقوله برفق الاخرى مودة اعمر تل داري ليس بقيد كما استفاد من الكلام
 اى او داتى او حصى منها ان كان شريكا ومنها ان يقول احد الشرى بكنى هو
 موتا ومنها ايضا وهى ان هذا لك عمرى او ما عشت اى جعلتها لك عمرى بخلاف
 ما لو قال جعلتها لك عمرى او عمر زيد فان بطل الخروج عن اللفظ المعتاد وبما فيه
 من تاقبت المال فان الواهب او زيد قد يموت ولا يخلاف العكس فان الانسان
 يملك امدة حياته فكان كلافقت كونه نصير بمقتضى الحال وان قال غايته
 ولفظ الشرط اى لنفسه وان ظن لزومه وليس لنا موضع يصح فيه العقد
 وجود الشرط المتناهي لمقتضاه الاهداهم ولا يرد عليه شرط لا غير من فيه كثر
 ان ياكل البسيع كذا الان ذلك ليس منافيا لمقتضى العقد اى ان ياكل من ياكل
 مضاف اليه واعمر بضم الهمزة وكسر الميم فهو معنى المفعول وقوله ولعقبه
 لعمرى بمعنى الشئ المعمر اى كائنه له ولعقبه بان قيل له اعمرتك وعقبك
 وذكر لعقب ليس بقيد فانها الذى خبر اى وفيه اظهر في مقام الاضمار

من ان الاحكام
 من غير ان كان
 اقوى والذكري
 افاده في المنهج
 ان يعطى عطية
 بصيغة مع بقية
 كان تعقد وعالم
 لا يكون ما ان
 اما الوالد بالرفع
 ومنها اى من جملة
 ولا تلزم الا بالنصب
 المعتد ولو بوجه
 نعم من اى بلفظ
 على ذلك كعدم
 حكمها في الاسلام
 وقوله برفق
 اى او داتى او حصى
 موتا ومنها ايضا
 ما لو قال جعلتها
 من تاقبت المال
 يملك امدة حياته
 ولفظ الشرط اى
 وجود الشرط المتناهي
 ان ياكل البسيع
 مضاف اليه واعمر
 لعمرى بمعنى الشئ
 وذكر لعقب ليس

التبعين باحتمال كونه للرجل فقط مع ان المقصود التعميم وقعت فيه الموارث
 اى ضمان ما يورث عن اعطى له فوقع بمعنى تمنع وخبر الشافى اى به بعد ما
 قبله لشعوله للرفق لا يبرر ولا يترقبوا بضم او بما اى لا تتعلوا ذلك طامع
 في ان يعود اليكم وهو محل النهي والافهم لطلوبان انها هبة كما مر والنفى ارشادى
 لا يغير واجب ولا خاص بمعنى كالار ارشادى في قوله تعالى وان كنتم على سفير
 ولم تجدوا كتابا فمره من مقبوضة فمل رقب شأ او عمره بالنسبة للمفعول فيها
 وانما تلك الهبة اى بالمعنى الاعم الشامل لجميع انواعها ولو من اب لولده الصغير
 على المعتد اه افاده مرر بالنصب كقبض المبيع فيما مر بتفصيله نعم لا يكتفى هنا بالان لا
 ولا الوضع بين يديه من غير اذن ان قصته غير مستحق كالوديقه فاشترط تحققة
 بخلاف البيع وكالتبضع لا قياض من الواهب ولا يعتبر في القبض الفور ولا بد منه
 وان كان الموهوب بيد المتهب اه افاده في المنهج بالاذن فيه اى بعد تمام
 الصيغة فلو قال وهى لك هذا واذنت لك في قصته فقال قبلك لم يكف ولو
 احتلفا في الاذن في القبض صدق الواهب ولو اتفقا عليه لكن قال الواهب جفت
 قبل ان يقبض الموهوب وقال المتهب بل بعد صدق المتهب اه زنادى بزيادة
 ويختار الوارث اى ان كان اهلا والافقولة نعم المفى عليه لاولى له الا ان ائبس من
 افاقته وعلم من كلامه انه لا يفسخ العقد بالموت لانه يؤول الى الزوم بخلاف الزكوة
 والوكالة والكون الخون والاعمال ويكره المعطى التفضيل في عطية اصله او فزعه وان
 بعد سوا الذكر والاذن لا ينفى ذلك الى العقوق والتسخا والله اعلم ولا امر
 بتركه اى في الفرع فان فضل في الاصل فليفضل الام لخير ان لها ثلث البر ومحل الزكاة
 التفضل عند الاستعوا في الحاجة وعدمها وان لا يكون احدهم عاقا او فاسقا بصره
 في المعاصى والا فلا يكره حرمانه وكذا الوفضل بفضله لعلم او اوع وكالعطية غيرها
 كتودد بكلام او نحو فبكره التفضل بينهم فيه على الحمد وظرف الهبة ان لم يقيد
 بوجه ما كقوله ثم يتشدد الراى وعماوه الذى يكثر فيه من خصوص هبة الفضل
 ولا يكون هبة عملا بالعادة واذا لم يكن هبة فهو امانة يحرم المنعالة لانه انتفاع بملك
 غيره بغير اذنه لا في اكل الهبة منه ان اعتيد بقبولها منه ويكون عارية وسن
 ما مر صاحب الهدية بالاكل منها لما روى الطبراني عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى
 عنه انه صلى الله عليه وسلم كان لا ياكل هدية حتى يامر صاحبها ان ياكل منها لاشاة

هذا لا يمنع

التبعين

NC

المسجومة التي اهدت اليه بخير وهو اصل لما يعتاده الملوكة في ذلك حتى لم يبق
من الضمن لان التزام ما في الدفعة التي في ضمن الكدرك
من في معناهم لان فيه التزاما باختيار كان المصلحة فيها بدل مال بذلك وانما قد
وعقبة بالهبة لان فيه التزاما باختيار كان المصلحة فيها بدل مال بذلك وانما قد
يقع فيه بدل المال بغير عوض اذا كان بغير ان كان في الهبة اي باب ضمان الدين
والعنى والبدن كما يوخذ من التعريف ويؤخذ منه ايضا ان كان الخمسة لان
المراد بالتزام بصفة وهو يستدعي عاقدا ومعقودا له وهما الضامن والضمن
وله والحق الضمن عنه والمراد بالحق ما قابل العنى فيشمل المنافع فيصح ان يضمن
منفعة الدار او حملها الى مكة حيث يتعلق ذلك بدفعة المضمون وقال بعضهم ان
الضمان اوله شهرامه ووسطه ندامة واخره غرامة ولذا قيل
ضاد الضمان بصاد والصل حلتصق فان ضمنت في الحبس في الوسط
وقيل عاشر ذوى الفضل واحذر عشرة السفلى وعن عيوب صد ثقل صد فقل
ومن سائبا اذا ما كنت في محمل ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل او احضار
بالعرف على حق اي او التزام احضار من هو اى الحق اللازم لا بمعناه السابق
وهو ما قابل العنى بل بمعنى ما يشملها والعقوبة وان كان المتبادر من على الدين
فتصح كفالة دين من عده مال امانة كودعية وكذا من عليه عقوبة ففي الضمن
استخدام او الوضع الى الوصف بدون صفة ولا فرق في ضمان احضار من ذكره
ان يكون في مسافة الفصر او لا كما يصح ضمان دينه كذلك على المعتمد او على عطف
على من اى او التزام احضار اى ردعنى مضمونة لغصب او اعادة او سؤم اذا كان
قادر على انزعها او ادن له من هي تحت يده على ما ياتي بهذا القدر شامل لان العطف
الثلاثة التي من جعلها بالكفالة فتقوله في الترجمة باب الضمان شامل للكفالة
الزعم هو لغة في الضامن ويسمى ايضا ضمينا وحميلا وزعيما وكنيلا وصير
الماوردي غير ان العرف خصص الاولين بالمال والتحيل بالدية والزعم بالمال العطف
والكفيل بالنفس والصبير بدم الكمل وقوله القليل اهمر وخبر الحام اخره عاقل
لا احتمال لخصوصية فيه ويؤخذ منه مع قوله تعالى في ضمن الامر من ان الفعل من
في حوقا رد عليه امن من غايته اهمر وقوله تحمل الى ضمن الامر من ان الفعل من
الضمان وان كان اى الضمان اى ضمان الدين والعنى لوجود المضمون عنه
في كل منهما وانما قيد في المنهج بضمان الدفعة لاشتراط الشئ في المضمون لا التوكل

والقدر المضمون
من قدر المضمون
الوارد على

منه كمنصفه او ما لا ينبغي بدونه كراسل وقلبه او وجهه حيث كان المتكفل به حيا
 بخلاف بدنه ووجهه ونحوهما من اعضاءه التي يعيش بدونها افاذه مر من جرد
 كحد خمر وذا وسرقه انا ما مودون بسترها او البلي في استقامتها ومعنى تكفل
 الانضاري بالغامد يتبعه ثبوت زناها الى ان تلدانه قام بموها ومصلحتها على حد
 وكفها لكونها لا يتكفل بما ذكرهنا مع وجوب الاستيفاء فور او شمل كلامه ما اذا
 حتم استيفاء العقوبة وهو المعتمد افاذه مر اذ سعى في دفعها اي وفي ضمان
 من المولى عليه تشديد عليه وهذا امر غلبي ولا فقد تختم الاستيفاء ولا يمكن السعي
 دفعها في غيرها اي في غير عقوبة الله تعالى بان كان عقوبة ادمي كالمالكين
 المذكورين او غير عقوبة اصلا بان كان حق الله تعالى كركاة وكفارة ويزاد في
 كالمال التي تباع ضمانا او كمنفعة متعلقة باجير او قن ابق او امره فضمن له
 الاجر المستأجره والحق لولاها والمرأة لمن يدعي كاهها الميشتيا ومن اثبت كاهها
 لستلمها كقول واحد قد فمثل عمالين لئيبه على انه لا فرق بين ان يكون
 بدخله المال كالقود او كالقذف اه شورى ولا بد من اذنه المضمون
 ان لان المقصود بالكفالة احضاره واذ لم ياذن فاذ ذلك المقصود اذ لا يلزم
 الحضور مع الكفيل ولا يكفي القدرة على احضاره اه افاذه في ثم المنع بزيادة
 بدنه الباريد وخرج بذلك المضمون دينه فلا يشرط اذنه ولا رضاه كاه
 ان كان حيا خرج الميت ولا يعتبر في كفالة اذنه وصورة كفالتك ان يكون عليه
 دين قتل مونه وتخل الشهود الشهادة على صورته ولم يعرف في الممتونة
 مات فطلب صاحب الدين احضاره عند القاضي ليشهد على صورته فله
 رجل احضاره ومحل قبله فنه ما بعد وضمن في القبر وان لم يعل عليه التراب
 وان لم يتغير وعند عدم النقل المحرم وان لم يتغير في مدة احضاره فلا يضمن
 واذن الوالي في هذه الاحوال لقوة ذكره الاذني اه افاذه مر مالكة كاهها
 رقتا ومنفعة وان تعدد السدد فلا بد من اذن الجميع ويعتبر في الموصي
 اذن الموصي لم في الكسب المعتادة ومالك الرقبة في الناذر وفي الموقوف
 اذن الموقوف عليهم ان يخضروا ولا عبرة باذن الناظر والمبعض في نوبته
 وفي نوبته سرده كالفق اهل وهو مخصص من مر اوليه المراد به تاييد
 الوارث في حق الميت والاب ونحوه في حق الصبي والمجنون ويعتبر اذن جميع

مقرر وجب في الاول حد لا يحد
 فيها اذ كان فاعا كاهها
 واما اذا كان مشغورا
 مقرر اذ لا يكون له مال
 مقرر الوقت لغيره
 ٢٢٥

ان كان للميت بالغاء قلا وكانوا اهلا للاذن والافاذن اولياهم فان كان الميت حيا
 او غوه فالمعتبر اذن وليه قبل مونه فقط اما من مات بلا وارث له كذمي او لم يولد له
 فظاهر انه لا تصح كفالته فانما صحت كفالة الصبي والمجنون للاضجاع اليهما اذ قد نفي
 احضاره اه افاذه الشهادة على صورته ما في التلاف وعبرة كالنصب والنسب
 بان تحمل الشاهد كذلك ولم يعرف الاسم والنسب كما في الميت وبطالت الكفيل ونها
 باحضار ما عند الحاجة اليه اما اذا عرف الاسم والنسب فلا يحتاج لذلك
 ان ثبت المال اي وحده فلا يكفي جريان سبب واحده كمنفعة الغد للزوج حلا
 نفقة اليوم وما قبله فصيح ضمانا ويكفي في ثبوت اعتراف الضامن به وان لم
 يثبت على المضمون شيء وذكره لانه شرط وتذكره لانه في ثم المنع وهو ان
 يكون قابلا للبرع به ليخرج التمرد وحق الشفعة لئلا يرد على طرده حق
 المضمون لها المظومة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين الله تعالى
 كركاة ودين مريض معسر ومنفاته يصح ضمانه ولا يصح التبرع به افاذه مر
 قول النخعي انه لم يذكر كركاة صحة التبرع به في المنع به يوجب لم يذكر في النخعي
 وهو لا يقتضي عدم ذكره اصلا ولا وجه اعتراضه على ذلك في ذكره ذلك
 علم قد روي لا يخفى ما في عبارته من القصور وعبارته في المنع وعلم للضامن به اي وجه وصفته
 حيا وفقدان وصفته وعينا فلا يصح ضمان مجمل بشئ منها الا في ابل دية فيصح
 ضمانا مع الجمل بصفته لا بما معلومة السن والعدد ويرجع في صفته الى حال
 في البلد ومثلها الاروش والحكومات اه المقصود منه بزيادة والمعتبر على القدر
 شقيقا وحكما في شمل ما قال ضمننت مما لك على زيد من درهم الى عشرة فانه
 لا تنقلا الغرر بذكر الغاية ويكون ضمانا له فنه اذ خلا للطرف الاول فقط
 من سدا الترام كايصح المقرار والابر او المذرة مثل ذلك في نعمة باخذ
 الا في القدر ومن هو له وكان لازما اي سوا كان مستقرا اي مامونا بسقوطه
 من يورده الخيار والمبرور الوطي او غير مستقرا اي مامونا من سقوطه كدين
 لم يورده قبل القبض او في مدة الخيار وهذا اعتراض على اني شجاع في تقدير
 المستقر م روالا باللازم ما لا يسلط على نسخة من غير سبب ولو يلقا
 قبل اللزوم اي والخيار المشتري وحده لاجل ان يملك البايع الثمن
 او ضمان ما وجب بخلاف ما اذا كان لهما والبايع وحده لان الثمن باق على

مؤاذه ان لا يكون
 الورثة والا بان كان فاعا
 او غيره فلا عبرة به كذا نقل
 عن زبيح مر ٢٢٥

اي وجه وصفته

ملك المشتري والمبيع على ملك البائع في الثانية وموقوف في الاولى فلم يصح ضمانه
لان لم يخرج عن ملك صاحبه فهو ضمان مالم يجب وان لم يصح فيما اذا كان الخلفاء
اذ افسح البيع اما الوهم فينبغي ان يثبت ان الثمن خرج عن ملك المشتري
والمبيع عن ملك البائع من حين العقد والعقد في العقود بما في نفس الامر فهو
ثابت وان لم يطلع عليه الا يزوم العقد اه افاده ان يخرج فلا يصح ضمانه مالم يثبت
اي يوجد واخذ المحققان على الف والشر الميراث فلا يستحق اي الضمان
اي ثبوته كان الولاء لا يستحق الجبل والسيل لا يسبق المطر وقوله كالتجارة اي فلا
يصح ان يشهد قبل البيع مثلا ولا ضمان بمجمله اي من دين وهو قوله لا يثبت
محتز قوله وعلم قدك ومن هو له وعلى الشئ الاولى دون الثانية كذا يقول
فيل اختلاف الطرفين وتقدم انه يستثنى من الجمل ابل الدية فيصح ضمانها من
جمل صفتها ولا ضمان نحو نجوم كناية جعل ذلك خارجا بالارزوم بناء على ان
به الارزوم من الطرفين فيخرج ما كان لازما من احد ما كنجوم الكتابة وما كان
منها جعل الجملة ويصح ان يكونا خارجين بقيد الاولولة الى اللزوم بان
الحذ لك بنفسه فيخرج ما ذكر فان الاولولة الى اللزوم بواسطة الاول او الثاني
ونام العمل في الثاني وكنجوم الكتابة دين معااملة للسيد عليه بخلافه لا يصح
ان الخوالة تصح دين للسيد عليه مع استحقاق البابين في شرط اللزوم قلت
بان الضمان فيه شغل ذمة فارغ فاحتياط له بالشرط عدم قدرة المضمون على
استقاطه لئلا يفرم الضامن ثم يحصل التجويز فيبضر ربوات ما اخذ منه لغير
بخلاف الخوالة فان الذي فيها مجرد التجويز الذي لا يضر فيه على الحال لان
من المكاتب فذلك والا اخذ من السيد فلم يضره تقدره الحال عليه على ذلك
هو عليه متعلق بل لازم ولا مة للتقوية ومن مفعول لازم وجعل مثال للنجوم
ويصح ضمان الثمن لانه هو مكرر مع قوله قبل او لا الى اللزوم خصوص ما ورد
فيما تقدم بذلك الا ان يقال انه من ذكر الخاص بعد العام اعتناء بشمول ما تقدم
السلم والمنفعة قبل القبض في اجارة الدمة كالزمت ذمتي على ملكه فلهذا
الى اللزوم فيصح ضمانها ولا يلزم يقال انه احصاها فيها لاننا نقول فيها خيالا
كما مر وكره اوله تمثالا للفاغدة وهنا البيان الحكم ويصح ضمان زده الاعيان
ردها لما لها وقوله المضمونة قيد وترك قيد او هو قدرة الضامن على التمتع

ولا لا يقول بها في الجمل
هذا البيع الا على الضعيف
اي ان لا يرد المضمونة الا على
غيرها اما اجارة العين
غير ما مر

من تحت يده فلو ظن انه قادر ثم تبين خلافه لم يصح الضمان وبطلان ضمان العين
ردها ما دامت باقية فان تلفت لم يلزمه شيء كالتكليف بين شخص فانه لا يلزمه الا
احصاؤه فان عذر لم يفرم المال فان شرط انه يفرمه ولو مع قوله ان فان التسليم
للمكفول لم يصح الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها وكان الاولى تقديم ضمان الاعيان
لان من النوع الاول على ما مر كالغصوبة اي والمستفاد والمستأجرة وقوله كالتجارة
اي العين المودعة ومثلها الموصى بها والموجرة ولويد مضى المدة لعدم ثبوت
اي وجودها لان العين لم تتلف حتى يجب قيمتها فان تلفت صح ضمان قيمتها بالشوفا
في الذمة ويصح ضمان الدرك هذا مستثنى من شرط الثبوت نظر التبيين ثبوته
باخرة الامر وليس بحاجة اليه في نحو غريب لو خرج مبيعة او ثمنه مستحقا لم يضر
به ولو قال البائع لا اعرفه فاني تثنى بن يعرفه فقال رجل انا اعرفه ثم خرج البائع
مستحقا لم يكن المشتري مطالبة الرجل او خرج الثمن مستحقا لم يكن البائع مطالبة
ايضا لان ذلك ليس صيغة ضمان للمشتري مثلا او للبائع كالتسليم في قوله اخذ
العاقدين ان المداين على ما في الذمة مبيعا او مضافا وكيفية ضمان الثمن ان يقول
المشتري ضمانت لك عمدة الثمن او دركه او خلاصة من البائع فان قال ضمانت
للمشتري خلاص البائع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق لاخذ مستحقه له فلا
يقدّر الضامن على اخذ منه ومثل المشتري المساجر فاذا استاجر شخص عينا
ودفع الاجر الموحى وخلف من خروجهما مستحقة للغير فتكون عليه الاجرة فيصح
ضمان ذلك الاجر له ان خرجت العين مستحقة وكذا يقال في الموحى لو خاف خروج
اجره مستحقة فيصح ضمانه وعينه له في ضمانه اي البائع لاحد العاقدين
ليس بقيد بل مثله ما اذا ضمن كل منهما ما بذله لصاحبه ما بذله للاخرى كلا
وبعضا فيضمن البائع مبيعة كالا او بعضا ان خرج الثمن مستحقا او المشتري ثمنه
الا وبعضا كذلك والمضمون هو عين البائع او الثمن ان بقي وسهل رده وقيمته ان
سره له للحيلولة وبذله من مثل او قيمته ان تلفت للمضمون اه افاده مرر ورد
بذله له كذا في المحلين واذا اطلق ضمان الدرك بان قال ضمان دركه او عهده على
بعض ما خرج مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق وكان
بعضا او افضا اما الوعي في ضمانه واحدا من المذكوران فانه يتعين ولا
يضر ضمانا لغيره اه افاده مرر لنقص الصيغة بفتح الصاد كلمة المحمية لاجما ع

الصاد والجمع فيها الصحيح ولا يجتمعان في لغة العرب في كلمة واحدة وكذا الكاف والهم
كالسكر حذو القاف والجمع خلق يضم الخيم متلا علم لا مشق وكان الاولى ان يقول
كنقص بالكاف ليشمل نقص القدر ونقص الضقة المشروطة كالو باع بشرط كونه
من نوع كونه ونقص الكيال والذراع التبعة بكسر الموحدة وجمعها تبعات
واضافة الضمان اليه من اضافة المسبب للمسبب اي ضمان سببيه المطالبة
والمواخذه اي ترقب ذلك في المستقبل هذا الجيب الاصل والمراد هنا نفس النقص
او المبيع سميت الاولى ان يقول سمي اي الضمان المذكور وهو ضمان احد
العوضين بذلك اي بضمان الدرك وقوله عند ادراك المسحق الخ كان المسحق
لما تقدم ان يقول عند مطالبة احد العاقدين للآخر ومواخذه اياه نعم لو كان
جملة معاني الدرك الادراك لاستعام كلامه وما ذكره المحشي من قوله لا يضمن
اي التبعة بذلك اي بالدرك فلا يناسب قوله بعد سمي اي بضمان الدرك
وهي اي العهدة لغة واصطلاحاً ما ذكره بعد فهو محبان من اطلاق اسم
على الحال حاتم لانه مستحق الدين مطالبة ضمان واصيل به ولو يري الاصل
بادا او ابر بري الضمان منه لسقوطه ولو يري الضمان من ابر لم يبر الاصل
ما لو يري بغير ابر اكد او لو مات احدهما والدين موجل حل عليه دون المحي والاصل
باذن مطالبة اصيل بتخليصه باد ان طوالت كماله ان يفرم بان غيره بخلاف ما
لم يطالب وله رجوع عليه وان لم ياذن في الاداء لانه اذن له في سببيه بخلاف ما
له في الاداء دون الضمان لا رجوع له لان الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه فله
عن الدين بما دون ذلك كان صالح عن مائة ببعضها او بتوب قيمته ووهبها لغيره
غيره من ادى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع وان لم يشترط الرجوع ثم انما يرجع
مود ولو ضماناً اذا اشهد باء او ادى بحضرة مدين او في غيبته وصلة
وان ولو باع شيئا اثنين وشروط ان يكونا متضامنين لم ينع بخلاف ذلك
انما لا يصح البيع سائماً الا ان علم قدر الدلالة لانها حيز من الثمن ولو قال ابيع
الا اني لك على زيد فكل ضمان من القسم ما فقط على المعتمد وذكر كل هذا قايماً
حيث قال فائدة يكتفي في الغيبة التوبة والاستغفار ان لم تبلغ صاحبها او في الدلالة
تضمنها وتضمن حاضرهما ثم ان ابراه منها مطلقاً او في الدنيا والاخرة او في الدنيا
ستقطعت الا فلا ومحلها كغيره بان كانت في اهل العلم والقران والافان

كذا

بعد صدقة العكس
انما لا يصح
كل منها

باب الضمان

المعتبر من الكبار
التوثيق اذ الوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالشهادة بخلاف الخوف المحذور
والاخران الخوف الا فلاس الثبوت ومنه الحالة الراهنة اي الثابتة وقوله
ويقال الاحتمال ومنه كل نفس بما كسبت رهينة اي محتسبه وخبر نفس المؤمن
مر هو بتبدلته حتى يقضي عنه ومنه اي محبوسه عن مقامها الكرم كاي
وعبر بالاحتمال دون الحبس الذي عبر به بعضهم ليلتبث التوثيق في ان كلامه
فعل لازم جعل عين مصدر مضاف لمفعوله الاول بعد حذف الاول الفاعل
ووثيقة المفعول الثاني والتقدير جعل المالك او من قام مقامه عينا وثيقة الخ
وخرج بقوله متمولة نحو جني بر فلا يصح رهن ذلك لانه ليس متمولاً وان كان
مالاً اذ المتمول ما يقابل بمال او ما يسد مسدداً بان يجلب نفعا او يدفع ضرراً
فالمال اعم منه وخرج بالعين الدين فلا يصح رهنه انما كاسياتي في الشئ وهذا
في الرهن الجعلي اما الشرعي كمن مات وعليه دين فان تركته تكون رهينة شوكا
اعياناً او ديناً ولا يجوز التصرف في شيء منها ولو كان الدين سيرا كنفس وخرج
ايضاً المناقعة ولا يجوز رهنها كاسياتي في قوله المناقعة الخ وقوله يدن اي يمتد
بالمناقعة للسببية اي جعلها مستوتقاً بها بسبب دين ويصح ان تكون عقيب
التعديت بنا على تقيمين وثيقة معنى حافظاً اي حافظاً للدين عن الضمان وخرج
بالدين العين فلا يصح الرهن عنها فاذا وقف كتباً وشرط ان لا يخرج كتاباً الا برهن
فان اراد الرهن الشرعي بحيث يستوفي من المرهون عند التلف لم يصح او يجوز
الاستيفاء صح وهذا التعريف شامل للاركان الاربعة اذ العمل لا بد له من صيغة
وجعل وجمعوا عنده وهما الترهين والمرتب والعين المرهونة والدين المرهون
واما قوله يستوفي منها الخ فزاد على التعريف لسان فائدة الرهن وجعله
بعضهم اخراج ام الولد وبعضهم اخراجها بقيد ملحوظ في قوله عين متمولة اي
بغيرها فتبين ان يكون ايداً ومن في قوله منها لا يتد اي استيفاء
منها اعم من ان يستوعبها الدين او يكون زائداً عنها او انقص كحجة البيت وقوله
عند التلف وفائدة قيد الاغلب اذ قد يستوفي منها مع امكان وقاية فهو
مستوفى اي قارهنوا واقتضوا لانه مصدر راي مفردة مصدر وجعل الشرط
في قوله تعالى وان كنتم على سفرين مجري الامر كانه قال

فارهنوا واقتضوا كقولهم تعالى فتحرير رتبة در عمبالدال المهملة وقوله على
 ثلاثين اي على من ذلك وقوله لا هله والصحيح انه مات ولم يفتك بل اقتك بعد
 سيدنا علي وقيل ابو بكر رضي الله تعالى عنهما وخبر بعض المومنين من هونته
 حتى يقضي عنه اي بحسنة في القبر وفي الاخرة معوقة عن دخول الجنة
 حتى يوفي عنه محمول على غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى من عصي باله
 ولم يخلف وفا احاسن لم بعض الاستدانة او خلف وفا فلا تخس بنفسه وقيل ان
 قبل موته لم يؤخذ من اليهودي المبعود وانما اثر اليهودي بالرهن عنده اشارته اليه
 جواز معاملته الكفار وجواز اكل من اموالهم وان الصحابة لا يأخذون منه
 او بدلا وهو يرد الاسلام من المنة ولا يتكلف ميلير الصحابة ابراهه هكذا
 المحشي وفي تقليده بالمنة نظر لان المنة له عليه الصلاة والسلام في اخذ من اموال
 لانه اولى بها منهم وقد ذكر العارفين ان المردي اذا حصل له السلامة من رعونات
 النفس على يد شيخ كان ذلك الشيخ اولى بنفسه وماله فلا يري لنفسه شيئا من
 فكف بالصحابة معه صلى الله عليه وسلم عاقد رهن ومرتج وشرط فيها
 الاختيار واهلية التبرع فلا يرهن مكره ولا يرهن كسائر عقوده ولا يرهن
 ايا كان اوجدا او وصيا او حاكما او امينة حال تجوزه من هبني ومجنون وسبيته
 يرهن له الا ضرورة او غبطة ظاهرة له وان لم تظهر لغيره وهي حال حال له
 فيجوز له الرهن ويجب عليه الارهاق على المعتمد فاحتميا كان او غيره من
 الضرورة ان يرهن على ما يقتضيه الحاجة المودة ليوفي مما ينتظر من غلة او حلا
 دين او نفاق اي رواج متاع كاسداي باير وان يرهن على ما يقرضه او يبيعه
 لغيره من هب او نحو ومما لا يلفظ ان يرهن ما يبيعه عليه على ما يقرضه او يبيعه
 نسبيته وهو يساوي فائدين حالدين وان يرهن على من ما يبيعه سبيته ببيعة
 واذا رهن فلا يرهن الامن امن اي غير خائن امن اي لا تمتد اليه الايدي من
 وان يشهد بذلك وان يكون له اجل قصير اعرفا فان فقد شرط من هذه لم
 الرهن فان خاف تلف المهرهون فالأولي عدم الارهاق لاحتمال رفعه بعد تلف
 الى حاكم يري سقوط الدين بتلف المهرهون ومهرهون وشرط كونه عينا
 ببيعها فلا يصح رهن دين كامر ولو من هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه
 رهن منقذ على ما يبيح ولا رهن عيني لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وام ولد

نفس

في المهرهون به كونه دينيا معلوما ثابتا لازما ولو مالا وسيا في تمام التكلم على ذلك
 وصيغة وشرط فيها امر فيها في البيع فان شرط في الرهن مقتضاه كندم
 مرتين بالرهون عند تراهم الغرما او شرط فيه مصالحة له كاشهاد به او ما تضمن
 فيه كان باكل البعد المهرهون كذا صرح العقد ولغا الشرط الاخير الا ان شرط ما تضمن
 الراهن او المرتين كان لا يصح عند المحل وشرط منقذ المهرهون المرتين او ان تحدد
 زوايد كشمرة الشجرة ونتاج الشاة موهونة فلا يصح الرهن ولا الشرط له لانه
 في ثلث المنهج باجازة هذه قاعدة استثنى من منطوقها خبة اليها رتبة في
 المتن واحدة في الله ومن مفهومها سبيته لئلا من مشاع الخ فيصح رهنه من
 التريه وغيره ويقبض بتسلم كله كما في البيع فيكون بالتخلية في غير المنقول
 وبانتقل في المنقول ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول لان اليد عليه حصة
 وعلى غيره حكمة فان لم ياذن حرم نقله وكان مضمونا لو تلف مع صحة الرهن
 فان بقي الاذن فان رضي المرتين يكون في رد الشريك جاز وباب عنه في القبض
 وان شاز عانقيب الحاكم عدا يكون في رد اتماما وموجرة ان كان ثما يوجر وتجري
 الهياية بين المرتين والشريك كجرا يهابين الشريك فيعلم صحة رهن نصيبه من
 بيت معين من دار مشتركة من غير اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسماها فحصة
 صحته لرضي المهرهون لها او لكونها افرارا او حكم حاكم يراها فخرج المهرهون
 شريكه لزمه قيمته رهنا لانه حصل له بدله لكن لما لم يكن البدل بعينه لم يجز
 رهنا بل اقاموا قيمته معامه ام افاده من زيادة قال الشوري في رهن لو كان
 المبيع دين على سيرة فله الرهن السد عنه بصفه صح ولا يجوز ان يمتقه ان كان
 مفسرا الا باذنه فان كان مرسرا فله بغير اذنه كما للمرتين الاجنبي اهر الا في
 النافع اي سوا كانت موزدة بكرة كان يرهن سكني داره سنة او محل عمل
 كان يرهن حمله مكة وهي مستثناة من منطوق القاعدة اسعيا منقطع او بنا
 على من يسمي الاجارة بيعا او بصور يسمي اجارة الجدار لو وضع الاخشاب
 عليه فانه بيع شوب باجارة وعلى هذا فهو متصل وقوله ولا يجوز رهنها اي
 رهنا جعليا اما شرعا كس مائ وعليه دين فيسقط بركته ولو منافع او دين
 كما وقوله فلا يجوز اي ولا يصح وكذا ما بعده وقوله لانه يتلف اي بمضي المدة
 اهر في المنقذ المقدرة بكرة فكان الاولى ان يزيد والمخافا المقدرة فحل عمل

بوزار يوتاب عنه في النفس
 منقذ او يكون ثما يوجر
 الرهن وليس كذلك من
 المنقذ من اهرهون المهرهون
 من الاضرب من علم رهنه

للخالق وتأخرها عنه وبكسر الفرق بقوة العنق وتشتوي الكايع اليه واذا خيف
 فساد في هاتين الصورتين اعني صورة علم الخلول قبل الفساد وما بعدها
 وكذلك صورة ما اذا رهن بجال بيع وجواب رجل ثمة رهنا مكانه بعد جديده
 فان شرط منع بيعه قبل الفساد او اطلق لم يصح عند الاشارة على الفساد
 كان قال رهنك هذا بشرط ان يبيعه اذا اشرف على الفساد وخرج بذلك ما
 لو شرط بيعه الا ان فلا يصح لانه انما يبيع للضرورة وما لو شرط بيعه عند حلول
 الدين ولا يصح ايضا لعدم الوفاق ببقائه اليه نظرا ما مر في حق الزرع والآخر
 فلا مخالفة بينهما خلافا لمن توهمهما ويكون بالتصحيح عطفا على ما مر في حق
 في حيز الشرط وخرج فلا يحتاج في رهن الثمن الى انشاء عقد بخلاف ما اذا لم يذكر
 مع الشرط فانه يحتاج في كونه رهنا الى انشاء ذلك لان مطلبي الدين في البيع
 لا يقتضي رهن الثمن بالدين الموجه وانما يقتضي وفا الدين من الثمن او كان
 حالا هذه الجملة غير محتاج اليها في الصحة بل في كون الثمن بصيرة رهنا من غير انشاء
 عقد فاذا لم يذكر مع الشرط لم يثن رهنا الا بانشاء ذلك نفسه يمنع على الراهن
 التصرف فيه قبل العقد المذكور كما قاله في مقتضى دلالة نصه في الرهن
 واعلم ان رهن الثمرة ان كانت لا تتجفف كرهن ما يسرع فساد في حكمة الربا في
 والا حار رهنها وان لم يرد صلاحها ولم يشرط قطعا على ما ياتي لان حق المرهون
 لا يطرأ باختياره بخلاف البيع فان حق المشتري يبطل بغيره ان رهنه بموكل على
 قبل جذاذه ولم يشرط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة الاذعان الى وان الجذاذ فانه
 ما لو رهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل الا بعد ايام ويجوز الرهن على مصلحة من غير
 سقي وجذاذ وحقيق ولكل المنع من القطع قبل الجذاذ وان لا يبيعه ومحل جواز رهنها
 قبل بدو صلاحها ان رهنه بدين حال وشرط قطعا او سقيا شرط القطع او مطلقا
 او موكل على مع الادراك او بعده او قبله وشرط القطع والبيع ولا يصح فيما عدا ذلك
 اهل افادة من ولا يجوز رهن الدين ابتداء اي رهنا جعليا كان يكون لزيمه دين على
 عمره ثم يشتري منه شيئا بدين ويجعل ذلك الدين رهنا عليه وخرج بتجمل الشرع كما
 ما روي عليه دين فان تركته ولو توفى ما يكون رهنا عليه كما مر ولا يمنع بملقه الرهن
 ذكره في التمهيد ويقول ابتداء ما اذا كان رهنا بجنابة فان بدله يتعلق بدينه الجاني والرهنا

احتياجا
 من مشاة
 من مشاة

رهنا مكانه كما ذكره في التمهيد اي
 مفهوم القاعدة وبكره رهن المذكور ان من الكافر يافيه من تسلطه عليها وكالم
 المرتد والسلاح للخل ورهن الام دون ولدها كان اشتريه بجنابة
 وولدها وليس المراد انهما ولدان لا يجوز بيعها الا وحدها ولا مع ولدها
 لان المعنى اي وهو الاهانة في الضعف وما في معناه والاولاد في العبد
 السل والاعانة على مقصبة في السلاح والتفريق في الاخيرين
 يسلم ما قبل الاخيرين وبما الام دون ولدها فكل واحد منهما خمسة
 نكر الضعف لا يسلم له ابنة اولاد واما بل يوضع من اول الامر عند عدل
 وغيره يسلم له ابنة ام يترع منه ويوضع عند عدل واما الاخيرين فلا
 يلزم ان ترهنا منه فان رهنا منه دخلا في قوله والعبد المسلم فلا
 وعبد الاحصاج الى البيع اي لا يجل توفيقه الدين من الرهنون
 بياعان اي معا حذر من التفريق بينهما انتهى عنه ويوزع
 الثمن عليهما ما عتبار القيمة لكن الذي يقوم هو المرهون فيقوم
 مرتين مرة واحدة ومرة مع غيره اما غير المرهون فلا يقوم اصلا
 فاذا كان المرهون الام وكانت قيمتها وخدمها مائة ومع ولدها
 مائة وخمسين وقد بيعا معا بتسعين فالنسبة بالاثلاث
 فتعلق حق المرهون بثلثي الثمن وهو مستوف لان لا يلزم بين الثمن
 والقيمة الا الاول ما وقع عليه عقد البيع والثانية ما وقع تحضا
 المقومون سواء كانت مساوية للاول ام لا وان كان الولد رهونا
 ووهنا انكسر الحكم فيقوم وحده ثم معها فالزائد على قيمتها قيمة
 وفائدة هذا التوزيع مع لزوم قصص الدين بكل حال نظرا عند احم
 الغرما او تصرف الراهن في غير المرهون قاله في روى عبارة التمهيد
 وبياعان عند الحاجة ويقوم المرهون من موصوفا يكون
 حاضرا او محضويا ثم يقوم مع الاخر فالزائد على قيمته في الاخر
 ويوزع الثمن عليهما بتلك النسبة فاذا كانت قيمة المرهون مائة
 وقيمة مع الاخر مائة وخمسين فالنسبة بالاثلاث فتعلق حق

رهن مكانه كما ذكره في التمهيد اي
 مفهوم القاعدة وبكره رهن المذكور ان من الكافر يافيه من تسلطه عليها وكالم
 المرتد والسلاح للخل ورهن الام دون ولدها كان اشتريه بجنابة
 وولدها وليس المراد انهما ولدان لا يجوز بيعها الا وحدها ولا مع ولدها
 لان المعنى اي وهو الاهانة في الضعف وما في معناه والاولاد في العبد
 السل والاعانة على مقصبة في السلاح والتفريق في الاخيرين
 يسلم ما قبل الاخيرين وبما الام دون ولدها فكل واحد منهما خمسة
 نكر الضعف لا يسلم له ابنة اولاد واما بل يوضع من اول الامر عند عدل
 وغيره يسلم له ابنة ام يترع منه ويوضع عند عدل واما الاخيرين فلا
 يلزم ان ترهنا منه فان رهنا منه دخلا في قوله والعبد المسلم فلا
 وعبد الاحصاج الى البيع اي لا يجل توفيقه الدين من الرهنون
 بياعان اي معا حذر من التفريق بينهما انتهى عنه ويوزع
 الثمن عليهما ما عتبار القيمة لكن الذي يقوم هو المرهون فيقوم
 مرتين مرة واحدة ومرة مع غيره اما غير المرهون فلا يقوم اصلا
 فاذا كان المرهون الام وكانت قيمتها وخدمها مائة ومع ولدها
 مائة وخمسين وقد بيعا معا بتسعين فالنسبة بالاثلاث
 فتعلق حق المرهون بثلثي الثمن وهو مستوف لان لا يلزم بين الثمن
 والقيمة الا الاول ما وقع عليه عقد البيع والثانية ما وقع تحضا
 المقومون سواء كانت مساوية للاول ام لا وان كان الولد رهونا
 ووهنا انكسر الحكم فيقوم وحده ثم معها فالزائد على قيمتها قيمة
 وفائدة هذا التوزيع مع لزوم قصص الدين بكل حال نظرا عند احم
 الغرما او تصرف الراهن في غير المرهون قاله في روى عبارة التمهيد
 وبياعان عند الحاجة ويقوم المرهون من موصوفا يكون
 حاضرا او محضويا ثم يقوم مع الاخر فالزائد على قيمته في الاخر
 ويوزع الثمن عليهما بتلك النسبة فاذا كانت قيمة المرهون مائة
 وقيمة مع الاخر مائة وخمسين فالنسبة بالاثلاث فتعلق حق

المرين بثلاثي التمره وانما اعتبر في القوم صفة كونه حاضرا او محضونا
 لانها رافقت الرقعة فيه فنقل القيمة بسبب ذلك وايضا لو لم تعتبر تلك
 الصفة لم يزدان قيمتها فضر ذلك بالفرما غير المرين المتعلقين بقيمة
 غير المرهون ليظهر على التوزيع باعتبار القيمة اعم اي شموله
 المجنون وغيره والمرهون امانة في نسخة والرهن وهو كغير المرهون
 امانة في يد المرهون ولا يكون امانة في يده الا بعد قبضه باذن الراهن
 او اقباض منه اذ لا يلزم الرهن الا بذلك قال في المنهج ٣ واذا الرمز
 بالقبض والاقباض فاليد المرين فاليد اخرج بها المصحف وجامعه بها
 مرقان اليد فيه للعدل لا المرين وما لو كان المرهون امتفاهان كانت
 صفة لا تشبه او كان المرهون من محرما او ثقة من امرأة او مسووع
 او من اجنبى عند حليلته او محرمة او امرأتان ثقتان وصفت عنده ولا
 فعند محرمة او ثقة من من والحشى كالا لانه لا يوضع عند امرأة ولا رجوا
 اجنبى هو بالعنى ثم اده هنا باليد السلطنة وان كان موضوعا عند
 غيره او اعترى في ذلك الاغلب والاكثر لا يلزم ضمانه فلو بشرط
 كونه مضمونا لم يصح الرهن وقيكون مضمونا فيما اذا استعاره من الراهن
 او تعدى فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد
 سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على امانته ولو قال خذ هذه الكيس
 واستوف حقل منه فهو امانة في يده الى ان يستوفي فان استوفاه
 صار مضمونا عليه ولو قال خذ هذا درهمي وكان فيه مجهول القدر او
 اكثر او اقل من درهمي لم يملكه ويحل في ضمانه بحكم الشر الفاسد وان
 كان معلوما بقدر حقه مطلقا فانه ان لم يكن للكيس قيمة ولا فهو من
 قاعدة مدعجور ودم اه افاده مرر ولا ينفذ له عيان البيع فلا
 يستقطب الفار هو الى افادتها بسبب ذلك عن كونه امانة وقال مالك
 ان كان ثمنه طاهر لم يضمن او باطنا ضمن بقبضه وقال ابو حنيفة
 يضمن المرين باقل الامرين فتمت في الدين ودليلنا الحديث المذكور
 القائل على موت الكفيل يجامع التوفيق فانه لا يسقط بموته شيء من الدين
 عنه كتمرة وكسب عبده وقوله وعليه غرامة كونه واخره حجة

وفقد

وفقد الا في ثمان مسائل باستقاط التالان المعدود موفت فاشاها
 في قبض منسج الاصل خلاف الاولى قال الشوريك ان تقول لاحاجة
 الى الاستسكان الضمان في المذكور ان لا يخرج والحكم بان الرهن امانة
 انما هو من حيث كونه مرهونا يحول الى انقل رهنا كان غصب زيد
 متاع عمر ولم ان عمر ادين منه دين او رهن عنده ذلك المتاع عليه
 عند غاصبه متعلق بحول اي حادثة كون تحوله رهنا عند غاصبه فيسقط
 منه انه لو اقبضه لصاحبه لم يرد له برى من الغصب وهو كذلك والغاصب
 ايجاب الراهن على اقباع يده عليه ليس من الضمان لم يسترجه منه بحكم
 الرهن فان لم ينقل رفع الامر الى الحاكم ليامره بالقبض فان اقبضه
 الحاكم او ما ذوته وورده اليه ولو قال له القاضي ابراهيم ان اساقط
 او اودع يد برى وليس للراهن ايجاب الغاصب على رد المرهون
 اليه ليقع يده عليه ثم يرجعه له بحكم الرهن اذ لا تعرض له في براه
 ذقه المرين ولو لم يحاكم ولا يابسه او كان احدهما والى الراهن اخذ
 بخوطله او توقفه على دراهم ظلم استمر الضمان اه افاده مرر زيدا
 تحول غصبا كان تعدى المرين في الدين المرهونة وقوله امانة
 اي او مرهون تحول عارية كان اذن الراهن الرهن في استعمال المرهون
 وعارية بلخر عطف على مفصوب كان كان عنده متاع زيدا عارية
 ثم تدان زيد منه دين او حصل ذلك المتاع رهنا عليه او يبيع فله
 في نسخة او يباع فاسدا والاولى اولى وقوله والمقبوض اي بصورته
 وان يقبله الخ غاير الاسلوب ولم يقل ويبيع تقايلا ثم رهسه من
 المشتري الخ للثقتين ثم رهسه الضمير المشتري للمبايع والبارز للمشتري
 وقوله من يدي عنده قال المحشى وانظر عكسه ما الحكم فيه هو اقول ان كان
 مراده بعكسه ان المشتري يرهن ذلك عند البايع فقير جازي لم يملك
 له بعد الاقالة وان كان مراده انه يرهن الثمن عند البايع فنقل قبضه منه
 فهو جازي قطعاً لا امتناع التصرف فيه فنقل قبضه فلا وجه للتوفيق
 قبل قبضه يحتمل ان يكون المصدر مضافا لثمنه او فاعله اي قبل قبض
 البايع المبيع من المشتري او جازيها على شيء اخذ ذلك كان يخالها فقير جازي قطعاً

عنه
 او يرهن البيع عند
 البايع في غير صورة
 الاقالة قبل قبضه منه
 فقير جازي قطعاً

على دار قبل ان يقضها منها تدين منها ديناً وجعل الدار رهناً عليه
وقضى ان ما ضمن يقضى به رهنه قبل قبضه الا ان يكون هذا على
ان محل امتناع رهن المبيع من البائع ان كان باليمن حيث كان له حق
للمس والاحراز اه افاده الشوري وفي معنى الاقالة اي فلا يرد
على المصير المستفاد من الاستثناء وقوله او نحو كالمسب وقوله ووجه
الضمان اي دوامه في ذلك اي المذكور من المسائل الثمانية وجود
مقتضى اي من الغصب وما بعده فهو من اجتماع مقتضى مع غير
مقتضى والاول مقدم على الثاني بخلاف ما اذا اجتمع مع مانع في
المانع عليه كما في الوديعة فانها تخرج القاصب من الضمان لانها امانة
محصنة قال في المبيع وبم يبرئه عن ضمان يدايداعه لانه ان كان
الابدي اتمان ياتي الضمان والارتهان توثق لانيافيه فانه لو تقدي
في الموهون صار ضماناً مع نفا الرهن بحاله ولو تقدي في الوديعة
ارتفع كونهما ودية افعاله الشوري فان قلت لو تقدي الوديعة في
الوديعة فابراه المالك عن ضمانها بري فهذا كان هذا كذلك قلت
فرق بان يد القاصب ونحوه متصلة في الضمان فلم يرتفع بمجرد القول
وبد الوديعة الضمان طاري عليها فهي متصلة في الامانة ففردت اليها
ما في سبب اه بد اي عليه فلا يصح بالعين كالمشاهدة والبيد
الذي يستعملها النساء فلا يصح الرهن عليهن وكذا الكتاب فلو شرط
واقف ان لا يبيع كتاب وقعه محل الابره هل يطل الشرط ان اراد الرهن
الشريعي بحيث يباع الموهون ويشتري بدل الكتاب منه لو تلف فان
اراد محرم الاستيلاء اي لاجل ان يكون ذلك باعناً على رده صح وعمله
وجوباً ولكن لا يقضى لو تلف اه وقد ذكر ذلك فيما مناسية ذكر الدين
في التعريف اي ولو منفعة اي متعلقة بالذمة وتقدم تصويبه في
ما اذا الزم انسان ذمة اخر حمله الى مكة في اول شهر كذا وسلكه الاجرة
وخاف من هربه فطلب منه رهناً فانه يصح بخلاف المنفعة المتعلقة بالعق
كما في الحاصل ان الموهون عليه بشرط ان يكون ديناً او منفعة في
الذمة لا عيناً ولا منفعة متعلقة بها الا بقرع الذمة من الدين الى

بادا

بادا الوابر او حوالته او عليه او غيرها ولو اعتاض من الدين عيناً انك
الرهن فلو تلف او تقايلا في المعاوضة قبل قبضها عاد الموهون رهناً
فان بقي شيء من الدين وان قل لم ينقل شيء من الرهن لانه وثيقة لجميع
اجز الدين فلو شرط كل افضى شيء من الدين انقل من الرهن بقدره عند
الرهن لا بشرط ما ينافيه اه افاده مرر ينقل بعضه بفكره بين
اي وكذلك اه وانما قيد بالبيع لمناسية ما بعده وعارة المبيع وبم
وينقل الرهن بنفسه من رهن ولو يدونه الراهن لان قوله وهو جائز
من جهة اه نفس كركه اذا قلنا انها موهونة بالدين وهو الاصح
فاذا اراد صاحب الدين انقل لم يكن له ذلك لان الرهن لمصلحة
المست والمالك ينفقها او تعدد العقد اخذ ذكر الوديعة في المبيع
ومثلها في التمس على الترتيب حيث قال ان يتعدد عقد او مستحق للدين
او مدين او مالك معا رهن فينقل بعضه بالنسبة كان رهن بعض
عبد مدين وباقية باخر ثم بري من احدهما او رهن عبدان اثنين
بدينهما عليه ثم بري من دين احدهما او رهن اثنان من واحد بدينه
فلهما ثم بري احدهما مما عليه او رهن عبدا استعار من اثنين رهن
اذا نقل الدين وفقد فكل نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه اه
قال م بخلاف ما اذا فصد الشروع او اطلق ثم جعله عنها او لم يعرف
حاله ولو مات الراهن قبل ان تصرف في هذه الصورة وصورة تعدد
العقد قام وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينهما ثم قال ولو
مات الراهن عن ورثة ثم ادى احدهم نصيبه لم ينقل كما في المورث
اه او المستحق لا يقال ما اخذه احد فاما من الدين لا يختص به
بل هو مشترك بينهما فكيف تنقل حصته من الرهن باخذه
لانا نقول صورة المسالة فيما اذا اخض القابض بما اخذه بخلاف
الارث ودين الكتابة رهن وجهه مناسيتها
لرهن انها جائزة من الجانبين في الكتابة الصحيحة واخرت عنها
لثبوتها اما الفاسدة في ائنة منها كما سيأتي وان الموهون كالقول الكلي
في عدم انفك شيء منها ما بقي شيء من الدين ونجوم الكتابة المتعلقين

سما المستغنى عنه

الرهن

باب الكتابة

بها وهي كبر الكاف قبل وفتحها وقوله لغة الضم والجمع اي لما فيها من
ضم الحوم بعضها الى بعض عقد عتق من اضافته السبب السبب
اي عقد يترتب عليه العتق ويوجد من التعريف ان كان الارزعة والعتق
لا ينفك من صبغة وعاقدين وهما السيد والرفيق والعوض هو الركن
الرابع والماضي يلفظ بالتعدي وفي بعض الملازمة او بمعنى مع
فليس في كلامه يلفظ حرفي جر بمعنى واحد يعامل واحد والمراد
بلفظها الملتصق منه كما يتل او انت مكاتب وخرج بذلك غيره ولو
بمعناه كلفظ المعاملة والمخارجة ويؤخذ ان تقدم انه ليس لنا عقد
يختص بمادة مخصوصة الا كتمانة والنكاح والسلم والكتابة بالموحدة
اي الخط كتمانة فتعقد بها مع السنة من غير ان يكون في
اي وقتين اذ الخ يطلو على الوقت وعلى المال المؤدى فيه كما ساق
ويشترط ايضا في العوض كونه دينارا ولو منقعة فان كانت متعلقة
بذمة الرفيق لم يشترط فيها شيء اليها او بعينه بشرط فيها ذلك وكونه
موجلا ولو في بعض وان كان قد يملك ببعضه الحر ما يتوديه ويوجد
ذلك الناجيل في المنفعة باعتبار اخرها وبيان قدره وصفته وعدد
الحوم ونسب كل غم افاده في الجمع وشي لانها بيع ماله وهو
العبد ماله وهو الكتابة لانها للسيد على تعدد عجز المكاتب وقد انفرد
في ذلك بصحة بقوله

في نظر

سائر ان الراجح
ليس شرطها ان يكون
لا حاجة اليها

يا فقهها في عصرنا اي عقد فيه ملك المعوضين جميعا
احد العاقدين خص هذا انتموا الجواب منكم سريريا
واجابه بعض الحاضرين بقوله
ذاك في صفقة الكتابة با من حاز على الجواب سريريا
وفي نسخة سميها وما خرجت عن القواعد بثوب الملك للعبد
مال ابتداء في ذمته لما ملكه والاصل فيها قبل الاجماع انها
انها كانت مرفوعة في الجاهلية فافترها الشارع وقيل انها اسلامية
واول من كوت في عهده صلى الله عليه وسلم من الرجال سلمان وقيل ابو
المومل فقال صلى الله عليه وسلم اعينوه ومن النساء بريرة واول من
كوت

كوت بعده صلى الله عليه وسلم ابوامية مولى عمر بن سيرين مولى ابن
اهل فاده ابن حجر في فتح الباري وسيرين هو ابو محمد بن سيرين
كان من سبائك عيني وله عشرة اولاد كلهم نجبا محدثون اخذ عنهم الثامن
الحديث والعلم ان مع انان وسنة ذكره والذين يفتنون اي
المالك يدل مما ملكك ايمانكم ويستغفون بطلبون والكتاب الكمانية
وقوله الالة متعول لمخوذ في اي اقتر الالة فان الشاهد في بنيةها وهو
فكا ثبوتهم اي ندبا والمراد بالعلم ما يشمل الظن وفسر الشافعي الخبر لما
والكتب فها فتدان للندب واما طلب الرفيق فهو عند المال كيد لا اصل
الندب وضرب الامر عن الوجوب القائل على بقية المعاملات وتلا تحكيم
المالك على الملاك فهي مندوبه بالفتن السابق وان نذر هاج
وجبت فاما انتفيا او احدها فمباحة الا اذا كان يضيع ما يكتسبه ويكره
او يوهم انه يضيعه في فسق او الاكتساب يفسق ففكره فتقوله في بيع
ولا تتركه بحال اي باعتبار ذهابها فلا يبا في كراهتها لامر عارض وقد يخرج
لان غلبا على الظن انه يضيع ما يكتسبه في فسق وكان لا يحصل الا بالتملك
من نفسه في ظله اي ظل عرشه واصناف الاله لانه موجوده وكذا قوله
يوم لا ظل الا ظله اي ظل عرشه ويحتمل ان المراد بالظل الرحمة والستر فقال
فلان في ظل فلان اي في ستره ورحمته وذلك اليوم هو يوم القيامة
تدنو الشمس في الموقف من رويس الخلائق فيحصل لهم الهول العظيم
وعوض قال قل لو قال وعجوم ليشمل الوقت والمال لكان اولي
وهو مردود اذ الوقت شرط خارج للتأدية فيه وليس من حلة ركابها
فالاولى ما صنفه المصنف بشرط ان يكاتب هو مفردة مضاف لانه ذكر
اربعة شروط ولتشتي من مفهوم الاول اربع صور متناوئة وشرحا
وان يكاتب السيد اي بنفسه او بوكيله ابولية كما ساق في الحواشي
كامل الحرية ولو كافر اصليا او سكرانا او عمي فلا يقع من بعض لانه
ليس اهلا للمولا ولا مكاتب وان اذن له سيده ولا مرد لان ملكه موقوف
والمعقود التي يشترط فيها اتصال الفتوى بالاحاب لا توقف بخلاف
الوصية والتدبير لا يشترط فيها ذلك فلا يضر وقفها وقوله الخ

لانه

خرج به المكن وقوله الناهل المنبع خرج الصبي والمجنون ومجنون
السفينة واولا ورم ومجنون النسل افاده في شئ المنهج كل الرقيق
ومرطبه منه ايضاً الاختيار وعدم صبي وجنون وان لا يفتق به حق
لازم فنضج لسكران وكافرو ولو من هذا المكنه وصبي ومجنون كسائر
عقودهم ولا من تعلق به هو لا يراه اما معرض ببيع كالمهرهون
والكتابة تمنع منه او يستحق المنفعة كالوحد فلا يفرغ للاكتساب
لنفسه افاده في شئ المنهج وسياتي صحة كتابة المستولدة لانه يملك
كسبها فلا يقع كتابة بعضه لا سند ولا ذوا ما في غير ما ياتي
لكن ان ادى الخوم قبل فسخ السند كتابة عتق وسري مطلقا ان كان
بأفنه لم يرفع السائر ان كان لغرة واستر من سده ما دفعه اليه
ورجع عليه السند بقسط القدر المكاتب بالتردد اي القدر
والروح فنضج اي سوا قال كانت مارق فندام كاتبتك ونضج
في باقية في الثانية وقوله لا يملكه الاستقلال اي باستغراقها ما
رق منه في الاولى وعملا يفرق في الصفقة في الثانية فكتابة البعض
لا يضر ويستحق السند كل الموضع لا يضر بخلاف ما لو قال كاتبتك بعض
مارق منك فلا يقع لانها العلة المذكورة ما لكاه لي مثلاً
فالثلاثة والاكثركذلك سواء استوى منكم فيه او اختلف وقوله معا
اي في وقت واحد وان تلفظ بذلك معا ولو بوجه كل واحد بان وكلا
او احدهما اجنبيا او وكل احدهما الاخر افاده مرر وانفق الخوم
المراد بها ما يشتمل الاموال والاقوات اذ هي تطلق عليهما معا وعلى كل منهما
منفردة كما سمينه عليه فقوله جنباً راجع لها على ان المراد بها الاموال
وقوله واحداً وعداً راجع لها على ان المراد بها الاوقات وزاد بعد
لجنس في شئ المنهج وصفه ولو اقتصر عليها هنا لاستغنى عن ذكر الجنس
لانها شاملة دون العكس والمراد باتفاق الجنس ان لا يختص احدهما بالثبوت
مثلاً والاخر به راجع حتى لو كانا جنسين ولم يختص احدهما بجنس دون
الاخر صريح وعدا فلا يصح ان يجعل اجل حصته احدهما شهري والاخر
ثلاثة وجعل المال اي في هذه الصورة وهو قيد لا بد منه وعبار

لا يظهر ان الرجل
هو الاموال لا الارزاق

مر

مر وجعل المال على نسبه ملكها لليلا يودي الى انتفاع احدهما بملك الآخر
فان التقي شرط مما ذكر كان حملها على غير نسبه المكين او اختلف
للمفصل والعدد والاحل والصفة فسدت صريح به او اطلق بالينا
للمفصول فبهما لذلك اي لانها تقيد بالاستقلال فان تفرق الرقيق
فمجنون احدهما او فسخ الكفالة وبقائه الاخر فبهما لم يجر كاتبتك
او ابراه احدهما من نصيبه من الخوم او عتق نصيبه من الرقيق عتق
نصيبه منه وقوم عليه الثاني وعتق عليه وكان الولاء له ان استر وعاد
الرق للمكاتب بان يجر فمجنون الاخر كان عتق ولم يقد الرق واذي المكاتب
نصيب الشريك من الخوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكفالة لا بالسرا
وكان الولاء لهما افاده في شئ المنهج مثله اي في الجنس والاجل لا في
القدر لما مر من انه لا شرط تساوي الملك وقوله لا يختص به خرج به ما
لو اذن احدهما في الدرع بالاخر لا يختص به بل على ان يكون شركة بينهما
فانه يصح لم يصح القبط اي فلا يفتق نصيبه وان رضى الاخر بتقيد
فبستره العبد منه ثم يدفع لكل قدر نصيبه هكذا قاله الحنفى قال
شحننا الحنفى والذي يقتضيه الفواعل انه انما يفسد القبط بالنسبة
للسند الثاني فلا يجب على السند القابض لكل الارزاق نصيب السند الثاني
واما نصيبه هو فهو متحقق له فلا يجب عليه رده وهذا احد المواضع
الثلاثة التي لا يختص فيها احداً الشراكا بما فيه والثاني دوز الملت فما اخذ
احد الورثة منه لا يختص به والثالث بيع الوقف فما اخذ احد الموقوف
عليهم منه لا يختص به وان كان النظر في حصته له واجرها بنصفه نعم
اذ الحال احد الورثتين على المدنى بشئ من حصته واحد الموقوف عليهم
كذلك اختص الممتل ما اخذته وهذه حيلة للاختصاص وكذا يقال
في احد السدين في الكفالة ان قلنا يصح القحالة فيها وخرج بالموقوف
عليهم ارباب الوظائف المشتركة فكل من اخذ شيئاً فيها اختص به
ولم يخرج من الثلث الا بعضه كان لم يكن الزكاة الا هو وكذا ما بعده
او كاتبتك في مرض موته لا يعتمد في هذه البطالان بخلاف ما قبلها لوجوب
التبقيض في هذه ابتدا بخلاف تلك فان التبقيض فيها واما اذ هو

في شئ المنهج من الناظر في شئ المنهج
في شئ المنهج من الناظر في شئ المنهج
في شئ المنهج من الناظر في شئ المنهج

في شئ المنهج من الناظر في شئ المنهج
في شئ المنهج من الناظر في شئ المنهج

الورثة واما هو فقد اوصى بكتابة اكل ويغفر في الدوام ما لا يغفر
 في ابتدا اذا ادبت النجوم بمعنى الاموال وكذا ان دفعتهما او عطينا
 او جيت بها او غوفد الى مكان المولى حد فدا ساقى فريسا او راد
 مثلا او ريت منها اي او فرغت وقتك منها استوارا او البراة
 باد النجوم او البراة باللفظ وكذا فراغ الذمة شامل للاستيفاء لغرضها
 والبراة المقتضية افاذه مر او بنوبه اي التعلق المذكور وقوله لان
 اي لفظ الكفاية يتبع اي يطلق وعلى الخارجية وهي ضرب خارج
 معلوم على العبد يورديه كل يوم او كل شهر مثلا من كسبه مع بقائه زفينا
 لو كان يقول له سيده كاتبتك على كذا ندفعه كل يوم مثلا ولا بد ان
 يكون كسبه حتم ما يقر عليه ويجزى نقص يوم بزيادة يوم اخر ما راد
 عما وقع الاتفاق عليه بباح التوسع فيه وبقيته اما من كسبه او
 من ما ان السبد على حسب ما شرطه ويطلق ايضا ما يتفق من الكفاية على
 المراسلة يقال كاتبتك اي اسلمه بالكتاب ولكنه يبعد التمسك بما تجزئه
 بذلك فلذا لم يتعزز له وكالتا دية للسبد فانه اشارة الى قوله في
 الصيغة الى ان لا يحسن اهل الغالب فلا مفهوم له وكان الاولى حذفه
 وان تعدد النجم اي الوقت والمال ويلزم من تعدد الوقت التاجيل
 فقد تضمن شرط اخر وهو تاجيل العوض ولذا اخذ محرز في ذلك بقوله
 فلا يجوز ان لا يشترط تساوي النجوم في المال المودى فيها فلا يجوز
 بموضع حال اي كلفه ليصبح تفرقه على ما قبله او المتبادر من شرط التاجيل
 ولو في بعض العوض فيكون البا طل حلول كله ويناسب ما بعد من
 المسئلة الا انه فانها صحيحة لتاجيل بعض العوض فيها ولا يلزم
 على نفي ما ان واحد او في نفي اي وقت واحد فالمراد بان النجم ما يشمل الوقت
 والمال كما روي الباقا ما معنى في او على فهو من استعمال المشترك في معناه
 الوقت المصروب كاعني او يومين او شهرين قال م بعد قول المخرج
 منجم النجم ولو الى ساعتين وان عظم المال وقوله يطلق على المال المذكور ولا
 ان القوت كانوا يبنون امورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنار للكلام
 لا يعرفون كتاب فيقول احدهم اذا طلع النجم الغلابي ادبت حلت فسميت
 المواق

قد روي في بعض النسخ ان
 العبد على نطقه عاين

الاوقات نحو ما دلل ثم سمي المودى في الوقت بنحو والعلاقة المجاورة
 كما في كلامي اي في قوله اذا ادبت النجوم واما ما بعده فهو محتمل
 للمال والوقت كما مر في شرط بيان موضع التسليم ما مر في السلم
 من التفصيل فان كاتب تفرع على قوله وان يتعدد باعتبار
 ما استلزمه من النجوم اي التاجيل كما مر وقوله حالا بخفيف اللام
 منصوب على الظرفية اي في الحال اي غير موجل صريحا او يتشدد
 فيكون منصوبا على الحال من دينار فلو كان قليلا على حد قوته
 مررت بما فعد رجل لعدم تجميع الدينار اي مع عدم صحة تجميع
 المنفعة فالعوض كله حال وليس في الشريعة دين لا يكون الا مجزلا
 الا الكفاية والدين في بعض احوالها او على خدمة شهر اي بخدمة
 بنفسه لانها متعلقة بعينه كاذمة ولا يشترط ان تتصل بالخدمة وكذا
 النافع المتعلقة بعينه بالعقد فلا يجوز اخيرها عنه كما ان العين
 لا تقبل التاجيل بخلاف النافع الملزمة في الذمة ولا يشترط بيان
 الخدمة بل يتبع فيها العرف كما مر بيانه في الاجابة افاذه في هذا المنهج
 قال م رفلو كاتبتك على خدمة شهر ودينار فمرض في الشهر وفاتت
 الخدمة انفسحت في الخدمة وفي الباقي خلاف والاصح منه الصحة
 اه وعلی قياسه يقال لو مرض في اثنا الشهر انفسحت في مدة المرض
 وفي الباقي قول لا تفرق الضيقة والاطهر منها عدم الانفساخ وهذا
 صرح في ل فالحاصل انه تصح الكتابة فيما بقي وتفسخ في قدر الغائب
 اعم من ان يكون كل الخدمة او بعضها وهذا من صور تبعض الكتابة في
 الدوام ودينار اي في ذمته وقوله في اثنا اي مع تعيين
 الوقت كما مر الشهر مثلا ولا فلا يصح لجهالة الاجل وعبارة مر
 في اثنايه وقد عنيه كيوم يمضي منه ثم نفسون كان مراده انه لا
 يتعين لتعيين الدينار وقت مخصوص من الشهر بل اي وقت عيوله
 في الشهر كفي كان كلامه صحيحا او بعده اي الشهر ولا بد من تعيين

لا بد من قول قل ولا يشترط
 من الشهر مع

الزمن كما هو معلوم من هذا وما قلناه ان يشترط تقدم من الخدم على
 اداء الدينار فلو قدم اداؤه لم يصح كما صرح بهم وعلى الثاني ان
 البعديه فالمدة التي في عيان المنهج ومدة المدة بالواو وهي اولى
 لتكون جوابا عن سؤال ناشئ من قوله مسخقة في الحال حاصله
 لو كانت مسخقة في الحال لما ذكر فيها مده وحاصل الجواب
 ان المدة لتقديرها اي منسبها التاجيلها واللام في تقديرها
 متعلقة بمحذوف تقديره انما ذكر في تقديرها كقولهم وللتوفية
 فيها اي المدة واذا اختلف الاستحقاق اي وقته حصل النفي
 اي التاجيل في الدينار كما يوجد من قوله سابقا لعدم تخيم الدينار
 اي فقد وجد الشرط وهو التخييم ولو في البعض وقال في المنهج
 حصل تعدد التخييم ويصح ان يذكرها ايضا لان ما ذكر من غير على
 التقدير لكن على هذا يكون مفرغا عليه باعتبار داية لا باعتبار ما يورثه
 من التاجيل ويلزم عليه مخالفة هذه الصورة لما قبلها فالاحسن
 الاول ولا يثبت بكون المنفعة حالة اي لانها متغيرة عن فلا بد ان
 تنصل بالعقد بخلاف منفعة الذمة كما قرر فالتخييم انما هو شرط
 لا يعلم من كلامه انه يشترط في المنفعة المتعلقة بالعين كمنه تخيم آخر
 اليها اعم من ان يكون مالا كالدينار في المثال المذكور او منفعة ذمة
 كان جعل بدل الدينار دار في ذمته موصوفة بكذا او خياطة ثوب
 موصوف بكذا اما المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط لها صفة
 فيصح ان يكتب على بناء دارين في ذمته موصوفتين في وقتين
 مختلفتين غير متصلتين في غير المنفعة التي يقدر اي وهي منفعة
 العين بخلاف منفعة الذمة التي لم يضم لها منفعة عين فدخلت في
 الغير فليست شرط فيها التاجيل اي اما المنفعة التي يقدر على الشرع
 فيها في الحال وهي منفعة العين فلا يشترط فيها التاجيل بل لا يصح
 فيها كما مر لغوات شرط كان كاتب بعضه واسارا في الغايات

بناص

في

ولا تنك على من فم الاول في دم لانه تمثيل للباطل بخلافها على غير وجهه ما يفسد فانيها في فاسدة لا باطله بهن تعلم انه
 لا حاجة للسؤال والجواب في قوله في القول بعد لا يقال اختلال العوض في بل الجواب الذي ذكره غير ظاهر في قوله للذين بين يديها
 في صحة كما تقدم في بابها فالاول في التمثيل للفاسدة بالشرط فيها كقول الموصوف على المسخقة فاسدة في قوله فالفاسد يكون في
 الاول في التقييد بياطلا لانه هو الذي يقع فيه الطلاق رجعا ويضافا بعده بالفاسد لانه هو الذي يقع فيه بياطلا لانه هو الذي يقع فيه

في الفاسدة بمضروبوها اما لو كان الغايات بعض الاركان بازاختل
 شرط من شروطها السابقة ككون احد العاقد من مكرها او صبيلا او مجنونا
 او عقدت بغير مقصود كدم او لم يحصل فورية بين الايجاب والعين
 او لم يوجد ايجاب او قبول فيقال لها باطله وهي متفاعة الا في تعليق
 معتبر بان يقع ممن يصح تعليقه كان قال كاتبتك على زني خمر فان
 او متفان حرفة لا تلي طاهر وان كانت مدفوعة في نفس الامر الفتي
 ح انما هو بالتعليق لا بما خلا فالما يوهمة كالمدة في منهجه وهذا احد
 المواضع التي يفرق فيها بين الباطل والفاسد ومنها المحذوف في بطل
 بالردة ونفسد الجماع وعيب المضي في الاول دون الثاني والعارية
 الفاسدة كاعانة النقد للزني والباطلة كفاقة بعض الاركان
 والوفاي مضمونة دون الثانية والمطعم فالفاسد ككون الموضع غير
 مقصود كدم او صدر من غير شئ وباطل ككونه خمر او يقع الطلاق
 في الاول رجعا ولا مال وتبين في الثاني بمهر المثل افاده الزبدي
 او فساد ابي الشرط كان شرط ان يبيعه السيد او يبيع هو له
 كذا وان عتقه يتاخر عن اداء النجوم وان كسبه بينهما لا عن النجوم
 او فساد عوض خمر وخمر لا يقال اختلال العوض من فوات
 الاركان كما مر فكون الكفاية فيه باطلا لا فاسدة لان فوات العاقد
 تارة يغير من حيث كونه فواتا يجب لا ينظر له اصلا ويكون وجوده
 كالعدم فيكون متباها لعدم وجود عوض بالمرء وهذا بعد اختلاله
 من فوات الاركان وتارة يغير من حيث ذاته وكونه موجودا او غير
 الاعتبار بعد اختلاله من فوات الشرط لانه وان فسد هو منقوله
 او اجل كخيم واحد هب المنهج وقال مركان اجل يجوز او جعله
 تخا واحدا او خذ رش الخيانة عليه اي ولو كانت الخيانة من سرده فانه
 يضمن الارش بخلاف ما لو قتله سده فانه لا ضمان عليه وهذا ينفق
 لا يخص يضمن بعضه ولا يضمن كله ووجه ذلك انه اذا قتله بطلت

اع

قوله فالفاسد ككون الموضع غير مقصود كدم او صدر من غير شئ وباطل ككونه خمر او يقع الطلاق في الاول رجعا ولا مال وتبين في الثاني بمهر المثل افاده الزبدي

له

قوله

ببدله لانح مال بخلاف ما يود بغير السيد بعد قبضه لانه كالتلف
 لم يرجع ببدله اى لان الاختصاص لا يقتضي بعد تلفها ويستثنى من
 ما ذكرنا من التراجع المذكور في المتن سواء كان العوض باقيا ام بالفاشيد
 ان يكون مقصودا كما في ثمة المنهج لما بعد ذلك ام لا فهو محترز في كل
 كما وفان الما او ترا فعا الساقيل فخصه بطلناه اه تقرير بربما عطية
 وعبارته ثمة المنهج ولو كانت كافر كافر على فاسد مقصودا كخر وقضى
 في الكفر فلا تراجع اه ويقع ان يكون اسم الانسان في قوله ما ذكرنا
 على الرجوع في الفاسد المقصود وهذا هو الموافق لما في م ر و قد
 سمي الخلفي حال الكفر سواء اخذ جميع النجوم ام بعضها فان
 بقي شي منها بعد اسلام فففيه التراجع اه قل ولا تراجع اى
 لا من السيد وان اسلم ولا من الرقيق لان التراجع تفاعل من الجانبين وهذا
 كله في الاصلين لما تقدم من عدم صحة كتابة المرد على المعتد فان
 قلنا بتقابله حصل التراجع بينه وبين رقيقه ولو مرد ايضا كالمسلمين
 بعد موت سيده فتبطل موت السيد قبل الال والعدم حصول
 المعلق عليه فغير ان قال ان ادبت الى اولى وارثي بعد موتي لم تبطل
 بموته اه افاده في ثمة المنهج فتقوله بعد موت السيد وفي حياته لغيره
 محترز قوله فيما سبق لسده وقوله اواله في غير محل محترز قوله الى سيده
 في محل النجم في غير محل النجوم بالكسري وقت حلولها كما مر والله
 الاشارة اليه اى بقوله بالاداء في محل النجوم الى سيده لعدم وجود
 الصفة المعلق لها وهي دفع الجميع واذا كانت النجوم عشرين دينار مثلا
 فاذا من منها تسعة عشر وحط السيد عنه دينار لم يعتق لما تقدم من
 ان المقلب في الفاسد معنى التعلق وهو بشرط فيه وجود المعلق
 عليه بخلاف الصحة فان المقلب فيها معنى المعارضة لا الجلب
 ولا يصح كما علم من عدم العتق قبله اه قل لا يسافر بغير اذن سيده
 اى بخلاف الصحة وهذا في غير سفر السيد اما الواحر بغير اذن سيده
 فله

فله منفعة مطلقا اه افاده خضر وان فطرته تجب على سيده اى
 بخلاف نفقته كما مر وانه لا يعامل سيده وانه نصح الوصية برقيقه
 ويصح غلبته لنفسه ولغيره ويصح اعتاقه عن الكفارة ولا يقتضي تحمل
 النجوم كما تقدمت الاشارة اليه بخلاف وطى الامة فانه يمنع فيها
 كالصحة على المعتد خلافا لما في ثمة المنهج وينبغي ان هنا قال
 وتحالف الصحة الفاسدة ايضا في عدم وجوب اثنائها وعدم
 صحة الوصية بنجومها وانه اذا عتق بجهة الكفاية لم يستتبع ولدا
 ولا كسبار في عدم منع رجوع الاصل وعدم حرمة النظر على السيد
 وفي عدم وجوب مهر عليه لو وطئها وفي غير ذلك بل وصلها ببعضهم
 الى سبب صورة ونجيب الى ان الشرع في احكام الكفاية ومنها انه المهر عليه
 بحر عليه تنفع بكتابة الاختلال ملكه فيها نفع يجوز له النظر بغير
 شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة فيجب بوطيه لها مهر لا حد لها
 ملكه والولد حر وصار فيه مشول بمكاتبته فان عجز عن عتق
 بموت السيد وانه يحرم بيع المكاتب وهسه الا ان رضى بذلك فيصح
 ويكون رضاه فسخا للكتابة ويصح ايضا بيعه من نفسه اه افاده في
 المنهج ويش بان يحط عن المكاتب قبل عتقه وكونه في النجم الاخر
 اولى والوجوب موسع من حين عقد الكتابة الى ان يبقى ما يعتق
 به من النجوم فتضييق حينئذ فان لم يحط عنه الا بعد العتق كان
 قصا فان مات السيد لزم واريته ان كان كاملا والا فولي اقل متمول
 من النجوم كشي فيمنه درهم نحاس ولو كان المكاتب متعده افا لوجب
 على السيد اقل متمول ويفرق بينه وبين ما في المضرة من ان الصاع
 يتعد بتعدد العاقدا به صلى الله عليه وسلم قدر اللين لكونه مجهولا
 بالصاع لئلا يحصل نزاع فيما يقابل اللين المجهول في يد المشرى فيشمل
 ذلك ما لو كان اللين تافها جدا فعنبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم
 تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولا كذلك ما هنا ولو كان اقل متمول

هو الواجب في النجوم لم يسقط الخط بل يجب خط بعض ذلك القدر
اذا افاده عن علي بن مرقا وقال الشوري وتبين ان هذا لا يجب الخط بل
لا يجب الا اذا اراد ما لها على القدر الذي يحيط قال شيخنا عطية والمدرك
مع ع ش ولو تعدد السد وجب على كل ان يحيط من حصته اقل من
لنصر الشارع على وجوب الخط على كل سد وبذلك فارق ما تقدم من
تعدد المكاتب ويقوم وارث السد مقامه في ذلك ويقدم ما يحيط
على سون الخبر كافي من من النجوم خرج ما لو حط من غيرها كان
كان عليه دين السيد خط عنه منه فانه لا يكفي اذا اعانة فيه على العتق
قال بعضهم وليس لنا عقد معاوضة يجب الخط من عوضه الا هذا
من جنسها اي وان لم يكن من جنسها قال من لا من غير جنسها كالزكاة ^{الزكاة}
ما لم يرض به السيد فسر الا بما ذكرى بمعنى يشمل الخط والدفع
وهو يحصل جزئيين على العتق اعم من ان يكون محطوطا او مدفوعا
اخذا من العدة وهي قوله لان التصديق والخوفيل المراد من الاثبات حقيقة
وهو الاعطاء وقفاً عليه الخط يوجب الاول من تفسير الرازي والثاني من
تفسير الجلال وكلام الشافعي طاهر في الاول والخط اصل اي ان يرجع في الاعانة
على العتق من الدفع لما ذكر وان كان فرعاً عن الدفع من حيث الدليل لان
اياه واتوهم من مال الله يخوض فيه وقيس به الخط بالاولي ولذا قال
بعضهم في هذا تقدم الفرع على الاصل اه وتكون هذا على احداً من
فيما سبق ما على الاحتمال الآخر فيقال في الاشكال انه لا اولوية لاحدهما
على الآخر لان الامة نص فيهما ويجاب بما مر وفي الدفع موقوفة المراد
بالموهوم غير المحقق فيحمل المظنون وان كوك لا ما قابلهما
ربع اي ربع النجوم لاربعة دينار وقوله سبع والسد من مقدم عليه
لانه فوقه وون الربع ولم يحتمل الثلث كان كان عنده مائة ودفع
المكاتب من النجوم مائة وكانت قيمته مائة فالمال غيره ما يبان بالنجوم
ولا يجب الاثبات لنقص الثلث عن قيمته فلا يعتق كل لان المال يصير ثلثاً

الاشياء ولم تجز الورثة فيه نظراً لان عدم احوال الثلث لاكثر من
قيمته كاف في عدم وجوب الاثبات سواء اجازت الورثة او لم تجز وعلى فرض
انه قيد في عدم وجوب الاثبات فمفهومه باطل لاقتضائه انما اذا اجازوا
يجب الاثبات مع انه امر معروف من عند انفسهم فكيف يكون واجبا عليهم
بعد العقد بيوم نحو استشكل بان مناهة في الشهر مستحقة للسيد
ولا يتفرع للمخاطبة في يوم منه واجيب بان هذه اجارة ذمة فله ان
يستغيب من يحيط ثأني يوم مثلاً مع اشتغاله هو بالخدمة كما لا يخفى اذا
استخرجت لخدمة السيد اجارة ذمة فيصح ويستغيب بخلاف ما لو
استخرجت اجارة عيني واما جواب قل عن الاشكال بقوله ان ذكر
اليوم لاجل تعدد النجوم فيجوز تأخيرها عن الشهر وقد ياذن السيد
في العمل وقد يعمل في وقت لا خدمة فيه اه فلا يصح الا لو كان الكلام في
اجارة العيني مع انه في اجارة الذمة كما عرفت او عقبة اي عقبة
الانقضاء اي بخمس ساعة فغاي ما بعده ولا حاجة لقول قل المنصور
تعدد النجوم فلا يصح تدخل بعضها في بعضها او قبل اي انقضاء
الشهر لا قبل الشهر نفسه لعدم تصور وقوله كذلك اي بخمسة
لانه اي الاثبات في بيع الرقيق من نفسه اي يدين في ذمة منه كان يفتق
بعتك لنفسك بما في ذمة حاله او موقوفة تؤدها بعد العتق
فيقول المشرع ويعتق بالاعمال بمقتضى العقد وهو عقد غناوة
لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقولنا يدين في ذمة ما لو باعه بنفسه
يعني فلا يصح لعدم ثأني ملكه لذلك كاله اخذه عليه في الكتابة
بل اولي لان هذا الزم واسرع هو اعم نعم يدخل في النجوم المستولدة
مع انه لا ياتي فيها ما ذكره بالنسبة للمسألة الاخرى وفي قوله
الرقيق ولو مستولدة اه قال فيمنع اي على الفور والاعتق ولا
شي عليه اه قال وفي قوله غير له هذا هو البيع الضمني
اعتق وتنفذ عني اي وليس مستولدة كما مر اه فان قال السائر فيها

عني عتقت ولا مال او عتقت ولزم نصف المال او عتقت او اطلق
عتقت ولزمه ما التزم وقوله في عتقها اي فورا بقوله اعتقته عند
او يطلق فان قال اعتقته عتاقه العتق والولا مشتملا ولزم الابل
نصف الموصى او عني عتق عنه ولا سبي على السائل وكان رد سوا
حقا او قال عن كنفارتي وقع عنها اه افاده قول

ذكره عقب الكفاية لمناسبة لها اذ فيه زوال ملكه
ظاهرا باختباره والزامه به بعده فهو عليه اما باطنا فليس ملكه
هو لثبته الاثبات اعترض بان المناسب لقوله بعد اذ اثبت ان
يقول هنا الثبوت اذ هو مصدر ثبت بخلاف الاثبات فانه مصدر
اثبت واجيب بان دايمة الاخذ وسع فيوجد الرباعي في الثلاثي
وعكسه والاقرار الذي معناه الاثبات ما خود من قرأ اثبت فهو
اسم مصدر وله مصدر لا قرأ اثبت فما قاله هو المناسب مرفوع
الشيء بغير كسر القاف وفيها من باب ضرب وعلم واصل بغير ستر فاعلم
اخبار الشخص عني عليه بخلاف الدعوي فانها اخباره عني له
على غيره والشهادة فانها اخبار عني لغيره على غيره وتنفرد بهما
ايضا من وجه اخر وهو ان يقال الاخبار ان كان ضارا للقائمة فاقدر
وان لم يكن ضارا فما ان يكون نافعا او لا الاول الدعوي والثاني في
الشهادة وهذا كله في الاخبار الخاصة اما العام فان كان عن محسوس
فرواية والمحسوس فيها اما محسوس السمع وهو اللفاظ او محسوس البصر
كاخبار شخص بوجود مكة او بان البيت الحرام له من الابواب كذا
او عن امر شرعي فان كان معما للزام بان كان من قاض وعنه فحكم او
لم يكن معه ذلك ففتوي محسوسه كان ينبغي ان يندوا عند الاستدلال
بالقران والعين او عناني ويسمي اعترافا ايضا كما في الحدوث
فذكره لمناسبة ذلك قوامين بالسطح اي العدل اي كثير القائل
به وقوله ولو على انتمكم اي ولو كانت الشهادة على انفسكم

منه فاعلم
غير ظاهر
ومصدر لا قرأ
منه فاعلم
المصدر ما تضمنت
حروفه عن حروف
ما قبلها

اغد

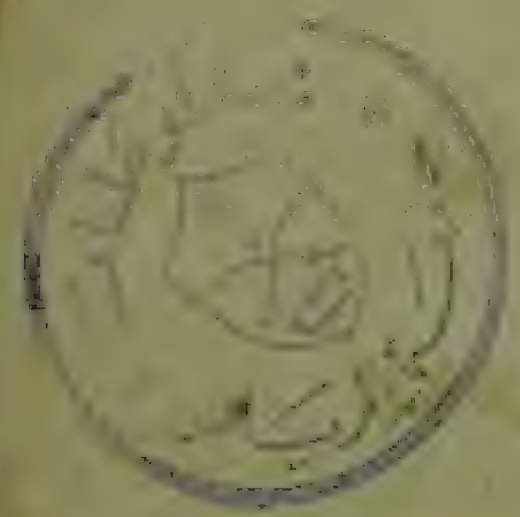
اغد فعل امر من الغد وبالفعل المجزأ اي اذهب وسببه ان رجلين اتينا
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احدهما السائل ما رسول الله انتم
بيننا بكتاب الله تعالى وقال الاخر مثله فقال لهما نعم احكم بينكما
بذلك فقال الاول يا رسول الله ان ابني كان عسيفا على هذا الرجل
اي اجيرا عنده واقهر في ما سرق فقال للرجل ما تقول في ذلك فقال
نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغد يا ابني اخذها لهما
فاعترفت فرجوها ووجه الدلالة انه خلق الرحم الذي هو من خطر
على الاعتراف فلم يكن الاعتراف اقرارا لم يعلق الرحم عليه فانيس
الصالح الاسلمي على الصحيح كما قاله في ش وليس هو انفس من مالك
خادمه صلى الله عليه وسلم وحصة صلى الله عليه وسلم بالخطا ودون
غيره لانه من قبيلة لم يرسل اليهم وهم لا يرضون بتحكيم من هو من قبيلتهم
فيهم واركانه اربعة وستة عشر وطها من كلامه منطوقا ومهلوقا
تصريحا وتلوغا لا يقبل الخسر في شروط المقر وهي كونه مكلما مختارا
حر غير مجبور عليه وفي مفهوم اخر تفصيل كما يأتي واحل بقيد الاختيار
فقوله صبي او مجنون اي وكذا مكره بغير حق ما به كان اقرارا له
فاكرهه القاضي على تفسيره فيقبل ويحل عدم قبول المكره بغير حق
اذ ضرب لغيره لا ينطق بالاخذ فقط اما لو مثل فسكت فغضب لينطق
بالصواب سوا كان الاخذ او عدمه فاقرب بالاحذح فانه اقرار صحيح
لانه ضرب لاجل النطق فقط ولا يخص بظقة في الاخذ فقط ولكن
هذه الصورة ليست موجودة لان لا يجرى ما يسأل ينكر فغضب
ليقر بالاخذ فقط اذ لو نطق وقال لم اخذ او لم اعط عليه الضرب فهذا
اكره سوا اقرارا بالضرب ام بعده وعلم انه لو لم يقر ضربا فاما
في مثل ذلك اي في ذلك اي الاقرار ومثله من العفو والخلول فلا
غير ذلك كالاذن في دخول او ولية وانصال هدية فان عبارتها محققة
فيه بشرط ان يكون للمجنون نوع تمييز والصبي ما موثا لم يجز عليه كذب

اقرار

ولومرة كالم ولا اقرار مفلس بالحاصل مسئلة انه ان اقر
 بعين او دين جنانية قبل مطلقا او بين معاملة فان اسند وجوبه
 لما قبل الحجر قبل ايضا او لما بعده وفيد بمعاملة كما هو فرض المسئلة
 يقبل في حق الغرما او لم يقبله بمعاملة ولا غير هار وجع وان اطلق
 الوجوب فلم يقبله بمعاملة ولا جنانية ولا بما قبل الحجر ولا بما بعده
 روجع ايضا فان تقدرت مراجعته لم يقبل والمعمد له ليس للمقر له
 ولا للغير ما تخلف الميزان اقراره على حقيقته وان اثم دين اي
 غير دين الجنانية فخرج بالدين العس ويقدر دين الجنانية دينا ما يقبل
 الاقرار فيه مطلقا وقوله في حق عمانية اي اما في حق نفسه فيقبل
 فيتعلق بذمته لما بعد الحجر اي بعد اوله والا فهو فيه بمعاملة
 متعلق بوجوب وذكر المسمى اربع صور ثلثان بعد الحجر وما قوله
 بمعاملة او مطلقا وثلثان قبله وهما الصورتان المذكورتان ايضا
 وذكر المسمى صور الاطلاق في الجملة خمسة لا يقبل الاقرار في ثلاثة
 منها او يقبل في اثنين او مطلقا اي عن التقيد بالمعاملة غيرها
 كما ذكره والا فهو مقيد بكونه بعد الحجر بمعاملة كبيع وقوله في
 كتر من فلا يراهم ثم تغربع على قوله في حق غرمانية فالضمير مقدر
 فاذا كان الغرما ثلاثة واقر شخص رابع يدرأهم لم يراهم كغير ما مر في
 الثلاثة في المال الموجود بل يثبت ماله في ذمة المفلس ويلزمه الغرما
 ادائه بعد ذلك الحجر لتقصيره في الاولى وهي دين المعاملة
 والثانية هي قوله او مطلقا فلان الاصل في خصوصان العبارة ان
 يقول فتنزل على اقل درجات الدين وهو دين المعاملة والماملة
 المذكورة ولا تظهر الا في اطلاق الزمن كما سباني بان لم يقبله بما قبل
 الحجر ولا بما بعده وما هنا اطلاق في دين مقيد بكونه بعد الحجر ولا
 اهام في الزمن اصلا لانه اي اقرب زمن قوله ان محله اي محل
 محله في صورة الاطلاق على دين المعاملة على ما مر وقوله فيها اي في
 الثانية

الثانية وهي صورة الاطلاق في الدين وقوله اخذ ما ياتي من الروضة
 اي في صورة الاطلاق في الزمن فيقبل الاطلاق هنا على ذلك
 وجوبه اي الدين وقوله ولو بمعاملة اي او مطلقا كالم او قال
 عن جنانية محترز التقيد المحفوظ فيما مر وهو غير دين الجنانية اما دينها
 فيقبل الاقرار فيه مطلقا سواء اسند وجوبه لما قبل الحجر او بعده
 او اطلق وان اطلق وجوبه اي بان لم يسند لما قبل الحجر ولا لما
 بعده لا بمعاملة ولا غير هار بان قال لفلان على دين واقتصر على ذلك
 وهذه هي الصورة الخامسة كالم على الاقل اي الاقرب زمنا لانه
 المحقق وهذا محل التقليل المتقدم فكان الصواب ذكره هنا كالم
 وجعله عطف تقيد وقوله الى ما بعد الحجر اي فلا يقبل في
 التقيد المتقدم وقوله هذا اي عدم القول فينبغي اي يجب
 ان يراجع في تقيد الزمن فان اسنده لما قبل الحجر قبل او لما بعده روجع
 ثانيا كما تقدم في كلامه فان قال بمعاملة لم يقبل او جنانية قبل
 ولا اقرار محجور عليه اي ولا مطالبة عليه بعد شدة الاظهار ولا باطنا
 كما اعتد به من وقيل يطالب بذلك اذا كان صادقا وحل على ما اذا
 كان سببه متقدما على الحجر او مضمنا له فيه كان انفس شيا حال
 الحجر عليه لان الانلاق حال الحجر مضم له بخلاف المعاملة كما ذكره في
 باب الحجر معنى الحجر اي حكمه وهي عدم التصرف في ماله لا جرح
 الغرما الا في نذر نحو استثنى عشرة اشياء من ثلثين شرها
 وانما صح اقراره بهذه المذكورات لانه يصح منه انشاءها وقاعدة
 الاقرار ان ما صح انشاءه قبل الاقرار به يظل ظاهر كلامه في الطلاق
 وما بعده ان المراد انشاءها وليس كذلك كما سباني بدنيته خلاصة
 وصومر وجع فالمراد بالبدنية ما ليس ماله فخصه كالحق فانه
 يتوقف على مال لكن لا يسلم له المال بل يصحبه ولية كما مر في حق وقوله
 لصحة عبارة اي تلفظه بمعنى انه غير لاع وتدين عطف على نذر

المتكلم لا اجل مصلحة
 وحفظ الارادة عن الصياح



اي اقر نفس التدبير بان قال قلت لعبدى انت حر بعد موتى وكذا ما
 بعده اذ اكانت معينة كان قال هذا نذر لزيد دون ما اذا
 كانت في الذمة اذ مثله في ذلك المحذور عليه بالنفس المعتمد فيها ان
 نذرهما على حد سواء فان كان في قرينة ماله عينية لم يصح فيها ذل
 والاصح وثبت في ذمتها الى زوال المحر لا يعال السفينة لادته له
 بخلاف المحرور عليه بنفس فان له ذمة صحيحة فكيف جعلتها على حد
 سواء لاننا نقول هو وان لم يكن ذمة لكن صححنا ما ذكر من كون
 المقرية قرينة ولما ذكره الشئ من احتياجه للشواب وهذا هو المستقر
 المعتمد خلافا لما ذكره بعض الخواشي هنا والا في حداي وجبه
 كزفي وشرب خمر وسرقة وقوله وفوداي وان عفي على مال لعدم
 تعلقه بالمال وخلع من زوج ويقتض الرقي الموضع بخلاف
 السفينة لانها غارمة والسفينة اخذ وانما صح منه بدون من المثل
 لانه يحصل الاستعانة في تصرفه فيه المصلحة بخلاف الحاصل وان
 لم يطلق مجازا فبمعوض اولى كما سذكره وقوله مدعان اي في حق
 الزوجة وقوله او جلف اي في حق الامة ويكفي ذلك بين واحد
 فان قلت كيف يتصور ذلك فيها فانها لا تصير فرائدا لشيء
 الا اذا اقربوها وقتي افرقوا كما نذكره الولد فكيف ينقته
 بعد ذلك قلت احب بتصور ذلك فيما لو اقر كذا فان الولد
 فالحق ظاهر اذا علم انه ليس منه كان له حقه نفسه بالخلف
 ولما كان له اي النسب وقوله لعدم تعلقه اي الحد وما بعده وقوله
 وبعد التهمة في الاولى اي الحد والقود فان كل نفس مجبولة على حب
 الحياة والاحترار عن الايلاف فقطع في السرقة تخرج على قوله
 وحد وقوله ولا يثبت المال لشكله فطرح بان التقطع فرع الشر
 والمال ليس ثابتا لانه يتوقف على طلب له ولم يوجد منه طلب لان
 شرط الدعوى ان تكون ملزمة وهي على السفينة بالمال غير ملزمة
 فكان

قوله هو
 المالك هو

فكان القيلس حينئذ عدم القطع وقد حجاب بان يحل كونه الدعوى
 على السفينة والنفس غير ملزمة اذا لم تكن بينة اما اذا كانت فهي ملزمة
 فالقطع بالنسبة لها فخرج عن طلب المال لا عن ثبوت بخلاف الشرط
 وحجاب ايضا فان هذه مستثناة من شرط طلب المالك ماله
 وبانه يكتفي هنا بالطلب الصوري وان لم يوجد معه الزام وشكل
 الزيادة هذا بقوله ولما شكل الاكتفاء بالطلب الصوري لان شرط
 الدعوى ان تكون ملزمة ولا الزام في الطلب الصوري فهذه المسئلة
 مشككة لا جواب عنها اذ فيه نظر لان الاكتفاء بالطلب الصوري في
 انه لا يترط في هذه الصورة كون الدعوى ملزمة بل يكفي فيها مجرد
 الطلب وان لم يحصل الزام فكيف يعترض قوله بان الطلب الصوري
 لا الزام فيه مع ان الحجب بذلك مسلم انه لا الزام فيه اذ هو
 فينقذ على ولده المستحق من بيت المال اي بان المستحقه صغير او
 محبونا حتى يجب نفقته والفرق بينه وبين ولد النفس ان النفقة
 فانه ينفق عليه من ماله ان اقرار النفس بالمال صحيح فلهذا وجبنا
 عليه الاتفاق من ماله بخلاف السفينة فان اقراره بذلك غير صحيح
 فان لم يكن في بيت المال شيء او كان ولم ينتظم فعلى سائر المسلمين
 على سيرة اي بالنسبة لغيره الا في معاملة اي صحته
 بخلاف ما لو اشترى من سرقا مسددا فانه لا يقبل اقراره عليه لانه لم
 ياذن فيه ومراجه بالمعاملة وبين الحاجة بخلاف دين القرض فانه
 لا يقبل اقراره على سيرة فيه ولو عزم ذلك كما في المبيع لكان اولى
 وعبارته وقبل بدت الحاجة اذن له فيها ثم قال وتعبيري بخلاف اولى
 من تعبيري بمعاملة اي لما تقدم من صدق المعاملة بالقرض مع
 انه لا يقبل اقراره فيه لان اذنه له في الحاجة لا يتناول الاذن في
 القرض لها اذن له فيها اي وكان قبل المحر عليه اخذ من قوله
 لقد ربه على انشايد وسيد ذكر مفهومه لم ياذن له فيه بل يد

قوله هو المالك هو



يتناول المعاملة الفاسدة كما مر يتعلق بذمته كما اشار بذلك الى
 ضابط ما يتلف تحت يد الرقيق وهو ان الرقيق اذا ائتمن بما كان
 بغير رضئ مستحقه يتعلق برقبته او برضى مستحقه فان اذن له السيد
 يتعلق بذمته وكسبه وما لا يخاربه وان لم ياذن له يتعلق بذمته
 ولو اقر بعد حجر السيد محرز الفقد المحفوظ في قوله اذن له فيها وهو
 وكان قبل حجر كاس لم يقبل اضافته الى الجزء عن الانشاء وقرينه
 وبين الفيلس ان اقرار العبد يودي الى فوات حق السيد بخلاف غرما
 الفيلس اذ يبنى على الباقي بذمة الفيلس اما اقراره على نفسه اي
 بالنسبة لنفسه ولو بعد حجر السيد عليه وسوا كان ما ذوباله ام لا وهو
 محرز قول المتن على سبيله كما اقراره بعد حجر عن هذه الاربعة في
 المنع بقوله بموجب عقوبة وقوله لبعده عن التهمة اي لان كل نفس
 مجبولة على حب الحياة والاحترار عن الايلام اهرس المنع وما ذكره بعض
 من المشكك في النقط في السرقية بان شرط القطع بها الدعوى بالمال
 ومن شرط صحة الدعوى به السأواه ليس في محله لان ذلك ليس بشرط
 فلا حاجة الى جوابه الذي ذكره عنه وبضمن حال السرقية ذمته
 او يد سببه اي تالف كان او باقيا في يده ولو اقر بموجب قود على ما يتعلق
 برقبته فيبيع فيه لان يقدية السيد باقل الاربعين او في يد السيد كان
 في بيعه غاصبا فيتعلق الضمان به هذا كله في غير المكاتب كتابة صحيحة اما هو
 قوله اذا لم يصدق السيد فيصير اقراره مطلقا كالحري ويودي ما اقر به مما في يده فان عجز بقبه
 فيه ما خرج ماله وصدة فان واثمال معه فديون معاملته يودي بها بعد عقده وارش جنايا في
 كان باقيا واد او تلقى في يد رقبته فيبيع فيها الا ان يقدية السيد واقرار البعض بالنسبة اليه
 العبد يتعلق برقبته هو قوله الحق كالتقن ولبعضه الحري كالحري والوجه كما قاله والدم ان مالهم ذمته
 في بعضه الرقيق يجب تاخير المطالبة به الى العتق وان كان قادرا والا
 يتعلق بملكه بنصفه الحري فاقضى الحال تاخير المطالبة به لا
 مقتضى اي بسبب خرج ما لو كان هناك مقتضى للاعفاكسفة وفلس
 او

او تقبضه مشبهة كماله على كذا ان شأله وكذا لو قال له على الف من ثم خذ
 لا عيا على المعتمد لا شمال صيغة الاقرار على بسطل في جملة واحدة
 الا في ردة اي بان اقر بوجهها كان قال سمحت لنصم ثم رجع بان قال ما
 فعلت فانه يقبل رجوعه بذلك اما لو قال ارددت ولا يحصل الرجوع
 الا بالتلفظ بالشهادتين لان الاقرار بالردة ردة فيقبل رجوعه اي
 لان حقه تعالى مبني على المسامحة لعدم حقوق ضرر له بخلاف حوله
 فانه مبني على المشاحة للحقوق الضرر له وحصل الرجوع بنحو كذب او
 رجعت او ما زنت وان قال بعد كذبت في رجوعي وقبول رجوعه
 انما هو بالنسبة لتسقوط الحد ايا بالنسبة لغيره كحد قاذفه فهو باق فلا
 يجب برجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده للثبوت عدم
 احصائه به بها اي بالثلاثة او قوله ادر والى انركو لما رعله
 لقوله في سقوط القطع لا المال والذي من بالنسبة للاول هو حديث
 اورا والحو بالنسبة للثاني هو قوله اولا يجوز ان لا يلزم الاقرار
 هذا الشارة الى الصيغة والى المخرجه بشرط في الصيغة لفظ او ما في
 معناه يشتر بالانتم كقوله على او عندي كذا فان حذف على او عندي
 لم يكن اقرار الا ان كان المخرجه معينا كحد الثوب وعلى او في ذمتي
 للدين ومي او عندي للعين فان اقر بانها ودبيعة وانها تلفت او انه
 ردها صدق بيمينه واما قبلي بكسر القاف وفتح الموحدة فتحمل للعين
 والدين على المعتمد ولو فسر واحدة بغير ما هي له قبل الا في ذمتي فلا
 يقبل للعين ويشترط فيها ايضا ان لا تكون والله على الشئ بانها تكون
 في جواب لي عليك الف زنة او خذ او اختم عليه او اجعله في كسك
 او في صحاح او رومية او بغيره كحريك رأس وان تكون غير مثمنة
 على بسطل في جملة واحدة كالف من ثم خذ ويصح الاقرار ان يحمل ويطلب
 من المقر نفسه فاد اقال له على شئ او كذا قبل نفسه بغير عاودة من رجوعه
 واد سلام ونحو لا يقتضي كثر برئسو كان ذلك الغير مالا وان لم



يقول كذا راجع برام لا كفود وخوشدعة وحذق اما تفسيره
 بالعبادة وما معها فلا يقبل نفسه لو قال له على حق قبل تفسيره بالادب
 منها ومن المجهول ما ذكره بقوله فلو قال له على مال عظيم نحو بشرط في
 المقربة ان لا يكون ملكا للمفرحين يقر بقوله داري او كذا بنى الذي عليه
 لهم ولقولنا الاضافة اليه تقتضي الملك له فبينا في الاقرار لغيره
 وان يكون بيده ولو بالانتماء بالقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بيده
 حاله صارها عمل يقتضي اقراره بان يسلم للمقر له فلو اقر بحرية
 شخص بيده غيره ثم اقره حكمها فرفع يده عنه وكان اشتراؤه اقد
 له من جهة وبها من جهة البائع فله لا كذا في الخيارات ولا يلزم الا
 بالتفسير اي لا يطالب بشي احدا لما تقدم من صحة الاقرار بمجهول
 يرجع اليه في بيانه باقل يتناول ظاهره انه لا يقبل تفسيره بما لا غير
 مقبول وليس كذلك فلو عر كما في المنهج بقوله قبل تفسيره بما قبله
 اي من المال وان لم يتناول كجبة من كان اولى وعبارة مررت ولم يتناول
 كجبة بر وفتح باذغاية اي صلاح للاكل والافنوع غير مال ولا من حنسه
 اه احتمال عظيم خطر باضافة عظيم لما بعده او تنوينه ورفع ما لا
 بعده وهو بالغا العجوة والطا المهلة اي صغوبته من حيث انما غاصبه
 او كثر متحله مثلا وعبارة مررت وصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة
 لتغير حله او شحج او كثر متحله وعقاب غاصبه ونواب باذله
 لنحو منظر وهذا الينا في وصفه بكونه حقيرا ونحوه من حيث
 احتقار المتأمل له او فناؤه وكونه اكثر من كذا من حيث انه احل منه
 انه دين لا يتعرض للتلف وذلك عني يتعرض له اه بزيادة او نحو
 اي نحو عظيم كبير وكثير الا باليقين قال الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه اصل ما بنى عليه الاقرار ان الزم اي التزم اليقين واخرج
 الشك ولا يستعمل الغلبة وقوله واخرج المحل لازم لما قبله والمراد
 باليقين الظن القوي والام بوجود اقرار يعمل به الا نادرا كما قاله ر

الالة لك
 معنى
 لا ما بعده
 انه لا يرد

الا ان قلنا يقرب راجع استثنائا من قوله ولا يلزم الاقرار بالالتفسير
 فبما ان الصور تان يلزم فيها شي معين وان لم يحصل منه تفسير
 او يقول عدة متميزة اي يتعامل بها عدد الاوزان فيعمل على انها راجع
 لخاصة ويلزمه ثلاثة من ذلك لانها اقل الجمع لا يقال دراهم جمع كثره فكل
 ينبغي ان يلزمه عشرة لانها اقل جمع الكثرة لاننا نقول ان ما قالوه هنا
 مبني على اتحاد جمع الكثرة والقلية في المبدأ وهو الثلاثة وان اختلفا
 في الغاية فغاية الاول تسعة والثاني لا نهاية له وانما الزموا الثلاثة
 فقط لانها المتيقن اما على مقابلته وهو تعاقبها مبدأ وغاية فبما الاول
 ثلاثة والثاني عشرة فنقول محل الفرق بينهما فيما له صيغتان احدهما
 للكثرة والاخرى للقلية لهما ما ليس له الاضيعة واحدة فهو مشترك يطلق
 على القلة والكثرة ودرهم من هذا القليل وحملوه على القلة لانه المتيقن
 فيه لا يقال مقتضى هذا الزوم عشرة فيما له صيغتان كالفس فيلوي
 مع انه لا يلزمه الا الثلاثة لاننا نقول انما يلزمه الثلاثة فقط لانها المتيقنة لا يقال
 ان المقربى كلامه على مذهب من يرى اتحاد جمع القلة والكثرة في المبدأ
 واستعمل احدهما مكان الاخر وهذا الاحتمال موجود في اللفظ وان كان
 المتكلم به عاميا فالزمناه المتيقن وازنة اي زنة الدراهم الشرعية
 وقوله وان لم تكن الخ اي يكفي ان تكون الجملة زنة ثلاثة دراهم شرعية
 بان يكون مجموعها ثمانية عشر انقاد ان كان فيها واحد زنة خمسة واثني
 واخر سبعة مثلا التي هي اي الستة واثني زنة الدراهم اي الزم
 الا ان تكون دراهم البلد في الثانية اي اما في الاولى فيعمل على الوازنة
 مطلقا سواء كانت دراهم البلد عدة او لا وانما يلزمه دراهم وازنة
 في صورة ما اذا كانت دراهم البلد عدة اخذ باطلاق اللفظ المحمول
 على الفرد الكامل فاعتبر الوزن وان خالف دراهم البلد واما في صورة
 ما اذا كانت دراهم البلد وازنة فقد وافق الاطلاق دراهم البلد
 واما في صورة الثانية فانه ان كانت دراهم البلد عدة حمل عليها التثنية

قوله جمع الكثرة والقلة
 جمع القلة والكثرة
 كلامه

بذلك في اقرار المانع من الحمل على الفرد الكامل والمقتضى ان مراده به
 ورامم البلد والامكن لهذا التقيد ثمرة واذ لم تكن عدة حمل على الوارث
 وانفي ذلك التقيد مخالفة لدراهم البلد فيكون ضايعا لا فائدة له
 عدة اي يتعامل بها عدة الاولين كبراهم مصر فانه يستوي فيها
 الناقص والكامل على مائة بجر عدة بالاضافة لانه وان كان
 مدلوله متعدد لكنه مفرد لفظا ونصه على الحال من مائة وان كان
 نكرة لجوازها على قلته كما في قوله صلى وزكاه رجال فيما مررت
 بما فعدة رجل ورفعته نعتا ونكبة وقفا فالواجب مائة معدة
 في الاحوال الاربعة على المعتمد وكأنه قال على مائة معدة اي
 ليست وازنة اعتبر العدد دون الوزن اي وان كانت دراهم
 البلد وازنة لتصرفها بالعدة فيلزم بمائة ولو نافية عن الصرف
 يعني ذلك وبني الصورة الثانية في كلام المصنف حيث حمل فيها على الوارث
 فما لو كانت دراهم البلد ليست عدة انه لما ذكرتم لفظ الدراهم لفظ
 كونها كاملة حمل عليها وانفي قوله عدة لانه لا ضرورة له كما مر في التقيد
 البلد بخلافه هنا فانه اقتصر على وفيد المائة ولم يتعرض لذكر
 الدراهم حيث لم يقل مائة درهم وذلك يقتضي ان المعبر بالعدة
 دون الوزن وقرر شحنا عطية انه لو قدم عدة على مائة بان قال
 عدة مائة حمل على الوارث ولعل وجهه انه عند تقدم مائة على ذلك
 يكون التقيد من ذكره التقيد ويكون المعبر هو ذلك التقيد المصح
 باعتبار العدد بخلاف ما لو قدم على مائة فانه يكون مسوقا لغيره
 لا على وجه التقيد فكانه قال على عدة ينقطع النظر عن كونها
 به عدة او وزنا فيحمل على الفرد الكامل وهو الوارث تدبر
 من الشئ المقابل للموت لما فيها من شئ
 نصيب باخرى ضمه له او من الشفاعة لانهم كانوا في الحاهلية لا
 ياخذونها الا بشفاعة بعضهم لبعض وذكر في مع الاقرار لاها قد نشأ
 عنه

ياخذونها

عنه في صورة الاقرار بالبشر وايضا او لها اختيارا بالبشر واخرها
 قهرى بالاختيار كغيره واخرت عنه لان الاستحقاق فيها يتوقف على وجود
 عقد الشراء المتوقف على كل من البائع والمشتري بخلاف الاستحقاق
 في الاقرار فانه لا يتوقف الا على لفظ المقر فقط فكان الزم وهذا
 اولى مما ذكره قال بقوله وهي حق معنوي ينشأ عنه اخذ عين
 بخلاف الاقرار فانه لفظي واللفظ اقوى من المعنوي فاخرت عنه
 اهد لان الحق معنوي فيها وفي الاقرار وكل منهما ناشئ عن لفظ فلا
 وجه للترقية الضم لما فيه من ضم نصيب وهو نصيب الشريك
 الحادث الى اخر وهو نصيب الشريك القديم قهرى بالرفع ضنة
 الحق بمعنى الاستحقاق اي ان ذلك الاستحقاق قهرى يثبت بمجرد
 البيع من غير رضى المشتري الحادث ولا يحتاج للفظ الا عند التملك
 اذ لا يلزم من استحقاق التملك حصول المال والحرصة للتملك
 ومعنى كونه قهرى اذ لا معنى بذل المستحق الثمن ووجوبه الصيغة
 حصل فراعن المشتري والاول اظهر وانسب ببقية الفقرات
 للشريك اي المال المرغبة لا عن موصل له بمنفعة وموقوف عليه
 اهق ل فيما ملك متعلق بدين وهو قيد خرج به ما وقف فلا
 شفعة فيه فاذا اوقف احد الشريكين نصيبه على جماعة لم يكن
 لشريكه الاخذ بالشفعة من الموقوف عليهم وقوله بموضع قيد
 خرج ما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة فلا شفعة فيه وما
 ملك بعوض يشمل البيع والمهر وعوض الخلع والصلح عن دم فاذا
 جعل احد الشريكين نصيبه من الزوجية او خالف الزوجية زوجها
 بنصيبها من الدار كان لشريك الزوج الاخذ من الزوجية ولشريك
 الزوجية الاخذ من الزوج بهر المثل فاما اذا صالح احد الشريكين
 مستحق الدم بنصيبه من الدار كان لشريكه الاخذ بالدية او الارش
 فالمراد بالعوض ما يشمل الواقع في معاوضته غير محضه كالمهر

ففي أي حكم بذلك وجوب الحكم به فلا يرد الاعتراض باحتمال أنه خصوصية
له صلى الله عليه وسلم في تلك الواقعة فيما أي مشتمل لم يقسم
أي لم تقع فيه قسمة بالنفل مع إمكانها كما هو قاعدة لم فأنها شئ ممكن
تخلاف لأفانها الشئ المستحيل وهذا يقال للبصير الذي بعينه رمدت
لم ينصر ولغير البصير أنت لا تنصر وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر
لجواز القول تعالى لم يلد ولم يولد فانه غير ممكن وقد يستعمل فيه لم
مكان لا يقال أن ما من صبيح العموم لاها من كلام الراوي أخلا
عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم إنما هو من جهة اللفاظ ولم يعلم
ما وقع منه صلى الله عليه وسلم فيحتمل أن الواقع منه لقضاء واقعة
مخصوصة فلا عموم لأننا نقول يمكن أن الراوي فهم العموم مما وقع
منه صلى الله عليه وسلم فاجز عن علم من حاله عليه الصلاة والسلام
واقعة فصار أجماعا ويقال إن القضاة من الأئمة أي أفتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أفاد مع شئ فإذا وقعت الحدود والحدود
قوله لم يقسم كأنه قال وإذا وقعت القسمة أي قبل البيع ولا شفعة لأحد
أذاباع الآخر لأن جاز لا شريك أما وقوعها بعد البيع فلا يمنع الشفعة
لأن المدار على وجود الاشتراك حال البيع والمراد بالحدود العلامات
المبينة ما لكل من الشريكين على انفراد وقوله وصرفت بالتشديد يعني
بينت وميزت بأن جعل لكل نصيب طريق تخصصه وبالتخفيف بمعنى
فترقت أو عرفت وعلى كل فهو عطف لازم على ملزوم باعتبار الغالب
من أنه إذا وقعت العلامات تميزت الطرق أو عطف مغاير وهو لا يظهر
لأن قال عطف ذلك على ما قبله أي يفيد أنه إذا وقعت الحدود ولم تعرف
الطرق بأن اتخذت ثبتت الشفعة وليس كذلك لأننا نقول هذا المفهوم
معارض بمفهوم الحصة أول الحديث إذ مفهوم قوله فيما لم يقسم أن ما قسم
لا شفعة فيه وإن لم يبين طريقه أو أن ذلك خرج مخرج الغالب فلا مفهوم
له وفي رواية سلم العتود منها تخصيص العموم في الرواية فلهذا لا

قوله مع

الواقعة

الدافعة فيما من صبيح العموم فتشمل المنقول وغيره فإذا هذه إن
المراد خصوص الغير وإن كان يمكن الاستفادة بذلك من قوله فإذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق لأن ذلك لا يكون إلا في غير المنقول إلا أنه قصد
التفصيل عليه من أول الأمر وإنما لم تثبت الشفعة في المنقول لأنها
تملك قهرى على خلاف القياس فاخصت بما يدوم ضرره من العقار
في كل شريك أي مشترك وقوله ربيعة أو حايط بدل منها أو خير
لمحذوف والمعنى أي الحكمة فيدعى في يكون الحق أي التحقق في الملك
وهو الشفعة وأشار بذلك إلى أنه ليس أمر يقيد بأجل معقول الحق
موتة القسمة أي بين الشريكين القدم والشريك الحادث
لا يقال هذا الضرر يمكن حصوله قبل البيع بأن تقع قسمة بين الشريكين
القديين لأننا نقول هو كذلك ولكن لما كان من حق الشريك أن يبيع
لشريكه ويخلصه من الضرر فلما باع لغيره سلطه الشارع على
الاحتفاظ منه قهرى ولم يتجوز له الضرر بخلاف ما قبل البيع فانه لم يحصل
من الشريك تقصير فلم ينظر لضرر شريكه على تقدير القسمة ويتخذ
عطف تفسير على موتة أي ضرر يحدث أي أحداث المرافق أي الأمور
التي يرتفع أي ينتفع بها فإذا أخذ الشريك بالشفعة اندفع ذلك
الضرر عنه لأن الكل صار ملكا له والمراد حصول الضرر له باعتبار
النشأ والغالب والافتقار لا يحصل قسمة بينه وبين الشريك الحادث
في الحصنة متعلق بالحدثان يعني أحداث وقوله كمصعد مثال
للمرافق تأتيث الربع يجمع على رباع كصعب وصعبان ورجوع كغلس
وفلوس وربع كغلس وأفلس وأما الربعة فيجمع على رباع بالتحريك
كسجدة وسجدان قال في الخلاصة

والسالم يعني الثلاثي اسم النمل اتباع على فاه بما شكل
والخايط البستان والبستان هو الشجر وتسميته حايط للمحيط عليه
بالخايط فهو من تسمية الشئ باسم مجاوره أركانها أي الشفعة

معنى الخفاف التملك وقوله اربعة صواب ثلاثة كما في المنهج لان الصيغة
 اما يجب عند التملك بالفعل والاستحقاق ثابت قبل ذلك والصيغة
 شرط في حصول الملك لا ركن من الاركان اخذ بالمد وهو الشرط
 القدم اما اخذ بلفظ المصدر فهو الصيغة او ما تفنده بشرط اخذ
 كونه شريكا ما كان ولو مكتوبا وغيره فكل كسبي له تنقص لم يوقف
 بان وهب له او اشتراه له الناظر من ربع الوقف فاذا باع شريكه اخذ
 له الناظر بالشفعة فخرج بالشريك الحار وبالمالك الموقوف عليه ونحوه
 فلا شفعة لهم كما روي في الماخوذ ان يكون ارضان بايعها لاسياني غير
 نحو محجري في الممر او محري النهر الذي لا غنى عنه فلا شفعة فيه بخلاف
 شريك في الممر او محري النهر الذي لا غنى عنه فلا شفعة فيه بخلاف
 ما لو كان عنه غني بان كان يمكن احداث ممر او محري اخر فان ثبتت
 فيه الشفعة وان ملك بعوض فبيع ومهر وعوض خلع وصالح دم
 فلا شفعة فماله ملك وان حري سبب ملكه كالحمل قبل النزاع
 من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كارت ووصية وهدية بلا ثواب
 كما روي ان لا يبطل بقمة المقصود منه لو قسم كاياني وفي الماخوذ من اخر
 سبب ملكه عن سبب ملك اخذ فلو باع احد شريكين نصيبه بشرط
 الخنار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخنار بيعت والشفعة للمشتري
 الاول ان لم ياخذ بايعه بالشفعة بان يفسخ البيع وياخذها ويكون
 اخذ فسخا لا الثاني لما حري سبب ملكه عن ملك الاول اما لو اشترى
 اثنان دارا او بعضهما معا فلا شفعة لاحدهما على الآخر لعدم السبق
 وشفعة كان الصواب اسقاطها كما روي لذلك قال في المنهج اركان ثلاثة
 ثم قال والصيغة اما يجب في التملك كاسياني في ارض خرج نحو السفينة
 وقوله وما يتبعها في البيع اي يدخل عند الاطلاق من غير نص عليه لانها
 امور تستتبع غير مسماها لانه كاذب في باب الاصول والتمار فاذا
 قال بفعل الارض دخل الشجر مثلا في البيع مالم يشترط للبايع فان نص
 عليه

عليه وقال بشجرها كان تو كيدا والمراد ان الشفعة تثبت في النافع المالك
 اذا بيع مع الارض اما اذا بيع وحده يكون الارض غير ملوكة للمشتري مثلا
 فلا شفعة فيه لانها انما تثبت فيما يتبع الاستقلال كساياني وتوابعه
 من ابواب ومنايع وغير ذلك وغير اساي شجر طيب لا يابس لا تنفعا
 تبعيته كاسياني ولا بد ان يكون العرف مشترك بينهما فان لم يكن مشتركا
 فلا شفعة فيه وبقي للمشتري في الارض بالاجرة وليس للشفيع حصة
 على ملكه بغيره فان قلت ما الفرق بين البيع والرهن فانه اذا رهن
 ارضا لا يدخل فيها ما ذكر من البناء والفراس قلت الفرق ان البيع قوي
 يستتبع غلاف الرهن فانه ضعيف عن الاستتباع شبهة اي مخلوقة
 او مبنية بخلاف المدفونة دائم البناء اي يحرمه بعد اخري او نحو
 ثم كذلك فالاول كالموالية والسيد والبرسيم والوقت والثاني كالبابية
 والفتا والخيار والبنفج وحجر الطاحون اي الاعلى والاسفل اما
 الثاني فلانه ثابت ولما الاول فلانه تابع له ومثله القياد وس ونحوه من
 كل منفصل توقف عليه نفع متصل كالهودية والجازية والابن حجر كلام طويل
 في الفتوي فيما يتعلق بالسواقي هل تدخلها الشفعة ولا والظم انها
 يدخلها اذا الساقية اسم للمير والمينا كما قاله هو ولو اخذت الدار بعد
 ثبوت الشفعة جاز اخذ النقص تبع الارض لم تظهر الظهور في
 النور والمراد به ما يشمل التابير بدليل ما ذكره الترمذ وقوله المشتري كسبر
 الميمن وفحما وان تابت قبل الاخذ اي فالمدار على عدم تابرهما اي
 تشققها عند البيع وان تابت بعد ذلك وما يتبعها عطف على غيري
 وبخلاف ما لا يتبعها عند البيع بان يحتاج الى النص عليه وفي بعض النسخ وما
 يتبعها عطف على الارض مع تسلط لفظ غير عليه والمعنى واحد كطيان
 مثال لما لا يتبعها والمراد بها الامكنة التي على السقف جمع طبقة كقصعة وقصاع
 ورحبة ورحاب فلا شفعة في ذلك ولو كان السقف مشتركا بينهما لانه
 ما يعمه لاشياء له فكذلك اماء له مشتركة اي متاجرة بان تكون الارض موقوفة
 في القول فقال لا لا يتبعها لانه جعل في المتن ما لا يتبع

قوله
 شبه البرسيم
 البهايم

شبه
 والجازية

الاول قصبة وقصاب
 لان قوله قصبة يقتضي
 ان يقال طبقة ولا يابلية
 في هذا المعنى اهـ

قوله على من يبيع في ملكه بكون مصر ومملوكيه وياذن الناظر والمالك لشخص
اي موقوفه لا يخل من شئ في
باجرة لا تقدر غير ذلك

على من يبيع في ملكه بكون مصر ومملوكيه وياذن الناظر والمالك لشخص
في البناء عليها باجرة معلومة كل سنة متلاذراهم ويقتصر جهالة الدية
لما جئت فاذ اذاع احد الشركين نصيبه في البناء الذي علمهما لم يثبت شركه
فيه شفعة لعدم ملك الارض وجدار مع اسمه اي محله من الارض
لا جزوه الذي فيها وان كان يطلق عليه انه اس ايضا لكنه على هذا خارج
بالارض وما يبيعها لانه ليس ارضا ولا تابعا وعلى الاول خارج بالتابع
فقط لانه ليس تابعا للارض اذ لا يدخل في بيعها وان كان ارضا لتؤخذ
الجدار عليه فلا تناوله عرفا ولا احتياج لما قاله المحمدي من احراره
بالقيد الذي وهو ان لا يبطل شفعة المقصود منه قبل القسمة والاول
هو المناسب للمغرس لانه اسم محل القرس هذا وقد يقال لاحاطة
التكليف كله لان المقصود بالتبطل انما هو الجدار والشجرة لكن الاول يبع
مع اسمه والثانية مع مغرسها حتى يبيع كونه ذلك ليس ارضا ولا تابعا
واما الاس والمغرس فلا يدخل لهما في التمثيل على حد هذا ولذا قال في البيع
ولا في شجر افرد بالبيع او يبيع مع مغرسه فقط ولا في شجر جاف شرط
دخوله في بيع الارض لان شفعة الشجرة اه اي لان الارض تاتبع شجرة لا شجرة
فهذا يصير في ان المغرس لا يدخل في التمثيل ومثله الاس وهذا كله اذا
كان الاس والمغرس ليسا عن بعين فان كانا عن بعين بحيث يمكن جعل
اس آخر او شجرة اخرى فيه ثبتت فيه الشفعة لوجود الارض التي
تستمتع مع امكان القسمة ومنقول عطف على طباق فهو
مثال ايضا لما ليس ارضا ولا تابعا وليس ذلك كالاولى والاشترى غيرها
والذي مر هو المنقول الذي ثبتت فيه الشفعة تبعا كالبنا والمغرس
ويحتمل ان المراد به كل منفصل توقف عليه نفع منفصل كحجر الطاحون
الاعلى وهذا هو المتبادر وان يبيع اي ولو في عقد واحد فلو
بيع مثلا شقص وغيره كثوب اخذ الشفعة الشقص بقدر حصته
من الثمن باعتبار القيمة وقت البيع فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص
مائتين

قوله لان الارض اياها الجاهل

تأمين وقيمة المضموم اليه عشرين اخذ الشقص بربعة اخماس الثمن ولا
خيار للمشتري بتفريق الصنفين عليه سواء كان عالما بالخلال ام جاهلا
به على المعتمد لانه هو الذي ورط نفسه اه افاده في تن المنهج بزيادة
لانما ي ما ذكر من قوله كطباق وما بعده من الامثلة فهو قليل
بقوله بخلاف غير الارض لانه وانما ثبتت لانه ان لشريك متعلق
بشئ في كلام المان الا ان يقال ان ما ذكره حل بمعنى افاده انه
متعلق بذلك وانما نص عليه لطول العهد فيتوهم عدم تعلقه به
لشريك عند البيع اي ولو مكابنا وغير عاقل كما مر وهو شرط
في الاخذ وتقدم له شرط آخر وهو كونه مالكا ومثله الولي لكن ثبت
فيه وجود الصلحة في الاخذ والمعتبر الشراكة ولو في الواقع ليدخل
مسئلة القسمة جاهلا كما سياتي وقوله فيما لو قسم متعلقون بشئ
وهو مع قوله السابق في ارض وما يبيعها شرطان في الماخوذ وتقدم
له شرط ثالث وهو ان يملك بعوض ولم يذكر شرط الماخوذ منه وهو
تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ كما مر وشمل الشريك في كلامه
المتقدم قال في المنهج وشئ ولو استحقها اي الشفعة جمع اخذ وايقظ
لخصص لا بعدد الردين على المعتمد ولو عفي عن احد شفيعين عن حقه
او بعضه سقط حقه كالعود واخذ الاخر الكل او تركه فلا يقتصر على
حصته لئلا يتبع بعض الصنفين على المشتري او حضر احدهما وغاب
الاخر اخر الاخذ الى حضور الغائب او اخذ الكل فاذا حضر الغائب شارك
فيه لان الحق لهما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لئلا يتبع بعض الصنفين
على المشتري لو لم ياخذ الغائب وما يتوفاه الحاضر من المنافع كالا
والثمره لا ينزاحه فيه الغائب اه باختصار ولو اختلف الشفعان في
في المنفعة عن الاخذ بالشفعة فالظن كما قاله ع ش بقصد نفع الشفع لان
الاصل بقا حقه وعدم العفو ولو جاز اي ولو ملاصقا خلافا للمحنة
في قولهم يشوبها الملاصق وكذا المقابل اذا كان الطريق بينهما غير نافذ

انه ان هذه داخلة
في بيع الوارد
لا يشترط عند البيع
الظن والواقع فلا حاجة
لانما ي

جزء

قوله لا تثبت الا من شرطها اي ان يكون الشريك مما يمكن شتمه فربما لا يقسم افراد او بقدر لا فان لم يكن كذلك
لا يقسم الاموال فلا شفعة كما نص عليه في متن العياد لان الشريك آت من جهة الشريك لعدم جبره على القسم لور
المشترى والشفعة اما شترعت لرفع ضرر الشريك القديم

وبدل لنا حديث الشفعة فيما لم يقسم وما ورد من ثبوتها للحار فهو خصوص
او ينسوخ او يحمل على الحار الشريك فلو حكم حاكم صنفى لها المشافعي لم
ينقض حكمه او شريك بعد البيع كان باع بكرة واره لزيد وعمر ومعا
فلا شفعة لاحدهما على الآخر فليس لكل احد نصيب الاخر لانهما اما
صارا شريكين بعد البيع اما لم يتقدم شركة احدهما على الآخر واما
ما ذكره المحشى من قوله وقد يقال يتصور ان اذ باع احد شريكين
بعض حصته لشخص ثم باع الباقي لآخر ثم اخذ الشفع بالشفعة فانه
لا يشاركه فيه المشتري الاول لانه صار شريكاً بعد البيع كالنائب فهو
مردود الخالفته صريح كلام المنهج وعبارته ولو باع احد شريكين
بعض حصته لرجل ثم باع الباقي لآخر فالشفعة في البعض الاول للشريك
القديم لا لقراده بالحق فان عني عنه يشاركه المشتري الاول في البعض
الثاني لانه صار شريكاً مثله قبل البيع الثاني فان لم يبع عنه بل
اخذه لم يشاركه فيه لزوال ملكه اهـ بنفسه او بوكيله بهي حرمه
لكل من الفاعل والمنعول وهذا تفريع على قوله شريكه عند البيع
كما تقدم من ان المراد الشركة ولو في الواقع جاهلاً بالبيع اي بان
اعتقده انه وكيل وان ملكت ذلك باري او وصية او هبة فتبين انه
بالبيع فله اي للشريك المذكور وقوله لوجود الشركة عند البيع
اي في الواقع فاندفع اشكال المزني لذلك بان النسبة تقطع الشركة
فيصير جارا لا شريكاً واجب ايضاً بان الاخذ والحالة هذه يقتضي بنقض
القسم الواقفة فلم ياخذ بالشفعة الا وهو شريك لا جارا وقوله مع
قيام عذره اي بجهله وقوله وبقيامه قيد خرج به ما لو قاسم جاهلاً
ثم باع حصته فليس له شفعة اذا علم لزوال ملكه ولا تثبت له
مفهوم الشرط في كلام المصنف ويثبت بالنسبة اي الاخذ وبالمفوضية
اي الشفعة في طاحول هو المكان المعد للمطبخ كما مر لا الحجر الموضع
فيه لانه منقول والشفعة لا تثبت فيه الاتبع لا يمكن جعلها كالحق

ان لم

ان لم يرض الشريك عن الاستفاعة بذلك من الوجه الاول فان ارضوا عنه
وارادوا جعل ذلك كائناً او غوها فانما تثبت في ذلك الشفعة عند
البيع لا مكان جعل الطاحول الصغيرة مثلاً وكانين قاله ش
لما رآه لعله لكذا وهذا لا قسمه اذ لا يجاب لها احد الشريكين فلا ضرر
فلو كان تفريع على قوله فيما لو قسم لم يبطل الخ منطوقاً ومفهوم
فالشق الاول تفريع على المفهوم والثاني على المنطوق فباع اي
صاحب العشر وقوله لم تثبت الشفعة للاخرى وهو صاحب الشفعة
الا عشار وقوله لا يملك صاحب الشفعة الا عشار لان صاحب العشر
لو طلب القسم لم يجب له التعنته اذ لا يفتنع به وحده فلا يحصل ضرر
لصاحب الشفعة الا عشار في بيعه لنصيبه لان شريكه لا يجاب للقسم
ايضاً ومحل كون صاحب العشر لا يجاب للقسم اذ لم يكن له دار جانب
يضم لها اما لو كان له ذلك فانه يجاب لها لعدم تعنته وح لو كان له
الدار المذكورة فهو المشتري تثبت الشفعة للمشتري لحصول الضرر له
بخلاف العكس اي وهو ما لو باع صاحب الشفعة الا عشار فلهما
العشر الاخذ بالشفعة لتضرره لان المشتري لو طلب القسم يجاب لها
ولا يملك الشفع اي الذي تثبت له الشفعة اي لا يحصل له الملك
بالفعل وحذف شرطين ذكرهما في المنهج وهما رويته لنفسه وعلمه
بالتمن وليس للمشتري منعه من رويته فبذلك شرط حصول الملك
ولا يعتبر فيه فور بعد طلب الشفعة على المعتمد بخلاف طلبها اي
الاخذ بها فانه فوري كالرود بالمعيب وتحدثت الشفعة محل العقاب
اي تنوق بترك المبادرة كما يفوق البعير الشرود عند حل العقاب اذا
لم يبادر اليه اهـ فيبادر الشفع عادة ولو بوكيله بعد علمه بالبيع
مثلاً بالطلب او برفع الاموال الجاه فلا يضر نحو صلاة واكل وخلق وقسمها
ولا يلزمه الا انها د على الطلب في طريقه وحال توكيله بخلاف الرد بالبيع
فانه يلزمه ذلك لان تسليط الشفع على الاخذ بالشفعة اقوى من

مما

صاحبه وان لم يستول عليه لوجود النسل والغلبة بذلك اما لو كانت
 تعود في ذلك بغير حق كان كان غاصبا له ايضا او كان لا يستفيع به
 بوجه من الوجوه السابقة فلا يعاد قامة منه غصبا هذا ويجوز كما
 قال ابن عبد السلام ايضا قد بدل في المسجد الذي قتل بعد العناد
 لم يستفيع به احد لان النور يدفع وحشة الظلمة فلا يعاد ضاعة مال
 بلا غرض شرعي او يسوق اي خرفة ولا يقطع حقه بمقارفة حيث
 نوي الرجوع او اطلق ولم تطل مقارفة حيث ينقطع الاقعة اما لو نذر
 لائنة الرجوع او طالت مقارفة فانه ينقطع حقه كقول اي وخر
 او كلب فان كان ذلك باقيا وجب رده او تلف لم يضمن اذ لا قيمة له
 بغير حق خرج به البيع ونحوه فان فيه لنيل على حق الغير كترجى عيادة
 مر وخرج به نحو ما اخذ بسوم وعارية وما كان امانة شرعية كقرب
 طرية الترخ في داره او حجره اهـ ولا تاكلوا اموالكم اي لا تاكل بعضكم
 مال بعض والا فلا انسان ياكل مال نفسه وقوله ان وماكم اي وما بعضكم
 وكذا ما بعده وتام الحديث بحرية بوجهكم هذا في يدكم هذا اي مكة لانه
 قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في شهر كرم هذا وتشتلون
 ربكم يسالكم عن ايمانكم الا فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب
 بعض الا اهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهدوا لي يبلغ الشاهد الغالب
 قرب مبلغ او عي من سامع رواه الشيخان والمبلغ بفتح اللام هو الشاهد
 والامع الشاهد وانما كان او عي لانه ينظر في الكلام ويحمد فيه كما وقع
 للمحمد بن والسامع يليقه كما سمع فبد كسر القاف وسكون اليا
 اي قدر وطوفه بضم اوله وكسر الواو الثقيلة محمل انه على حقيقة
 بان يجعل بالطوف في عنقه ويمتد عنقه بقدر ثمانية ايقال هو
 غاصب من الاولى فقط فلم جعل الطوف من السبع ارضين لاننا نقول
 بل هو غاصب من الارضين السبع لان الشخص ملك الى الارض والارض
 ويجعل ان ذلك كناية عن شدة عذابه ونكاله ومن الغصب ادخال
 جزء

جزء من حرم البحر وان بعد جدا ومن الشارع ولو غير مطروف في ملكه منه
 تقدم العلامة الفاصلة بين الطرفين المسماة عند التلاحق بالترسية
 ارضين بفتح الراء وتشدا سكانها وجمعت جمع العقلا جبر السقما
 بعدم ظهور علامة التانيث فيها ولذا جمعت بالالف والتا اذا صغرت
 فقبل ارضيات لظهور العلامة فيمنع جمعها ج بالواو وبالياء والنون
 وقولي اي هنا وفي المنهج تبعت فيه الرخصة اي النور فيهما
 وقوله بدل قوله اي الاصل كما ترفع اي في المحرر اصل المنهج وقوله
 ليشمل عليه استبعت وقوله فانه غصب اي فيحتاج لا دخاله في تفرقة
 بقولنا بغير حق حكم الغصب اي وهو الضمان باقصى التيم لا
 حقيقة اي تعريفه وما هيته اي ان ما هيته الغصب المعرفة بقولنا
 ليشمل على حق الغير عدوانا غير شاملة لذلك لعدم العدوان فيه
 ممنوع خبر قول ووجه المنع انها داخل في تعريفه بسبب ابدال
 عدوانا بقولنا بغير حق وكأنه نحو هذا اعتذار عن الرافي فكانه
 قال العذر له في زيادة عدوانا واخراج هذه الصورة من التعريف
 جرم على الغالب من التزام الغصب للام اما لو نظر لحلا والغالب
 من عدم التزامه ذلك لغير بقوله بغير حق فتدخل فيه الصورة
 المذكورة والخلاف انما هو في كون تلك الصورة من افراد الغصب
 فتسمى غصبا او لا فلا تسمى بذلك اما فيما ضمان الغصب
 فتشقق عليه فالخلاف لنظي قال قل وفي كلام السمع نظر ولا يفرض
 على تعريف بتعريف اخر فان الغصب قد يعرف باعتبار الام فقط فيغير
 فيه نحو ليشمل الاختصاص ويذكر فيه عدوانا بان يقال هو استيلاء
 على حق الغير عدوانا وقد يعرف باعتبار الضمان والام فيقال هو استيلاء
 على مال الغير عدوانا وقد يعرف بما يعي جميع ذلك كما ذكره المصنف انتهى
 بالمعنى اي فيجعل ان الرافي عرفه باعتبار الام وقد يقال وجه الغرض
 على الرافي ان المبتاد من التعريف المذكور اول الباب شموله لجميع الافراد

د قوله اول الفاعل الاول ان المبتاد
 في التعريف المذكور ان المبتاد يكون
 حاصلا في هذه الامور كما تارة في الرافي
 لا يقول انها من افرادها بل على تعريفه فيكون

فلا ولي تعريف بما قاله المصنف واما ما قاله الراجعي فهو وان صح لكنه غير
 مناسب في هذا المقام لعدم شموله لجميع الافراد فالمناسب التعريف
 الاخر فلا يشك ان هذا هو معنى قول المتن وكانه ناظر الى اذ معناه
 ولكن الراجعي نظر للغالب من المتكلام الغصب للائم فعرفه بتعريف
 باعتبار الائم مع ان الاولي تعريفه بما هو اعم ومعنى قول المتن
 اي من حيث ان المتبادر من كلامه ان هذه الصورة ليست اخلة
 في تعريف الغصب مطلقا ولو باعتبار غير الائم مع انها داخله فيه
 بذلك الاعتبار كما علمت فكانه قال لا ينبغي لك ان تعرف الغصب
 اول الباب باعتبار الائم فقط مقتضى خروج هذه الصورة منه
 بل ينبغي تعريفه بما هو اعم حتى تدخل فيه وج فلا اعتراض على ان
 بل كلامه وجهه على ان عبارة مرتضى انه لم يعرف باعتبار الائم
 اصلا حيث قال ولا يحسن تغييره في الروضة بغير حق لشمولها هذه
 الصورة واقتضاها ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظر الى ان
 حقيقة ثابتة مع انتفاء التعدي اذ القصد بالحد ضبط جميع صور
 الغصب التي فيها الائم والتي لا ائم فيها اه فهذا يقتضي انه لم يعرف
 الا بالتعريف اعم ويرد كلامه في ان شامل من ان الغصب يستلزم
 الائم لا محالة انه اما ان يكون فيه الائم والضمان كالاستيلاء
 على مال غيره عدوانا ومنه يقتضي بالبيع الفاسد والضمان ذرة
 الائم كالاستيلاء على مال غيره بظنه ماله والعكس كالاستيلاء على
 اختصاص غيره بظنه اختصاصا به ومثله ما لا يتناول كالحبس
 والحسن من الحنطة ونحوها قال م ر ولو احدث حال غيره بالجماع
 له حكم الغصب فقد قال القرني من طلب من غيره مالا في الملاءمة
 اليه لباعث الحيا فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه عملا اي
 زيادة او نقصا ومثل الاول بمالين الصبيغ والفرس والثاني بالفرس
 كصبيغ بنوع الصاد معدر من باب قطع وضرب اما بكسر ها

فالعين

على اختصاصه
 على غيره
 على ما لا يستلزم

فالعين التي يصنع بها وليس مراد اهل الانه ليس عملا فله اي الغاصب
 ابطاله بازالة الصبيغ ان امكنت بان كان له جرم يمكن فصله كقبض الصبيغ
 الهندية وقطع الاشجار وطلم الارض فان لم يمكن فصله فان نقصت قيمة
 الثوب به لزمه ارض المقصص لمصوله بفعله بخلاف ما اذا نقصت سبب
 انخفاض سعر الثياب او زادت قيمته لم يترك في الثوب بالثمن فاذا
 كانت قيمته قبل الصبيغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثلثان
 وللغاصب الثلث نعم ان كان صبيغه تمويهها فلا شيء له وليس المراد
 اشتراكها على جهة الشروع بل احدهما ثوبه والاخر بصيغه فهي
 شركة جوار فمن زادت قيمته متاعه فاز بالزيادة هذا اذا اصبغه
 الغاصب بصيغه فان صبيغه بصيغ غيره فان كان صبيغ تالك فالحكم
 كذلك او صبيغ مالك الثوب فلا ياتي فيه الاشتراك وخرج بزيادة
 قيمته ونقصها بذلك ما لو لم تزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغاصب
 ولا عليه وان رضى المالك بالايقا اي سوارضى او لم يرض
 ضمان ما يحدث بسببه اما ينقص المقصوب او ياترث عليه بخوفا
 النار بالشجر او الخيرة او تنقص في المقصوب ويوجد منه انه لو ابراه
 المالك من الضمان لم يكن له ابطاله وهو كذلك بالنسبة للمخسر قال
 في نه المنهج فلو لم يكن له عرض سوى دفع الضمان بتعريف الجعفر
 او ينقص الارض ومنعه المالك من الطم فلهما و ابراه من الضمان في
 الثانية امتنع عليه الطم وان دفع عنه الضمان اه وكذا بالنسبة للزنا
 اذا كانت اثر محضا كضمانه اما لو كانت عينا كالصبيغ والفرس فله
 ابطاله وان ابراه من الضمان لان ذلك على مال الغاصب فليس
 للمالك منعه من اخذه ويرد العيون لما مقتضى ذلك ان له
 الابطال مطلقا وليس كذلك كما علمت لبناء بكسر الباء الطوبى غير
 المحرق وقوله قد حاي كاسا المحمر بغير رضى المالك فان رضى
 كان له ابطاله لانه نعت لا قابضة فيه يستفاد منه انه لو

فنقص المصوب بها الجيب الى ابطالها ليدفع الارش عنه الا اذا ابراه المالك
 منه نظرا ما من والمضمان اي اسباب الضمان وقد بالمال تكون
 كلامه في الضمان بعد التلف اما الضمان قبله بالرد ولا يتقدم ذلك
 كما مر والضمان في النقص والبيع الفاسد بالمثل في المثلي واقصى النقص
 في المتقويرة وفي العارية والسوم بقيمة يوم التلف ولو مثليا على
 المعتمد وفي الاطلاق بالبدل الشرعي من مثل او قيمة وكذا في النقدي
 الا في نحو الخبايا مما ياتي واتلاف اي وهو بيد المالك كان فنق
 القرية والجوخة وهما بيد صاحبها من غير استئجار لعلها فليس غصبا
 وسوا كان الاطلاق بمقتضى كالمثل او بالتسبب كان فتح باب راد ونقص
 فخرج ما فيها او حل رباط سفينة ففرقت بجله الا ان كان غرقها بعد
 بيع ولو غصب وراحم جماعة مثلا صارت بينهم شركة ان لم يتم او لم
 يبرأ من شخص والحام من الخرج جعلها اهرسية ملكها وانتقل البدل لدية
 ويمنع المصروف فيه حق بدفعه ما لم يورث الى تلفه واعتصر في الدالك
 بقوله كيف يكون النقدي سببا للملك وفيه تسليط الظلمة على اموال
 الناس بخلطها ثم قال بل يكون المخلوط شركة بينهما كالشوب المصوب وما
 عمت به البلوي من اخذ المكوس والجلود والاكراع وغيرها وبجملتها
 الملاك فتصير بيت المال فاقترى من ربح كل بيعها واكلها واطال انقام
 في رده ثم قال والوجه التحريم بسوم كان اخذ سلعة لينا ملها
 فهل يجب فيشترها او لا فيردها فتلفت في يده قال الغنائى ولو
 استام عشرة اذرع من سوسية مثلا واخذها ليلها ثم تلفت
 ضمن عشرة فقط بخلاف ما لو استام عشرة ظهور مثلا لياخذها
 واحدا فتلفت بيده حيث يضمن الجميع والفرق ان المستام في الاول
 عشرة اذرع وهذا المستام الجملة او بيع فاسد او نقد معطوف
 على سوم العامل فيه قبض فالضمان في هذه الثلاثة سببه القبض
 ولذا عطف باو التي لا تناسب التعداد فكان الواجب عند المضمان

القيد ان يضمن باقصى
 القيمة

فعل كلامه في رده على ما اذا تلفت
 ردها لئلا يكون كلامه على خلافه

اربعة

اربعة الا انه نظر لافراد هذا القسم وصورة المصوب من متعذر ان يكون للبايع
 حق الجبس بان كان الثمن حالا فاخذ المشتري البيع وتلف في يده فانه يضمنه
 حينئذ بالثمن بتعديه وليس غاصبا لانه ملكه واما تصويبه ببيع او
 مرتين تعدي في الوديعة او المرهون او نحو ذلك ففيه نظر لان هذه من
 افراد النقص على اليد ما اخذت اي ضمان ذلك لان الكلام بعد التلف
 وقوله حتى توديه اي الا ان توديه وهو لئلا ينقطع لانه من الضمان
 بعد التلف كما علت وهذا الحديث لا يستحق الضمان في صورة التلف بيد المالك
 لان يد الفاسد لم تستول عليه فيكون دليلا خمسة ما ذكر لانه عام في
 كل يد سوا كانت غاصبة ام لا اربعة انواع اي من حيث المضمون به
 بالمثل في المثلي اي الا في مسائل احدها العارية فانها تضمن بالقيمة
 وان كان المستعار مثليا على الراجح وصورة استعارة المثلي ان يستعير
 ائنة نحاس لا تختلف كالاسطال المربعة او كانت مختلفة لكنها غير مضمونة
 بل مصبوبة في قالب كما اوضحوه في السلم فلا حاجة الى تصويبه بعضهم
 لذلك بما اذا استعار مثليا لبرهنة لاقتضائه انه لا يتصور في السلم
 المثلي الانتفاع على العادة وليس كذلك الثانية اذا تلف ما بمقازة
 وقدم الحاضرة فيضمنه بالقيمة لا بالمثل الثالثة المستام الرابعة البيع
 المصوب ببيع فيضمنان بالقيمة لا بالمثل اه افاده الشوري
 ما حصره كيل او وزن او خور ذلك كما هو سواء على ام لا على المعتمد ووزن
 ونحاس بضم النون اشهر من كسرها ومسك وقطن وان لم يترع حبه
 ودقيق ونخالة وجوز ووزون وبزر كثان وعنب وطب وخلول
 وان كان فيها ما والمراد بما حصر كيل او وزن ما لو قدر حبه شرعا قدر
 بكيل او وزن وليس المراد ما امكن فيه ذلك لان كل مال يمكن وزنه
 وقوله وجاز السلم فيه راجع لكل منهما خرج به ما حصره كيل ولم يحجز
 السلم فيه كما رز الشعير فانه يجوز بيعه دون السلم فيه كما مر وكذا البر
 البلول والمخلط بالشعير او وزن ولم يحجز السلم فيه كعجول وغالية

ثم
 فيه نظرا فان الاسطال
 المصوب به هي مساوية
 الاجزى لا تختلف
 قال ام كذا احده

قوله والمخلط اي لا يجوز السلم فيه وان كان
 يحجز في النقص ويقتل كانه في السلم لا يجوز
 لا يجوز السلم فيه جزييه

مؤثر لان حصرها بمحل ما يمكن مسحق المنفعة للغير كانه اجر عبدة سنة مثلا ثم اعتقدت قبل تمامها او ارجع عنها ابدانهم اعتقدت
 في اجرة في الصورة يتبين الفوات لما لك المنفعة اذا جبه اشان ذلك الا ان حصره مدة معينة كجانب اشان قبل تمامها ثم
 مؤثر بالاعتقاد لا يعتد بوضعها فيه م

وخف مركب وترايق مخلوط وروس حيوان وكذا ما حصره عدد او ذرع
 حيوان ونياب وان كان السلم فيه كالمنازع كان يمنع ما لك الدار من حيث
 من يوقها فتلزمه القيمة وهي اجرة المثل وعبارة المنفعة وشرحه وتضمن
 في عصب منفعة ما يوجب كد او دابة بتقويتها وفواتها كان يسكن الدار
 او ركب الدابة ولم يفعل ذلك لان المنافع متقومة كالاعيان سواء كان
 مع ذلك ان ينقص امر لا ويضم اجرة مثله ليلما قبل النقص ومعيها
 بعده فان تفاوتت الاجرة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها او كانت
 للمفصوب صنایع وجب اجرة اعمالها ان لم يمكن جمعها او لا فاجرة الجميع
 كخياطة وحراسة وتعليم قران ويسكنني مما تضمن بالتقويت والفناء
 لخر والبضع والمسجد ونحوه كرباط وشادع فان هذه لا تضمن ما فيها
 الا بالتقويت كان يغير الخ على عمل نعم ان فخر مرتدا فلا اجرة له الا ان كان
 مرتدا وكان يظا البضع فيضمن به المثل وفي البكر مهر شيب وارض بكارة
 الا ان طاو عنه عالمة فلا شيء لها وعليها الحد للزنا ولها ارض البكر في مقابلته
 ما ذهب من بدنها ولو ادعت الاكراه وانكر صدق بميمينه على المعتمد وكان
 يشغل المسجد ونحوه با متعة اما فواتها كان يجلس حرا او امرأة او
 يمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشغال با متعة فلا تضمن به لانها لا تدخل
 تحت اليد بخلاف ما لو شغل المسجد ونحوه با متعة فيضمن اجرة بدله
 وكذا لو شغل موضعاً منه مع منع الناس منه فيضمن اجرة الجميع ورجع
 بما يوجب بالانقح اجارته كونه غير مال ككلب وخنزير او كونه محرماً
 كالان لهوا او غير ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعة اذ لا اجرة له الا في
 بالعتي مع زيادة الذين يصح السلم فهما كالعالية والمجوز وما
 دخلته النار لاهلته وعثره لك مما مر اذ اذلف اي السيد عبدة
 الجاني وهو قيد لضمانه باقل الامرين اما لو اتلفه اجنبي فانه يضمنه
 بالقيمة فقط او لم يتلف بان كان باقيا فليس يد فداؤه باقل الامرين
 ايضا لا يقال ان الضمان باقل الامرين لا يختص حينئذ بان لا فاسد
 لوجوده

الاولى بله تنظر

لوجوده في صورة الغلام المذكورة لانا نقول لاضمان فيها ان الضمان
 الالتزام ولا التزام في ذلك الصورة فالضمان باقل الامرين خاص بمثل السيد
 دون متلف غيره ودون ما اذ لم يتلف بان كان باقيا خلافا لما يفيد كلامنا
 قال من القيمة والاشيان القيمة الرقيق وارض الجانية فاذا كانت
 قيمته ضمانية وارض الجانية اربعة ايام لزمه الاربع ايام وعكسه
 وانما ضمنه السيد لانه فوت متعلق الجانية وهو رقيق الرقيق
 بغير ذلك اي المذكور من المثل والقيمة واقل الامرين المبيع بيباع
 اي لانه قبل القبض من ضمانه ومثل ذلك ما لو كان بيد المشتري والخيار
 للبائع وحده فانه من ضمانه ايضا لكن يرجع على المشتري بالبدل الشرعي
 ويدفع له الثمن وقوله فانه اي البائع وضمر يضمنه المبيع ولبى الصورة
 المضرة ليست بقيد بل المراد كل حيوان مأكول فيه دين وان لم يوجد فدية
 والمهر بيد الزوج كان اصدقها دابة وان تلفها قبل ان يتبعضها لها
 وجنبي الامة المراد به الجنين الرقيق ولو من حرة اما الحر ولو من امة
 فيضمن بالثقة واما جنين غيره من الحيوانات فيضمن بما نقص من قيمته
 بعشر قيمتها اي اقصى قيمتها من وقت الجناية الى وقت الافا
 وزاد الاصل نوعاً خاصاً مسا على الاربعة المذكورة في المتن وذكر في
 النوع الخامس ضمان الملقط اذ ابيع الملقط ثم ظهر مالكها والمعتمد
 يضمن قيمتها الا اكثر من القيمة والنس وضمان الوكيل اذ اتفدي بغير
 باع فان بيعه صحيح ويضمن بالثمن على المعتمد الا اكثر منه والقيمة مع
 ثلاثة مواضع اي مع زيادة ثلاثة مواضع في النوع الثالث المذكور هما
 في المتن وهو الضمان باقل الامرين فتكون امثله اربعة ومثل المواضع
 الثلاثة هي ما اذا تلف المهرهون فانه يضمن بقيمة على المرتين مطلقا على
 المعتمد لا باقل منها والدين وما اذا ابيع الضامن لصاحب الدين شيئا
 بدينه فان المضمون عتق بغير مر الدين مطلقا على المعتمد لا اقل الامرين
 منه والقيمة وما اذا ائت المرأة مسلمة فلا يفرم شي لزوجها على الصحيح

تو رتبة بعد ثلثها كاي

ان ما اذا تلف المهرهون
 المهرهون اربعة مواضع
 تو رتبة اربعة مواضع

بل يذهب وعليه فالمضمون على المعتمد مهر مثلها على المسلمين لا اقل الامر منه
 ومما بذله الزوج لها خلاف ذلك اي خلاف الزاديين فيما ضعيفان
 وقد يضمن الشيء لم يقل المالك كما تقدم له لان كلامه هنا في الاعم من
 ذلك بغير قيمة ذكره مسئلة الوطى بشيئين اي المثل والقيمة
 قتل محرر اي او حلال في الحرم صيدا مملوكا كنعامة وغزالة وقد التزم
 في ذلك ابن الوردي في البيهجة بقوله
 عندي سوال حسن مستطرف فرع على اصلي قد تفرعا
 قابض شي برضني مالكة ويضمن القيمة والمثل معا
 ومراوده بالفرع الضمان في تلك المسئلة وبالفرع عين القيمة والمثل معا
 واجاب بعضهم بقوله
 جواب هذا ان شخصا محررا اعاره للحلال صيدا فاقنعا
 اقتبسه اياه ثم بعد ذلك قد انكف المهرم هذا فاسمعا
 فيضمن القيمة حقا للذي اعاره والمثل منه معا
 يضمنه بالجزا منه ان لو تعدد المحرم لم يتعد الجزا بل الوجوب
 جزا واحدا على الجميع كالقيمة بخلاف ما لو اشترك جماعة في القتل
 فعلى كل واحد كفارة والفرق ان الكفارة بدل عن القتل والجزا بدل عن
 المصيد لا عن الصيد والمصيد واحد فتأمل اه شوي
 وفيما لو جني المصوب بخوف في عكس ذلك وهو ما لو جني على العبد
 المصوب في يد الفاضل فماذا فاقض سيدة من قائله لا يبر الفاضل
 على المعتمد ويضمن المالك قيمته اي اقصي قيمته قوله كسائر الاعيان
 اي المصوبة كما في بعض النسخ بشيئين اي منها فانه يفتح الكلام
 حينئذ فينفون البضع على الفرع او الاصل اما لو كانت الشبهة منها
 فقط فلا يفرم الا مهر واحد لان الزوج لعدم انقساخ النكاح اذ في
 الزنا لا يوجب فسخا وكانت منه فقط فلا يفرم الا مهر واحد لان
 لاها فلا مهر لغيري لزانية ولم تكن من واحد منها فلا مهر اصل للمهر
 الانقاس

عن ابن

اع
 ١١٣

الانقاس وكونها زانية مهرين اي مهرين مثلها ولا نظر للمسمى في
 العقد الاول اه قال كغيرها اي كالوطى غير زوجة فان لها
 المهر اذا كانت الشبهة منها اي خاتمة القصد منها انقاس ما لله
 من كون المثل يضمن بمثله كانه قال محل ذلك ان يتي المثل قيمة ولو
 قليلة فان لم يكن له ذلك ضمن بقيته ولا بد من قدر ايض وهو ان لا يكون
 لتقله محل النصب مائة والاضمن بقيته محل التلف فلو نقل المالك من
 من مصر الى مكة ثم غصبه اخر هناك ثم طالبه مالكة به بصر فانه يلزمه
 قيمته بمكة سواء نقل من مكان الغصب وهو مكة في المثال ام لا فلا
 يطالب الفاضل بالمثل وليس له تكليف المالك قبول عين المثل لما في
 ذلك من الضرر والمراد بالموتة اجرة النقل لا ربح الاسعار كما عهده
 شيخنا عطية بن عبد الله سلطان في حواشي المنهج عن ان يكون له
 قيمة اي اصلا ولو تاجرة كما اشار اليه بقوله واما رخصه فلا ينقله
 الى القيمة او جديا قيم مفتوحة ومن ساكنة ووال مهله وهو ي
 يؤخذ من التاج يتنع في تبريد الما من الصيف اما من الشافلا نفع
 له بكثرته فانه يغرم القيمة اي في المفارقة والصيف تتم
 لو صار المثل متقوما او مثليا او المتقوم مثليا كجعل الدقيق خبزا او
 السمسم شبرا او الشاة لحما ثم تلف ضمن بمثله الا ان يكون المثل الاخر في
 الثاني اكثر قيمة والقيمة في الاخرين اكثر فانه يضمن به في الثاني وقيمته
 في الاخرين فعلم انه لو غصب صاع بر قيمته درهم فطحنه فصارت قيمته
 درهما وسدسا فخره فصارت درهما وثلاثا واكمله لزومه درهم وثلاث
 وكيفيته الدعوى ان يقول الحق عليه درهما وثلاثا وخرج ثم تلف ماله
 كان باقيا فانه يجب زوجه مع ارش النقص ان كان فلو غصب شاة وزجها
 وجبردها ولو بعد طبخها اما لو صار المتقوم متقوما كجعله اهرية
 خبزا فانه يضمن باقصي قيمته واما بمثل ذلك في ثمن المنهج بقوله كانا
 نحاس صيغ منه حلي فهو مبني على ضعف من ان ذلك يضمن بقيته والحمد

على زوجه والمراد به النقص
 ارتفاع الاسعار بسبب النقص
 مشغول بالقيمة ثم انما
 المشغول بالقيمة ثم انما
 في حاشية المنهج

ان الخاس يضمن بوزنه لانه مثلي واجرة الصنعة تضمن بالقيمة ينقذ
البلد وان اعاده لما كان عليه هذا ان لم تكن الصنعة محرمة والا فلا
تضمن ولو بذر على يد غيره فان كان من جنسه ونوعه ملكه وغيره
للاول مثله ويصدق بيمينه في فدية لانه غارم وصيرورته كان له
ولزومه ايضا احره الارض هذا اذا عد مستوليا على الارض وما فيها والا
كان بينهما او كان من غير جنسه كانا شريكين فيه ولو غصب خطا
وخاط به وجب نزع ورده ان لم يبل ويمتنع نزع من حيوانه محرم
ولو غير آدمي مع خوف مبيع ثم لم يضمنه فان خاط به لادمي باذنه
فالفرار عليه في نزع من ميت ونحو ذلك محض ومحارب وقرع
الباب كثيرة والله تعالى اعلم
ومثله الالتقاط ولما كان فيها الاستيلاء على حوا غير غير اذنه وذكر
عقب الغصب وان كان الاستيلاء فيها جائزا وهذه حرما فهي كالسنة
منه وفي اللقطة معنى الامانة والولاية من حيث ان الملقط امن
فيما لقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاثارة
من حيث ان له التملك بعد التقرب فالامانة والولاية في الابتداء
والاكتساب في الانتهاء والمقلب منهما الثاني لصحة لفظ الصبي
والمجنون وليس من اهل الولاية ويندب الشهاد به مع تعريض
من اللقطة وليس الملقط لوانق با مانتة لما فيه من البريل بكرة تركه
وجيب ان لم يكن ثم غيره ولو تركه تلفت اللقطة قياسا على الوديعة
بل وفي لان مالهما موجود بخلاف ما هنا قاله الرافعي وكبره لفاستق
ليلا تدعوه نفسه الى الخيانة ويبيع من يثق با مانة نفسه في المتغير
ويحرم لغايد الخيانة وهي لغة الشئ الملقط وقال الخليل هي
فلا اسكان كذلك وبالفتح الشخص الملقط قال ابن بري وهو القوط
لان الفعلة بالاسكان كلفعل كالضحكة والتحريك للمفعول نادرا
زيادي ما وجد غير ما التي لما لا يعقل تغليباً له لكثرة ما يلقط
وهو

وهو شامل للمال والاختصاص ولا فرق في المال بين الحيوان وغيره ولا
في الحيوان بين المأكول وغيره ولا بين الممنوع من ضمان السباع وغيره
ولا في غيره بين ما يسرع اليه الفساد وغيره وقوله ضايع اي ينفق
او غفلة وقوله محترم خرج به الخمرة ومال الحرثي والكلب العقور
وقوله غير محترم مستغنى عنه بقوله ضايع فكان الاولى اسقاطه
ولذا لم يذكره في هذا الموضع وزاد من قيد وهو محمول على ما يخرج
ما وجد في محمول فلذلك البدان لم يدعه فلم يبق له قبله الى المحمي بغير
يكون لقطة لغصب ما وجد بذرا حرب ليس بها مسلم وقد ردها ما تغير
امان غيبته او به فلقطة وما القاء نحو نزع او هارب لا يبرقه بخو
داره او حجره وودائع مات عنها مورثه ولا يعرف مالها فان ذلك
ليس لقطة بل مال ضايع امر الى الامام في حفظه او ثمنه ان راي يبعه
او يقرضه ليست المال الى ظهور مالكة ان توقعه ولا صرف لمصارف
بيت المال فان لم يكن حاكم او كان جابر فلمن هو بيده ان ينصرف فيه
بنفسه وله الاخذ من ذلك ان كان له الخفاق في بيت المال واذا
ظهر مالكم وجب دفعه له ولو بعد سنين ولا رجوع عليه بنفقته
وقل ما تلقية نحو الزرع ما تلقية البحار على السواحل من اموال
الغرق وما توجد من الامتعة والمصانع في غرض الخداه والفرار
ونحوهما فامر لبيت المال كما استقر به من وكذا حمل الثقل الخلفه
مالكة في البرية فالامر في ذلك لبيت المال ولا رجوع على مالكة بها
النق عليه الا اذا اتفق باذن الحاكم او شهيد عند فقده او نواه عند
فقد الشهود لان فقدهم هنا غير فادر وقال مالك في الحمل المذكور
يرجع على مالكة بالنفقة وقال احمد والليث يملكه من اخذه
ممنوع بقوته الاولى اسقاطه اذا الممنوع المذكور انما يمتنع النفاطه
للملك في غير من يمتنع بخلافه للحفظ او للملك من الهب فهو من
جملة اللقطة الصادق بها التقريب الا ان يكون كراهه في اللقطة التي

العمدة انه يعطى درهمين ولو نفاذ

باقي فيها جميع الاحكام التي من جملتها التملك مطلقا وفيه نظير كلامه في
 مطلق اللقطة اعم من ان تكون ملتقطة للحفظ او التملك فالاول اسقاط
 ما ذكره ولذا لم يذكره في ثم المنهج ولا في ورر ولا يعرف الواحد مستحقة
 خرج ما يعرف فيجب رده له الجمني بضم الجيم وفتح الهاء نسبة لجهينة
 قبيلة مشهورة ان رجلا هو بلال المؤذن سال عن ثلاثة اشيا
 وتعلمها غيرها والورق يكسر الراء المهملة اي العضة اعرف
 معرفة ذلك سنة على المعتد ان لم يرد تملكها فان اراده فالارحبه وجوبها
 ليعلم ما يرد له لما تملك لو ظهر فاله رر عفاصها اي وعماها من جلد او
 خرقة او غيره ما وقوله وركاها بكسر الواو ومدود اي خيطها المندودة به
 ويطلق ايضا بطريق الاشتراك على الجلد الذي يلبس راس القارورة كما هو
 ظاهر عبارة القاموس ثم عرفها اي وجوبها سواء قصد بملقطة الحفظ
 او التملك فان عرفها سنة للحفظ ثم ان التملك وجب عليه ان يعرفها
 سنة اخرى واشار بتم الى عدم وجوب فور رده التعريف سنة اي
 تحديد من وقت التعريف كما سلف فان لم تعرف بالبناء للقول اي
 اللقطة اي لم يعرفها احدا والفاعل والمنفعل محذوف اي فان تعرف فيها
 فاستغنى السبع والتا زيدا ان اي اتفقها بعد التملك فهو
 عطف على مقدراي فتملكها ثم اتفقها وتكون مضمونة على حد اضرب
 بضمك الحرف فان غرت اي ضرب فان غرت وتسمى هذه اتفاقا للشيء
 لا فصاحها اي دلالتها على حيلة يتوقف صحة الكلام عليها وقوله ولكن
 ودعية عند اي ان لم تنفقها بعد التملك اما اذا اتفقها بعده فهي
 مضمونة كما مر وقوله فان جاحها فقرب على الشقين اي سوا
 اتفقها ام لم تنفقها وقوله فاوها اليها اي ان بقيت عندك والامه
 الشرعي من مثل او قيمة وقوله فالاي ان لم يجي فشانك اي الزم شانه
 فهو منصوب على الاغراي الزم حاله الاولي من الحفظ او التملك مع
 اتفاقها وكونها في ذمتك فاصدارها هذا ظاهر الحديث وسياتي
 فينبذ

عليك مع
 ٣
 المنادى من الحديث ان التملك
 هو المعروف

الغني عليه لا يولي له مع النفاضة اي مع الكراهة تنزهها لا ينفذ فيجوز فيها
 وقوله كما احتطابه يوضح منه انه لا يصح النفاضة الا للتملك لا للحفظ كما مر
 والمراد بالفاسق المسلم الذي ارتكب مفسقا وليس المراد به ما ينزل اليه
 والكافر غير الحرفي كما قاله في لما يلزم عليه من التكرار والانسنة للمريد
 والمخافته لصريح المنهج فانه قال وكبره لفاسق فيصم منه كمرتد وكافر
 معصوم وكذا الذي لم يجعل الفاسق في كلام المنهج متاملا للمريد
 لكنهما تنزع منه اي وجوب اي يتزعمها القاضي وقوله وتوضع عند
 اي واجبة في بيت المال ومن يريد سقلا هذا كلام منانف قوله
 لا يسافر فيها اي باللقطة من حيث هي تفهم يجوز السفر اذا وجدها
 في نحو صحر الى محل التعريف من العمران كما سلف بعد التعريف اي
 بعد تمام مدته وسذكرها في الباب بعده وهي اما سنة في غير الحفظ وتو
 من الاختصاص او مدة بطن اعراض فاقره عنه فيها في الحفظ الذي لا
 يعرض عنه غالبا ولو من الاختصاص اي اما ما يعرض عنه غالبا كبر
 ورؤية وزيل يسير فلا يعرف بل يستدبه واجده من غير لفظ واذا
 مات بالملقطة في اثنا التعريف بني واردة على تعريفه ولا يستأنف
 ويعرفها في السنة والكل يوم مرتين طرفيه اسبوعا ثم كل يوم مرة طرفه
 اسبوعا واسبوعا في ثم كل اسبوع مرة او مرتين الى مضي سنة ما يصح
 ثم كل شهر كذلك الى آخر السنة وهذا تعريفه والضابط ان لا ينسى
 ان التعريف الواقع تكرر لما مضى وانما وجب التعريف سنة فقط
 لانها يغلب فيها اتصال القوافل وما زاد عليها اخرا بالملقطة ومحال
 التعريف محال اللقطة السابقة بدونها اي اللقطة فوض
 التعريف الى غيره فان احتاج التعريف الى تسليمه اليه توقف على اذن
 الحاكم كما سيدكره عرفها اي اللقطة باقرب البلاد اليها اي الصحر او
 كان ذلك الاقرب جهة مقصده بدليل ما بعده من اللقطة تنقح
 كما ذكره في اول الباب ما لو بدل فعله بغيره فاذا اخذه لم يحل له التملك

قوله لا للحفظ غير مسلم
 فالظاهر انه يصح
 النفاضة للتملك
 والحفظ لان الفاسق
 معنى الاكساب في تقدم له
 فلا يرد انه ليس من اهل
 الولاية وقوله في صر
 لم يسرها هو نحو الجوزي

الاجل التعريف بشرطه او يتحقق اعراض المالك عنه فان علم ان صاحبه قد اخذ ثقله جاز له بيع ذلك وكفى في تعريف اللقطة ثقله ولو سقيها وغير عدل ويندب ان يذكر اللقطة ولو بناه بغيره او صافها في التعريف فلا يستوعبها الا لا يعتمد بها الكاذب فان استوعبها ضمن لانه قد يرفعها الى حاكم يلزم الدفع بالصفات ولو سلمها لوصف فظهر اخر حولت اليه ان اقام بينة ولا يجب تسليمها بغير بينة الا ان صدقه ولا يبرأ من الضمان الا ان تسلمها له بامر الحاكم والاضطرار وايدوها قبل التملك تتبعها مطلقا وبعدها لم تملك الا كانت منفصلة ومنها العمل بطن امه

بالمد واصله الاجال فابدلت الهمزة الثانية الفا قال في الخلاصة ومما يدل ثاني الخبر من كلمة ان يسكن كاشرا واثبت جمع اجل بالتحريك كفرنس واخراس وسبب واسباب قال فيها وغير ما فعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد وذكر هذا الباب عقب اللقطة لاحتمال اجتماعها في التعريف الى اجل وقت به دون غيرها مما يعتبر فيه اجل لانه لم يذكر مقدار الاجل فيها فكان اشدا احتياجا لذكره بخلاف غير ما ذكره معها استطراد للعدا

اي المد وجمع مدة بمعنى الوقت فكانه قال باب الاوقات على حد مصنف اي باب تقسيمها ومواضعها التي تضرب فيها لانه قسمها الى قسمين مضروبة بالشرع ومضروبة بالعقد وذكر في الموضع التي تضرب فيها كالعدة والاستبرال افضل الاوقات كالاربعة اشهر وعشر او ثلاثة اشهر في العدة وكذا البقية وانما فسر ما بقوله اي لانه هذا فعالم هو ان رادة المعنى الثاني للاجل وهو اخر الشيء كقوله تعالى فاذا اجالهم لا يستأخرون ساعة الاية هي نوعان اي من حيث ضربها بالشرع او بالعقد وتقسيم من حيث التحديد والتقدير ايضا الى نوعين ايضا فمنها ما هو على سبيل التحديد كسبيل البعوضة

قوله لم يذكر الزيادة في العدة ذكره في

عشر سنة ومدة سبع الخنثى المقيم والمافر واجال الزكاة والجزية والعدة ودية الخطا على العاقلة وغيرهم ومدة نفي الزاني وانتظار الفتي والموت والمدة التي يحرم الرضاع فيها وهي سنتان ومنها ما هو على سبيل التقريب كسبيل الرقيق المسلم فيما لو كل في شرابه من الخيض بخلاف الاحتمال فانه تحدد على المعتمد كما مر وعد النووي في هذا النوع المسافة بين الصفتين ثلثمائة ذراع ومسافة القصر ثمانية واربعين ميلا ونظر فيه بان هذين من الامكنة كالارضية فاما خارجان عما نحن فيه مضروبة اي مقدرة بقدر لا تزيد ولا تنقص عنه قوله بالشرع اي بسبب نص الشارع على ذلك العدة في كتاب او سنة يلحق بنص الشارع الاجماع لان مستنده ما ذكره قوله واستنباطا الى اجتهاد او من الاجتهاد كمدة العنة فانها مقدرة باجتهاد سيدنا عمر وكمدة الخيض فانها بالاستقراء من الشارع ويلحق باجتهاد الميثل لان فيه اجتهادا ووساى ما يتنبه به فتقوله نضا واستنباطا منصوصا بان ينزع الحافض او على التمييز المحول عن المضاف اي بنص الشارع او على اي ما يقرب اي تقدر فيه اشارة الى حذف المضاف اي محال الاجال لانفسها كما مر العدة اي في الحرية والامة المدخول بها اما المطلقان قبل الدخول فلا عدة عليهما بخلاف المتوفى عنهما زوجهما قبله كما ساقى لكن الامة مفيدة على الحرية لانه تعالى لم يذكر الا في بقوله والطلاقان اي الحر ايرتخص بانفسهن ثلاثة قروا والاستبرال في الامة وقد يصور في الحرية فيما اذا ماتت ابنتها من غيره وله مال فيمن استبرأوها لاحتمال حملها بمن يرت منه السدس بالاقرار او غيرها بالنسبة للعدة الاطهار والاستبرال الخيض وال فيها وفيما بعد ها للحيض فيصدق بالقر الواحد والشهر الواحد بالنسبة للاستبرال الامة فالأقرا والاشهر تختلف فيهما الحرية والامة اذ هما بالنسبة الاولى ثلاثة في المطلقة وبالنسبة الثانية اثنان بالنسبة المطلقة ايضا ووجه

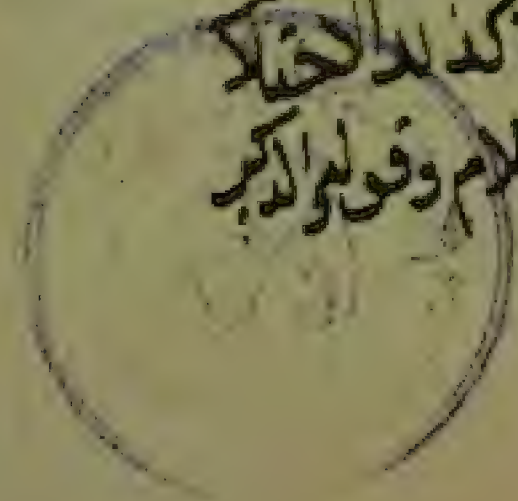
فيه انها تحدد بدية كسبيل

قوله لم يذكر الزيادة في العدة ذكره في

بالنسبة المستبراة اما المتوفى عنها حرة كانت او امة قبل الدخول او بعد
 فليس فيها اختلاف الا في تقدير باربعة اشهر وعشر والثانية على المصنف
 من ذلك ووضع الحمل لا يختلفان فيه وسياتي تفصيل ذلك في باب العدة
 والعدنة من المدون اي السكون وهي نثر عامصاححة لكفار على
 ترك النكاح مدة ولا يقدرها الا الامام او نائبه ومثلها الحرة بخلاف
 الامان وقوله باربعة اشهر اي فافل عند قوتنا ولا يجوز الزيادة عليها
 حينئذ وقوله او عشرين اي عند ضعفنا وقوله او اقل لجمع كل من
 الاربعة اشهر والعشرين وفي معناها اي الحددة وقوله لكنه اي الامانة
 والركاه بسنة اي تحديده في الذهب والفضة غير المعدن والركاز
 والمواشي وقوله واشتد الحب اي في الحبوب وقوله وصلاح الثمر اي في
 الثمار فاقسامها ثلاثة والعنة هي غر خفي يابم بالقلب يمنع من التظاهر
 الذكر وقوله بسنة اي كاستطاع امير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه نابه
 العلم عليه كذلك اي بسنة الا في الخمر ويختلف باختلاف الناس
 فقد يكونا صغيرا عند قوم وجليلا عند اخرين بظن صفة لزمن الدنيا
 محذوف اي بظن ان فاقده يعرض عنه بعده اي بعد ذلك الزمان فالخلاف
 وينتقل بحلة متكررا فاعطيت ما اعطينه خيرا
 وقوله يعرض عنه في بعض النسخ لا يعرض عنه وهي صيغة ايضا بتقدير
 العائد عنه اي لا يعرض عنه فيه فلا حاجة لقول المحشي الصواب
 استقاطلا المحرم بكسر الراء الذي هو سبب في الخمر وقوله بسنتين
 اي تحديدا وقوله والحمل بسنة شهر اي لانه تعالى نضر على مدته مع مدة
 الرضاع بقوله وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ولما كانت هذه الاية
 مجملة لا يعرف منها مدة احد لما من مدة الاخر فشرت بالاية الاخرى
 وهي قوله تعالى وفصاله اي مدة ارضاعه في عامين فعلم منها انه مدة
 الحمل ستة اشهر ومدة الرضاع عامان بثلاثة ايام اي تحديده فافل
 فان شرط اكثر فسد العقد كما هو معلوم وافل الحين يوم وليلة
 اي

اي بالاستقراء من الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو يرجع للا
 وقوله والنكاح بالجر اي اقل النكاح بحجة الاولى لحقة لان الكلام في الله
 والمجدة دفعه من الدم في ذات الا ان يقدر مضاف اي ومن حجة
 وافل الطهر اي بين الحيضتين باربعة وعشرين يوما اي از جعل
 غالب الحيض سنة وقوله او ثلاثة وعشرين اي ان جعل غالبه سبعة
 اي اقامته اشار بذلك الى ان مقام بضم الميم مصدر بمعنى اقامة
 واصنافه للسفر على معنى في اي مدة الاقامة في السفر التي لا تقطعه
 بل يجوز فيها القصر والجمع وغير ذلك وقوله بثلاثة ايام غير يوم
 الدخول والخروج وكان الاولى ان يقول بدون اربعة ايام او لوزاد
 المدة على الثلاثة ولم يبلغ الاربعة لم ينقطع السفر ايضا بخلاف ما لو
 نوي الاقامة في موضع اربعة ايام صحاح قبل بلوغه فانه ينقطع سفره
 بمجرد وصوله لغو سورة وكذا لو اطلق حال النية فان نوي بعد
 بلوغه انقطع سفره بالنية ومحل ما ذكر ان لم يكن له حاجة يتوقع فقا
 كل وقت والامانة مدة ثمانية عشر يوما غير يوم الدخول والخروج
 ومدة البلوغ اي المدة التي يحصل عند انتهائها بالبلوغ اي بالسن
 وقوله بخمسة عشر سنة اي فمرة تحدد به في حق كل من الذكر والانثى
 والختى ومبدأ اي وقت ابتداء الحيض وقوله والاحتلام اي خروج
 السبي وهو مكتوب بقلم الحرة في بيت المنادي وهو الموافق لقول الله
 فيما ياتي بكل من الثلاثة اذا المتبادر ان المراد الثلاثة المذكورة في المتن
 وان كان يمكن ان المراد الثلاثة المذكورة في كلامه متناوئيا
 بنسب سنين اي فمرة سواء في الذكر والانثى كما مر تقرسية راجع
 للحيض فقط اما الاحتلام فهي فيه تحديده على المعتمد خلافا لما تقدم
 كلام الله هنا وكذا في المنج والفرق بينهما ان الحيض صفة له اقل واكثر
 فالزمن الذي لا يسع الحيض والطهر وجوده كالعدم ولا كذا الاحتلام
 بكل من الثلاثة اي الخمسة عشر سنة والحيض والاحتلام وقوله والاكثر

والخروج
 الدخول
 ثلاث
 ان خبر
 كيف يمكن
 يوم الدخول
 التي تليها



بالاول اي وهو الختم على سنة الاحكام وقوله والثالث اي وهو
الاختلاف وقوله والختم اي ان حاض اي من الة النساء فلو ما في اي من
الرجال وقوله على الاصح معناه وقوله وان وجد احد في اي اوها
من الة واحدة وقوله فلا اي فلا يحكم ببلوغه وهو المعتمد ومما
ضعيف فينبغي الحكم ببلوغه اي قطع بقصر فانه وعباراته
ان ظم اي بان امي اول لم حاض او بالعكس وقد وقع منه بعد الاول
وقبل الثاني بقصر فان وعباراته وترك صلوات مثلا وقوله غيرنا
الحكم اي حكمانا انما بان بلوغه من حين وجوه الامر الثاني ونقصنا الاول
فتكون تلك المقررات الصادقة منه بعد الاول وقبل الثاني باطلا
لوقوعها في زمن الصبي واذا ترك صلوات لا يعاف عليها لذلك
انه لا بد من ما قاله المتولي وهو ضعيف وقوله ان تكرر اي الاحد
وهو اشتباه على المتولي لان التكرار شرط للاقتضاح وهو قد جعله
شرطا للبلوغ ولا يلزم من البلوغ الاقتضاح بخلاف العكس فالعقد
البلوغ لا يشرط فيه التكرار بخلاف الاقتضاح فانه بشرط فيه ذلك
وابيان بمعنى نبات اي خروج الشعر في العانة بقيد ان يكون
خشنا بحيث يحتاج في ان الله الى خلق بخلاف ما اذا كان فاعلم ان وجوده
في الصغير والعانة اسم للحمل الذي ينبت فيه الشعر اما نفس الشعر في
شعره فمكون العين هكذا انشد الشوبري عن اهل اللغة هو العلم
خلاف اللقبوني حيث جعل العانة اسما للشعر ثم قال فالاصناف ثمانية
اي اضافة نبات لها ولعله يؤول النبات بالنبات اي الشيء الثالث
وفيه من التكلف ما لا يخفى مع مخالفته لكلام اهل اللغة فان كان مراده
الاصناف في قولهم نبات شعر العانة اي شعر هو العانة كان قريبا
لكنه ليس مناسباً لكلام المصنف ثم رآيت في الفاموس ما يصرح بما
قاله الشوبري حيث قال والشعره بالكسر شعر العانة اهـ وذكر في
بعض النسخ ولدوه اي لم يسموه لانني وكذا الختمى لكن لا يكون اما

في

في حقه الا اذا ثبت على فرضيه معاكفا في سنة المنع وقوله كافر قد خرج
به ولد المسلم فلا يحكم ببلوغه بذلك والفرق سهوله مراجعة قاربه
غالباً بخلاف ولد الكافر ولانه يتم بتجمل النبات بدو ادفعاً للحج وتثبوت
للولايات بخلاف الكافر فانه يقضى به الى القتل او ضرب الخرسه
وهذا جرى على الغالب كما مره الا فالانثى والختمى والطفل الذي تقدر
مراجعة قاربه المسلم الموت او غيره حكمهم كذلك والحق بالكافر من
جعل اسلامه ووقت ابحاث العانة وقت امكان الاحتلام ببلوغه
اي بالسنة او الاحتلام او باحد مما لا يعينه خلاف والعقد الاخير
وخرج بابحاث العانة غيره كانبات الذقن وشعر اللبط وثخانة الصوت
وتقل الثدي والاباس بكسر الهمزة اي الياس من الخيض وقوله على
الاصح معتمد وجميع هذه الامور اي مجموعها اذ مدة اللقطة لم
تسلم من محلها وقوله من محاطها اي الماحضية والانتية ومضروبة
بالعقد معطوف على مضروبة السابق اي نضا او استنباطا كما مر ولم
يذكر ذلك هنا فيقتضي ان هذه المذكورات ليست منصوصه ولا
مستنبطة وليس كذلك الا ان يراد بالضرب فيما مر تقدير المدة التي لا
يزيد ولا ينقص بخلاف هنا فان المراد به اصل التقدير دون تعيينه في
شي لا يزيد ولا ينقص اي بسببه انه معنى كون العقد سبباً لها انما
تذكر فيه على وجه الصحة والفساد ما اي عقد يبطله الاجل معك
او مجهولا فهو اعم من تفسيره بالصرف اي لانه خاص بالنقد فلا
يشمل المعلوم بخلاف الربوي بتاجيل راس ماله اليه بالمال بسبه اي
اسم المتبس بتاجيل راس المال وان قبض في المجلس اما المسلم فيه فيصح
جالا وموجلا ان كان المقرض بالاند من وجود هذين الشرطين
حتى يكون المقرض قد جرت تعاقب الفرض فيكون رضى اما لو لم يكن له عرض
بان كان الرضى من رضى امس فيصح المقرض ويلغو الشرط فله المطالبة في
الحال لكن ينبغي الوفاء به من باب مكارم الاحلاق او كان المقرض فقيرا

فكذلك لان المنفعة حينئذ عائدة على المقرض لا على المقرض فلم يحرم
 لنفسه نعمًا وما لا يصح الابه اي الاجل المعلوم ابتداء وانتهى في كل
 من الاجارة والكتابة خلافا لما يقتضيه كلام قل وهو الاجارة
 اي المقدرة بما المقدرة بحمل عمل كاستاجرتك لخططي هذا
 الثوب فيبطلها الاجل لما من انه لا يجمع بين المدة وحمل العمل الا اذا
 اراد بذكر الاجل كالنوم مثلا مجرد الاستعمال فلا ينصير والمجربة
 اي المعقودة للرجال دون النساء والخلاف في صورته ان يقول اقر
 او اؤت في اقامتك بدارنا على ان تلتزموا كذا اجزية كل سنة فلا بد من
 ذكر الاجل فيها وان كان موبدا فلا تصح حالة كبيع الاعيان على
 حذف مضاف اي كالتن في بيع الاعيان اما الاعيان نفسها فلا
 يقبل التأجيل ويبيع الصفات اي يبيع الاعيان في الذمم المستقلة
 على ذكر الصفات لكن ان عقد بلفظ البيع مع تأجيل كل من المبيع والتمتع
 او بلفظ السلم مع حاصل المتن فقط وهو المسلم فيه دون راس المال
 به اي بالاجل ومعلوم ما بعده حالان كونه وهو الرهن كان
 يقول رهنك هذا الى وفا الدين او البراء منه فانه يصح بخلاف ما لو
 قال رهنك سنة وقوله والقراض كان يقول قارضتك على هذه
 الدراهم الى ظهور الزرع فانه يصح بخلاف قارضتك سنة ومن المعلوم
 ان عبارة المص ليس فيها حصر صحة كل من الرهن والقراض في التأجيل
 بل معناها ان هذين يصح تأجيلهما باجل مجهول لا معلوم وذلك لان
 الصحة عند الاطلاق انما فلا وجه لاعتراض المحشى عليه ولا لما اطلاق
 به قل ايض والعري والرفعي كان يقول اعمرتك او ارقبتك عمر
 فانه يصح بخلاف ما لو قال اعمرتك او ارقبتك هذا سنة
 والمعروف خلافه اي وهو انها لا تقع لا باجل مجهول ولا معلوم فهي من
 النوع الاول نعم ان كلفة راجل احضاره صح وكذا لو كلفه الى برائه من الدين
 صح ويكره حمل كلام المص على هذا معلوما كاشهر ومجهولا كالذي قدوم

زيد

زيد وكذا يصح ذلك مع الاطلاق وكلامه لا ينافيه نظير ما مر
 والوصايا بفتح الواو مع الالف في اخره جمع وصية بمعنى الايصاع على الواو
 وقضاء يوفه ونحو ذلك ان بمعنى الوصية اي المنفعة الموصى بها وصية
 اليك بمنفعة هذه الدار فكل منها يصح معلوما ومجهولا كجملته وصيا
 او وصيت لك بمنفعة هذه الدار سنة او الى قدوم زيد وفي بعض
 النسخ والوصاية بفتح الواو ركسها مصدر بمعنى ما ذكر
 لما كان من انواعه حجر الصبي الموجه بالبلوغ المذكور في باب
 الاجال ناسب ذكره عقبه مستطردا بفتح انواعه وهو مصدر حجر
 من باب قتل بل هو بتثنية الحاء كما في القاموس لكن الذي يكره ما يطلق
 على سبعة معان فيطلق على الفرس وعلى حجر ابراهيم عليه السلام وعلى
 العقل وعلى حجر نمود وعلى المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب ونظير
 ذلك بعضهم في قوله

ركبت حجرا وكففت البيت خلف الحجر وحزف حجرا عظيما ما دخلت الحجر
 لله حجر منفعني من دخول الحجر ما قلت حجرا ولو اعطيت ملي الحجر
 فتولدت ركبته حجرا اي فرسا وقوله خلف الحجر اي حجر اسماعيل وحزف حجرا
 اي عقلا ما دخلت الحجر اي حجر نمود وهو محل في طريق الشام بسجراي
 منع منفعني من دخول الحجر اي حجر نمود فهو مكرر ما قلت حجرا اي كذبا
 ولو اعطيت ملي الحجر اي حجر الثوب المنع ومنه سمي العقل حجر المنع
 صاحبه من ارتكاب ما لا يليق به وسمي البواب حاجر المنع الثمن من
 الدخول من تصرف خاص كمنع الراهن والسيد من التصرف في
 المرهون والمكاتب ببيع ونحوه مما ياتي وقوله بسبب خاص كالرهن
 والكتابة وابتلوا النيام اي اختبروهم في امر دينهم ودنياهم
 وجوبا قبل البلوغ لمعرفة رشدهم لئلا الحجر عنهم اما اختبارهم في
 امر دينهم فمما اطلبهم على الطاعات واجتنابهم المحظورات واما اختبارهم
 في امر دنياهم فيختلف باختلاف الثمن فيختبر ولد ناجر عما كسبه اي

باب الحجر

رم

مشاحنة في معاملة ويسلم له المال بما كس لا يعقد ثم اذا اراد العقد
 يعقد له ولديه وولد زراع بزراعة ونفقة عليها بان يتفوق على القوام بمصا
 الرزق كالحزن والحصد والحفظ والمرأة ما مر غزل وصون نحو اطعمة
 من نحو هرة وقوله حتى اذا بلغوا النكاح اي صاروا اهلا له بالاحلال
 او البلوغ بالسن وانتم علم والرسد صلاح الدين والمال عندنا
 وعند غيره صلاح المال فقط فان كان الذي عليه الحق صدر الالية
 ويسلم الذي عليه الحق اي على الكاتب ويلقى الله فاعليه من الدين ان
 لم يكن سفينة ولا ضعيفا ولا غلوا على عقله فان كان واحدا ممن ذكر
 فيمهل ولديه ليلا يلى التزما عليه فتقوله فان كان الذي له محرزات
 لهذه القنود الملاحظة في صدر الدين ووجه الدلالة من هذه الالية انه
 اثبت الولاية على هؤلاء وهي لا تثبت الا على المحجور عليه والولي يشمل الوصي
 والوصي والقاضي والسفينة المبذرة هكذا فسر الشافعي رحمه
 الله تعالى عنه الالية والمبذرة من يضيع ماله با احتمال غبن فاحترع
 الجمل بذلك اما مع العلم به فهو من الصدقة الحقيقية المغلوب على عقله
 وقيل هو من لا يعرف اللغة خاص اي ببعض الاعيان دون بعض وذكر
 من امثلة خمسة واوصلا بعضهم الى نيف وسبعين وأشار المصنف الى
 عدم انحصارها فيما ذكره بالكاف واما العام فامثلة من خصم في السعة
 المذكورة ولذا قال المصنف وهو سبعة ولم يأت بالكاف وبذلك يعلم ان افراد
 المحجور عليه غير مخصصة في الثمانية المذكورة في قوله
 ثمانية لم يشمل المحجور غيرهم تضمنهم بيت وفيه محاسن
 صبي ومحجون سفينة وفلس رفيق ومزق مريض وراهن
 في المرهون اي في التصرفات فيه بما يزيل الملك كالبيع او قبض الرغبة
 كالزواج والوطي او تودي الى مزاحمة كالرهن ولا ينفذ شيء من تصرفاته
 الاعتاق مؤسس وبلاؤه ويقوم فيتم وتكون رهنا مكانه قال في المبيع
 لراهن مقبض تصرف يزيل ملكا ولا ينفذ الاعتاق مؤسس وبلاؤه ويقوم
 قيمته

قيمته وتكون رهنا مكانه الى رفا الدين اي جميعه اي اولاد في الكا
 اي كتابه صححة فيمنع بيعه بلا اذن منه اما باذنه اي المكاتب فيجوز
 ويكون اذنه فسخا للكتابة وفي القديم بيع بيعه مطلقا فيا ساع على النذر
 والابق والمقصود اي لمن لا يقدر على انراعه وروده والاصح بيعه
 ولو تغير الفاضل وعقده عن الكفارة والمبيع اي وكالحجر على المشرع
 في المبيع قبل قبضه فيمنع عليه التصرف فيه ببيع ونحوه عام اي
 في جميع الاعيان ولا ينافي عمومه من هذه الجهة اختصاصه بالمال لان
 المراد في عموم تقديمه لما في الذمة وذلك لاننا في كونه عاما لاسان
 اعيان المال وعبارة قل اعلم انه يتعلو بالحجر امور اربعة محجور عليه
 ومحجور فيه ومحجور لاجله ومحجور بسببه فالاول لا يكون الا خاصا
 كالراهن والصبي والمرئد والرابع يكون بحسب وصف المحجور عليه
 كالمجنون والرذة في المجنون والمرئد الثالث قد يكون عاما كالمرئد في
 المرئد وخصوصا كالمزمن في الرهن واما الثاني فقد يكون خاصا فقط
 كالمرهون فانه فرد من افراد المال وقد يكون عاما فقط لشموله الاموال
 والاقوال كما في المجنون وقد يكون عاما وخصوصا باعتبار بن كما في
 التقليل فانه عام باعتبار شموله لجميع الاموال خاص باعتبار عدم
 شموله لجميع الاقوال فافهم ذلك فان به يندفع التناقض في كلام
 المصنف الذي اشكل على بعض الطلبة انه وما قلناه في دفع الاشكال اوضح
 مما قاله وحجر فلس من اضافة المسبب للسبب اي حجر سببه من جهة المال فقط فالاول حيث
 الفلس اي الاعسار وكذا ما بعده على الوجه المذكور صفة المنصرف لعدم جميع الاعيان والثاني حيث
 اي التصرف الكاين على الوجه المذكور في بابيه وهو المنصرف في عين ماله بما
 يضر الغير ما كوقف وهبة وبيع ولو ظهر به يومهم بخلاف تصرفه في
 ذمته لكن المصنف لم يذكر هذا في باب التقليل هنا فمراة المذكور في غير
 هذا الكتاب او غيره اي كصدقة وهبة والافراد على ما مر في
 بابيه اي من انه لا يصح اقراره بشيء من الاموال ومثلها النكاح ويصح بئذ

اي لا مانع من الاحتياط في
 من جهة المال فقط فالاول حيث
 لعدم جميع الاعيان والثاني حيث
 تخصيصه بغير ما في الذمة

الغرائب البدنية وموجب عقوبة وينتدبر ووصية ومحو ذلك ما ذكره
المصنف في كل شيء من أمواله وأقواله ولو عبادة نعم يصح
احتطابه والتقاطه واحتشاشه واصطياده وينفذ استيلاؤه
ويثبت النسب بزناؤه الصوري لانه لا يكون حقيقة الا من عاقل
فهو كالسفيه ولذا يلزمه المهر وثبتت الحرمة بارضاعه كان ارضعت
المجنونة بلبسها شخصا دون الخولين خمس رضعات مع بقية نروطة
المسينة في محامها ويضمن متلفاته من باب خطاب الوضع وهو ربط
الاحكام بالاسباب فجميع اقواله لاغية وافعاله فيها تفصيل بغير
مهما ما ذكر من الاحتطاب وما بعده دون غيره في الادق في قوله
وايصال هدية اي بشرط كونه ممن امانه فاما ما يحرب عليه كذب
وتورم ولم تقم قرينة على كذبه وشتمك الهدية لنفسه فاذا قالت
جارية لشخص سدي اهداني اليك جازله وطيبها والتصرف فيها
اعتمادا على خبرها فان ظهرت كاذبة كان الرطب وطى شبهة منه ولا مهر
لها لانها زانية ويجوز للصبي ان يوكل في الادق والايصال اذا اعجز ولم
تلق به ماله ذلك فكون موكلا وكلا والقاعدة تشهد له بالصبي
فيما ذكر الكافر والفاستق والادق في الدخول وايصال الهدية اخباره
بدعوة وليمة فيجب الاجابة بشرطها واختياره احد ابويه في الخصانة
ودعواه النجاش الانبات بالدوافع خمسة مواضع يعتبر فيها خبر
الصبي المميز ونصح عبادة ايضا وله تملك المباحات اي كالاصلطاد
وقوله وازالة المنكرات اي بالقول والفعل ويناب عليها اي على
ازالة المنكرات في الدار الآخرة ثواب المندوب كنوابه على عبادة الله لا ثواب
الواجب فتشبهه بالمكلف انما هو في اصل الثواب وان كان المكلف
على عبادة الله ثواب الواجب وهذا ثواب المندوب والمشيء لا يعطى حكم
المشبه به من كل وجه اذا عين له المدفوع اليه اي والقدرا المدفوع
ايضا في حق السيد في تعليلية اي لاجل حق السيد وسببية على حد

دخلت

دخلت امرأة النار في هرة وجفده خدمته واستغفاله في مصلحته التقضي
منعه من التصرف فلا يجوز اخذ نحو الخبر من المالك بغير اذن سادته
والمراد لاجل حق سيده قصد الا فغنيه مصلحته المرتبة اي اذ لو
لم يحجر عليه لعوقب على ذلك بسبب عدم توقيته حوسده ومثله المكا
وكذا كل حجر يشرع لمصلحة الغير كالحجر على المغلس للمغرم والواهب للمرته
في الميراثون والمرضى للورثة في ثلثي ماله فالمراد ان الحجر لمصلحة الغير
قصد الا فغنيه ايضا مصلحته المحجور عليه كسلامة ذمته من حقوقي
الغير في الاولين اذ لو لم يحجر عليه لتضييعه في غير ما يفتنى بنفسه
من ثلثة بدنيها في الآخرة والثالث يموت عليه بعض خير بحرمان ورثته
وحجر مرضي ومثله ما الحق به من كل حالة يعتبر فيها التصرف من
الثالث كالسقيم للمقتل وكون الزمن زمن طاعون واضطراب الرياح في
سفينته وقوله في الثلثين صفة الحجر اي واقع ذلك الحجر في الثلثين قوله
مع غير الورثة صفة للثلثين اي الذين وقع التصرف فيها مع غير الورثة
بلا عوض يساويه اي المذكور من الثلثين بان لم يكن هاتك
عوض اصلا او عوض لا يساويها وخرج بالثلثين الثلث فادونه
فيصح تصرفه فيه مطلقا ولو كان عليه دين مستغرق على المعتمد والمراد
بالثلثين ما زاد على الثلث وان لم يبلغها ولو قال يساويها لمكان اظهر
وفي كل المال اي كل جزء منه ولو دون الثلث مع الوارف وهذا في غير
الوقف اما هو كان وقف شيئا يخرج من الثلث على بعض الورثة فلا يحتاج
الى اجازة بغيرهم بخلاف الوصية والفرق ان المالك في الاول منه تعاقب
وفي الثانية للموصي له وكالوصية الامر فينتوقف على اجازة بغيره الورثة
افاده في ل وذكر البر ماوي على الغزي ان الوقف كغيره فراجع ذلك
مع الوارف اي الا ان يحجر باقي الورثة كذلك اي اذا تصرف فيه بلا عوض
يساويه ويتبين بها اي بالصحة وحجزة الخ ووقوف على ضرب
القاضي فلا يصير محجورا عليه بحجزة الردة وقوله للمسلمين اي لاجلهم

ان احتمل الوقفاى بان كان يقبل التعلق وخرج بذلك ما لا يحتمل كسبح وشرا
وهو ورهن فلا يتبين نفوذه بل يبطل وان اسلم والاى ان لم يعد
الى الاسلام فلا يتبين نفوذه بعد الرشد بصفة المسفة اى المسفة
الواقع بعد الرشد بان بلغ رشدا ثم يذرب بعد ذلك فانه حجر عليه الثاني
ويرتفع برفعه اما المسفة الكائن قبل الرشد بان وجد قبل البلوغ وان لم
يعد فلا يحتاج في رفعه الى قاض كان اثباته كذلك خلافا لما سئل
عن اصله فان لم حجر القاضي على من يذرب بعد رشده مع تصرفه في
سيفها مملوكين بلغ سيفها ولم حجر عليه فانه يسمى مملوكا ايضا لا يصح
تصرفه وعند اطلاق النص الممل ينصرف للاول غالباً وخرج بقولنا
ثم يذرب بعد رشده ما لم يفسق بعده وفي صلاح ماله فانه لا حجر عليه
برفع الحاكم له اى كان ضربه كذلك كما مر فلا يتقبل بوقا الدين ولا يند
الفرما بالنسبة للفلس ومثلها المرتد في الضرب اما الرفع فلا يحتاج
الى الحاكم بل يرتفع بمجرد اسلامه وحجر البقية اى ويرتفع حجر البقية
بارتفاعها اى بزوالها ومنها المسفة المستمرة الردة على المعتد كما مر
وسيفه عليه ولجنون والمرض والرق اه قال بارتفاعها فيسقط
ماله رجلا او امرأة من زوجة او اخلافا لما لك حيث قال لا يدفع لها المال
بعد رشدها وقبل تزوجها فاذا تزوجت دفع لها باذن زوجها ثم
من التصرف فيه الا باذنه ما لم تصرف بمجور لان ثبت بغير حاكم هذا
تقليل باعتبار الغالب لان ثبوت حجر الردة لا بد فيه من الحاكم كما مر
توقف حجر اى رفع حجر الردة والمسفة وقوله الى ما بعد متعلق بالمستمر فله
على رفع الحاكم متعلق بتوقف وقوله لصنعة علة لتركب اى لان الصحيح
ان رفع حجر الردة لا يقتضى الى قاض بخلاف ضربه وان رفع حجر المسفة المستمرة
وضربه لا يقتضى الى قاض فكلام الله معتمد خلافا للمحتج
هو المنع من التصرف فهو نوع من الحجر قبله وله احكام
خاصة نافذة لاجلها النداء على الفلس هو لغة من لا مال له وقيل من صار
ماله

ماله فلوسا وشرا من حجر عليه الحاكم بالفتوة الاتية هذا في الدنيا اما القلوس
في الآخرة فهو من يعطى حسنة لغضائه كما في الحديث ولكن الذي يعطى لم هو
الحسنة الاصلية اما الحاصلة بالتقصيف وهو ما زاد على الواحدة
بالنسبة لكل حسنة فيدخل للمعبد ان يدخل الجنة فيعطى ثوابه كما ورد
ذلك في حديث صحيح بصفة الافلاس الاضافة للبيان اى النداء
عليه بصفة في الافلاس بان يشترط تلك الصفة والافلاس ما حوز من
الفلوس التي هي اخص الاموال فكان مال هذا الرجل بالمال يوف بدينه
اخص الاموال الحجر اى حجر الحاكم بلفظ يدل عليه كمنعته من التصرف
في امواله او حجرته عليه فيها او بطلت تصرفاته فيها دين اى عيني
لازم لادى فلا حجر بالمالا فع ولا ينفى نجوم كناية ونفقة الزوجة عدا ولا
دين الله تعالى كزكاة ولو فوريا ككفارة عصي بسيفها على المعتد خلافا لما
ذكره في المنهج وقوله حال خرج به الموحل فلا حجر به ولا يؤخر له شيء
اذ لم يحل قبل الفسقة والاشراك صاحبه ببقية الغرما واذ حجر بالمال
لم يحل الموحل اذ لا يحل الا بالموت او الردة المستقلة به واسترقاق الحر
ولا يصير الحال موحلا الا في صورتين احدهما ان يوصى بتأجيله الثانية
ان يذره فيتعين على وارثه في الاولى وعليه في الثانية التأجيل
وقوله لا ينفى به ماله اى بان يكون زائدا على ماله ولو باقل من مال وخرج
بذلك ما اذا كان مسارا بالماله وانقص منه ولم يكن له مال اصلا
فلا حجر عليه والمراد بماله ماله العيني او الدينى الذي يتيسر الادائه
بان كان على ملى باذل اى غير مما طل بخلاف المنافع اى التي لا يتيسر
ادائها اما الوقيصة اجر لها بالفعل فانها تقبىر وبخلاف المصوب
والغايب والمروهون والديون الموجهة والحالة التي على معسر ولا ينظر
لذلك حال مقابلة ماله بالدين بل حجر عليه حيث كان الدين زائدا على
ماله العيني او الدينى المذكور وان كان اقل من ماله المصوب وانما
وتحريمها واما الضيقة والجوامد والجرايات فتعتبر من جملة المال على المعتد

بان ينظر مقدار ما يرغب به في الصنعة وما بعد ها ويقيم ذلك لما هو في قابل
 به ما عليه من الدين وخرج بقولنا حال مقابله ما بعد ذلك بان حججه
 فانه يتعدي الحجج الى جميع امواله ولو منفعته وان لم ينسب الا فاعلم ان
 ان الفلاس اما ان يكون عليه دين الله تعالى اولادى والاول اما ان يكون
 فوريا اولادى والثاني اما ان يكون لازما اولادى وعلى كل منهما هو اما حال او موطن
 فهذه ستة احوال للدين والمدن اما ان لا يكون له مال اصلا او يكون له
 ذلك والثاني اما ان يتعلق ماله حق لازم اولادى والثاني منها اما ان يكون
 عينا او دينا او منفعته وعلى كل من هذه الاربعه اما ان يتيسر له اداؤه
 اولاديه ثمانية احوال وعلى كل منها فالدين اما ان يدا على ماله او ناقص عنه
 او مساو له فهذه اربعة وعشرون تقسم لها صورة ما اذا لم يكن له مال اصلا
 فالجمله خمسة وعشرون تقرب في صور الدين الستة يحصل ماله وحصون
 صور وفي كل منها اما ان ينبت الدين باقراره او لا فالحاصل ثلثا ثمانية
 صور لا يخفى حكمها حجج على معاذ هو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم
 في حقه اعلم اني بالاحلال والحرام معاذ بن جبل ولا ينبت في هذا بنو الاعلى
 المطلقة لا يكرهني الله تعالى عنه فهو اعلم بالشرع بعد الانبياء صلوات
 الله وسلامه عليهم اجمعين قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وغيره
 كان ابو بكر اعلمنا بالاحلال والحرام ونحوها امور جزئية لا بدع في ان
 المنقول بتميزها عن الفاضل فيقال بذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 اقرضكم زيدا ونحو ذلك فاصابهم خمسة اشباع حقوقهم زاد في شرا
 المنهج وقال ليس لكم الا ذلك اي الان والا فهو اذا ايسر يلزمه بغيره الدين
 وارسله الى اليمن ليقطع فطر الحجاز عن المال الذي يوتي دينه وقال لعل
 الله تعالى يحبر كسرك ويودي عنك دينك فلم يزل باليمن حتى توفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وادي الله تعالى عنه ذلك بركة وما
 صلى الله عليه وسلم وسبب دينه انه كان وصيا على جماعة ايام فكان
 ينفق عليهم من ماله ودون ما لهم حتى ارتكبه الدين والحج على الفلاس يكون

الخ ويجب ذلك على الحاكم لان ما جاز بعد امتناع وجب وقوله بطلبه اي
 الفلاس ولو بوكيله ولا يحج عليه بحج الطلب بل بعد ثبوت الدين عليه
 ببينة او اقرار منه بعد ادعوى به ويقوم مقامها علم القاضي به ولو
 قال للقاضي الحجج على من غير مسوع مما ذكر لم يحج عليه والحج على معاذ
 كان بطلبه على الصحيح او بطلب الغرماء او ببنواهم كما وليا لهم زاد
 في المنهج او بطلب بعضهم ودينه كذلك اي لازم الى اخر الشروط المارة
 واذ الحج لا حله تقدي للحجج ولا حج بغير طلب فلو كان الدين لبايب
 رشيد ولم يطلب فابيه لم يحج على الفلاس بغير حج من غير طلب في الصورة
 التي ذكرها الشارح فهي تنبذ لما قبلها كانه قال محل كونه لا يحج الا بطلبه
 او بطلب غرماءه ان لم يكن الدين للحج والحكام وهو ليس بقيد بل مثله يحج
 الاب مثلا وعبارة المنهج فان كان لغرمه ولي خاص ولم يطلب حج عليه الحاكم
 اما ان يراد بحج الحاكم من يصح ان يكون محجورا له وان لم يكن في حججه
 ومنه السجود حجج الحاكم بلا طلب من الفلاس ولا من الصبي مثلا
 وحججه على سبيل الخوار ان علم ان للغريم وليا ولم يعلم تقصيره والافضل
 سبيل الوجوب هكذا في مرقا طلاق المحض الوجوب ليس في محله
 وعلى كل تقدير اي سوا حج عليه بطلبه او طلب القاضي او لم يكن بطلب
 لكون الغريم محجورا للقاضي مثلا قدم اي الحاكم وذكر انه يقدم خمسة
 اشياء وقوله موثقة الاضافة بالنسبة لموتة عماله لادني ولا بيسة
 باعتبار كونها لازمة له فاضيف اليه وان كان المنفع بها غيره ولو
 قال موثقة بموته كما في المنهج لكان اوفي وفي بعض النسخ موثقة بغير
 مشاة وهي اقل اهدا من نسخة اتيها وغيره كاقارب وحيوانا
 وفروعه واصولهم ومسئولاته وزوجاته سوا كان الجميع موجودين
 قبل الحج او حدثوا بعده نعم من تزوجها بعد الحج لا ينطق عليها الا من
 كسبه فقط وفارقت الولد المتجدد بانه لا اختيار له فيه بخلافها فان قلت
 المالك حديثا باختياره ومع ذلك يؤتم قلت لان موثقتهم من مصالح

كان في
 باب او طلب التوبة

فحمله شروط الرجوع عشرة اه افاده في المنهج و ٣ وكلا فلا من الحق فاذا
 مات المشتري ولم يكن محجورا عليه قدم البايع بمبيعه بالشروط المذكورة
 لحدث ايام رجل افسر اومان فصاحب المتاع احق بمعاذ اي افسر
 عليه ولو راي الحاكم او القيم بيع ذلك المبيع في صورة الموت لمصلحة
 كمشقة نقل او حفظ ثم علم البايع فالظاهر مضاربه حينئذ مع الغرماء
 وليس له الفسخ وابطال البيع لان المبيع المذكور ملك للمشتري فنصرف نحو
 الحاكم فيه نافذ لانه نايبه ان لم يقبض ثمنه اي جميعه فان قبض بعضه
 رجع فيما يقابل الباقي بالتسقط وقوله من المشتري اي او وكيله وولييه
 او اجنبي فهو ليس بقيد ووجه اي البايع المبيع بحاله اي لم
 يخرج عن ملكه ولا فلا يرجع فيه كما مر ان الزايل المعابد هناك الذي لم يعد
 ولا بد من بقاء القبول السابقة اعني ان لا يتعلق به حق لازم نحو ولحق
 بعضهم المواضع التي يكون المعابد فيها كانه لم يعد او كانه لم يزل
 وعابد كزابل لم يعد في فلس مع هتة للمولد
 في البيع والقرض وفي الصدق بغير الحكم باتفاق
 فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني المعوض ايضا قدم الثاني
 على المعتمد ان المال في حقه باق في سلطنة الغريم وفي حق الاول زال
 ثم عاد وهو كانه لم يعد كما مر بان لا يفرق بالعقد تفسير مراد القصة
 اشار به الى انه ليس المراد بها الامر المعنوي وهو ما قام بالغير بل الحكم
 لان اليد عين قايمة بنفسها لكن لا يصح افرادها بالعقد ولا يصح ان
 تباع وحدها فلا حكم بان اليد تشبه الوصف المعنوي كالسواد
 والبياض في كونها لا يفرق بالعقد صارت صفة حكمية اي كالصفة في
 الحكم المذكور ولا ينافي ذلك خلافا لمن يوجب جعله نحو اليد في الطلاق
 جزا حتى يقع اذا اضيف اليها لا وصفها كالمعاني التي لا يقع اذا اضيف
 اليها لان الطلاق يقبل السراية فسري من تخويله الى الباقي لما بينهما من
 التماثلة لامن المعاني التي لا تسري الي البدن لما بينهما من التضاد فالمراد

بالد

بالوصف والخبر ثم غير المراد هما ههنا لان المدارك على السراية المتقضية
 للفرق بين الخبر والوصف بالثبوت الذي ذكرناه والمدار ههنا على ما يمكن
 ايراد العقد عليه لانه مقتضى استقرار العقد بخلاف الوصف فانه
 امر تابع للمبيع من حيث عدم امكان افراده بالعقد فلم يقع على ان يكون
 سببا لمنع الرجوع بل على ما ذكرناه وهو تغيير البايع فانقطع به ذلك ما
 في البابين ويضم لما ههنا باب البيع قبل قبضه والتفسير في قوله بازلا
 يفرق عايد للصيغة باعتبار ما يوليها بالذكور كقطع يد فواخذ
 بلا ان يشاء وانشا تركه للفلس وضارب مع الغرماء بتمنه وهذا
 مثال لنقص الصفة واليد بنفسها مثال للصفة المفسدة بقوله بازلا
 يفرق بالعقد اذ لا يصح بيعها وحدها كما مر وخرج بذلك ما يفرق به كما
 لو باعه عبدا فنفسا اذ لا يكون حكمه ما ذكر وهذا هو الصواب
 في تقرير كلامه خلافا لما في المحشي وصنفه اي بلا علم كما ذكره
 في المنهج والا كانت كالتضارة حدثا بعد البيع اي وانفصل المحل
 قبل الرجوع وظهرت التمرة قبله ايضا بخلاف ما لو كان متصلا او التمر
 مسترا عند البيع دون الرجوع او حدثا بعد البيع واستمر الى ما بعد
 الرجوع او كانا موجودين عند البيع والرجوع فانه ياخذ به البايع في
 هذه الاحوال الثلاثة ولما حصل انه يرجع في العمل الموجود حالتي العقد
 والعود او احدهما فقط اما اذا كان موجودا في الحالين او في حالة
 العقد فقط فانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع واما اذا كان موجودا
 في حالة العود فقط فوجهه تفسيره بالفلس بعدم توفيقه للتمن بذلك
 فارق عدم الرجوع فيه في نظايره من الرد بالغييب ورجوع الوالد
 في الهبة والرهن فيما لو رهنه ما حايلا ثم حلت عند المهرين فانه لا يبيع
 امره في الرهن فالحال في سائر الابواب زيادته منفصلة لا في هذا الباب
 وباب نحل الركا ولو وكد احد تو مدين عند المشتري ثم رجع البايع
 قبل وضع الاخر اعطى كل منهما حكمه على المعتمد سواء بقي المولود ام لا لان

الحل

بها
بها

المدار هنا على الانفصال والحدوث في ملك المفلس ولم يوجد الا في ملك
واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على انفعال الباقي لا ينافي ما
ذكر اختلاف المدرس لكن الزيادة الخاسرة على قوله وقدم
بجميعه بالنسبة للمعورين الاخيرين لرفع توهم ان الزيادة المنفصلة
والاثر باخذ البايع ايض فقول الزيادة المذكورة اي المنفصلة والامر
ومعنى كون الاثر للمفلس انه يصير شريكا للبايع اذا زادت القيمة فلو كانت
قيمة الثوب خمسة وبلغت بالقصارة ستة فللمفلس سدسها وانقصا
الطحن والصبغ كما ذكره في المنهج ككبر عتيد الزيادة فيه من حيث الحرر
والقدرة على الاشغال والنقص من حيث امتناعه من الدخول على النساء
ونقص قيمته وقوله وطول نخلة الزيادة فيها من حيث الحرم والنقص من
حيث فلة الثمرة فان كانا اي الزيادة والنقص المفهومين مما ذكر وهذا
جواب الشرط فكانه قال ففيه تفصيل وذكر ذلك صوراً أربعة على طبق
القسم العقلية وولده عطف على نفس اي وحدوث او حصول
ولده اي الاحد سواء التالف او الباقي وذلك كما لو باعه امتين فاشتت
احدهما وولدت هي او الموجودة ولدا فموت احدهما فنقص والولد
زيادة وكل منهما في الذات بعد النسخ ظرف لقوله ضارب كبرج
وولد تخلف ونشر مرتب في المثالين وفي شئ كل منهما فالبرج والولد
مثال للنقص في الصفة والزيادة في الذات الاول والاول والثاني للنافي
وحرف الثوب وقصاريه مثال للنقص في الصفة والزيادة في الاثر
كذلك له اي البايع اي فهو محبوس بين الامر من وينبغي البايع
وان وجد مختلطاً هذا معاً بل لقوله فيما مر باقياً بحاله او ناقصاً اوله
او ناقصاً من وجه زائد من اخر فهو قسم خامس مثله فيدخرج
به ما لو وجد مختلطاً بغيره كزيت بسمج فهو كالتلف فلا رجوع
وبضارب فله اخذ قدر المبيع استقيد منه انه لو طلب بيع الخبز
وقسمه الثمن لم يجب ويكون في الدنيا مساحاً المحل ولد اذا غلبه
المنزى

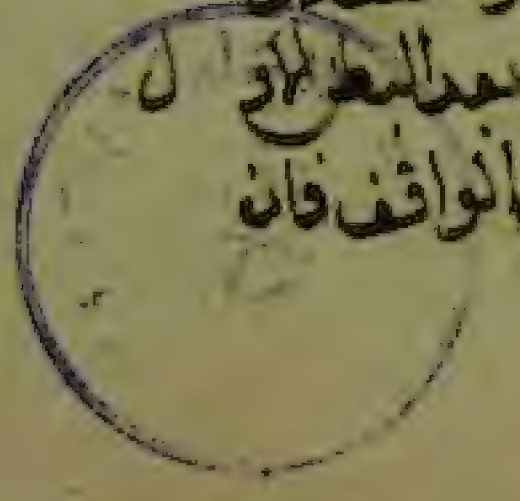
الشرى فان خلطه اجنبى خير البايع بين اخذه مع المضاربة بنقص الخلط
وبين المضاربة بالثمن او باجود لم يعلم ما تقر بان المسألة لها ثلاثة احوال
حذر من نقصر المفلس نفسه ان كان الاجود فله لا حد انقدر تفاوت
الملكيتين فالوجه انقطع بالرجوع كما قال الامام وافرقة الشخان امرها المنهج
هذا كله اي تقدم الدين للارز قبل الحجر ان كان به رهن وتقدم العين
المبيعة فحكمه ما قرئ به اي الاقرار من انه ان اقر بعين او جنابة او
استد وجوبه لما قبل الحجر قبل وضارب المستحق مع التفرع فلا يقدم عليهم
بشي والا بان استند لما بعده لم يقبل فلا يراهم المقر الغرماء اذا علم ذلك
فكان الاولى ان يقول اذا ثبت الاستحقاق تغير اقرار المفلس لثمنه مثله
العين وله اي المفلس اي يجوز له ذلك ولا يلزمه اذ ليس فيه تقويت
لحاصل وانما هو امتناع من الاكتساب وانما لزم التولي الرد لانه يلزمه رعاية
الحظ لموليه ولا فرق بين ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه بعده في الزمة
فله رد كل منهما وله الاقالة من البيع اي فيما باعه ان كانت الغبضة في
الرد اي فقط بخلاف بيعه بغبضة فلا يجوز له والفرق ان النسخ ليس
نسخاً مبتدأ بل من احكام البيع السابق والحجر لا ينقطع على ما مضى
ولانه احظه للمفلس وخرج بما ذكره ما اذا كانت الغبضة في الاصل ولم يكن
هناك غبضة اصلاً لا في الرد ولا في الاصل فلا رد فيها لما فيه من تقويت
المال بلا عرض لما فرغ مما ينقل فيه
الاختصاص عن ادمي مثله شرع فيما ينقل عن ادمي منه تعالى وهو
وهو من وقف واما الوقف فلكفة ربه واحبس اقص من حبس على ما
نقل لكن حبس على الواردة في الاخبار الصحيحة قاله من وجهه وتوقف
واوقاف ووقف الارض والعقار من خصوصيات هذه الامة ولا يعرف
ان ذلك وقع في الجاهلية هو لغة الحبس ويراد فيه الحبس والتبديل
اعمر وشرعاً حبس مال الخ يخدمه الاركان الاربعه اذ الحبس يخدم
منه الصيغة والواقف والمال هو الوقوف والمصرف المباح هو الوقوف

قل مطلقاً او يدبر
مؤجلة ذات

باب الوقف

اي المنة والصدقة والهدية لكن تمتاز عنهما باعتبار الاركان فيها
دونها كما مر وقوله منها اي من العمري وما بعدها وعقوبتي بلا
عوض فيشمل التدبير وقوله واباحة كاباحة الشاة لشرب لبنها
والطعام للمفقر وشرط مفرد مضاف فيعم الشروط الستة
والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن لانه عد من ذلك الصيغة
وهي ركن وصدر اربعة شروط من الستة المذكورة بان ذكرها
في اثنين حيث قال صيغة وليس بمقصية تقنيا كوقفت كالاولى
اذ يريد قوله كذا على كذا اذ لا بد من بيان الموقوف عليه فلو قال وقفت
هذا الكتاب لله تعالى كما ينع كثر لم يكف بل لابد ان يقول على كذا خلا
الوصية كالوصية بذلك مالي لله تعالى فانه يصح وكسعت
اعاد التكاف لان ما دخلت عليه من الصريح يفرض فيحتاج الى ضميمة ما
ذكره بقوله صدقة موبدة الخ فان لم يفهم شيئا من ذلك لم يكن صريحا
ولا كناية بخلاف ما قبلها فانه صرح بنفسه لا يحتاج الى ضم شيء ما
ذكره واما الكناية فكقوله حرمت وايدت هذا للمفقر لان كلامها لا
يستعمل مستقلا وانما يؤكد به فلم يكن صريحا بل كناية لاحتماله فان
توى به الوقف انعقد والا فلا ومن الكناية تصدقت بكدام مع اضافته
لجنة عامة كالفقرا بخلاف المضاف الى معين ولو جماعة فانه صريح في
التكليف المحض فلا يصرف الى الوقف بذاته فلا يكون كناية فيه
اها فاده في المصنف الاول توهب في بعض النسخ بالواو وهي بمعنى
اولان احد الامرين كاف وان كان الوقف على معين هذه طريقة
ضعيفة درج عليها هنا وفي المصنف والمعمدان الوقف على معين واحد
كان او اكثر بشرط فيه بقوله ان كان اهلا والا فقبول ولية فوراغب
الاجاب او بلوغ الخبر كالهبة والوصية لان دخول عين او منفعة في
ملكه فهو اقبول لا يرث بعيد ولا بشرط على هذا فيقول من بعد المصنف الاول
بل الشرط فيه عدم الرد وان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف فان

ابن العربي في الاصول من الذهب الجليل
تجلى مع ان كلام الذهب الجليل



ردوا منقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم
 يعد له وعلم منه انه لو رد بعد قبوله لم يورث ولو وقف على ولد فلان لم
 يورث له من الارلاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم ولو
 وقف جميع ملكه ولم تجز الورثة نقد في الثلثة فمرا عليهم كما هو في الوقف
 على من يقرأ على قبره بعد موته فان لم يعرف له قبر بطل وقفه وخرج
 بالعبث الجمة العامة وجهة التخرير كما مسجد فلا قبول فيه جزا ولو
 وقف على مسجد بشرط قبول ناظره بخلاف ما لو وقف له امر لم يخصا
 وان يكون الواقف اهلا للترع فيصح من كافر ولو لم يسجد
 ومصحف وكتب علم وان لم يعتقد ذلك قرية اعتبارا باعتقادنا وفارق
 عدم صحة نذره بانه قرية محضنة بخلاف الوقف فانه قد لا يكون كذلك كالوقف
 على الغيا و زاد في المنهج شرط اخر وهو ان يكون مختارا ولو مبعضا
 بان يقف ما يملكه ببعضه لخر وسفيه نعم له ان يوصي بوقف شي
 بعد موته اذ لا يجز بعده ومثل السفينة المحجور عليه بالفلس كما صرح به
 في المنهج فلا يصح الوقف من المحجور عليه ولو بمباشرة وبيد ما غير المحجور
 عليه وهو السفينة الممل فصح وقفه وكذا السكران المنعدي ويصح وقف
 ما لم يره ولا خيار له اذ اراه ويصح من الامي كافي م ر وللأمام لهذا
 منزلة الاستدراك على قوله اهلا للترع كانه قال لكن الامام وان لم
 يكن اهلا للترع لبشي من اموال بيت المال له ان يقف بخوارضيه
 على جهة اوموي ولو على اولاده بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ
 تصرفه فيه منوط بما كوفي الينم ومن لم يورثي ثلثه ذلك لم يجز
 ولا يجوز له وقف ناحية على شخص واحد لعدم ظهور المصلحة في ذلك
 وحيث صح وقفه يقين الوفا بشرطه فلا يجوز اخذ المعلوم منه الا
 بالمباشرة بنفسه او نايبه كما اعتمد م ر والزيادة خلافا للسيوطي حيث
 قال ان الموقوف عليه يستحق ذلك وان لم يباشر حيث كان مستحقا
 في بيت المال نعم ان لم يكن في الوقف المذكور مصلحة كان باطلا وخرج فكل
 مستحق

ليل يصور به بما اذا كنهه
 اما بنفسه او بعبده
 المستلزم ملكه للمنفعة
 اهل كما اوجبه

مستحق الاخذ منه وان لم يباشر فيه كان حل كلام السيوطي على هذا وكلامه
 غيره على الوقف الصحيح وكما يصح وقف الامام من بيت المال يصح ان
 يعين من عبده كما صرح به الخطيب في شفا الغاية حيث قال ان ذلك يصح
 ويثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق خلافا لما ذكره ش من عدم الصحة
 هذا والاستدراك المذكور جعله في المنهج استدراكا على شرط في
 الموقوف وهو كونه مملوكا للواقف والخطيب يسير اوله بنسبته
 الواو اي في الطبقة الاولى فلا يصح منقطع الاول كوقف على من سواه
 في بخلاف منقطع الوسط كوقف على زيد ثم رجل ثم الفقرا ومنقطع الآخر
 كوقف على زيد ثم عمرو ثم رجل فانها يصحان ولو انقرض الموقوف عليهم في
 منقطع الآخر فمصرفه اقرب الناس الى الواقف حين الانقراض والعتبر
 القرب رجلا الا ان يقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويوجد منه صحته
 ما اتفق به العراقي ان المراد بما في كتب الواقف ثم الاقرب الى الواقف
 والتوفي قرب الدرجة والرحم لا قرب الارت والعصوبة فلا ترجع بهما
 في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يزوج عم
 على خاله بل هما مستويان ويعتبر في اقارب الواقف المذكورين الفقرا ولا
 يفضل الذكر على غيره فيما يظهر فان فقدوا وكانوا كلهم اغنيا صرف الربع
 لمصالح المسلمين او ابي الفقرا والمساكين ولا يختص بفقرا بل بالواقف وكذا
 لو كان الواقف الامام ولو انقطع الاول في منقطع الوسط فمصرفه من ذكر
 بعده ان كان الوسط لا يعرف امد انقطاعه كرجل في المال بخلاف ما لو
 عرف امد انقطاعه كعبد زيد بنفسه او ابنته نفسها ثم الفقرا فانه يكون
 كمنقطع الآخر فيصرف بعد من ذكر لا قرب رحم الواقف فان لم يوجد فابي
 الامم من المصالح او الفقرا كما مر ويحقق بما ذكر ما لو جعلت ارباب الوقف
 اهل اقامة م قال في البهجة ووسطا وحران انقطع فهو الى اقرب واقف
 رجع كالوقف اذ اربابه لا تعرف وعلى زيد وعمرو بوقف بعد هذين على
 ضد الغني فللمدعي لم يقض حظ من فني لم يصح لانه حينئذ منقطع الاول

قوله الاقرب رحم الواقف اي
 قوله الاقرب رحم الواقف اي
 قوله الاقرب رحم الواقف اي

ومحل عدم الصحة ان لم يكن له ولد ولا حمل عليه قطعاً لصيانة التقاطع
 الانفاق لو حدث له ولد بعد ذلك فالظاهر انصرف اليه لوجود الحقيقة
 وانه بصرف لولد الولد معه فلا يحجب بل يشتركان اه افاده م ر ليس
 معصية لاختصاصه بالكلية السابق واللاحق ان يقول وان لا يكون
 الموقوف عليه معصية على عمارة كنيسة اي ولو ترعها وان افروا
 على الرقيم وكذا نحو قناديلها فم ما فعله ذمي لا يبطله الا ان ترافقوا
 البناء وكذا لو وقفوه قبل البناء على كنيستهم القديمة فلا يبطله بل فقره حيث
 فقرها ولو وقف ذمي على اولاده الا ان لم منهم قال السبكي رقت الى
 في المحاكمات فابقيت الوقف والفتيت الشرط ومالم رالي بطلان الوقف
 قال ع ش ولعل وجهه انه قد علم ذلك على البقاء على الكفر وتبقيهم
 بالفا الشرط هو لفظ مستعمل في قصص المعصية وقوله كنيسة مقيد الاضائة
 على معنى اللام اي للقبيل سوا قصده وحده او مع نزول المارة او اطلق
 لانه المتبادر من الاطلاق فان قصد نزول المارة وحده صح ولو كانوا
 كفارا وكذا لو وقفها للسكنى قوم منهم دون غيرهم فيصح على نحو قناديلها
 او اسراجها او اطعام من ياروي اليها منهم لانها المعصية لانها مقيدة
 رباط الكنيسة كما في الروضة ومما تم به البلوي انه يقف ماله على ذكره
 اولاده او اولاد اولاده حال صحته فاصداً بذلك حرمان اناتهم والاوجه
 الصحة وان نقل عن بعضهم القول ببطلان اه افاده م ر والكنيسة مقيد
 اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد النصارى وقد انعكس العرف فيها
 الان اه ولا على مرتد وحرابي اي ان صرح بصفتهما وحدهما او مع ذكر
 الاسم سوا التي دصيفة الافراد او الجمع كالمرتد والحرابي او المرتدين او
 الحرابين او زيد المرتد او زيد الحرابي او الجماعة الفلانية المرتدين والحرابين
 فان اقتصر على ذكر الاسم كزيد وكان في الواقع مرتداً او حرابياً صح وان علم انه
 بتلك الصفة لانه لم يصرح بها حتى تقيد العلية لان تعليق الحكم على مشق
 يشترط ذلك ويصح الوقف على ذمي ومعاهد ومن من ويقطع بالضي

لدار الحرب في الثلاثة وكذا على اليهود والنصارى والفساق وقطاع الطرق
 بخلافه على من يفسق او يتهود او يحوز ذلك والفرق انج حمة معصية
 لتفريقه بالوصف بخلافه في الاول فان الفرض ذواتهم لا صفاتهم فلا
 معصية اه افاده م ر كالفقير المراد بهم فقر الزكاة كما هو ظاهر كلام
 الرافعي في قسم الصدقات نعم المكتسب كغائبه ولا مال له ياخذها اه
 م ر والعلم المراد بهم عند الاطلاق اصحاب علوم الشرع كالوصية
 ولو وقف على جميع الناس صح ايضاً اه افاده م ر لا يظهر فيها قرينة
 انما عبر بذلك لان الوقف في الواقع لا يخلو عن قرينة كالاعنى المراد
 بالغنى هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الدرهمي وبحيث الاذن على اعتبار
 العرف اه م ر والمعتد الاول ولا يصح على نفسه كان الاولى نأخذ ذلك
 عن قوله وان يكون مما يمكن تملكه لانه من جملة ما خرج به كما في التاميم
 وعلى ذلك بقوله لتقدر تلك الانسان ملكه لانه حاصل ويتبع تحصيل
 الحاصل ومن الوقف على نفسه ان يشترط ان يأكل من ثماره او ينقص دينه
 منه او يطالع في الكتاب ويطبخ في القدر او نحو ذلك من سائر وجوه
 الاستعمال فيبطل الوقف حينئذ وما قول عثمان رضي الله عنه في
 وقفه بررومة ولوي فيها كذا لا المسلمين فليس على سبيل الشرط بل
 اخبار بان للواقف ان ينفع بوقفه العام كالصلاة بسجدة وقفه
 والشرب من بئر وقفها تغسل لشرط ان يضي عنه صح كالشرط ان يضي عنه
 منه لانه لا يرجع له من ذلك سوى الثواب وهو لا يضرب بل هو المقصود من
 الوقف ولو وقف على الفقير مثلاً صار فقيراً جازله الاخذ منه وكذا لو
 كان حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو تقابل ان كان بقدر راحة فقير
 المثال فاقول ومن الجمل في الوقف على النفس ان يقف على اولاد ابيه ويذكر
 صفات نفسه كاعلم اولاد ابي فيصح على المعتد ان اخصرت الصفة فيه
 ويصح ايضاً حيث حكم بصفته حاكم يراه وينفذ باطناً على المعتد فلا يجوز
 للشافعي حيث حكم الخفي بذلك بعبه ولا تصرف فيه بوجه من الوجوه

لان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرجع للخلاف ويصير الامر متوقفا عليه
 اه افاده م ر ومهم اي بخلاف الوصية لان باب الوقف اضيق والاولي
 فاخير هذا ايضا عن قوله ويمكن تملكه الخ لان المهم يقدر فيه ذلك
 بان يكون اهلا للملك اي مع صحة تملكه للموقوف عليه فلا يصح وقف
 مصحف او مسلم على كافر الا ان يكون الثاني أصله او فرع فيصح لان ح
 ملك منافعه واذا ملكها زالت عنه للمعصية فلا يصح الوقف على
 حنين كان قال وقفت كذا على هذا الجنين بخلاف الوصية لانهما
 تتلقوا بالاستقبال والوقف تسليط في الحال ولا يدخل الجنين ايضا
 في الوقف على اولاده اذ لا يسمى ولدا وان كان تابعا لغيره نعم
 ان انفصل استحق معهم قطعا من حين الانفصال الا ان يكون الواقف
 قد سمي الموجودين او ذكر عددهم فلا يدخل ويدخل الحمل الحادث علوه
 بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غلبه ما بعد انفصاله ويدخل الجنين
 ايضا فيما قال وقفت على اولادي ولا فرع له اصلا ولا يدخل من قبلها
 الا ان يستلحق فيستحق من الربيع الحاصل قبل المنحاقة وبعد هي
 يرجع بما يخصه في مدة النفي ولو وقف على اولاده او بنيه وبناته دخل
 الحنفى لعدم خروجه عن ذكر ويعطى المستحق اذا فاضل بين البنين والبنات
 ويوقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على احد مما فقط لاحتمال
 انه من الصنف الاخر فلا يوقف له شيء على المعتمد بل يصرف المال كله
 للبنين او البنات ولا يدخل ابن في بنت وعكسه افاده م ر ولا على
 دابة اي مملوكة او مباحة كالوحوش والطيور المباحة سواء قصد لها
 لنفسها او اطلق فان قصد علمها او مالها صح ويرجع لما في الوصية
 من صرفه في علمها او غيره وخرج بالمملوكة والمباحة الموقوفات كالارفاحة
 الكعبة او الخدمة مسجد او رباط وكالحبل المسبلة في مسيل الله تعالى
 وكهام مكة فيصح الوقف على ذلك مطلقا افاده م ر وعلى العبد
 لنفسه اي ولو مدبر او ام ولد واما البعض فان كانت مهاباة وصدر

الوقف

الوقف عليه يوم نوبته فكالحرا يوم نوبته سيده فكالعبد وان لم تكن
 مهاباة وزرع على الرق والحرية فلو اراد مالك البعض ان ينفذ نصفه
 الرقيق على نصفه لخرج ويصح على مكاتب غيره كناية صحيحة لانه يملك
 ثم ان لم يقيدها بكسابة صرف له بعد العتق ايضا والا فهو منقطع الاخر
 فيسقط بالتحقق وينتقل الوقف الى من بعده هذا ان لم يجرى الابان
 بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه بما اخذه اما مكاتب نفسه فلا
 يصح وقفه عليه كالموقوف على نفسه اه افاده م ر فلو اطلق له
 وفارق الاطلاق هنا الاطلاق في صورة الدابة حيث حكم بالطلاق
 ثم بان العبد من جنس من يملك وبانه قابل للملك على تقدير عتقه بخلاف
 الدابة فهو وقف على سيده اي يحمل عليه فينظر هل يصح الوقف عليه
 او لا لكونه خادما كنيسته او جنينا او مرتدا او حربيا والذي يقبل هو
 العبد وان يراه سيده عنه دون السيد ان امتنع العبد فلا يقبل السيد
 حينئذ وعلم من شرط كون الموقوف عليه اهلا للملك انه لا يصح الوقف
 على دار ولو على عمارتها الا ان كانت وقفا او قصد طارفها كما يرد
 نفعه اي بحسب العادة وان لم يطل زمنه ولذا صح وقف المدبر والعلق
 عتقه بصفة لانها وان عتقا بالموت وجود الصفة وبطل الوقف لكن
 فيهاد وام نسبي وكذا وقف بناء وغراس وضعها بارض بحق كان كانت
 مستأجرة وان استحقا القلع بعد انقضاء مدة الاجارة اه افاده م ر
 المباح اسقط قيد وهو المقصود لاخراج الدراهم للزينة وقوله كقطعوا
 وريحان محترز الدوام والاف الملاحى محترز المباح واسقط محترز النفع
 فكان عليه ان يقول ولا نفع فيه كمن لا يدرى بروه والمراد بالريحان
 الريحان غير المزروع بخلاف المزروع فيصح وقفه للتشتم لبقائه مدة كما
 قاله النووي وغيره وفيه نفع اخر وهو التزهر وهذا صح وقف الشجر الدائم
 النفع كالغدير والورد والسلب بخلاف عود البخور انه لا ينفع به الا
 بانه ماله اه افاده م ر ولا يشترط في النفع حصوله حالا ولا مستترا

هذا غير ظ
 قوله كونه خادما
 قوله كونه جنينا
 قوله كونه مرتدا
 قوله كونه حربيا
 قوله كونه ذميا
 قوله كونه مملوكا
 قوله كونه غريبا
 قوله كونه غلاما
 قوله كونه عتقا
 قوله كونه حرا
 قوله كونه مملوكا
 قوله كونه غلاما
 قوله كونه عتقا
 قوله كونه حرا

اي بن المتار والنقول

وکی

[illegible]

وبين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود ربيعه وهو خوادمي
 اهرم ر فلا يكون للواقف اي خلافا للامام مائل وقوله ولا
 للموقوف عليه اي خلافا للامام احمد ولا يصح الوقف مع شرط
 الادخال او الاخراج او التبديل او التغيير ولا يصح توقفته كوقفه
 على زيد سنة ولا تعليقه كوقفته على زيد اذا جاز اس الشهور كما في
 البيع فبها نعم يصح تعليقه بالموت كوقفه داري بعد موته على
 الفقير قال الشيخان وكأنه وصية لقول الفقهاء انه لو عرضا البيع
 كان رجوعا عن الوقف قال ابن الرضا وبوجه صحة ايضا اذا اضاف
 التحريم جعله سجدا اذا جاز اس رمضان ولا يصح موقوف وان
 خرب كشجرة جفت وسجد اهدم وتعدت اعادته اذ ائمه للوقف
 في عينه ولا يملك الانتفاع به كصلاة واعتكاف في أرض المسجد بخلاف
 حصه الموقوفة البالية وجذوعه المنكسرة فانه يجوز بيعها على
 المعتمد لئلا يبيعها ويشترى بينهما مثلها اما الخطر الموهوبة والمثارة
 للمعتمد من غير وقف لها فتباع الحاجة ولا يجوز استبدال الموقوف
 عندنا وان خرب خلافا للحنفية وصورة عندهم ان يكون المحل قدال
 للسقوط فيبدله بمحل اخر حتى منه بعد حكم حاكم بري صحة ويمتنع
 قسمة الموقوف وتغيير هبته كجعل البستان دارا وقال السبكي يجوز
 بثلاثة شروط ان يكون يسيرا لا يغير سماه وعدم ازاله شيء مرغبه
 الا بعض ينقص لجانبه الاخر وان يكون فيه مصلحة للوقف ولو خربت
 البلد وكان فيها مسجد وعمرن مسجد بمحل اخر جاز نقل وقفه للمحل
 الاخر حيث تقدر اجزاره على المسجد الاول بان لم يجعل فيه احد
 اي عماره الارض الخربة فشيء
 العماره بالاحياء اي ادخال الروح في الجسد بجامع ترتب النفع على كل واحد
 الاحياء العماره على طريق الاستفارة التقريرية الاصلية والقرينة الضمنية
 للموات ويحتمل ان تكون مكينة في الموات اي الارض الخربة بان يشهد باناسا

ميت

ميت بجامع عدم النفع في كل على طريق الاستفارة المكينة واثبات الاحياء
 تخيل وهو قرينة المكينة وهذا الباب مناسب لما قبله بالصدقة
 لان في الموات ازالة ملك وفي هذا احداثه وكان الاولى تقديمه على ما قبله
 كما فعل في البيع كما فعله لمناسبته للوجود الخارج حتى ازاله الملك فرع
 عن وجوده هو اي الاحياء مستحب اي اصالته وقوله والاصل فيه
 اي الاحياء الاستحباب لانه لم يذكره في المنع والمناسب ان يكون الدليل
 لما ذكره من غير تحقيق الميم من العماره اما بالتشديد بدفن الثمن
 في السنين اي طول الاجل ومن الاول قوله تعالى انما يصح مسا جده من
 ومن الثاني قوله يود احدكم لو يجر الف سنة او لم يجر كماله
 ليست احداي مسلم كما ساقى فهو احق بها اي مستحق لها بالملك الاولا
 حوقها بغرة فافضل التفضل ليس على يابه بدليل قوله في الحديث الثاني
 في له فهو كالنفسر للاول افاد به ان العماره بمعنى الاحياء وان افضل
 التفضل ليس على يابه وان المراد الاستحقاق بالملك لا بالعارية
 مثلا وتقدم ان الدليل المذكور للجواز ودليل الاستحباب قوله صلى
 الله عليه وسلم من احيا ارضا مسينة فله فيها اجر وما اكلته العوا في
 منها قوله صدقة والعوا في طلاب الرزق من ادمي او يهيمه او طر
 جمع عاف ويحتمل انه جمع عافيه على تقدير مضاف اي ذي العوا في
 وقوله صدقة اي كالصدقة وفي هذا الحديث دلالة على ان الذي ليس له
 الاحياء ان الاجر لا يكون الا للسل وهذا في دار الاسلام اما في دار الكفر
 فله ذلك في له اي مملوكة له ولذا لم يجمع في حصول الملك الى النقط
 هو اي الموات فبها رجوع الضمير للمضاف اليه على قوله لم يجر
 فط بضم التاء وفتح الميم اي مبنيا للمفعول اي لم يتيقن عمارتها في
 الاسلام من مسلم او ذمي وليست من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين
 او عمرت جاهلية اشار به لغتم مبرور من المات فهو من الموات
 حكاه صورة المسئلة انها ببلاد الاسلام فان كانت ببلادهم وقد بو

نا

عنه وصولوا على ان الارض لهم فظاهرها لا يملك باجاء الراد بالجمالية
ما قبل الاسلام اي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وليت
حرما الخراج لعل من القسمين وخرج المعور ما يحتاج اليه تمام الانتفاع
بالعمور قال في المخرج وقال في المنهاج وهو ما عثر الحاجة اليه لتمام
الانتفاع قال في رويان حصل اصله بدونه فالخرم لغرض حياة ناد
وهو مجتمع العموم للحديث ومن تكلف الخلل او نحوها وان لم يكونوا
خسالة وفتاح ابل يفهم الميم اي الموضع الذي تناح فيه وان لم يكن
لهم ابل ومطرح وما دوسر جين ونحوها كمرح غنم وعلف طيما
والخرم ليس استقفا محاة موضع نازح منها وموضع رولادهم
الذي انهم من فتحها ان كان الاستقابة وهو يطابق على ما يستغنى
النازح وما يستغنى به بالدابة ونحو ذلك كالوضع الذي يصب فيه
النازح الماء وتزداد الدابة ان كان الاستقابة والموضع الذي يطرح
ما يخرج من مصب الماء ونحوه والخرم ليس قناة وهو حفرة يجمع فيها
الماء يبعث الى المزارع كما في بلاد الفيوم ما لو حفرت فيه نقص ماؤها
او خيف ان يبارها اي سقوطها ويختلف ذلك بحدالة الارض وخرطها
ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما سفي في الاستقابة والخرم
لدار ممر وفتا الجدر انها ومطرح محور ما دكناسة وثلم والخرم
لدار محفوفة بدوربان احببت كلها معلان ما يجعل حرما ليس ياول
من جعله حرما لاخرى وحرم النهر كالنيل ما عثر حاجة للناس اليه لتمام
الانتفاع بالنهر وما يحتاج لالفا ما يخرج منه فيه لو ارد حفرة مريكة
ما بني فيه وان تباعد عنه لما حبت لم يصير من حرمة الاحتمال عود
اليه نعيم لو وجد على شط نهر ولم يعلم انراخذ من مسئلة
الكنيسة والبلاد المراد بها الاراضي اذ يعتبر في سمي البلد وجود
الابنية وليس ذلك مرادها والخاصة ان الارض اما بدار كنفلا
لا امان لاهلها او بدار كنفهم امان وعلى كل فاما ان تكون عامرة او خرابا

فهذه

فهذه اربعة اقسام او بدار اسلام وهي عامرة عامرة جاهلية او اسلامية
او مشكوكا فيها او خرابا فهذه اربعة ايضا فالجملة ثمان صور لا تحفي
حكمها بدار كنفراي مستمرة في ايدي الكفار عامرة كانت او خرابا
من المسلمين اي سواد بونا عنها اولالا انه يجوز نكاح عامر تلك الارض
فمواتها اولى وخرج بقوله لا امان لاهلها ما اذا كان لهم امان فانه
يملكه المسلمون بالاحياء ايضا بشرط ان لا يذبحونهم بكسر المعجمة ومنها
اي يدفعونهم عنها بخلاف ما يذبحونهم عنها وقد صولوا على ان الارض
لهم فلا يملكونه بالاحياء افادهم ر ادلا حرمة اي لا احترام لها
لعدم الامان لاهلها وببلاد اسلام قسمها ثلاثة اقسام وقوله
فالعامر اي المحي منها وان خرب بكسر الراء اي طرا خرابه وقوله لا امان
اي مملوك لاهله وهو خبر عن العامر او ببعض حفظ ثمة اي او
اقتراضه على بيت المال الى ظهور مالكه ان رحي والامكان ملكا لبيت المال
فله اقطاع كما في البحر وجري عليه في شئ المذهب في الزكاة فقال للامام
اقطاع ارض بيت المال وتملكها اذ اراي ذلك رخصة سواء اقطع
رفتها او منقبتها لكن المقطع له في الشئ الاخير يستحق الانتفاع بها
مدة الاقطاع خاصة ويؤخذ مما ذكر حكم ما عت به البدوي من اخذ
الثلاثة المكوس وجلود البهائم ونحوها التي تدفع وتؤخذ من ملاكها
فهي او تغدر رد ذلك لهم للجميل باعيانهم وهو صيرور فها لبيت المال
فجعل بيعها واكملها كما افقي به الوالد رحمه الله تعالى اه افاده مرد
وبه يندفع تردد في جواز تصرف الامام فيه لمن يهره وحاصل
الذبح انه ان لم يبرح ظهور مالكه لم يكن له التصرف فيها الا ان كان له ذلك
ومن اقطاع الارض المذكورة الرزق المعروفة في الارياي فاذا اقطع
الامام رقتها كانت ملكا ثورث او اقطعها للانتفاع قال في نكاحها
بالصدقة ولا يجوز المستحق بيت المال كطلبة العلم الاخذ منه
رئوس السرفة او الشرا ويكون ما يدفعه من الثمن اشد التوصل الى

لعلها ان وجب امان
الصواب

هذا اذا علم ان عين ذلك من الكسور ونحوه فان احتمل الامر ان فالاصل للخل
ومن ذلك ما يقع ان العرب يذهبون بنا ونحوه وتحمل اربابه فيصير من
اموال بيت المال وحكمه ما من جواز اخذ المستحق منه ولو بالسرقه
او الشرا ومن هذا القبيل لما يمكنه فخره له في حجة الحنفية والظاهر
عمارة جاهلية اي بيلاذ الاسلام كما هو المقسم اما لو كان بيلاذ الكفار
ودون باعنه وقد صرحوا على انه لم يظاها ان لا ملكة بالاحياء قاله
في نه النج قال م ر ولو لم يفرق هل هي جاهلية واسلامية قال في بعض
شرح الخاوي في ظني انه لا يدخلها الاحياء كما قاله ابو عاصم العمادي
كما لا يتبع اه بملك اي ملكة المسلم وقوله بالاحياء لعل مراده بالاحياء
الاستيلاء والافاحيا محقق لان الكلام في العامر والخراب منها اي من
بلاد الاسلام والمراد به ما لم يعمر قط ولو عبر به لكان صوابا لان النجبر
بالخراب سبق عمارة وليس كذلك وعبارة النج ونه ما لم يعمر قط ان كان
بيلاذنا ملكة مسلم ونوعه مكلف باحياء ونوعه مرادون فيه الامام امر لا
تخلان الكافر وان اذن فيه الامام لانه لا يستعلا وهو ممنوع عليه بدرا
وللذي والمستامن الاحتطاب والاختشاش والاصطبا بدرا في الاعرف
ومرقة ومنه ليقول حق الوقوف بالاول والمبيت بالآخرين ويليقي
بذلك المحصب لانه ليس للمجرح المبيت به باختيار مملكة المسلم
بالاحياء الخ بان يها الارض لما يريد منها ويختلف ذلك بحسب الفرض
فيغيره مسكن نحويط للبقعة بان يجعل لها اربع حيطان باجر او
اوطين الواح حشب بحسب العادة ونصب باب وسقف بعض من
البقعة لتهتم المسكن وفي زينة للذواب وغيرها كثمار وغلال
الاولان اي نحويط ونصب الباب لا للسقف عملا بالعادة ولا يفي
النحويط بنصب سقف ^{اي حديد} واحجار من غير بنا وفي مزرعة
بنح الرا افصح من ضمها او كسرهما مع نحو تراب كقصب وحجر وشو
حولها لينفصل الحبي من غيره ونسويها بلم متخفص وكسح مستل
وينبذ

او مع

اي حديد

وينبذ حرثها ان لم تزرع اربابه فان لم ينسب اليها يساق اليها فلا بد منه
لتهتم بالزراعة ان لم يكن لها مطر يغاد والافلاحة الى فقيسته ما فلا
تعتبر الزراعة لانها استيغا منفعة وهو خارج عن الاحياء وفي بيتا
نحويط ونوعه تراب حوله ارضه ونسبه ماله بحسب عادة فيها ونوعه
ليقع على الارض اسم البستان وهذا فارق عدم اعتبار الزرع في الزراعة
وكي غير بعضه بحيث يسمى به بستانا حتى ما ظهر فيه ملكة بالاحياء
لا بحر والحفر لانه يشبه الموات وهو انما يملك بالعمارة وحفر المعدن يخرج
من معدن ككسر الدال وفتحها يطلق حقيقة على البقعة التي اودعها
الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك لعدم اي اقامة ما اثبتته
الله تعالى فيها والمراد هنا ما فيها اها فادهم ر باطن ليس بقيد بل مثله
الظاهر الذي لم يعلم فالتفصيل الذي ذكره ضعيف والعمدة انه اذا لم يعلم
به ملكة ونقته مطلقا باطنا وظاهرا وان علم به لم ملكة ولا نقته
مطلقا كذلك وعبارة النج ونه ومن احياء موانا فظهر به احدها ملكة
ثم قال وقولي احدهما اوي من يقسم بالمعدن الباطن وقوله فان علمه
بحر وقوله فظهر ولذا قال في نه النج وخرج بظهوره ما لو علمه الخ
وتدملكها اي اجرا الارض اي جميع طبقاتها حتى الارض السابقة فالرجح
الخ ضعيف كما علم وقوله اما البقعة المحاة اي في صورة العلم بالمعدن
وقوله اها لان ملك معدن اي وان ملك المعدن كما هو مقتضى كلامه وقد
علمت ضعفه والمعتمد عدم ملك المعدن ايضا حيث لا خلاف ما اذا جعل
المعدن فانه ملكه ونقته بالاحياء ظاهرا وباطنا لان المعدن بمعنى
المكان المعدن لا يستخرج او بمعنى المستخرج ويقدر في قوله لا يتخذ اي مكانه
وقوله دار اي لانه من الامور المشتركة بين الناس وقوله فالنقص
اي قصد الاحياء فاسد لانه انما قصد احياء البقعة لاجل ما فيها من المعدن
والمعدن اي بمعنى ما يستخرج قسما والفرق بين هذا وقوله
فيما مر حتى ما ظهر فيه من معدن ان ذال فيما اذا اجبي الارض فظهر

فيها المعدن وما هنا فيما اذا احبب المعدن والحاصل ان كلا من المعدن
الظاهر والباطن لا يملك بالاحياء وان كانا فظهر منه معدن ظاهر
او باطن ان علم به لم يملكه ولا ينفعه ولا يملكها كنفط يكسر وينجود
فتحه وذهن معروف يعملوا ما يبلا والعراق يرمي به الحجارة كالبارود
الذي يوضع في البندق يرمي به الرصاص وقيل البارود نوع منه
وكبرت بكسر اوله اصله عن تجري في معدنه كما لا ينفق فيه
فاذا اخذ منه زال صوته وصار كبريتا اخر وايضا واصغر واكثر
والاحمر منه يضرب به المثل في الفرة فيقال اعز من الكبريت الاحمر
وقار بالفاق مخففا هو الزفت او مثله ومنه البرام بكسر اوله حرج منه
قدور الطبع والموميا بضم اوله مع المد وحكي القصر شي بلفظه لما في
بعض السواحل فيجد ويصير كالقار وقيل حجارة سود باليمن ويؤخذ
من عظام موتى الكفار يسمي بذلك وهو نجس اي مستجس وليس مراد
هنا اهاو ادهم ر لا يجوز احياؤه اي لما فيه من الحجر بن المسلمين
ليس بقيد وعبارة من ولا اقطاع من نحو سلطان بل هو مشترك بين
الملك مسلم وكافرهم كما لا يملكها احد صلى الله عليه وسلم اقطع
رجلا ملك ما رب اي مدينة قرب صنعها كانت بها بلفظ فقال رجل
بارسوة الله انه كلما العذب قال فلا اذن اهو والاجماع على منع اقطاع
مشارع الماء ولا اقطاعه اي من نحو سلطان لا اقطاع ارفاق وتلك
والاول ان يعطيه للمفردة حياة والثاني ان يعطيه له ملكا فنورث
عنه وهذا بخلاف الباطن الذي في كلامه فانه يجوز لنحو السلطان اقطاع
للمفرد ارفاقا لا يملكها والفرق بينهما ان الباطن كالموت والسلطان
اقطاع الموت فكذلك ما يشبهه بخلاف الظاهر فلا يملك بهما اي
بالاحياء والافطاع كما لا يخفى اي بجامع الحاجة العامة واخذها بغير علم
واشار بالقبيل المذكور الى قوله صلى الله عليه وسلم الملك شركاني
ثلاثة الماء والنار والارض بالما السما وما تعيون النبي لا مال لها
وبالكلا

وبالكلا وما في الارض التي لا مال لها والنار التي اضرمت في خطي غير
مملوك فان كان مملوكا لم يجز الاخذ من الحجر بغير اذن المالك اما الحرم المكي
فلا يمنع من قبضته منه ضوا كما لا يستند بخلافه في الظاهر لان
الرفعة والتمديد للنفوس ولا منافاة بين الاجماع وحكاية الخلاف لان
حاكي الاول غير حاكي الثاني فنقله وانه معناه وذكره ونقل البغوي انه
اصح الوجهين انه يملكه اي وكذا ببقعه كما وقع السؤال عن المعدن
الباطن كالمخ ونحوه اذا كان لا يحصل منه شئ الا بعمل واعتاد الولاية لا يملكها
عليه بحيث اذا هلك الواي المستوفى عليه خلفه من بعده فمرة يستاجر
الواي عملا يعملون في المعدن المذكور ومرة يكرههم على العمل بغير اذن فلن
يكون المتحصل من المعدن اللواي ام للمال ولو جار حل لصل مثلا واخذ
من المعدن لنفسه فهل يملكه فاجاب ابن حريان من اخذ شيئا ملكه ما
لم ينوبه غيره بالنسبة لغير الاجير ومالم ينوب نفسه بالنسبة للاجير اذ
اذنواي الاول بقية واطلق وقوي الثاني بنفسه فملكه كل منهما وهذا
التفصيل الذي ذكرته فيهما طاهر وان لم ار من صرح به اذ عناني ووقع
السؤال في غش على م رعا يقع بمصر كثير مما يقع من المنادات من جانب
السلطنة بقطع الطرقات القدر ان لا في هل ذلك جائز وهل هو من
الامور التي تترتب عليها مصلحة لعامة المسلمين فتجب على الامام ثم
على مياسير المسلمين ام لا والجواب ان الظم الجواز بل الوجوب
حيث يترتب عليه مصلحة وان الظم الوجوب على الامام فيجب صرف
اجرة ذلك من اموال بيت المال وان لم يتيسر ذلك لظم متوليه فغني
بمسير المسلمين واما ما يقع الان من اكرام كل شخص من سكان دكاكن
على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان
بلغربه اذا كان مستاجرا له لان الظالم له الاخذ منه والظلم لا يرجع
على غير ظالمه واذا تترتب على فعله ضرر يعثور الدابة بما يفعله من
ضرر الارض اضماد عليه ولا على من ارم بها ونه باجرة او بدونها لان

كتب في مورد ما لم يفرق بين
بين غيره او بطلت تدبر
قوله وما لم ينوب نفسه لعل
سقطت التقدير وانه اللواي
مالم ينوب نفسه
قوله اما اذا انوى الح
الاولي ان يقول بان
لواي الاول لنفسه

لان هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب عليه مصلحة عامه وان حصل
الظلم باكثر اه ارباب الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان المأمورين اذا ابادر
بعضهم للفعل بحيث صار المحل الذي حفروا حفرة تضر بالمارة بالنزول فيها
الصعود منها لا يمنع ذلك عليه وان كان لو صدر من جهة اخرى في الحفر
دفعه بحيث تضر الارض مستوية لا يولد منها ضرر اه فيلزم ان يحصل
منه ومنه في هذا الباطن الا في قال في المنهج فان صاحبا اي المعدن ان
اه قدم السابق اي ولو غنيا او ذميا بقدر حاجته اي بان
ياخذ ما تقتضيه عادة امثاله اه ثم المنهج وياخذ ما يكفيه العرف الغالب
كما قاله ش ان عاي منع وجوبا فمن سبق بالبنا للمنفرد اي سبقه
المنصرف او للفاعل اي سبق على من ياتي بعده في اذ كان غير المنصرف
جماعة والاول اظهر وقوله او في اي بقدر حاجته كما لو كان سابقا
فان حاله مع اي او حمل السابق ولم يكنهما الحاصل منسجا حتهما او
تتارعا في التند فان وسعها اجتماعا وكذا يقال في كل مباح كالما والالا
فاذا ازرع اثنان فكثر على ذلك لفعله او لصيق المسترع قدم السابق
ويقرع عند المعية ويقدم الاحتاج للشرب على مر يد السقي ولو اخذ
من البحر صبه فيه لم يحرم عليه بخلاف السهل فانه يحرم القار فيه
بعد اخذه والفرق بينهما ان السهل لما لم يتيسر اخذه كل وقت كان
رده بعد اخذه تصديقا له بخلاف الماء فانه يتمكن من اخذه منه اي وقت
اراده وان لم يكن خصوص ما رده اه افاده من زياده لعدم الزية
ينبغي انه لو كان احدهما مسل والآخر ذميا فانه يقدم السلم وهو كذلك
كما في هذا ان جامعان سبقوا الذمي قدم في ذلك اي في التقديم سبق
فيقرعته والسultan اي او نايه اقطاعه اي اقطاع ارقاق لا يملك
خلاف غير المعدن فانه ينقطع ارقاقا وتلكا فالحاصل ان المعدن
الظاهر لا ينقطع مطلقا والباطن فيه التخصيص وغير المعدن ينقطع مطلقا
ولا ينقطع بضم اوله وكسر الثانية اي السلطان وقوله الا قدرا الخ اي لانه

فيما

اي ان كانا لا يتناحرا

لا فائدة في التجر عليه حينئذ وقوله بالاحياء اي الحفر كما يصرح به العلة في
قوله وهو المعدن تحزيب الاحياء الشرعي وهو العمارة اي انه لا يملك مجرد
الحفر بل لابد من الاستيلاء عليه بعد استخراج وتسمية الحفر حياجا
قال في المنهج ولا يملك ظاهر غلة بالاحياء والباطن بحفرها واحيا الظاهر
ان ينصب عليه علامات لان احيا كل شيء بحسبه هكذا قاله الخواشي
هنا اخذ من عبارة المنهج وعمل ان المراد بالاحياء حقيقة وهو مجرد
نصب العلامة اي لا يملك بمجرد ذلك كما في الظاهر بل لابد من الاستيلاء عليه
بعد استخراج وهذا هو المناسب لان مجرد الحفر كما لا يملك به المعدن
الباطن لا يملك به الظاهر ولا وجه للتخصيص وعبارة المنهج المذكورة
قاصرة كما يشير اليه كلام الرمي فالمعدن ان على حد سواء على هذا
فالعلة المذكورة غير مناسبة للعلل الا ان يجعل على المحذوف متدبر
ولا بالحفر الا اذا طال الخاضع كلامه ان الارزاج مشروط بامور
ثلاثة وقضية النسبة في قوله كالمعدن الظاهر انه يرجع اذا تمت حاجته
وان لم يطل مقامه الا ان يجعل النسبة واجبا لاصل الارزاج فقط
ويفارق الاسواق الخ اي وان لم تقم كل سنة او كل شهر لاسرة واحدة وان
لم تكن في مياض سبق الى محل منها لم يكن لغیره ازعا صيما لم يرض عنه او
يطل غيبته بحيث ينقطع الاف بخلاف ما اذا اعرض بان ترسل الحفرة
او المحل او لم يرض بان فارقه ليعود لكن طال غيبته بحيث انقطع
الاف فانه يبطل حقه وان ترد فيه متاعه وان فارقه بعد وكسر
او مرض فان فارقه لا يتصدق عود ولا عده لم يبطل حقه وكلا اسواق
محل الصلاة من المسجد فسبق الى محل منه لنحو اذا كانا قرا او حديث
او علم متعلق بالشرع او سماع دريس بين يدي مدرس فهو احوط
ويسبق الى محل منه كالمصلاة او فارقه بعد ركعتين حاجته او تجديده
وضوا واجابه داع ليعود اليه فحقه بان في تلك الصلاة وان لم يترك
متاعه فيها ما بالنسبة لغيرها فلا حق له فيه وخرج بما ذكره في قوله

بلاعد زاوية لا يهود فيبطل جف مطلقا وما لولم يفارق المحل فهو حق
به حتى لو استمر الى وقت صلاة اخرى فحقه بان والتماس يستمر حقه مع
المعارفة كقواعد الشوارع لان غرضه في تعامله يختلف باختلاف المقام
بخلاف الصلاة ببقاء السجود وخرج بالصلاة جلوسه لا اعتكاف
فان لم ينو مدة بطل حقه بخروج وجهه ولو لحاجة كالوخرج لغيرها كالميا
وبين منع من جلوسه لبايعه او حرفه ومنع من هو جرمه ان اضر
باهله ويندب منع الناس من انظر في خلق الغر او النفا في الجوامع
وعدها مثل محل الصلاة من المسجد محل الاجران المعهودة في القرى
فهي سبق الى محل من ذلك فهو احق به ولا يحصل سبق بحجده وضع علامة
في المحل بل لا بد من الشروع في التجزئة بان يضع فيه شيئا من الزرع بعد
به انه شارع في ذلك فاذا استسقى غيره ثانی سنة كان له التجزئة ولا يكون
غيره احق به كافي في علم رفرزه شيئا الخفي وهذا ان لم يكن
مملوكا ولا فلاتتافي فيه ذلك واذا قطع العمل سوا اخذ كفايته الا
من سبق اليه اي على من ياتي بعده ان كان واحدا فلو جازا اثنان معا
تقبل ما من التقديم بالقرعة الا ان كان احدهما مسلما فيقدم بالمقولة
كما مر اقول ولا اهام اي ولو بناه وكذا ولاية النواحي كافي في
ان يحجى بفتح اوله اي يمنع ويضيق اي يجعله حي والحج مقصور ويجوز به
اسم لما يحجى اي يمنع منه الغير وجمعه احيائهما والمصدر حامية كوفي
يقى وقاية بفتح اي قطعة ارض من الموات فيها كراهة ترعاها المولى
وقوله لرعي متعلق بحجى وخرج به الشرب فليس له ان يحجى الماء العذب
العين وتشد يد الملهة اي النابع الذي لا ينقطع لشرب ما ذكر افاده
محتاج اي شخص محتاج وقوله لرعي متعلق به وقوله او نعم عطف
عليه اي او لرعي اخذ وقوله جزية فيما اذا اخذت بدلا عنها واشتركت
بالدناير مثلا والا فالواجب فيها هو البعد لا النعم وقوله او ضالة اي
او بعد عن النعم بضم النون اي الابعاد في الذهاب او نعم فيني او خيل
جهاد

جهاد بان يمنع الناس شرب لقوله يحجى الاول وعاه غير من جاه
له فلا ضمان عليه ولا يضر وان علم التجزئة كما يقتضيه كلام الرمي
خلاف المأذنة الشيخ حضر هنا اذا لم يضر بضم الياء من اضر على النفا
في انه اذا ذكر بعد الباكان بالضم واستقطف كان بالفتح كافي قوله
بقافي لا يضر كم كيدهم شيئا حي النفع وهو من ديار من مينة بقرب
وادي العقبوق على عشر فرس بحافله م وهو على اربعة برد من المدينة
كثير الحشيش يغطي حشيشه الركب بالنون رد على من حرفه بالياء
وتكن الذي في شئ الرمي بالنون وقيل بالياء فلعله وقع منه صلى الله عليه
وسلم العي الموضعي لا لنفسه اي لا يجوز للامام ان يحجى لنفسه لئلا
لما ان يدخل مواشيته ما حاه للمسلمين لانه قوي وهو محي لدواب الضعفا
ويندب له نصب ارمي بدخل دواب الضعفا وينع دواب الانويان
رعا قوي منع منه ولا يضر منبا ولا يخالفه ما مر في الحج من ان من انفق شيئا
من نبات البقيع ضمه على الاصح لان ما هنا في الرعي فهو من جنس ما احجى به
وما هاهنا في الاطلاق بغيره ولا يضر ايضا وحمله ابن الرفعة على جاهل
التحريم قال ولا ولا ريب في التفرز اهرن رد بانه لا يلزم من منعه من ذلك
حرمة الرعي وعلى التفرز فقد يستفي التفرز في الحرم لغرض ولعلمهم
سامحوا فيه كمناسمهم في الحرم اهرم ومأذنة حضر هنا منع فيه
ابن الرفعة فهو ضعيف لانه لا دلالة للحج بالنفس من خصائصه
صلى الله عليه وسلم ومع ذلك لم يمنع منه كافي في ريل نور وقع كان
للمسلمين لغير الامام اي وغير ولاية النواحي كما مر فالمراد غيره من الاعا
تولى تقص ما حاه وكذا ما حاه غيره ونوم الخلفا بقره صلى الله عليه وسلم كما
في م بعد ظهورها في الحج رعاية للمصلحة وليس هذا من تقص الاضمار
بالاجتهاد قاله م والحج الكسري الحامية باقطاع متعلق بنقض ولو
كان ذلك الاقطاع تملكه وقوله او غيره بان يجعله لعامة المسلمين
لا تقص ما حاه صلى الله عليه وسلم مستثنى من مقدركا من التقدير وكذا

ما حواه غيره لا ما حواه النبي صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى أقطع
أرض الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها لمن يشاء ما يشاء ومن ثم أن النبي
يكفر معارضه أو لا دينه فيما أقطعهم صلى الله عليه وسلم بأرض الشام
والمراد به أولاد بني عبد مناف ثم لم يترك إلا بنتا شمسية وذكر بعضهم
أن امرأة من ذرية بني عبد مناف هاجرت إلى السلطان برفوف بمصر ومعه كتاب
النبي صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لحدوها باقطاع الأرض التي بالشام
فقرضته عليه فأقرها على ما سألها ثم رجعت إلى الشام وبعد لا يدري
كيف كان الحال ونفسه كأنه لا يرى إسقاطه لما تقدم من أنه لم ينع منه
صلى الله عليه وسلم ذلك إلا أن يقال أن ذلك مبني على الفرض
فلا يجوز أن يخرج من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر بالإجماع عليه

لما كان من العبادات والعمالات لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة قدمها على الفرائض المتعلقة بالموت واخر عن ذلك النكاح وما بعده لتعلقه بالشهوة ونحوها مما يستغنى عنه في الحياة والموت فصرح الفرائض لما ذكره ولا يهاضف العلم لتعلقها بالموت المقابل للحياة والمراد بالفرائض مسائل قسمه الموارثية والاحتكامية الاحكام فكانه قال كتاب احكام مسائل قسمه الموارثية واصافة الاحكام للمسايل من اضافة الخبر للكل لان المراد بالاحكام النسب والمسايل القضايا المتعلقة بقسمه الموارثية المركبة من محمول وموضوع ونسبة كالتمن من ثمانية والثلاث والربع من اثني عشر وللزوج النصف وللأم السدس وغير ذلك فانه يترتب معرفة ذلك على معرفة قسمه الموارثية اى التركات وليس المراد بالمسايل الايضاً المذكورة في قوله والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى فتذكر ذلك في الكتاب الله على سبيل الاستطراد جمع فرضية اى عجبها والافالمراد بها نفس المسائل كما علمت وقوله اى مفروضة اى مفقودة وهذا لتفسير للفرضية عجب الاصل ايضاً والمراد بها نفس المسئلة والشارع في تسمية السبيل بذلك بقوله لما فيها الخ فهو عمله المحدوف تقديره وانما

1871

فانه يترتب
ذلك معرفة
ومعرفة ظاهرة

سميت المسئلة بذلك لما فيها من السهام المقدرة وحمل ان التقدير
وانما سميت مسائل فسمية الوارث بذلك لما فيها الخ والمأورود على هذه
العلة ان المسائل كما فيها سهام مقدرة فيها ايضا سهام غير مقدرة وهي
المستحقة بالتعصيب فكان عليه ان يزيد قوله كتاب الفرائض والتعصيب
اجاب عن ذلك بقوله فقلت اي السهام المقدرة على غيرها وهو السهام
غير المقدرة وعبر بالفرائض وانما غلبت السهام المقدرة لشرها من حيث
ان الوارث بها لا يسقط مجال بخلاف الوارث بالتعصيب فانه يسقط اذا
استقرت الفروض الزكاة ويجعل ان قوله فقلت تفريع على الترجمة
بواسطة المحذور المتقدم اي مسائل فسمية الوارث فكان عليه ان
يذكر ذلك هنا كما في ش المنهج كانه قال وان كانت مسائل فسمية الوارث
شاملة للسهام غير المقدرة لكن اطلق عليها فرائض على طريق التعليل اي
غلبت السهام المقدرة على غير المقدرة وان كانت تلك المسائل كما يطلق
عليها مسائل فرائض باعتبار ما فيها من السهام المقدرة بطلوع علمها
تقصير باعتبار ما فيها من السهام غير المقدرة لما فيها الظرفية
حقيقية لان المسائل مشتملة على السهام المقدرة اذ فذلك الثلث
والربع من اثني عشر مسئلة مشتملة على سهام مقدرة وقوله فقلت
اي لشرها كما مر بنا على الاصح وقبل التعصيب اشرف من حيث ان الوارث
به فذبحوز جميع المال وعليه فيقال غلبت اكثرهما التقدير اي من جملة
معاشه ذلك ونطلق ايضا على القطع واقتصر على ما ذكره لانه المناسب
للمقام هنا احترز بذلك عن الغرض عند الأصوليين فانه الفعل
الطلب طلبا جازعا او ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وقوله نصيب
مقدر خرج به التعصيب وقوله شر اخرج به الوصية فانها نصيب مقدر
جعل اي يجعل الوصى لا بتقدير اذاع وقوله للوارث خرج به الزكاة فانها
نصيب مقدر شرعا غير الوارث وهو المستحق المذكور في آية انما الصدقات
للمفقدين الآية صفة لكل من الابرار والاهلبار وللارث اسباب

علي بن جاز و هو السهم بن المقداد

والله اعلم
بما في قوله تعالى ان الذي فرغ
عليك القرآن اى انزل
من اجري



وله ايضا اركان ثلاثة وارث ومورث وحقوق موروث فشرطه الخ
حاصلها اربعة احدها تحقق موت المورث او الخاتمة بالموتى تقديرها
كجنين انفصل ميتا جناية توجب الفرة او حكم كمنفق وحكم القاضي
عمونه اجتهاد اثنائها تحقق وجود المدي الى الميت باحد الاسباب
حيث عند الموت تحقيقا كان ذلك الوجودا تقدير الحمل انفصل حيا
لوقت يظهر وجود عند الموت ولو كان حي الموت نقطة نالها تحقق
لمتقرر حياة هذا المدي بعد الموت رابعها العلم بالجبهة المقتضية
للارث تفصيلا وهذا يتعلق بالقاضي فلا يقبل الشهادة بان
هذا وارث هذا بل لا بد من بيان الجبهة ككونه ابنة او اباه او غير ذلك
قرابة اي خاصة كما ذكره في ثم المنهج واحترز زيد للمعنى قرابة
ذوي الارحام ولكن الصحيح ان ما يحدد به بطريق الارث وح فلا فرق
بين الخاصة والعامة وهي الادلة بالنسب وبورث بها من الجانبين تارة
ومن احدها تارة اخرى نعم لو اشترى بعض من مونة عنقه عليه
ولا يرث لانه يودي ارثه الى عدمه كما يعلم من الدور الخ لاني قد ربي
في الزوجة وقوله ونكاح اي عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل في
ولا خلوة نعم لو اعتق امه تخرج من الثلث في مرض موبة وتزوج بها
لم يرثه للوراد لو ورثا كان عتقها وصية لوارث فيتوقف على
اجازة الورثة وهي منهم واجازتها تتوقف على سبق حرثها وهي متو
على سبق اجازتها فادي ارثها لعدم ارثها وهذا في غير المستولاه لان
عتقها عند الموت لا يتوقف على اجازة احد ان الاجازة انما تنبئ بعد
الموت وهي تقف به من راس المال والنكاح يورث به من الجانبين قوله
ولا الخ وهو عصوبة سدها نعمة المعتق على عتيقه ومورث به من
جانب المعتق فقط لا يقال انها قد يتوارثان فيما لو اعتق حرثي او
ذمي رقيقا ثم رق السيد فاشتراه عتيقه واعتقه وفيما لو اشترى
ابا معتقه ثم اعتقه فله على معتقه ولا الخ لانا نقول ارث العتق

في ذلك ليس من حيث كونه عتيقا بل معتقا افا فاده من اسلام
اي جهته واخوته ولهذا جاز نقله عن بلد المال واعطاه لواحد
بخلاف الزكاة وسواها كان المصروف له موجودا عند الموت ام حدث
بعده ام لم يلم ام عتق بعده نعم لا يعطى مكاتب ولا فأنه ولا من فيه رق
ولا كافر ولو ارصى لرجل بشي من التركة جاز اعطاه منها ومن الارث
يجمع بينهما بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة
فالوارث جهته الاسلام لانفس الاسلام والانتم استيعاب جميع المسلمين
كما لو ارصى الى جهة عامة كالنقرا فالمستحق جهته الفقرا الاكل من نصف
بالفقير حتى يحجب استيعاب الفقرا ويكون الجبهة هي السبب المحقق من العلم
بعد الموت كما مر من نصف بالفقير بعد موت الموصي ومعنى ارث
بيت المال انه يوضع فيه ما يرثه المسلمون كما يوضع فيه مال المصالح
لتقديرا بصله لجميعهم حتى يجتهد الامام في مصرفه هذا ويمكن اجتماع
الاسباب الاربعة في الامام كان يملك بنفسه ثم يعقها ثم يزوجها
ثم يموت ولارث لها غيره فهو زوجها وابي عمها ومعتقها وامام المسلمين
ومعلوم انها تصورت فيه وان لم يرث جميعها وان الوارث جهته الاسلام
وهي حاصلة فيه افا فاده من رويادة والوارث بالآخر علم اي
وهو جميع المسلمين وبالبقية خاص وهو القريب او الزوج او المعتق
فتصرف التركة تفرغ على السبب الرابع الذي تركه صاحب
الرجسية لعدم انتظامه لبيت المال اي لتمولي امر البيت الذي
يوضع فيه الاموال التي تستحق الوضعية فيه المسلمين اذنا اي مزاعي
فيه المصلحة بدليل انه يجوز تخصيصه بظانفة كاساني وانه يعطى
من ولد او عتق بعد الموت كما مر فليس انما محض ولا مصلحة محضة بل
مراعي فيها الامران وهو ارث بالعصوبة كاساني في التمس في الاول
هو جميع التركة والثاني وهو ما فيها والحديث ظاهر في الاول وثاني
به الثاني ويحمل شموله لهما بان يكون المعنى من لا وارث له مستغرقا

م ايرنا السبب وجوده وان لم يرث به غيره

لم يكن له وارث اصلا او كان وهو غير مستغنى اعقل عنه اي اذفع
 عنه العقل اي الدية وجعله وارثا تأكيذا لقوله ان وارث الخ وهو
 صلى الله عليه وسلم الذي دفع به ما يتوهم من انه صلى الله عليه وسلم ما ياتخذ
 لنفسه فلا يدل الحديث على المدعي ولا يفي اي المسلمين يعقلون عنه اي
 عن الميت من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان
 لم يكن فيه شيء فعلي القاتل والا فلا ينبغي على احد من المسلمين كما ياتي اه
 افادع من على المنهج فلا يصرف منها شي يفرع على قوله ارثا اي
 واذا كانت ارثا فلا يصرف منها شي الا لمن خلى من موافقه اما تركة
 كافر محرز قوله اي تركة المسلم وقوله فيما اي فتمس كافي سبب ذل
 انهم كانوا يعقلون عن الميت باخراج الدية من بيت مالهم ولا ياتخذ
 بالجهة العامة فموقوفوا بكونه قيا للمسلمين اذ لو كان ارثا لكانت فلا
 يصرف منه شيء للكفار وقوله لا ارثا اي للمسلمين اذ لو كان ارثا لورث
 منه عامة المسلمين ولم يخص ما هل النبي ولا يتبعن الخ فتخرج على القدر
 في قوله ارثا وهو قولنا اي ما عي فيه المصلحة على ما مر اذ لو كان ارثا لم يخصنا
 لم يخرج تخصيصه بطائفة ولا صفة لمن ولد واسلم او عتق بعد موته ولو
 كان مصلحة محضة تجاز اعطاء القاتل والقتل منه طائفة اي ولو اوجدا
 ولا يجي التسوية في الاعطاء وهي اخوة الاسلام اي جهة كافر
 كالوصية اي جامع مطلق التخصيص وان كان لا بد في نحو الوصية
 لجمع من اعطائهم لانه منهم فانه خلاف ما هنا كافر غير محصور
 خرج المحصورون فيجب لغيرهم وموانع جمع مانع وهو ما يلزم
 من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم لذاته عكس الشرط
 فانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته
 والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وتقدم
 ايضاح ذلك والمراد بالموانع هنا الاوصاف المنصية لعدم الارث
 والمنوع بالوصف وجوده كعدمه فلا يجي غيره ولا يجي بغيره لان

عم
 الاول جملته نتيجة لقوله
 العقل عنه لانه لا دليل
 كانه قال ان وارث من لا وارث
 له لا يجي العقل عنه
 تحت عنوانه مبنية
 لا كما يسمون في الاصطلاح

ذلك

ذلك فرع الارث وعددها ستة هو الصحيح كما سيظهر اليه وسياق المتن
 بالشخص في الجب واعلم انه وقع السؤال عن عاين بعد موته بحجة
 لبي واجاب بعضهم بكتبين بقا ملكه لتركته وهو محمول على انه لا اجبا
 تبين عدم موته لكنه خلاف الفرض في السؤال اذ لا توجد المحجة الا بعد
 تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للموثة بالاجماع فاذا وجد احيا
 كانت هذه حياة جديدة مبتداه بلا تبين وعود ملكه وبذلك ان
 نساءه لو تزوجن ان يورثن له وليس كذلك بل ينبغي كما جازم وللخامس
 ان زوال الملك والوصية محقق وعوده مشكوك فيه فيستحب
 زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء
 مع الاصل ويبقى في الصداق حكم الممسوح جهاد او حيوانا بالنسبة
 لخلقاته وغيرها رفق الخ واستثنى من كون الرقيق لا يورث كقوله
 امان وجب له جناية حال حرته وامانة ثم نقض الامان والخوف بالحر
 فسبى والفرق وحصل الموت بالرأية في حال رق فان قدر ارش
 المقتول من قيمته لو رثته على الاصح فان فضل سي منها كان للبدن والا فلا
 شيء له قال الزركشي وليس لنا رقيق كذا يورث الا هذا قال مروق
 يقال ان الاستثنا انما هو بالنظر بكونهم حال الموت احرارا وهو قس مع انهم
 انما اخذوا بالحرية السابقة لاستقلالها بما قبل الرق اه بالمعنى
 لنفسه لانه لو ورث شي كان للبدن وهو اجنبي من الميت وانما لم يورث
 بانه ثم ينفى سيده له بالملك كما قالوه في قول فنه الخ وصية وهبة لان
 هذه عقود اختيارية لضعف السيد فابقاها لقنه ابقاء له ولا كذا لان
 اه قاله م ر الا البعض بالرفع بدل من من قال في الخلاصة
 وبعد عن وكفي انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انتفع وقوله
 فيورث عنه اشار به الى ان البعض مستثنى من قوله ولا يورث اما الاول
 وهو قوله ولا يورث فلا يستثنى منه شيء المرند ومثله المستقل من دين
 لآخر كيهودي تنصر وما لها في وكذا الزنديق المعروف بانه من ينجي الكفر ويظهر

الاسلام اما المعروف بانه من لا يتحل دينا فهو المستقل المذكور هكذا قاله
 قال والظم انه غير لاننا المستقل من دين لاخر مع الشاف على ذلك الذي
 الاخر بخلاف الزنديق وعبارته مروه هو من لا يتدين بدين ويعبر عنه
 بانه من يظهر الاسلام ويخفي الكفر وهما متقاربان اه فعملهما متقاربان
 يرد الفرق بينهما التي قالها قول وقولوا لا يورث الخ نعم لو قطع شق
 مسلم او ذمي طرف مسلم فارتد المقتوع ومات سرايه وحب قود
 الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف اما
 نفسه فهدد ولو عني على مال كان فينا ولا يأخذه وارثه اذ لا مولا
 علة لكل من قوله لا يورث ولا يورث اذ لا مولا بينه وبين احد في الدين
 لانه ترك دينه كان يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه
 من له مدخل في القتل اي ولو بشرط كخبر يرمي عمدا عدوانا او بسبب او
 مباشرة وان كان مكرها وقوله كشهادة اي وتزكية وقود ووقع حاصل
 نعم يورث المفق وكونه معني وراوى الحديث ولو موضوع لان قتله
 لا ينسب اليها بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه افاده م وكذا
 القاتل بالعين او الحال ولا قصاص عليهما لخير الخولا لوروث
 لا يستعمل الورثة قتل مورثهم فيودي الى خراب العالم فاقصت الصلح
 منع ارثه مطلقا فظهر المظنة الاستعمال اي باعتبار السبب فلا ينافي
 كونه مان باجله كما هو مذهب اهل السنة ومن كلام السلفان في القتل
 بشي قبل او انه عوف بجرمانه اي غالبا كما هو معلوم بالاسلام
 والكفر خرج به الاختلاف باليهودية والنصرانية فيرث كل من الاخر
 كما سياتي واعترض كلامه بانه يوم انه لو مات كافر عن زوجة حامل
 ثم اتمت ثم ودفن لم يورث ولدها من ابيه لانه مسلم بنعاده وارثان
 المتخاد والاختلاف في الدين انما يعتبر حالة الموت وهو محكوم بكفره
 حينئذ والاسلام طاري عليه بعده فلم يوجد فيه الاختلاف في
 الدين حالة الموت بل وجد المتخاد ومراوده بقوله واختلاف دين اي

حالة

اي حالة الموت فلا يرد ما ذكرنا ما دبرت مع كونه حماد الانه بان يصير
 للمجوانية ان نطقه كانت موجودة بالقوة ومن ثم قيل لنا حماد حماد
 وهو النطق واعتراضه بان الحماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا اي
 واخرج من حيوان مرد وبانه بقرب الحماد في بعض الابواب فلا
 يلزم اطراذه فانتهى اليراد فلا توارث بين مسلم وكافر اي لا ينسب
 ولا غيره وان اسلم قبل قسمة الزكاة وانما جاز نكاح المسلم للكافرة لان
 مبنى ما هنا على المولاة والمناصرة ولا مولاة ولا مناصرة بينهما حماد
 واما النكاح فنوع من الاستخدام واعترض بان في التفاعل في كلامه
 صادق بانفسا احد الطرفين فلا يلزم في كل منهما الا ان يقال ان
 التفاعل باثني كثير الاصل الفعل كعاقبت اللص لا يورث المسلم الكافر
 اي على الاصح وقوله ولا الكافر المسلم اي قطعا ذمة وحرانية هذا هو
 المانع اما مجرد اختلاف الدار فليس مانعا اذ لو كان الذمي والمخزوم دار
 واحدة لم يكن بينهما تفاوت وعبارة المنهج لا حربي وغيره كذمي ومعاهد
 الخ لان يقال لما كان شأن الحربي مع غيره ان تختلف دارهما غير بذلك
 وقضية اطلاقه كفره انه لا فرق بين كون الذمي داريا او لا وهو كذلك
 كما في امر من يدار الحرب يورث من يدارنا لا امان له خرج به المومن
 والمعاهد فانها كالذمي وان اختلفت دارها وقوله ويتوارث الذميان
 اي وان كان بينهما حرانية وكذا يقال في الحربيين وقوله وان اختلفت
 دارهما اي او قلتهما كاليهودي من النصراني وعكسه ويصور ذلك
 مع ان المستقل من ملته الى اخره لا يفرق في المولاة والنكاح وكذا في النسب فمن
 احد ابويه يهودي والاخر نصراني فانه يخير بينهما بعد بلوغه وكذا الاولاد
 فليصنع اختيار اليهودية وبعضهم اختار النصرانية اه قاله م
 ملته واحدة اي من حيث السطوان وعموم النسخ للجميع قال تعالى فاذا
 تبدلوا الضلال وقال لكم دينكم ولي دين وان اختلفت حقائق الملل
 اوضح اي بسبب ذكر المضاف اليه بخلاف تغيير الاصل فانه يرد عليه

لا يورثه يقول فان
 حيوانا بالقوة
 عن حقيقة امره

الدعيان اذا اختلفت دارها فقتضاه عدم التوارث بينهما وليس كذلك
 هكذا قال المحنسي وقد يقال انه واردا ايضا على تفسير المتن بقوله دار
 ذوى الكفر فانه صادق بذلك فالحق ان اخراج ما ذكر لم يحصل الا بغير
 الشبهة وحرابة وعبارة المتن مساوية لعبارة الاصل بغير لوث
 الا وضحة بان عبارة الاصل صادقة باختلاف دار المسلمين مع دار
 الكفار لصح ذلك لكن يرد عليه ان هذا الالهام مدفوع بذكر اختلاف
 الدين قبل ذلك فتعين ان المراد اختلاف الدارين مع الاتحاد في الدين
 وهو دين الكفر دور حكمي سمي بذلك لان فيه توقف حكم على حكم
 اخر كما اشار له بقوله وهو ان يلزم الحواجز بذلك عن الدور والكل
 اي الوجودي وهو ان يلزم من وجود الشيء عدمه فانه يتكلم عليه
 في فن التوحيد وعن الدور الحسابي ويسمى الدور المنطقي وهو توقف
 معرفة حصة شخص على معرفة حصة غيره كما في المناجحات فان طريق
 معرفة العلم الذي يستخرج به المجهولات كالجبر والمقابلة وليس ذلك من
 موانع الارث كان اعترف اي اقر بقوله حائز فبذلك ان شرط المقر
 بالنسب كونه كذلك وقوله بان متعلق باعتراف اولورث هذان
 قلل الخلف الذي هو اثبات المطلوب وهو هنا عدم ارثه بابطال نفسه
 وهو ارثه ووجه ابطاله انه يلزم على ارثه عدم ارثه وذلك دور لكن
 ذلك اللازم لا بد فيه من وسائط اربعة ذكر ثلاثة منها واستغنى رابعا
 وحاصل ذلك ان تقول لو ورث لحيب الاخ المقر ولو جحد لم يكن حائزا
 ولو لم يكن حائزا لم يكن له ما تقدم من ان ذلك شرط المستحق
 ولو لم يقع له ما تقدم لم يثبت نسبته ولو لم يثبت نسبته لم يرث فقد
 ادي ارثه الى عدم ارثه بالوسائط المذكورة فبطل ارثه فثبت بقبضه
 وهو عدم ارثه وهو المطلوب وعدم ارثه انما هو الظاهر اما بان
 الباطن فيرث ويحب على الاخ دفع التركة له اذا كان صادقا في افراجه
 عليه اخذ شي منها فلا يكون حائزا اعترض بان الذي يترتب على

للاخ

للاخ المقر كونه غير وارث اصلا لا كونه غير حائز نفسه التفسير بذلك صحيح
 فيما تقدم لانه شرط في المقر بالنسب افاده قال وهو مردود بان قوله
 هنا فلا يكون حائزا مبني على ما تقدم من الشرط وهو كونه حائزا لا كونه
 وارثا كانه قال فلا يوجد الشرط المذكور وهو كونه حائزا ولو غير بقوله
 فلا يكون وارثا لانه ان الشرط كونه وارثا فقط وان لم يكن حائزا وليس
 كذلك كما مر فلم يقع له ما تقدم من ان شرط صحة نسبته
 ان يكون وارثا حائزا اي واذا لم يقع له ما تقدم من ان شرط صحة نسبته
 لم يرث كما مر اشكال وقت الموت اي ايهامه المعقود له باب ميراث
 الفرقي والهدمي كان يموت اخوان مثلا بذلك ولم يعلم الباقي منهما
 فلا يرث احدهما من الاخر حتى يتبين الحال انما هو انتفاضة
 اي وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وعدم بقية منها ايضا
 النبي باللعان وفيه يجوز ان عدم الارث فيه انما هو لعدم السبب وهو
 النسب وعلم بذلك ان حقيقة المانع ما وجد بعد استيفاء الاسباب
 والشرط وعبارة م ر ومن الموانع ايضا الدور الحكمي وكون الميت نبيا
 لخبر عن معاش الانبياء المورث ويحتاج الى ذلك عند موت سيدنا
 عيسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا وسائر النبيين واللعان
 وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ثم قال وكثير من تعدد
 الموانع فيه يجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف
 الوجودي الظاهر المنضبط المعروف بنقص الحكم فانقضاء الارث اما
 لانقضاء الشرط او السبب ام من الرجال هذا موافق لتفسير المنهج
 وابدله في المنهج بالذكر وهو ابي لي دخل الصغير فكان المورث هنا
 ان يعبر بذلك بالاختصار عشرة اثنان من استيفاء النسب الابن
 وابن الابن واثنان من اعلاء الاب والجدة اربعة من الخولني الاخ وابن
 الاخ والعم وابنه واثنان من غير النسب الزوج والمعتق وبالبسط
 خمسة عشر بن زيادة خمسة من الخولني فيقال الاخ شقيقا والابا وام

لا يرث
 من الخولني
 الا من
 له
 نسبه

لتوافق بالثلث في الوحي وبالسدس في الثانية للبنيت ثلاثة وللأم واحد
وفي بنت وأم وزوج بنتي بعد اخراج قروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة
ارباعه للبنيت وربعه للام لان مجموع سهمها التي اخذها ثمانية
ثلاثة ارباعها للبنيت وربعها للام فتصح المسئلة من ثمانية واربعين
لانكسارها على مخرج الربع وترجع بالاختصار الى ستة عشر المتوافق
بالثلث فللمزوج اربعة للبنيت تسعة وللأم ثلاثة ولو كان ذوات
واحد كبنيت رطلها الباقي او جماعة من صنف واحد كبنات فالتا
بعضهن بالسوية والرد عند العول التي لانه زيادة في قدر السهام
ونقص في عددها والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها
فان لم يوجد احد من هؤلاء الذين يرد عليهم واقاديد لانه
لا يشترط فقد اصحاب القروض الذين لا يرد عليهم ويؤخذ منه مع
فوقهم ان من انفراد من ذوي الارحام جان جميع المال انه لو لم يخلف
الميت الا زوجة هي بنت خال انها اخذ الربع بالزوجية والباقي
بكونها بنت خال لانها انفردت عن ذوي الارحام اه قاله خضر
ورث ذوات الارحام هو صريح في ان ما ياخذونه بالارث وهو الميراث
ويرثون بالعصوبة وعبارة رثا عصوبة فياخذ جميعه من
انفرادهم ولو اثني وغنيا لخير الخال وارث من لا وارث له وانما قدم
الرد عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق القرض اقوى واذا
صرف اليهم مال فلا يصح تقيهم والاصح في اراهم مذهب اهل التتد
وهو ان يترك كل فرع منزلة اصله الذي يدعي به الى الميت فيجعل له
البنت والاخت كاهما وبنت الاخ والعم كاهما والخال والمخاله كالام
والعم للام والعمة كالاب ففي بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما
اربا فرضا ورد الجريان الرد في ذوي الارحام لبنت البنت النصف
ولبنت بنت الابن السدس ورد الباقي علمها بالنسبة فتاخذ الاولى
ثلاثة ارباع التركة والثانية ربعها واذا نزلنا كلاكه ذكر قدم الاستيفاء

لا

قوله الاول والاولا حشني من قوله على حسب اربعة منه لانه فان الميت كان له امر
ام ومات عن واحد وبنت لولدها منه لذكر في حقه او ثقبين وقوله والاخوان والمخالات منها اي الام
انه مستثنى اي مع انه قال بالسوية اي بين ذكره وانما هو فيكون ان من الميت من ارثها
اي من الامهات التي هي ام الميت فانها اذا ورثت بالسوية من ذكره وانما هو فيكون
لا الميت فان استتروا قدر كان الميت خلف من يدعون به ثم يجعل نصيب الاستتار والصواب ان يقتضا
كل من ادعى بدعي على حسب اربعة منه لو كان هو الميت الاول او اولاد الاخر في الاستتار على الصورة الاولى
والاخوان والمخالات منها بالسوية وقضية كلامهم ان ارث ذويهم من جري على الموت الاخر
بالام الارحام كارت من يدعون به في ابد اما بالقرض او بالنقص وهو ظاهر الذي يخص من ذكره وانما هو
ويراعى المحجب فيهم كالمستبعدين هم ففي ثلاث بنات اخوة متفرقات او اولاد من قوله بالسوية مع
لبنت الاخ للام السدس ولبنات الشقيق الباقي ويجوز بالآخرى بالتفصيل بالنسبة للصورة
كما يجب ابوها اناها في التتد اما هو بالنسبة للارث كما عزم **الاصح** لكنه جري على العموم
هم كما افاده الولد رحمه الله تعالى فلو مات عن زوجة وبنت بنت
لا تخمها الى الثمن وكذا البقية او عن ثلاثة بنات اخوات متفرقات
فالمال بينهم على خمسة كما هو بين اماهم بالقرض والرد او بزيادة
ذوات الارحام وهم شرعا كل قريب وفي الاصطلاح الفرضيين من سوى اولاد الميت ولو كانت
المذكورين من الاقارب من كل من لا فرض له ولا عصوبة فانه رجع بنت بنت بنت بنت
مق المنهاج فان انتظم بيت المال اي بان اعطى كل ذي حقه وقوله واحدة صادرة
مطلقا اي انتظم بيت المال اولاد لا تتقارح اي القرابة التي الاولاد من اربعة خال
هي سبب في الرد وعبارة لان علة الرد القرابة وهي منقودة فيها **الاصح** انما هي من اربعة خال
ومن ثم ترت زوجة تدعي بموت او خولة بالرقم بالزوجية **الاصح** انما هي من اربعة خال
اهي فتاخذ الباقي باعتبار كونها من ذوي الارحام لا باعتبار الرد من الميت **الاصح** انما هي من اربعة خال
علمها من جهة كونها زوجة وهو ما اتفق به المناخرون اي من الاصحاب **الاصح** انما هي من اربعة خال
اي اكثر المناخرون فلا ينافي ان كثيرا من المتقدمين عليه كما يوجد **الاصح** انما هي من اربعة خال
من قوله الروضة انه الاصح او الصحيح عند محقق الاصحاب منهم عن الميت الخال مع اربعة
ان سرافة من كبار اصحابنا ومتقدميهم صاحب الحاوي والمناخي **الاصح** انما هي من اربعة خال
حسين والمتولي واخرون ويؤخذ ما فرأياه ان المناخرون في كلام **الاصح** انما هي من اربعة خال
الشيوخ وعونهم كل من كان بعد الاربعاء واما الان وقبله فلم من **الاصح** انما هي من اربعة خال
بعد الشيخين اه افاده وهو المعتمد معتمد وما في الاصل مرجو **الاصح** انما هي من اربعة خال
ولربنت اي نصيب اولاد من ذكروا فان لم يولد لهم فتقدم بنت الخال على بنت

عم الاباه

هذا هو الوجه
في رد الارحام
باعتبار القرابة
والنسب

افاده في شئ المنهج قال الشاعري بنو باني وبنو ناسوه بنو ابنا الرجال
 وبنو اخ غير ابنت لاخراج الذكر فانه يربط بالقرابة الخاصة
 قال ابو شجاع واربعة يربون دون اخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام
 وبنو الاخ وعصبات المولى اه مطلقا الى سوا كانت الاخت
 او الاخ او العم من الابوين او من الاب او من الام وسكت عن الاطلاق في
 ولد البنت ولو ذكره لكان اولى لدخل ولد بنت الابن وان سفلت او
 سفل ابوها ولا يعني عنه ما سياتي في قوله والمدي لولا ان بنت الابن
 لم تذكر من ذوى الارحام حتى يدخل ولدها في المدي ابوام صفة
 لجد وجاه ام ابى ام برقع ام المولى صفة لجد ولو قال واه
 لكان اخصر لان ابا الام هو الجد المذكور ونسبة العلوي الاول لام لا
 يستغنى عنه بهذا لان المقصود من الحكم على الجد الى الام بانه ذوى
 الارحام وهذا الحكم على الجدة ام ذلك الجد بانها ايضا منهم ولا يستغنى
 عن احدهما بالآخر وولد اخ لام فيه تكرار بينه مع ما قبله فكان المولى
 ان يقول وابن اخ لام الان يقال انه من عطف العام على الخاص
 من ذكر اى غير الجد والجدة المذكورين لتقدم المدي بهما من الخال
 والخالة والعم والعمة وايضا فالام تدعى بالجد المذكور وهي ذات فرض
 قال في شئ المنهج وهذا كله اذا وجد احد من ذوى الارحام والا فكل
 ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام انه اذا جارت الملوك في مال
 المصالح وظفر به احد يعرف المصارف اخذه وصر فيه فيها كما يصره
 الامام العادل وهو ما جاور على ذلك قال والظاهر وجوب اهوله
 ان ياخذ بقدر حاجته والا قرب كما قاله ابن قاسم ان المراد حاجة العمر
 الغالب ويرث بالفرض اى ولو في وقت اوجال لان من العلوم
 انها يربان تارة بالفرض وحده مع وجود فرع ذكر وارث وفرضه
 السدس وتارة بالنصيب وحده مع فقد فرع وارث فان كان منه
 وارث اخر كزوج اخذ الباقي وحده والاخذ الجميع وتارة بهما مع فرع

انثى

قوله في شئ المنهج
 وذكر في شئ المنهج
 وذكر في شئ المنهج

انثى وارث فله السدس فرضا والباقي بعد فرضها ياخذها بالنصيب
 واخ لابوين الاولى اسقاطه لان ارثه بالفرض غير اصل ولا اخذ
 معه كذلك كما ياتي اه قال وسياتي بيانها وهي زوج وصاحبة
 سدس من ام او جدة وولداها وولدا اب واحد او متعدد
 والعصبة الخ هو لفظ يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما
 قاله المطرزي وغيره سوا كان بنفسه او مع غيره او غيره وهو كل من
 لا مقد له من الورثة ويدخل فيه من يرث بالفرض والنصيب كالاب
 والجد من جهة النصب وحكمه انه يرتب الترتيب ان لم يكن معه وفرض ولم
 ينتظم في صورة ذوى الارحام بيت المال او ما فصل عن الفرض ان كان معه
 ذوفرض ولم ينتظم في تلك الصورة بيت المال وكان ذوفرض فيها
 اخذ الزوجين ويسقط عند الاستغراق الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق
 في الشركة كما سياتي اه افاده في المنهج وشي مراده هنا القسم الاول
 دون الاخير وهو العصبة مع الفرض كما يشير اليه بقوله بعد في
 من العصبة الخ كل عصبة اى كل يكون عصبة بسبب معصية
 بقرينة ذكرها من الخ اى هذه المذكورات لم تدخل في الاقسام
 الخمسة عشر السابقة وعبارة قل قوله وبقي الاشارة الى قصور
 كلام اصله بعدم ذكر العاصب بغيره وكان حقه عدم تبعيته فيه
 اه وفيه نظرا يخفى اذ لا اشارة في ذلك فتأمل بنفسها بالنسبة
 اى ان نفسها بسبب في اثبات النصب اى ان لم يوقف كونها
 عصبة على صحة شئ صادق كان نفسها نسب في ذلك هو اعلم من
 قوله المولاة المعتقة اى لشمولها لما واعتقت جزا من رقيق ففتق عليها
 باقية لكونها سيرة بغيره فانها بالنسبة الى الباقي ذات ولا معتقة
 لعدم مباشرتها معتقة فسقط ما يتوهم من انه ليس في النساء عصبة
 سوى المعتقة فكيف تقول هو اعلم الخ بغيرها بالنسبة اى
 ان الغير سبب في كونها عصبة لكون ذلك الغير عصبة بنفسه بخلاف

ولا لا يتقيد بالحكم فيها بالنسبة
 بل لاكثر ذلك

قد روي في شئ المنهج
 قد روي في شئ المنهج
 قد روي في شئ المنهج

بغيرها بالنسبة

العصبة مع غير هاتان الغرضية لما لم يكن عصبة بنفسه لم يكن نسبيا
 في عصب غير فلذلك قيل في غير انه عصبه مع غيره اي بشرط انضمام
 غيره لان مع قد يستعار للشيء لم يقيدوه لانه هو الحق وضميرها
 عائد على العصبه وما ذكره عن بعضهم من خروج اهل قريش والفروخ
 لانه هذا شروع في بيان الفروض والطحايا وهم احد وعشرون لان
 اصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثلث واحد والثلثين اربعة
 والثلث اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك الجعري في ضمنه فقال
 ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز حذو من بناه فلها دين
 والمراد بالفروض كما في شئ المنهج الانصبا المقدرة لا ما يناسب على فعلها
 ويعاقب على تركها وخروج بالمقدرة التعصب المذكور عدل عن
 قول غيره المقدرة لان الفرض هو التقدير كما مر فبصير المعنى المقدرة
 المقدرة ولا يحصل له الا ان تقول الفروض بالانصبا او قوله المقدرة
 بالمحصوره كما في مروي ويحتمل ان عدوله لادخال الفروخ وثلث الباقي
 الجدي فان ذلك مذكور في كتاب الله تعالى لا مقدرة فيه لان مقدارها
 لم يذكر فيه وانما ذكر مجرد اللفظ ستة اي يعول كزوج واختين
 او بدونه كزوج واخت لالام ثلثان لانه هذه طريقة التدي وهي ان
 تاخذ الكسر الاعلى وتترك منه للادق ومن ذلك ان تقول النصف
 والثلثان ونصفها ونصف نصفها وما في الشئ طريقة التوسط
 وبقي طريقة الرقي وهي ان تاخذ الكسر الادق فتقول السدس والثلثان
 ونصفها ونصف نصفها فجملة العبارات اربعة فالثلثان
 قدمها الكبرها والبداهة هما في القرآن في قوله تعالى فان كن نسافون
 اثنتي فلن ثلثا ما ترك و قدم في المنهج كاصلة النصف فالمراد انما
 بدو اية لانه هاتان الكسور المفردة في الكثرة وبدء بعضهم بالثلثين
 تاسيا بالكتاب العزيز ولانه هاتان ما ضوعف اهو فرض اربعة بنات
 الخادعي ثمان دعاوي واقام في الشئ على كل دليل فكونه فرضا للبنات
 دعوى

دعوى وللاكثر دعوى اخرى وهكذا ففي المتن اربع دعاوي والاربع الاخر
 داخله تحت قوله فاكتر من كل عن يعصيه اي المذكوران سوا الثمان
 والاكثر ويخرج على سبقي ما قبله لقول عن يعصيه او يعصيه من وقوله
 حرمانا راجع لما عدا البنات لانه لا يجزى حرمانا ما يخص بل بالوصف
 كالقتل فهو راجع للمجموع لا بالجمع وقوله او نقصانا اي بالمعول كونه
 وابوين وبنات ابني المسيلة من سبعة وعشرون وثلثاها سبعة
 البنات وبنات ابني المسيلة من سبعة وعشرون وثلثاها سبعة
 وحرمانا بالابن قال تعالى الخ دليل على ان اكثر من البنات الثلثين
 وسيد كر دليل ان البنات له وهو الحديث فلنظرة فوق في الآية
 ليست مقحمة وبعضهم جعلها كذلك ولكنه لا يناسب كلام الشئ
 وبنات الابن كالبنات اي مقبسات علمهن في مقبسات علي الاختين
 اي بالاولى وقوله او البنات اي بالمساوي او الاولاد قال في الثاني
 اي قياسهما على البنات نظر لان البنات ان دخل في الآية يجعل لفظ
 فوق صلة فبنات الابن دخلنا في قياس بنات الابن على البنات فيلزم
 التكرار والافلا دليل فيهما ليقال عليهما الا ان يكونا داخل الحديث الا في
 انفاها بايضاح وهو غير مناسب لكلام الشئ لما علمت من انه جعل لفظ
 فوق على ما كان الاول اسقاطه في الاختين فاكتر اي بدليل
 سبب التزوي الذي ذكره بقوله تزولت الخ فالاية انفتحت اكثر بضمها ما
 ذكره لولا قال في احوال اكثر في الآية يجوز نظر الصورة السبب
 فتأمل وقوله منها اي الية وامر صلى الله عليه وسلم الخ قال قال
 وعلي هذا فلا حاجة الي القياس السابق الا ان يقال انه دليله ام
 وفيه نظر فان القياس في بنات الابن لا في البنات في البنات الخ
 وكذا بنات سعد بن الربيع لان اصل الفضة كما خرج احد واصحاب
 السيرة ومحمد الحاتم من طريق عبد الله بن محمد بن عوف عن جابر قال

فعل هنا سقطت القصة من
 اما بنات الابن اه

جاء امرأة سعد بن الربيع فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن
الربيع قتل ابوهما معك في احد وان عمهما اخذما لهما فقال يقضي الله
في ذلك فتركت ابنة الميراث فان سئل الى عمهما فقال اعطيتني سعد الثلثين
وامهما الثمن وما بقي فهو لك اه قال ابن حجر في فتح الباري ليس لهما
فرع وارث اي بالقرابة الخاصة بان لم يكن له فرع اصلا او له فرع غير
غير وارث كرفيق وقائل او فرع وارث بالقرابة العامة كابن بنت فانه
داخل على كلام مفيد بعيد فيصدق بينهما او في احدهما ولا يقال ان
ابن البنت مثلا لا يرث بالقرابة العامة لوجود من يرث عليه ولذا
استقطه في الشئ هنا وذكره في جانب الزوجين لانا نقول شأنه ان
يرث بها وان لم يرث بها في هذه الصورة والمراد اي بالعدد في كلا
ويالجم في الآية وقوله اثنان فاكتر اي ذكر او اناثا او خنا في شئ او
لاب اولاد لانهما ترده من الثلث الى السدس في خمس واربعين صورة من
غير تكرار بان يقول اخوان شقيقان اولاد اولاد اخوان كذلك خنا
كذلك فالجملة تسع صور ثم تقول اخ شقيق مع اخ لاب مع اخ لام
مع اخ شقيقه مع اخ لاب مع اخ لام مع خنثى شقيق مع خنثى
لاب مع خنثى لام فالجملة ثمان صور ثم تقول اخ لاب مع اخ لام وهكذا
فناخذ كل واحد مع من بعده ولا نأخذه مع من قبله لئلا يتكرر ولو افق
مع من قبله ايضا لكان الحاصل بالتكرار احدا وثمانين صورة والتكرار
منها ست وثلاثون الا في زوج اي فلا يكون لها الثلث كما ولا
من ستة اي لانه يخرج النصف وثلث الباقي اذ الباقي يخرج
النصف بعد اخراج فرض الزوج منه واحد منكسر على مخرج الثلث
فتضرب ثلاثة في مخرج النصف ستة فالسنة فيها تاصيل كما قاله
قل وقيل انها تصح فتقول اصلها اثنان يخرج النصف باخذ
الزوج واحد يبقى واحد للاب لثلاثه وللأم ثلثه فانكسر على مخرج
الثلث ثلاثة فتضربها في اثنين بسنة ولا يخفى ما في عبارة قل من

ما فرغ وارث من
الشرائط
او ما في الشئ

الثلثين

التلفيق بين القولين فتصدرها بدل على اننا تاصيل وعجزها بدل
على اننا تصحيح وقوله من اربعة اي لانهما يخرج الربع وثلث الباقي
لاقتسام باقي الربع على الثلث فهي تاصيل ايضا قل وعجزها بدل
مرعية في ان كلامهما تصحيح حيث قال في الاولى اصلها من اثنين
للزوج واحد يبقى واحد على ثلاثة لا تنقسم ولا يوافق فيضرب
اثنان في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد لثلاثه
وقال في الثانية اصلها من اربعة لان فيها ربعا وثلثا ما بقي وللأب
الباقي وجعل له ضعفا هان كل انثى مع ذكر من جنسها له مثلهما
وقال ابن عمر لها الثلث كما لا يظهر القران بعد اجماع الصحابة على
ما قرر وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عند واجب
اخرين بتخصيصه بغير هذا الحالين لنص القران على ان له مثلهما
عند انفرادهما فكذلك عند اجتماع غيرهما معهما اذ لا يتعمل فرق بين
الحالين ولم يعبر واسدس في الاول وربع في الثاني ناديا مع طاهر
القران بالعمريتين اي لفضا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
فيما يذلل وقوله بالفراوين تشبهها لهما بالكوكب الاعز اي البئر الضفي
تشبهتهما وقوله بالغريتين اي تخالفتهما للنفوة اعد الفرونة
وان كان رجل اخر حل اسم كان ويورث صفته والرابط التضمين
فيه فلا حاجة لقول بعضهم انه مقدري منه وكلاية خبرها او يورث
خبر اول وكلاية خبر ثان او هي ثمانية وكلاية حال والكلاية من لم يخلف
ولدا ولا والدا وامراة عطف على رجل وحذف الخبر منها نظير ما ذكر فيهما
فلهما اي تورث كلاية على ما مر كالخبر اي خبر الواحد في الاحتجاج
بها او عدد من الاحوة والاخوات وان لم يرثا لجمعهما بالتحقيق
الوصف كالأخ لاب مع شقيق وام مع جد ولو كانا ملتصقين وكل
ليس وبيان ورجلان وفرج اذ لهما حكم الاثنين في سائر الاحكام واذا
اجتمع معها ولد واخوان مثلا فلها حجب لها الولد لانه اقوى واذا

الاول ان يقول وصية
الاولى
تصح
تأصيل

الاولى
الاولى
الاولى
الاولى

قوله اخوة ان اولادهم ليسوا كذلك وهو ظاهر اهافاده مزيادة
وقال ابن حجر وظاهر ان تعدد غير الراس ليس بشرط بل متى علم استقلال
كل بحياة كان نام دون الاخر كان كذلك والمراد اي بالاخوة في الاب
وقوله اخوة بضم الهمزة والمخاض مصدر وقوله من الذكور الخ بيان انه
اخوة وقوله على التقلب يرجع لقوله من الذكور وغيرهم جواب
عمائيل ان الاخوة جمع مذكر فكيف جمع مذكر من اي جهة اي
سواء كانت من جهة الاب او الام بشرط ان لا يكون من ذوى الارحام
وعبارة المنع وبه وجدة لم تدل بذكرين اثنين فان ادلت به كام
اي ام لم يثبت بخصوص القرابة لانها من ذوى الارحام كما في النوات
من الحدان كل حده ادلت بحض الامان او الذكور والامان الى الذكور
كام ام الام وام الى الاب وام ام الاب سواء كان معها ولد ام لا وسواء
كان معها عدد من الاخوة والاخوان ام لا وبنت ابن الخ وكذلك
بنات ابن مع بنت ابن اعلم من كافي التي قبلها اي قياسا على التي
قبلها عن يعصب بن الخ فمضب البنت اخوها فقط ومعصب
بنت ابن الاح وابن العم ومعصب كل من الاختين المذكورين اخوها
او يحجب حرمانا الى غير البنات فالجواب حرمانا في حق بنت الابن
الابن والبنات فأكبر حيث لم يكن لها عاصب وفي حق الاخت الشقيقة
الاولاد واولادهم الذكور والامان وكذلك الاب وفي حق الاخت الابن هو
والاشقاء من الذكور والامان على ما مر وقوله او نقصانا ظاهر مما تقدم
وباقى لمية فرع وارث اي بالقرابة الخاصة بخلاف غير الوارث كقول
وقائل والوارث بموم القرابة كولد بنت اهافاده م ر وقع في تفسير
للجلالين ان القرابة العامة كالخاصة وهو غلط فاحذر لمية فرع
وارث احترزه عن الولد الرقيق والقائل والكافر والتمسوا غلظا
يجمع الثمن مع الثلث ولا الربع في فريضة واحدة قال ابن الهيثم والفقهاء
للبرك لا يجمع ثلثا ولا ربعا وغير واقع ووجبه ذلك ان شرط الوارث

مكرر ان الذكور والامان اي معادلات
في ميزات المفضل لا يحجب الاخوات
نور

التمن وجود الفرع الوارث وشرط ارب الثلث عدمه والشرطان متباينان
فيلزم منه تباين الشرطين وكذا يقال في عدم اجتماع الثمن مع الربع
للزوجة والزوجات فان شرط الاول وجود الفرع الوارث والثاني عدمه
واما عدم اجتماع الثمن مع الربع للزوج مع ان شرط كل وجود الفرع
الوارث فلانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة في فريضة واحدة
لميتها ذلك سواء في الجميع كان الفرع في الزوج من الزوجة او من غيرها
وفي الزوجة من الزوج او من غيره في عدة الطلاق الرجعي باتفاق
الاية الاربعة سواء في مرض الموت او غيره اما البائن فلا تراث عندنا
مطلقا سواء كان الطلاق في مرض الموت او في غيره وتراث عند الخنفية
مالم تنقض عدتها اذا كان الطلاق في مرض الموت وعند الحنابلة ما مر
تزوج وعند المالكية وان اتصلت بارواح
من حال يقول اذا كثر عياله سمي به المعنى المذكور للمناسبة الظاهر
بينهما وقد اجعت الصحابة على القول لما جمعهم عمر مستشعلا القصة
في زوج واختين فاشار عليه العباس به اخذ ما هو معلوم فتم مات
وترك ستة وعليه لرجل ثلاثة ولاخر اربعة ان المال يجعل تسعة اجزا
ووافقه ثم خالفه فيه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما على ما ياتي اهافاده
م ر زيادة وهو زيادة الخرفة بعضهم بانه زيادة في السهام ونقص
ونقص من الانصبا وقوله من اسهام متعلق بفي وقوله على اصل متعلق
بزيادة وقوله بتدرفر منه متعلق بالنقص اي بحسب الفرض الذي
يخصه واذا اردت ان تعرف قدر ما نقص من نصيب كل وارث نسبت ما
زاد الى المسئلة يعولها ففي زوج واختين اصلها ستة وعالت لبعة
فاذا نسبت الواحد للربعة كان سبعا فيقال نقص من نصيب كل ربع
فنقص من نصيب الزوج سبع من كل سهم ومجموع ذلك ثلاثة اسباع
ومن نصيب الاختين سبع من كل سهم ومجموع ذلك اربعة اسباع ومجموع
الثلثة والاربعة هو الواحد الكامل الذي زاد واداروت ان تعرف قدر

التمن

ما زاد في المسئلة نسبت ذلك الزايد وهو الواحد في المثال المذكور لا اصل
المسئلة بدون عوله فيكون سدساً فقط عالت بسدسهما اي
عليهما بسدسهما بالمخاصة اي بسببهما فاذا كان على المفسر دون
لثلاثة الخصاص لواحد ثمانية واخر يانان واخر ياية ووجد
عنده دينار اخذ الاول نصفه والثاني ثلثه والثالث سدسه
ثلاثة وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها او عكس ذلك او ذكر
الوسط مع الزفي والتدري وانما عالت لانها من الاعداد الثمانية في
ما لم تنقص كسورها المنطقية عنها بل تساوتها او تزيد عنها ولا
شك ان كل واحد من تلك الاعداد كذلك مثلاً الاثني عشر لثلاثة
الكسور المنطقية اي الصحيحة النصف ستة والثلث اربعة والربع ثلاثة
والسدس اثنان ومجموع ذلك يزيد عليها والاربعة والعشرون لها من
الكسور النصف اثني عشر والثلث ثمانية والربع ستة والسدس اربعة
ومجموع ذلك يزيد عليها ايضاً والستة لها من الكسور النصف ثلاثة
والثلث اثنان والسدس واحد ومجموع ذلك مساو لها بخلاف غير
هذه الثلاثة من بقية الاصول فانها من الاعداد الناقصة وان كسور
المنطقة تنقص عنها مثلاً الاربعية لها من الكسور الربع واحد والنصف
اثنان ومجموع ذلك ثلاثة ناقص عدد ها وكذا البقية فالعدد قسمان
تام وناقص وضابطهما ما علمت واما الاصلان الزايدان في باب الجرد
والاخوة ومما الثمانية عشر والستة والثلاثون فلا يتصور فيها عول
لان السدس وثلث ما بقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع
وثلث ما بقي لا يستغرقان ستة وثلاثين الي عشرة هذه الغاية وما
بعد ها داخل في ما قبلها بل هي المقصودة وحدها في الثالث وهو ثلث
الى سبعة وعشرين وهذا على خلاف القاعدة من خروج المفسر بالي قال
سدي علي الاجموري وفي دخول الغاية الاصح لا تدخل مع الوحد ولا
وقد يقال محل القاعدة ما لم تكم قرينة على دخول او خروج والا عمل بذهب كما

منها

هنا كزوج واخيه غيرهم فلزوج ثلاثة وكل اخت اثنان فعالت
بسدسهما ونقص من كل واحد سبع ما ينطق له به اه شامخ
كم فيه ادخال الكاف على الضمير وهو لغة قال في الخلاصة
وما روي من غور به فني تركذاكها ونحوه الي
وعدل اليها مع قلتمار وما للاختصار وقوله وام لها السدس
واحد فعالت بثلثها وكزوج واخت لغرام وام وتسمى المباحلة
من البهل وهو اللعن ولما قضى عمر رضي الله تعالى عنه فيها بذلك
خالقه ابن عباس بعد موته فجعل للزوج النصف وللأم الثلث
وللاخت ما بقي ولا عول فقيل له التمس على خلاف رأيك فقال
فان شئنا واقلنح ابنانا وابناهم ونسبنا ونسبناهم وانفسنا وانفسهم
ثم تبطل فجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت مباحلة لذلك اه شامخ
المفج واح لام له السدس واحد فعالت بنصفها وقوله واخر لام
فعالت بثلثها وتسمى هذه الشريعة لانها لما رقت للقاضي شرع
جعلها من عشرة وتسمى امر الزوج بالخلاصة وبلغيم لكثرة سهمها العالي
ولكثرة الاقات فيها اه شامخ كزوج وام واخيه غيرهم للزوجة
ثلاثة وللأم اثنان وكل اخت اربعة وقوله واح لام له السدس اثنان
وقوله واخر لام له السدس اثنان اي الى سبعة وعشرين فقط فقوله
مرة واحدة وترايبتهما وتسمى بالبخيلة لذلك كبنين وابوين وزوجة
للبنين ستة عشر وللبنين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتسمى بالمبنية
لان عليا رضي الله تعالى عنه كان يخطب على منبر الكوفة فاذا خلا للحدس الله
يحكم بالحق فطعا ويجري بفتح الياء كل نفس عما تسمى والله المأب والرجعي
فسئل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارجع الا اي من غيرنا مل صار من المرأة
تسار مضي في خطبته ولا قال الشيعي ما رايت قط احسب من علي
اه افاده في شامخ بزيادة
معنى المحبوب ايربيان حجب المحبوب لان المذكور صريحاً في كلام المتن هو

فصل في الحجب

المحبوب وهو اي من حيث هو اصطلاحا ما لفته فهو مطلق المتع قوله
 من قام به سب الارث اشار به الى ان الاجنبي لا يسمى محبوا من تركه
 اجنبي اخر اي لا يسمى بذلك من حيث الجملة الخاصة اما من حيث
 الجملة العامة فيسمى بذلك لانه قام به سب الارث وهو كونه مملوكا
 محب حرمان وهو بالوصف يدخل على جميع الورثة بالشخص على
 النقص ما عدا الخمسة الابوين والولدين واولاد الزوجين فان هؤلاء
 لا يحجب حرمانا بالشخص محب نقصان ولا يكون الابا الشخص
 ويدخل على جميع الورثة وهو اما بالانتقال من فرض الى فرض كالام من
 الثلث الى السدس والزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع
 الى الثمن او الى نقصيب كالنصف مع اخيهما او من نقصيب الى نقصيب
 كالاخ او الى فرض كالجدة او من اخيهما فرض كالبنات او في النقصيب
 كالاخوات معهن فبده سنة اقسام ومدار الحجب على التقديم باحد
 امور ثلاثة وهي الجمة ثم القرب ثم القوة وقد اشار اليها المحقق في قوله
 فبالجدة التقديم ثم بقربه وبعدها التقديم بالقوة اجعلا
 فالجرح محب بالاب لتقديم جده وبن الابن بالابن لقربه والاخ للاب
 بالشفقة لقوته محب بالوصف ويدخل على جميع الورثة
 وقد شرعت لغيره ان كلامه في حجب الحرمان بالشخص خاصة
 من محب ومن محب به بينا الفعليين للجهول محب بالابن سواء
 كان اباه او عمه وكذا محب بابن ابن اقرب منه والجدة اي ابوالاب
 وان علا ما هو الام فمن ذوي الارحام وقوله بالاب كان الاول ان يقول
 كافي المنهج بم توسط بينه وبين الميت كالاب وابيه بالاخ لابوين
 وكذا باب وابن وان نزل محب ابن اخ لابوين باب وجدة ابية وان نزل
 وابن وابنه وان نزل واخ لابوين واخ لاب لانه اقرب منه محب
 ابن اخ لاب بمولا السفة وابن اخ لابوين لانه اقوى منه محب ابن اخ
 اخ لابوين بابن اخ لاب لانه اقرب منه محب عم لابوين بمولا السفة
 وابن

في ذكر الاخ والاب والابن والابنة
 التي تنقل من نصيب مع الغير
 نصيب بالغير

وابن اخ لاب لذلك ومحب عم لاب بمولا الثمانية وعم لابوين لانه اقوى منه
 ومحب ابن عم لابوين بمولا السفة وعم لاب لانه اقرب محب ابن عم لاب
 بمولا العشرة وابن عم لابوين لانه اقوى منه ومحب ابن ابن عم لابوين
 بابن عم لاب افاده في المنهج ومنه يعلم ان كلامه هنا فيه قصور لا يخفى
 وايضا كذا في الاولى وابناء بالانف لانه عطف على المرفوع
 لان المحاب فيما ذكر اقرب اي في الثلاثة الاول وقوله او اقوى كذا في
 الاربعة الاخيرة اي كل اشار به الى شمول الواحدة بخلاف قوله
 بالبنات ولذا افسر بقوله ثنتين فاكتر وكما يحجب بالبنات محب ابن
 بالابن الا ان يكون معهن اي مع كل منهن على ما مر في مسادس في
 الدرجة فالمراد بالمعية المعية في الدرجة كما يدل ذلك مقابلتها
 بقوله او نزل منهن وقوله ذكر ان ابن اخ ابن او ابن عم وقوله فيصين
 اي في اخذت معها الباقي بعد ثلثي البنات بالنقصيب ثنتين فاكتر
 وكذا ابوجدة معها بنت او بنت ابن معهن اي مساو لهن بخلاف ما
 لو كان نزل منهن وقوله فلا يحجب بن ويسمى بالاخ المبارك از لولاه
 لسقط وقوله بفرع الميت اي وان نزل
 في بيان من يقوم مقام غيره اي عند فقد ذلك الغير في الارث اي في
 مطلق الارث لا في خصوص ارث المفقود فلا ترد الجدة فانها كالام لكن
 لا تترك الثلث اصلا بل السدس لانه ليس له مع البنت مثلاها اي
 بل له النصف وليس له مع الاكثر مثل اثنتين اي بالابن اي والبنات
 فاكتر كالمثلث ما بقي اي لا يسمى ميراثا بذلك وان كان مثله في
 زوج وولدي ام وجدة اقول لا يحجب الاخوة ولا يحجب ام الابن اي
 لانها زوجته وان اشتركا في ان كلامه محب ام نفسه لانه ليس له في
 اي والا لانه محب في الشراكة وفي اجتماع الاخ الشقيقة مع البنت
 او بنت الابن وفي اجتماع الزوج مع الاخ الشقيقة فلا مشي للاخ فيما
 ذكر بالاخ الشقيق وبالعدد من الاخوات الاشقا لانه اقرب صوابه

فصل في بيان من يقوم مقام غيره

اقوى منهما لان درجتهما واحدة وحذفت الخذف به ما يقال لم
تذكر الفصل المذكور كما صلب ونص كلام الاصل فصل بنت الابن
كنت الصلب عند فقد هار لها مع بنت الصلب السدس فكله الثلثان
فان كان هناك بنتا صلب لم يكن لبنات الابن شي الا ان يكون في حيز
او اسفل منهن ذكر في بعضهن ومثله الاخيت للاب مع الاخيت للابوة
قلت الا انه لا يعصمها الذكر السافل عنها واسد اعلم اه لعله الخ
اي فلس خذفه سهوا وفيه اعتراض على اصله
في بيان عدد اصول السائل لو اسقط لفظ عدد لكان اولي لانه كما
يسوي عدد هاتين اي بقوله اثنان الخ مسائل الفرائض الاضافة
للبيان اي مسائل هي الفرائض لما مر من ان الفرائض هي مسائل تسمى
الموارث وهي المنزج لها فليس المراد بالفرائض الاضبا سبعة
اي بالاتفاق وهي التي ذكرها الرجبي فلا يرد الاصلان الاثنان للاختلاف
فيها اثنان واربعة الخ لورثتهما على حسب الوجود الخارج في نقار
اثنان وثلاثة الخ الا انه راعى كون الاربعة ضعف الاثنان فذكرها
عقبها والثمانية ضعف الاربعة فذكرها عقبها وهكذا فضايط
السبعة المذكورة ان تقول الاثنان وضعفها وضعف ضعفها
والثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعف ضعفها
باعتبار متعلق بسبعة اي انما كانت سبعة باعتبار محارج الفرد
انفراد او اجتماعا فالانفراد في خمسة والاجتماع في اثنين الاثنى عشر
والاربعة والعشر ولا اجتماع الربع والسدس والربع والثلث في الاول
والسدس والثلث والثلث والثلث في الثاني وان لم يجامع الثلث الثلث
في فرضية لان المدار هنا على كون ذلك العدد حاصل من اجتماع الفرد
المفردة وان لم يوجد ذلك في فرضية ومخرج الفرض الخ الفرض هو
الكسر كالثلث ومخرج العدد كالثمانية وقوله بل الكسر مطلقا اي سواء
كان فرضا او غير كالخمس والسبع والعشر فانها ليست فردا ومحارجها

عدد اصول السائل

ما

ما ذكره فالفرض اخضر من مطلق الكسر واحدة اي اسم الواحد
منه اذا نسب للعدد وهو ولد الكسر كالثلث فان مخرجه من ثلاثة
واذا نسب الواحد لها كان اسمه ثلثا وهو اسم ذلك الكسر وعبار
المنج والمخرج اقل عدد يقع منه الكسر وهو مخرج لما هنا
وهكذا اي والسدس من ستة والثلث ثمانية لان اقل عدده نصف
صحيح اثنان وكذا البقية قال الرجبي وكلها مشقة من اسم العدد
الا النصف فانه من الناصفة لتناصف التسمين واستولها اوله
اريد ذلك ليقبل ثلثي بضم اوله كثلث وباعداه اه فان كان في المسئلة
لذلك انه قال هذا اذا كان في المسئلة فرض فقط فان كان فيها فرضان
كزوجية وام وعم عند تماثل المخرجين اي اتحادهما كنصفين في بنت
واخت لغير ام وحاصلة انه ينظر بين الزوجين باربعة انظار وقد ذكر
وعند تدخلكم الخ وشرط التدخل ان لا يزيد الاقل على النصف
وضابط المتدخلين انهما اللذان يعني اصغرهما اكبرهما بطرجه بدوين
فاكثر باكثرهما بالثلثة او الموحدة كسدس وثلث في مسئلة ام واخ
لام وعم فانها من ستة وكذا يكتب في اي باكثر وفصل ذلك بكذا لانه
ليس فيه تدخل اذ ثلث الباقي ليس واخلا في الاربعة مع انه يكتب بالاكتر
وهو الربع عن الاصغر وهو الثلث فتكون من اربعة ناصلا ويصح ان
تعتبر البنات بين مخرج الربع وثلث الباقي فتقع من اثني عشر ومخرج
بالاختصار الى اربعة ويكون ذلك نصحي او كمن تولى تطويل الحساب
في زوجية وابوين وهي احدي الفرائض وعند توافقها بان
لم بينهما العدد ثالث كسدس وثلث في مسئلة ام وزوجية وابين فاصلها
اربعة وعشرون حاصل ضرب وفق احدهما وهو نصف الستة او
الثمانية في الآخر وعند ثباتها بان لم بينهما الواحد ولا يسمى في
علم الحساب عددا بمضروب احدهما في الآخر كثلث وربع في مسئلة ام
وزوجية واخ لغير ام فاصلها اثني عشر حاصل ضرب ثلث في اربعة

هنا انما يذكر عند تعدد الفرض
الا على انما يذكر عند تعدد الفرض
باربعة انظار لان النظر
بين الفرضين واما النظر
بين الفرضين في الانكسار
الروسي فسياتي في الانكسار
على فرضين فانه اه

وزاد بعضهم الخ مقابل قوله فلا اصول عند المتقدمين سبعة على ما مر من
 ان المراد سبعة متفق عليها وغير بعضهم المتأخرين اي بعض المتأخرين
 كما في كتاب النجاشي وهو ابو النجاشي وعبارته في زاد متاخر الاصحاب اصيلين
 اخرين في مسائل الجد والاخوة حيث كان ذلك الباقي بعد الفروع
 خبره ثمانية عشر كجد وام وخمسة اخوة لغرام لان كل عدد كجد
 صحيح وثلاث ما بقي هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وام
 وجد وسبعة اخوة لغرام لان اقل عدد له ربع وسدس صحيحان
 وذلك ما بقي هو السنة والثلاثون وصوب الميولي والامام هذا
 واختاره في الروضة لانه اخبره ان ذلك ما بقي فرض مضموم لغیره
 فلتكن الفريضة من مخرجها كما في زوج وابوين هي ستة اثنا عشر
 ضم ذلك الباقي للنصف كانت من اثنين ونصف من ستة ونوع في الاصل
 بان جمعا جعلوها من اثنين وعيند الامام عن القدماء بانها جعلوا
 ذلك نصفها الوقوع الخلاف في ذلك الباقي والاصول انما هي موضع
 الجمع عليه ام تقدم في كلامه ان المتأخرين من بعد النجاشي وبيان
 كون ذلك نصفها ان الباقي من مخرج السدس بعد النجاشي منه خمسة
 وهي ليس لها ثلث فانكسرت على مخرج الثلث ثلاثة فنضربها في الستة
 يحصل ما ذكره وكذا يقال في السنة والثلاثين يلقي من مخرج الربع والربع
 وهو اثني عشر ربعه وسدس سبعة يبقى سبعة ليس لها ثلث فانكسرت على
 مخرج الثلث ثلاثة فنضرب في الاثني عشر يحصل ما ذكره والمتأخرون
 امتنعوا عن هذا العمل لما فيه من التطويل لسدس وقوله بعد ربع
 باللام فيها لا بالكاف لانهما ذلك ان الثمانية عشر تكون لغیر السدس
 وما عطف عليه وان السنة والثلاثين تكون لغیر الربع وما عطف عليه
 وليس كذلك بل هما مختصان فيما ذكر كما يدل له كلامه في كتاب النجاشي حيث
 قال ثمانية عشر اصل كل مسألة فيها سدس وثلاث ما بقي كام وزوج
 واخوة وضعفها اصل كل مسألة فيها ربع وسدس وثلاث ما بقي كزوجة
 وام

وام وجد واخوة اه والظاهر ان اللام الاختصاص كالتي في قوله
 السبع للذات وفي اكثر النسخ بالكاف ويمكن جعلها استقضاية فلا
 فلا تخالف نسخة اللام وتلك ما بقي اي وما بقي وكذا ما بعد
 وسبعة اخوة لان اي او اشقا ولو قال لغرام كما تقدم في عبارة مرد
 لكان اوفي فكل فريضة اي مسألة وهذا ينزع على الاصول السبعة
 المذكورة وجملة ما فرعه علمها اربعة عشر مثالا واخت لا ب اي او
 شقيقة ولو قال لغرام لكان اوفي وقوله فاصلها اثنان خبر كل فريضة
 الخ كبنين واخ لاني مثله الشقيق اما لام فيسقط بها
 فاصلها ثلاثة اي في المسائل الثلاث وهذا في قوله او فيها ربع وما
 بقي فاصلها اربعة وكان ينبغي ان يزيد ايضا او فيها ربع ونصف وما
 بقي كزوجة واخت لغرام وعم ولكن تركه لذلك ليس كترك الاصل
 المقرب على اصل اربعة وتركه الاصل اي الشقيق وقوله او غيره
 كالعم اذا لا يتركه المقرب على جميع الاصول فاصلها ستة راجع لا
 مسائل وقوله فاصلها ثمانية راجع للثلاث مسائل او فيها ربع
 وسدس اي وما بقي كما مر وهذا شريع في الاصيلين المركبين
 مضروب وفق الخ في مثاله وفي غيره ما يناسبه كما مر اقول
 هذا كله اي ما ذكر من الامثلة وهي اي المسائل اي اصولها عدد في
 كابدل لذلك عبارة النجاشي ونه ونه ان كانت الورثة عصبات فم
 المتركة بينهم بالسوية ان تخصوا كورث ثلاثة بنين او اناثا كثلاث
 نسوة اعتقن رفقابا بالسوية بينهم فان اجتمعوا اي الصنفان
 من نسب قدر الذكر اثنين ففي ابن وبنيت يقسم المترك على ثلاثة
 للابن اثنان وللبنات واحد واصل المسئلة عدد ورثهم اه
 الذكر اثنين انما لم يورد الانسان بذكر لانه لا يطرده اذ قد تكون الورثة
 ثلاث بنات واحا ولو قدر الانثيان بذكر ليعقب واحدة بخلاف العكس
 فانه مطرد في كل صورة في النسب متعلق بفرض وحده او به وبعده

ربع
 فاصلها
 لا بد من
 شيئا

الروس وقوله لا في الولا اما فيه فهو بقدر الاموال لا عدد الروس وقوله
نعم ان تفاوتوا كان الا في ان يفرع على قوله لا في الولا بان يقول فلو
تفاوتوا في الخ وكان احدهما في الامتنين من يخرج من فيه زائدة
وقوله ستة اي لدخول يخرج النصف والثلث في السدس فلهذا حجة
النصف ثلاثة ولصاحبة الثلث اثنان ولذا ذكر صاحب السدس
واحد فهو لم يسا والاني فضلا عن تفضيله عليهما
سمى بذلك لكون المقصد منه سلامة الحاصل لكل
وارث من الكسر وهو ناشئ عن التاصيل غالبا وقد يتحدان كما في مسألة
زوج وابوين التي هي احدى الفروين صحتها حال من نصيب
فاذا قامت المسئلة اي وحدت وحفظت على جنس اي على فريق
صحت من اصلها بلا عول كزوج وثلاثة بنين فنقص من اربعة لكل
منهم سهم وكروية وسبع بنين فنقص من ثمانية لكل سهم فلو خلف
للمثال للعول وتسمى هذه المسئلة ام الارامل لان الورثة كلهم كانوا
فقرا وعزبا وام الفروج بالجم لان كلهم كانوا نسبا والدينارية الصغرى
لان التركة فيها كانت سبعة عشر دينارا صحت من سبعة عشر بالمولود
اي واصلها اثني عشر لان فيها سدسا للجدنين وربعا للزوجات
وبين يخرجها توافق بالنصف فيضرب وفق احدهما في الاخر فنقص
مما ذكر للجدنين السدس سهمان وللزوجات الربع ثلاثة وللأخوان
للام الثلث اربعة وللأخوات للاب الثلثان ثمانية فيفعال فيها
خمس ووضيب كل فريق منقسم عليه فنقص من اصلها بالعول
وان انكسرت الفريضة اي السهماء على جنس اي فريق وهو اقل ما
يحصل عليه الانكسار واكثر ما يحصل عليه ذلك اربعة اجناس عندنا ولا
يزيد على ذلك وسياتي ايضا في ذلك وحاصل ما ذكره ان سهام
المسئلة ان انقسمت على الورثة فذا لظاهر وانكسرت على صنفين
يسمى به فان باينته ضرب عدده في اصل المسئلة بلا عول او به وان
وافقت

وافقت فوفقه بضرب فيها فما بلغ صحت منه او انكسرت على صنفين فاكثر
نظر بين الروس والسهماء بنظر بين التوافق والتباين لا التماثل لانه لا
انكسار فيه ولا التداخل لان الروس ان كانت واحدة في السهماء فكل واحد
او بالعكس فالرد للوفق احضر بين الروس بعضها مع بعض باربعة
انظار كما سيدكره في الفصل الا في والنظر ان السابقان يرجعان الى
ثلاثة لان السهماء اما ان تباين كل فريق او توافقا او تباين البعض
وتوافق البعض الاخر فنضرب الثلاثة المذكورة في اربعة يبلغ اثني عشر
صورة وعبارة ثم المنهج وحاصل ذلك ان بين سهام الصنفين وعدده
توافقا وتباينا وتوافقا في احدهما وتباينا في الاخر وان بين عددهما
تماثلا وتداخلا وتوافقا وتباينا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة
اثني عشر اه وقد يتوفى الشنشوري على الرحمة امثلتها
ضرب عدده اي عند التباين والا فوفقه كما سياتي في المثال وكان الا في
لان يد كوزل ولا يقال ان قوله الا في بلارد الخ يرجع لهذا ايضا لان
ذاك في النظر بين الروس بعضها مع بعض وما هنا في النظر بين ما بين
السهماء في اصلها بلا عول كزوج واخوين شقيقتين اولاد هي من
اثني للزوج واحد يبقى واحد لا يقع قسمته على الاخوين ولا موافقة
فنضرب عددهما في اصل المسئلة سبع اربعة ومنها فنقص وكام واربعة
اعمال لغيرهم هي من ثلاثة للام واحد يبقى اثنان يوافقان عدد الاعمال
بالنصف فيضرب بنفسه اثنان في ثلاثة فنقص من ستة وقوله وبعبارة
ان عالت كزوج وخمس اخوات شقيقتان اولاد هي من ستة وقوله الى
سبعة ونقص بضرب خمسة في سبعة من خمسة ثلاثة اثنين وكزوج وابوين
وست بنات هي بعولها من خمسة عشر ونقص من خمسة واربعين اه
من ثم المنهج بلارد الخ هذا ان رجع الى الاجناس لم يصح لما علمت من
ان النظر فيها بالنسبة الرابع الى السهماء معها يصح ايضا لقولهم
اضرب الحاصل الخ اه في ل وهو غير مناسب وذلك ان ضرب بعضها

ما

في بعض لا يثنائي المافي هاتين الصورتين التوافق والتباين واما التماثل
الاخران اعني التماثل والداخل فلا ضرب فيهما بل الاول يكفي فيه باحدهما
والثاني باكثرهما كما اشار اليه بقوله بعد هذا ان لم تتداخل الاجناس على
ما سبق في كلام التمام المذكور راجع الى الاجناس وقوله في لم يصح للفرود
اذ لا قصور في كلام التمام ايضا علمت ثم ضرب الحاصل في اصل المسئلة
بلا عول كثنني عشرة بنتا واربع اخوة اشقا اولاب اصلها من ثلاثة
للبنات اثان على اثنتي عشرة لا تنقسم وتوافق بالنصف فير دال اثني
عشر لنصفها ستة وتنظر في السنة والاربعية تجد بينهما موافقة لانها
فتضرب بنصف احدها في كامل الاخر ياتي عشرون وهو جزء السهم بضرب
في ثلاثة يستعمل ثلاثين ومنه تقم ركنا ثلاث بنات وجدتين او غيرها
سنة للبنات اربعة على ثلاثة لا تنقسم وتباين ولجدتين واحد على
اثني لا تنقسم وتباين وللم واحد منقسم عليه وبين عدد الثلاث
بنات ولجدتين تباين فيضرب احدهما في الاخر والحاصل في اصل المسئلة
بستة وثلاثين وبموطها ان عالت كام وثمانية اخوة لام واربع غيرة
اختالاب هي من ستة ويقول الى سبعة للام واحد منقسم عليهما وللأخوة
للأم سهمان يوافقان عددهم بالنصف فير د لنصفه اربعة وللأخوة
اربعة اسهم توافق عددهن بالربع فير د لربعه ستة ثم تضرب بنصف
السنة في كامل الاربعية او العكس يحصل اثني عشر والحاصل في اصل
المسئلة يحصل اربعة وثمانون ومنه تقم وكام وثلاثة اخوة لام
وخمسة اخوات لاب هي من ستة ويقول الى سبعة للام واحد منقسم
عليهما وللأخوة للام سهمان يباينان عددهم وللأخوات اربعة اسهم
كذلك وبين عدد الأخوة والأخوات تباين فيضرب احدهما في كامل
الاخر خمسة عشر والحاصل في سبعة بمانية وخمسة ومنه تقم وبا
سلكته في التمثيل ارجى مما سلكه بعضهم هنا هذا اي ما تقدم
ضرب بعضهما في بعض ثم ضرب الحاصل في اصل المسئلة ان لم تتداخل

لا

الاجناس اي ولم تماثل وقوله ولا اكفي بالاكثر اي عند التداخل وباجد
اي عند التماثل ولو قال ذلك كان ارجى وما اطلال به قال هنا الحاجة
اليه فمثال التداخل ام وثمانية اخوة لام وثمان اخوات لاب اصل المسئلة
وتقول الى سبعة للام واحد منقسم عليهما وللأخوة للام اثان لا ينقسم
عليهم ويوافقان عددهم بالنصف فير د الى نصفه اربعة وللأخوات
للأب اربعة لا تنقسم وتوافق عددهم بالربع فير د الى ربعه اثني عشر
ومما د اخلاف في الاربعية فيكفي فيها وتضرب في اصل المسئلة بالقول
ببلغ ثمانية وعشرين ومنه تقم ثم تقول من لثنني من اصل المسئلة
بموطها اخذ مضر وباني اربعة ومثال التماثل ام وسبعة اخوة لام
وثلاث عشرة اختا لفرام هي من ستة ويقول الى سبعة للأخوة سهمان
يوافقان عددهم بالنصف فير د الى ثلاثة وللأخوة اربعة توافق
عددهن بالربع فير د الى ثلاثة ويضرب احدي الثلاثين في سبعة تبلغ
احدي وعشرين ومنه تقم وضرب اي الاكثر مما ذكر في بقوله
كان الاولى اسقاط ذلك او التمام بان يقول ولو بقوله لا فتضاكلا
ان المضروب في الاصل بلا عول لا يسمي جزء السهم وليس كذلك
جزء السهم منقول بسمي اي نصيبه اي النصيب الذي حصل كل سهم
من اصل المسئلة يقول اوردونه فالذي حصل كل سهم منها هو ذلك
المضروب فلو خلف تقرب على قوله وان انكسر في الفرضية على
جنس واحد وترك التقرب على قوله او جنسين وقد تقدمت
امثلة ذلك ومثال الانكسار على ثلاثة اجناس جدتين وثلاثة اخوة
لام وعين اصلها ستة وتقم من ستة وثلاثين وعلى اربعة اجناس
زوجتين واربع جدات وثلاثة اخوة لام وعين اصلها اثني عشر وتقم
من اثني عشر وسبعين وتقدم ان الانكسار لا يزيد على ذلك لان الورثة
في الفرضية لا يزيدون على خمسة اجناس كما علم مما مر في اجتماع من يوت
من الذكور والامات ومنها الاب والام والزوج ولا تعد فيهم ويخلف الزوج

للأم واحد منقسم عليهما



والاخوة للام اثنان على اثني عشر موافقان عددهم بالنصف فترجمهم
لنصفهم ستة ولا عام ثلاثة على ستة وثلاثين توافق عددهم بالثلث
فترجمهم لثلثهم اثني عشر ثم تضر بها في اصلها ستة يبلغ اثنان وسبعين
ومنها تصح فعلى اكثرها بالثلثة او الواحدة وهو الاثنى عشر في المثال
يقتصر ولا ينظر للموافقة كما رجة وستة وعشرين وصورها اربع جدا
واثنى عشر اخلاص وعشرة اعوام اصلها ستة للجدان واحد على اربعة
مباين فبقي عددهم والاخوة للام اثنان على اثني عشر موافقان عددهم
بالنصف فترجمهم لستة ولا عام ثلاثة على عشرة مباينة فبقي عدد
وبقي الاربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب بنصف الاربعة في
الستة او بالعكس باثنى عشر وبين الاثنى عشر والعشرة موافقة بالنصف
فتضرب بنصف احدهما في كامل الآخر يبلغ ستين وهي جز السهم تضرب
في اصل المسئلة ستة يبلغ ثلاثمائة وستين ومنها تصح فتقول كل
لدي من اصلها اخذه مضروبا في ستين فعلى الوفاق اي على الحاصل
من ضرب الوفاق وهو في المثال المذكور ستون لانها الحاصلة من ضرب
الوافاق بعضها في بعض واحد بعد واحد وما قاله قل هنا من انا
ثلاثون من ضرب ثلاثة في عشرة او ستة في خمسة فهو سهو وسكت
عن الانكسار على اربعة اخصا لانها يقاس على ما ذكره وقول قل لما مر
فيها فرد اليس في محله لان ذاك في الانكسار على اكثر من اربعة وكل ما
اقتصر عليه مما ذكره يضرب في اصل المسئلة فيحصل التصحيح كما رجة
وسنة وصورها اربع جدان وستة اعوام اصلها ستة للجدان واحد
على اربعة لا ينقسم ويباين فيحفظ روسه من اربعة ولا عام خمسة على
ستة لا ينقسم ويباين ايضا فيحفظ روسه من ستة وبين الاربعة والستة
موافقة بالاضاف فتضرب بنصف احدهما في كامل الآخر يحصل
اثني عشر هي جز السهم فتضربه في اصلها ستة باثنى وسبعين ومنها
تصح وهذا المثال للموافقة مع مباينة كل فرقي لسهامه وما في الشئ مثال

والمباينة
في الوفاق
والاخر

فصل في بيان المسئلة

للموافقة مع مباينة بعض الفرق لسهامه وموافقة البعض الآخر
في بيان المسئلة اي بيان معناها وكيفيتها العمل فيها وهي اي لغة
وسيدكر معناها اصطلاحا والمفاعلة لتت على ما يالان المتلخ واحد
وهو الثاني مثلا وان كان منسوخا لآخر كما اذا كان هناك ميت ثالث
فان مسئلة كل مسئلة للمباينة مع كون الثانية مسئلة للاولي وهذا لا
يقتضي ان المفاعلة على ما بالعدم كون الاولي مسئلة للثانية وهو
الازالة الخ يقال نسخت الشمس الظل زالة وهذا الامر منسوخ بكذا
اي مغير به ونسخت الكتاب اي نقلته كالكالة المعنى المراد وهو
الاصطلاح الا في لازالة او تغيير ما اي العدد الذي صحته منه الاولي
وخصهما بالعدد وخص الانتقال بالمال لعله لكون ذلك اظهر والا يوضع
اعتبار الانتقال في العدد لا انتقاله فما صحته منه الاولي الى ما صحته منه
الثانية واعتبار الازالة والتغيير في المال باعتبار المالك او المالك
موت الثاني بالالسببية اي بسبب موت الثاني ان انقسمت سهام الميت
الثاني من الاولي على مسئلته وقوله او بما صحته منه الثانية اي ان لم
تنقسم سهام الميت الثاني من الاولي على مسئلته هي اصطلاحا
اي في اصطلاح الفرضيين اما في اصطلاح الاصوليين فهي من النسخ
وهو رفع حكم شرعي باثبات آخر ان لا تنقسم في عبارة تساهل
والاصل ذوات لا تنقسم لانها اصطلاح اسم المسئلة المصحح الجامعة
للمسئلة الاولي والثانية الحاصلة بسبب موت الثاني وهذا المعنى
وجد فيه جميع المعاني اللغوية وظاهرة انها اصطلاح اسم لعدم
القسمة الخ وذلك لا يوجد فيه شيء من المعاني اللغوية ولذا قال الفيلسوف
هذا التعريف لا يوافق شيئا من المعاني السابقة الا ان يراد ما تضمنه المذكور
على بعد فتأمل التركة الوجه جعل لامها للمجنس اي ما يسمى تركة لكل
ميت والا فما يخص الميت الثاني ليس تركة للاول وهكذا الا ان يراد اعتبار
ما كان وكذا يقال في الورثة فتأمل احوال وفيه نظرا لانه لا حاجة الى عمل

التركة على تركة الميت الاول فقط المخرج الى ان المراد التركة باعتبار ما كان
 بل المراد ما يعم تركة الميت الاول والثاني كما يفيد اول كلامه ففيه ضرب
 وقوله وكذا يقال في الوارث اي ان المراد الوارث باعتبار ما كان اي
 بالنسبة للميت الاول فقط وان كان مورثا بالنسبة لمن بعده وهذا امر
 ظاهر لا حاجة الى التنبية عليه فتصح فريضة كل ميت اي مسئلة
 سواء الميت الاول او من بعده وسواء كان ورثة الثاني هم ورثة الاول
 او بعضهم ليس ورثة الاول ونصحيح المسئلة الثانية مثلا لا يكون الا
 بعد معرفة ما يخص ذلك الميت من الاول وهكذا وسكت عن ذلك المص
 لظهوره وقول قل ان ظاهر كلامه ان تصحيح مسائل الموتي قبل معرفة
 حصصهم من قبلهم وتقديره في الشئ ذلك بخلافه لو لم يدر في محله اذ لم
 يتقرر لمعرفة حصصهم من قبلهم اصلا لما مر ثم نصيب اي ان تصحيح
 الى الضرب والنصحيح والا فقد تكون سهام الميت من الاول منسقة على
 مسئلته فلا تحتاج لما ذكر بل تصح المسئلان مما صحت منه الاولى كما
 ياتي وقوله بعضها اي الفريضة اي جنبها الصادق بالمعقد اذ
 المضروب هو الثانية في سهام الميت من الاول وظاهره ان المضروب
 والمضروب فيه هو الفريضة الواحدة وليس كذلك وهذا السهم مما
 قاله قل وعبارته قوله بعضها في بعض صريح كلامه ان الفريضة الواحدة
 لكل ميت يضرب بعضها في بعض وهو لا يستقيم اذ ليس المضروب الا فريضة
 ميت لاحق في فريضة ميت قبله اي يضرب مسئلة الثاني جميعها او بعضها
 في مسئلة الاول وهكذا فالوجه ان يرجع الضرب الى الفرائض المفهومة من
 المقام ويراد بالبعضين فريضتان معهودتان وصريح كلامه ان
 الضرب يكون مع الانقسام وهو غير مستقيم ايضا كما لو خذ من كلامه في
 ثم ذلك فتأمل وانهم اهل السابق فيه ان الذي سبق هو الاختصار
 بين السهام بعضها مع بعض او الروس بعضها مع بعض والاختصار
 المقصود هنا هو الاختصار بينهما معا وذلك فيما اذا كان بين فريضة
 الثاني

الاول
 قوله
 في السهام
 في السهام
 في السهام

الثاني وسهامه من الاول موافقة فان الاختصار ان يضرب وفق الثانية
 في الاول وهذا لم يسبق الا ان يقال انه قد سبق في عموم المتن في قوله
 بين الروس وان قصره الشئ على احدي الصورتين كما مر ويقال ان قوله
 السابق صفة لمخدوف تقديره الاختصار بالعمل السابق وهو ضرب
 البوق عند التوافق وذلك اي بيان ذلك ان المسئلة اي العمل
 فيها والباقي قولهم بان يحفل للتصوير وقوله اصلا اي فاعادة جاعة
 فذلك مبتدأ والخبر مخدوف اي ظاهر لا يحتاج الى عمل وضرب
 والجملة جواب الشرط والا اي ان لم يقع قسمة تضبيب من الاول
 على مسئلة فالعمل كما في الانكسار الخ وذلك العمل هو ضرب الوقت
 عند التوافق والعمل عند التباين بعد النظر بالنظرين المذكورين بين
 تضبيب الميت ومسئلته فيجعل تضبيب من الاول كسهمه بالترقي
 ومسئلته كالفرقي وان كان بين تضبيب ومسئلته موافقة ضرب
 وفيها في الاول او مائة ضرب كما فيها قسمة اي ما حصل وقوله
 فمن له اي فقل من له الخ على عادة الفرضيين في القسمة ضرب اي
 ذلك الشئ له فالرابط بين المبتدأ والخبر مخدوف وهو قولنا له واما
 العايد على من فهو مذكور في قوله له ما ضرب فيها وهو كل الثانية او
 وفيها في جزئيهما في تسميته جزئيهما نظرا لان جزء السهم ما
 ضرب في المسئلة الان يقال انه لما ضرب فيه سهام كل وارث من الثانية
 فكانه ضرب جميعها والضرب نسبة من الجانبين فسماه جزئيهما
 الاعتبار ولو اسقطه في الموضعين كان اولي كما صنع في المنهج كما صلبه
 وعبارته ومن له شئ من الاول اخذه مضروبا فيما ضرب فيها من وفق
 الثانية او كلها ومن له شئ من الثانية اخذه مضروبا في تضبيب الثاني
 من الاول او وفيها تضبيب مورثة اي عند مائة التضبيب قوله
 في الاول اي المسئلة الاولى مسئلته هو وقوله او وفقه بالترقي عطف
 على تضبيب والضرب راجع لما في او وفقه ذلك التضبيب عند التوافق

والابن اي من غير ذلك الزوج لاجل ان لا يكون الزوج وارثا منه او منه لكن
قام به مانع كقتل يمنع ارثه من ذلك الابن فصحة قوله عن ثلاثة بنين والاولاد
عن ثلاثة بنين واب الاول من اربعة اي يخرج فرض الزوج لزوجها واحد
والابن ثلاثة تنقسم على مسئلة اي لانها من ثلاثة عدد روي الورثة
والثلاثة سهام الابن تنقسم عليها الكل ابن واحد بنان مسئلة لان
مسئلة من عدد روي الورثة خمسة وهي بنان الثلاثة فتضرب الخمسة
في الاربعة التي هي المسئلة الاولى ومن له شيء من الاولى وهو هنا
الزوج يضرب له سهم في خمسة فله خمسة ومن له شيء من الثانية وهم
البنون فيضرب كل منهم واحد في ثلاثة سهام مورثة فله ثلاثة فيجمع
له خمسة عشر تضم خمسة الزوج فتكمل العشرون التي هي الجامعة اقول
عن ستة بنين فمسئلته من عدد روي سهم ستة وهي توافق سهامه الثلاثة
بالثلث فيضرب ثلثها وهو اثنان في اربعة بثمانية فالزوج له واحد من
الاولى يضرب في اثنين باثنين ويضع ستة مقسومة على بنين الستة
وهو اى الوقف اثنان وقوله من ثمانية وهي الحاصلة من ضرب الوقف المذكور
في الاولى وهي اربعة مسئلة الزوج والابن كاسر وهو اى جزء السهم اثنان
وقوله وهو اى الوقف واحد وفي تسمية ذلك جزء السهم ما تقدم
في بيان المشتركة اي بيان صورتها وحكمها وعملها بفتح الراء المندة
ويقال لها ايضا المشتركة بالثنا وقوله اي المشتركة فيها اي فهو من باب الخلاف
والا يصال واركانها زوج وصاحب سدس من ام او حدة وصاحب
ثلث من اولاد الام وعصبة شقيق فما في كلام المصنف مجرد مثال بين اولاد
الابوين اي اذا كانوا عصبة كاسر ولود كورا وانما الا ان كانوا انا فقط ام
ول محازاي لان الشرع حقيقة هو الشارع واخ لابوين اي ولو
مع من يساويده من الاخوة والاحوات الا انه يختلف النسخ للزوج
النصف الذي في ستة كما علم مما مر للزوج ثلاثة وللأم واحد ولولدها
اثنان يشاركها الاخ فيها فيحتاج الى توضيح لان الاثنين لا تنقسم على ثلاثة
فهو

فهو من الانكسار على فروع مع المبانة فيضرب عدد في اصلها فتص
من ثمانية عشر للزوج تسعة وللأم ثلاثة ولكل من الاخوة اثنان فان
كان مع الاخ اخت صححت من اثني عشر ولا تفاضل بينه وبينها افاذ ه
م بقرابة الام فباخذوا كواحد منهم الذكر والانثى بيان في ذلك لا يشك
في القرابة التي ورثوا بها وهي بنوة الام فقرابة الاب غير مقتضية لامت
وتسمى بالحجارية لانها وقعت في زمن عمر رضي الله عنه فاحرم الاستقا
فقالوا هب ان ابانا حار كذا من ام واحدة فشارك بينهم وروي
ان عمر هو القائل ذلك وروي انه قضى بدمع فلم يشرك ثم شرك
في العام الثاني فقبل له انك اسقطته في العام الماضي فقال ذلك
على ما قضينا وهذا على ما قضى وتسمى بالمندرية لانه سل عنها وهو
على المنبر وروي هب ان ابانا كان حجر املقي في اليم فله ذلك تسمية بالحجزة
وباليمية افاذه م ركن في تسميتها بالمندرية كما قال شيخنا الحنفى
منارعة لان المندرية هي التي سل عنها سيدنا على كما تقدم كان الجميع
اولاد ام اي من حيث الارث ولا تلغى قرابة الاب في غيره فلو كان هناك اخت
لا لم يترك لانها محجوبة به لانه شقيق اهل قال التي ورثوا بها الزوج
فالاخ في هذه وارث بافرض فله مثل انثى من اولاد الام ولو كان معه اخت
او اكثر فكل واحد مثله او ذكر او اكثر والنوعان فكذلك ويختلف النسخ
باختلافهم اقول كما لو كان الخخوخ لام هو ابن عم مع زوج واخت
لا فله السدس بقرابة الام وبنوة العم محجوبة بالتوافق الفروض وصورتها
امراة تزوجت باخوين وامت من اخدها باين ومن الاخرينيت ولهذا
بنيت من غير امها ثم تزوجت البنت الاولى وامت عن زوجها واختها
لا بها وابن عمها الذي هو اخوها من امها ففصونته تساقط ولا يورث
الا بقرابة الام سقط اي واسقط من معه من احواله المساريات
له ويسمى الاخ المشوم ولو كان بدل الاخ اخت لابوين اولاد فرض لها
النصف او اكثر فالثلثان واعيلت المسئلة وخرجت عن كونها مشتركة

او خنثى فيقدر ذكره هي المشتركة وتقع من ثمانية عشر كما مر ويقتدر
 انوثته بقول الى تسعة وبينهما نكاحا فيصحبان من ثمانية عشر فانقسم بها
 على كل من المستلذين يخرج جرسهم بها ثم يقرب نصيب من له شيء منها فيه
 ونقطه اقل النصيبين وتوقف الزائد عليه وحس المسئلة الاولى واحد
 والثانية اثنان فقل من له شيء من الاولى ضرب في واحد ومن الثانية
 ففي اثنين والاضرب في حق الخنثى ذكره وفي حق الزوج والام انوثته
 ويستوى في حق ولدي الام الامان فاذا قسمت لفضل اربعة موقوف
 بينه وبين الزوج والام فان كان انثى اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة
 والام واحدا
 وفيه خلاف منشر بين الصحابة ومن لم يقطط الكلام فيه حتى قال
 عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما اجراكم على قسم الحد اجراكم على النار وقال
 من سره ان يفتح جرائم جدم عمر وجهه فليقتض بين الحد والاخوة
 وقال ابن مسعود سلوني عما شئتم من عضلكم ولا تسألوني عن الحد
 والاخوة لاحياء الله ولا يباه وخالفه الجماعة على عدم اسقاطه
 ثم ذهب كثير من الصحابة واكثر التابعين انه يجزئهم كالأب وذهب
 اليه ابو حنيفة واختاره جمع من اصحابنا وقال الائمة الثلاثة كلهم
 من الصحابة انه يقاسمهم على تفصيل حاصله انه اما ان يكون معه
 ذوفرض اولو على الاول والاحظ له اما السدس او ثلث الباقي والثلث
 او السدس مع ثلث الباقي وهو مع القاسمة او ثلث الباقي مع القاسمة
 او الثلاثة فالجملة سبع صور وعلى الثاني فالاحظ له اما ثلث جميع المال
 او القاسمة او يستويان فالجملة عشر صور واصلها بعضهم الى مائة
 وخمس وثلاثين صورة وذلك ان ذالفرض في الاولى اما بنت او بنت
 ابن فكثر الزوج او زوجة او ام او جده يقرب الستة المذكورة في السبعة
 باثنين واربعين وعلى كل منها فلاخوة اما اشقاء اولاد اوها يقرب الثلاثة
 فيما ذكر يحصل مائة وست وعشرون صورة ثم يقرب الثلاثة المذكورة
 في

فصل في ميراث الجد سوامع الاخوة او غيرهم

في الثلاثة احوال الثانية يحصل تسع صور تقسم لما ذكر يحصل ما ذكرنا
 مع الفرع الذكر سواء كان معه وارث اخر ام لا وكذا ما بعده
 اولاد ابوين او اب هي مائة خلوع يجوز الجمع فهي ثلاثة احوال وعلى كل
 احوال ذي فرض اولو والاحظ له الاول واحد من سبعة وفي الثاني
 واحد من ثلاثة وذوفرض واحد من ستة فقداخذ من كلامه جميع
 الصور السابقة في ادلايه اي توصله واما الثلث للجد لم يطل
 الدعوة الثالثة وهي اخذ اكثر منها وعليها في ثم المنهج بقوله واما
 اخذ اكثر لانه قد اجتمع فيه جهة الفرض والنصيب فاخذ باكثرهما
 اخذ ضعفها اي غالبا يخرج مسئلتنا الفرائض فانه لا ينقصها فيها عن
 الثلث والاخوة لا ينقصونها لان تمام العلة وينقصون بضم الباء
 وتشد يد القاف من نقص بالتشديد ايضا او يفتح الياء مع ضم القاف
 فتشديد من نقص الباء وكسر القاف من نقص بالتخفيف ولا يجوز كذا ذكر
 المصنف في المنهج وبعد الخاي يدخلونهم معه لاجل اضراره في بعض الاحوال
 كحدواخ شقيق واخ لاب واما اولاد الام فهم محجوبون بالحد الا ان
 تخص اولاد ابوين الاخصران يقول الامع الواحدة الشقيقة كالميراث اليه
 بعد قول تستوي له الخ لانهما مثلاه وكذلك اخوان او اربع اخوة
 من اي النوعين كن فصورا يستويان من ثلاثة فان نقصوا عن ثلثه
 فالقاسمة خير له وذلك في خمس صور اخ اخت اختان ثلاث اخوات
 اخ واخت وان زادوا على مثليه فالثلث خير له وصوره غير مختصة
 واقلها اخوان واخت اخ وثلاث اخوات خمس اخوات قال الرضا وهذا
 يحكم على ما اخذه الاخوة بانه فرض ولا يصح ان الهام الاول وتقلد ابن ارفعة
 عن ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافعي انه يقصيب واعتمد السبكي قال
 وقد تضمن كلام ابن ارفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا عليه ينبغي
 عليها ما لو اوصى بجزء بعد الفرض اه كسهمان من ستة عدد ورسهم
 بعد فرض الذكر اثنين وقوله على ثلاثة وهي الاخ والاخت للاب وقوله

قوله لا يخفى ان الاخ

فتصح من ثمانية عشر الجداثنان في ثلاثة بسنة وللمشقيقة ثلاثة في مثلها
 بتسعة وللأخوة للاب واحد في ثلاثة بثلاثة للاخ اثنان وللأخت
 واحد فان كان معهم اى الجدة والأخوة الخ وهذا مقابل قول السهم
 سابقا وليس معهم صاحب فرض فاحذه السهم مما هنا الشار الى ان كلام
 الماني مقابل بني محذوف من الاول مدلول عليه بالآخر صاحب
 فرض وهو ستة كما تقدم بنت بنت ابن ام جده زوجة زوج فله
 اكثر من المقاسمة الخ اى يتعين له ولد وان رضى بالانقص فبني
 وجد واخوين واخت السدس اكثر واصلا بسبعة يخرج سدس الجدي
 البنتين بغير واحد على خمسة لا تنقسم فتضرب في ستة بثلاثين وسها
 تضع وفي زوجة وام وجد واخوين واخت ثلث الباقي اكثر واصلا
 اثني عشر بغير بعد اخراج الفرض بسبعة للجدة ثلثها وثلث لها فتضرب
 ثلاثة في اثني عشر بسبعة وثلاثين بغير بعد اخراج الفرض وتضرب الجدة
 اربعة عشر على خمسة لا تنقسم فتضرب في ستة وثلاثين بمائة وثمانين
 ومنها تضع وفي بنت وجد واخ واخت المقاسمة اكثر وهي من ستة
 من التركة صفة لكل من الثلاثة اى الكاينات من التركة وقوله فلما ارى
 من انه كالاخ في دلايه بالاب وقوله مستحقا اى المير كبنين وام وزوج
 اى مع جد واخوة وكذا ما بعد كما هو ظاهر ويزاد في القول الخ فيفداها
 عالت قبل فرض الجدة وهو كذلك لانها من اثني عشر يخرج الربع مع يخرج
 الثلث او يخرج السدس بالموافقة فيه للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة
 يبقى واحد يزد عليه واحد للام فقد عالت الى ثلاثة عشر ثم يزد اثنان
 للجدة فتصير خمسة عشر كما ذكره كبنين وام المسئلة من ستة للبنتين
 الثلثان اربعة وللأم واحد وللجد واحد ولا شئ للأخوة وما قبل من انها
 من اثني عشر فسبق فلم لانه لا ينقص عنه قال الرضي وليس عنه فالجاء
 في هذه الاحوال الثلاثة وهي ما اذا لم يبق شئ او بقي دون السدس او
 بقي سدس فقط واعلم انه لا يفرض للأخت ابتداء مع الجدة في الاكدرية وهي

قوله في نظر ما وجد كبنين من ستة
 ما لم يظهر له ولد او شئ من
 زوجة من عشرة

بالبينة

زوج

زوج وام وجد واخت لغرام فللزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس
 وللأخت نصف فتقول المسئلة من ستة الى تسعة ثم تقسم الجدة والأخت
 نصيبهما وهما اربعة اثلاثا لثلثان ولها الثلث فتضرب مخزبة في تسعة
 فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للام ستة وللزوج تسعة وللجد ثمانية
 وللأخت اربعة وانما فرض لها مائة ولم يعصمها ابتداء فيما بقي لتقصيه
 بتعصيمها فيه عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت اخ سقط اولقا
 فالام السدس ولها السدس الباقي وسبب اكد رية لتكديرها على
 زيد مذهب لانه لا يفرض ولا يعيل وقد فرض فيها واعال وقيل ان زيد
 كدر على الأخت باعطاها النصف ثم انزعج بعرضه منها وقيل لتكرار قول
 الصحابة فيها وقيل لان معاليها السمة اكد

فصل

في ميراث المرتدة ولوراد وحكم ما لم يوفى بالمراد وسلم من التكرار الدعا
 اليه لوقول وفيه نظر اد لا تكرار في كلام المص اصلا فان قول السهم كما علم مما مر
 راجع للمشبه به وهو عدم ارثة لانه الذي مر في الموانع واما عدم الارث منه
 فلم يعلم الا من هذا الفصل على ان حكم حال ولد الزنا والمنفى بلعان لم يذكر في
 الماني فلا وجه لقوله في التركة وحكم ما لم يصيغه الجمع فكلام السهم لا غبار عليه
 بلعان خصه لانه الاغلب ومثله الخلف في ولد الامه كما لا يرت اى ولو
 عاد الى الاسلام بعد موت مورثه بل ماله بفتح اللام وما اسم موصول
 فشميل الاختصاص يستوعب اى يستغرق صادق بان لم يكن له وارث
 اصلا اوله وارث لكن لا يستوعب والمناسب للمشبه هو الصورة الاولى
 ولذا قال قل لو سكت عن قوله يستوعب لكان انشيب بالتشبيه
 المنفى بلعان تقدم ما فيه بقرينة الاب بخلاف قرينة الام لتحققها بالولادة
 وقوله لا تنقسم بينهما فليس ذلك من الموانع كما مر الاستار اليه اه لفاده
 قل فلو لم يكن له اى لولد الزنا والملاعنة عن ذوي الفروض قيد
 لوجود الفضل اذ لا فضل مع العاصب كابنه وابن ابنة من جهة اخرى
 كالاخ للام وهو ليس يقيد بل مثله والفرض من جهته هو كبنائه وبنات

قوله فلم يعلم الا من هذا الفصل
 اى لم يعلم من كلام الماني في بيان
 ولا ينافي انه علم من كلام السهم

ابنه فلموسكت عنه لكان اولي ليدخل من ذكر ويدخل ايضا احد الزوجين
 فهو لوالى امه لى لمعتقها وعقبته وكذا بقية اهل الولاء كعتق المقت
 وعقبته فاذا مات ولد الزنا او الملاءنة عن امه واخوته لاه كان
 لاهه السدس واخوته منها الثلث والفاضل لوالى الام فليت
 المال اى ان انتظم والا فالرد او لدوى الارحام اه قل
 فى بيان حكم اجتماع جهتي فرض هذا من جملة انواع المحب وافره بالكر
 لغرابته او خوذله هكذا قاله قل وفيه نظر اذ ليس فيه حجب لم يعلم ما
 وفان حجب الاخت للام بالبنيت مثلا علم مما مر ولم يستفد مما هنا الاخت
 البنيتية والاختية مثلا فى شخص واحد ولذا جعل هذا فى المنهج كاصله
 فرعا مستقلا منفصلا عن المحب غير ان المقتور والحمل والكنى فى شخص
 واحد متعلق باجتماع لكن اجتماع جهتي التعصيب لم يذكره الا فى التفرقة
 الاولى اسقاطه من الترجمة ويكون فيه زيادة شئ فيما لم يذكر فى المق
 فى نكاح محجوبى او وطى شبهة تقديم ذلك على قوله جهتا فرض يوم
 انه قيد فى كل من الاقسام الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد فى القسم الاول
 فقط لوجود القسم الثاني فى نحو ابن عم معتق والقسم الثالث فى الاب
 ولجد وزوج معتق الا ان يقال ان ذلك التقيد لا اجتماع الاقسام
 الثلاثة او بخصوص المقام اعنى مقام التكليف على القسم الاول ولولا اخر
 عن قوله جهتا فرض لكان اولي للاستغناء عن هذا التكليف المضاف
 ان لم تحجب والا ورت بلا نصف كما يابى بل ترت النصف فقط خالف
 فى ذلك ابو حنيفة واحمد فقالا ترتبها قياسا على ابن العم اذا كان اظا
 لامه عناني بان تحجب احدهما الاخرى اى حجب حرمان كالمثال
 المذكور او نقصان قال الرملى وصورة ان ينكح محجوبى بنته فتكذب
 بنتا ويوفى عنها فلها الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنيت تحجب الزوجة
 من الربع الى النصف او غيره عطف على نحو اى او بطا غير المحجوب
 كمسلم او كافر غير محجوبى فتكذب بنتا فى بنته واخوته من امه

او

على ما بينها ولا يبعد ذلك

المعنى العا في
الام

او بان لا تحجب اى حرمانا والافلام قد تحجب نقصانا وعبارة م راولا
 اصلا بخلاف الاخرى فانها قد تحجب امه وفى معنية لما ذكر فتكذب
 هذه البنيت الثانية بنت للاولى واخوها من ابها وقوله فترت الولد
 منها الاى فيما اذا ماتت الصغرى عن الكبرى فان ماتت الكبرى عنها
 ورثت منها بالبنيتية دون الاختية على قياس ما ذكره ولا يمنع ان
 يكون الباقي لها تنصيبا كالاخت مع البنيت ولو ماتت الكبرى قبل
 موت الرجل الواطى فقد ماتت عن اب هو زوج وعن بنت هى اخت
 لاب فليت النصف وللاب الباقي فرضا وتنصيبا لا تحجب باحد
 اى لا تحرم اصلا كما مر اقل حجا مصدر من الفعل المبني للمجهول
 اى محجوبية لا المبني للمفعول لانه ليس المراد حجبها الغير بل محجوبيتها
 فتكذب ولذا ذكر ان كان او انى وصغير امه واخوته للولد المذكور
 فترت اى الاولى منه اى الولد بالجد وده لكن بعد موت الثانية التى هى
 امه فان كانت حية ورثت منه الاولى بالاختية لمحجوبية الجد وده بالام وفى
 عكس ما ذكره بان ماتت الاولى بعد موت الثانية يرث الولد منها بالاختية
 لانه ابن بنتها من ذوى الارحام وعبارة م ر بعد ان ذكر مثل عبارة الشر
 ومحلها لم تحجب القوية فان حجب ورثت بالنصف كالمومات عن الام
 وابها فاقوى جهتي العليا وهى الجد وده محجوبة بالام فترت بالاختية فلا م
 الثلث بالامومة ولا تنقصها اخوة نفسهما مع الاخرى عن الثلث الى السدس
 وللعليا النصف بالاختية ويلغى هذا فيقال قد ترت للجد ام الام مع
 الام وتكون للجد النصف والام الثلث فالقصر من جهتي او يقال اخوات
 من الاب ورثتا بالفرض واحداهما الثلث والاخرى النصف او يقال
 ورث شخص مع من ادلى به وليس ولد ام قال الشيخان ولا يرثان هنا
 بالزوجية قطعا لبطانها وفيه نظربا على الاصح من صحة نكاحهم والنوا
 مبنى على الخلاف المذكور اى زيادة فان كانتا جهتي فرض لو نكح
 الامام النوروى عن خمسة عشرة ذكرا ورثوا ما لبالنسب اخذ خمسة منهم

نصف وخمسة ثلثة وخمسة سدس فاجاب بان الخمسة الاولى
 اولاد عم وهم اخوة لام والخمسة الثانية اولاد عم فقط والخمسة الثالثة اخوة
 لام فقط وتكون المسئلة من ثلاثة للاخوة لام العشرة الثلثة واحد
 بيان عدد هم ولا اولاد الم العشرة الثلثة تفصيلا اثنان يوافقان
 عدد هم بالنصف فتد الى خمسة ويكتفى بالعشرة عدد الاخوة للداخل
 فتضربها في ثلاثة ثلثين للاخوة لام الثلثة عشرة كل واحد واحد
 ولا اولاد الم عشرون لكل واحد اثنان واذا انا ملت وجدت الخمسة الذين
 هم اخوة لام واولاد عم اخذوا النصف السدس للاخوة والثلث ببنوة
 الم والخمسة الذين هم اولاد عم فقط اخذوا الثلث ببنوة الم والخمسة
 الذين هم اخوة لام فقط اخذوا السدس للاخوة لانهم اشتركو مع الذين
 هم اولاد عم ايضا في الثلث مختلفين اي من حيث القرص والتقسيم
 فباخذوا النصف لغيره لغير المال كله بالزوجية والولا وقد يكون له
 شركة في الولا كالثلاثة اخوة اعتنق امره وتزوجها اصغرهم فله النصف
 بالزوجية ويشاركه اخواه في النصف الباقي نصف من ستة يخرج
 نصف الزوج اثنان له واحد يبقى واحد على ثلاثة لا ينقسم وبيان
 فتضرب ثلاثة في اثنين بستة ويباقي في ثلثة ثلاثة اخوة اشقا ورثوا
 مال ميت اخذوا كل واحد ثلثه والآخران ثلثته كل واحد سدس ونظر
 ذلك بعضهم فقال ثلاثة اخوة لاب وام وكلهم الى خير فقبر
 افادهم صروف الدهر اربا وكان لميتهم مال كثير
 فحازوا الاكبر ان هناك ثلثا وباقي المال كان بين الصغار
 اعزاني باقواها والقوة هنا اما ان يكون الجهة اقل حجبا او يكون
 احدي الجنتين محجوبة بالآخرى وليس مرجح ببنوة الم اي
 حاجبة عن الارث بالولا فكانت اقوى فلو كان مع اب عم في زوجته
 وليس معفا شاركت في الارث نصفين لوجود بنوة الم فيهما وجهه الم
 في بيان ميراث الخنثى الشكل والمفقود
 محجوبة كما مر

بها

والحمل والخنثى من له التا الرجال والنساء وثقة تقوم مقامها وما دام
 مشكلا يستحيل كونه ابا او جدا او ابا او زوجا او زوجة بل جهاته
 محصورة في اربع البنوة والاخوة والعمومة والولا وهو من تحت الطما
 استنبه طم المقصود بطم اخر سمي بذلك لاشكال حاله في احكامه
 يرث الخنثى المشكل القدر المتبقن لهذا اذا اختلف ارثه بالزكو
 والبنوة والاكول دام ومعتق فانه ياخذ وعبارة المنهج والمشكل ان
 يختلف ارثه كولد ام اخذ والاعمل باليقين فيه وفي غيره ووقف ما شيد
 فيها الى النبي اي الى ان يتبين حاله ولو بقوله وان اتم فصدق
 في قوله انا رجل وامرأة بيمينه لان قال انا رجل وهو محجوب عليه فقال له
 الخاني بل امرأة فلا يصدق وحمل النبي الصالح ولومات الخنثى في مدة
 الوقف والورثة غير الاولى واختلف ارثهم لم يبق سوى الصلح ويجوز
 من الكل في حق انفسهم على تساوت وتفاوت واستقاط بعضهم ولا بد من تقاطع
 صلح او تواهب واغتفر مع الحمل المضررون ولا يصلح ولي محجور عن اقل
 من حقه بفرض ارثه افاده من زيادة كزوج واب وولد خنثى
 الذي من اثني عشر مخرج الربع والسدس للزوج ثلاثة والاب اثنان
 والخنثى ستة لاحتمال انوثته ويوقف واحد فان كان ذكر اخذ او انثى
 اخذ الاب تقصيبا له قال والمفقود لا يورث هذه زيادة على ما
 الكلام فيه وهو اذ من ذكر من الغير لان اضافة ميراث لما بعده في
 النجاسة من اضافة المصدر لفاعله فذكر ذلك استطراد والمفقود
 من انقطع خبره ماله يفتح الام فشمم الاختصاص وكذا ما بعد
 وقوله حتى تقوم بينة اي عند حاكم ولا بد من قبوله لها ولا يكفي قيامها
 عند غيره ولا يشترط قبوله حكمت ببنوة او تضي مدة اي مدة التغير
 من ولادته ولا تستقدر يمشي على الصحيح اه قاله من روي يعلم ضعف
 بتبديل قال بالعم الغالب اثنان وستون سنة وعبارة الشنشوري
 والشهور عند الانقضاء تلك المدة بل المعبر غلبة الظن باحياء الخاتم

فيجتمد القاضي ويحكم راجعان للثانية فقط وهي مضي المدة وما
 م روعلم مما قرناه عدم الاكتفاء بمضي المدة وحدها بل لا بد معه من الحكم
 ولا ينافي ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجب فطرته
 ولا يجزي عن الكفارة اتفاقا ولم يذكر الحكم لان ما هنا امر كلي يرتب عليه
 مصالح ومفاسد عامة فاحتيط له اكثر اه وقت الحكم بموته اي او
 وقت قيام البينة فمن مات قبلها او معها لم يرثه ومحل ذلك عند الاطلاق
 فان قيدته البينة او قيدته هو في حكم من سبق اعتبر ذلك الزمن
 ومن كان وارثا لا تتضمن تسمية الحاكم الحكم بموته الا ان وقت بعد
 تنازع ورفع اليه لان الاصح ان تصرف الحاكم ليس بحكم الا في قضية رفعت
 اليه وطلب منه فصلها وعبارة المنهج وكث فبعض ما له من مرنه حينئذ
 اي حين قيام البينة او الحكم ثم قال وتعبير بحينئذ اعم من تعبیر
 الاصل بوقت الحكم اه ولا يخفى ان عبارة هنا مساوية لعبارة الاصل
 فاعترضه واراد عليها حتى يتبين حاله بالمعنى الشامل للنظام
 اه قال بل يوقف نصيبه اي ما حصه من جميع المال ان انفرد
 وبعضه ان كان ثم غيره وورثات عن اخوين احدهما منقود وحب
 وقف نصيبه الى الحكم بموته ثم اذا لم ينظر حياته في مدة الوقف يعود
 كل مال الميت الاول الى الحاضر وليس لورثة المنقود فيه شيء اذ لا يرت
 بالشأن لاحتمال موته قبل موته ذكره القرابي وغيره وهو ظاهر
 ثم جعل الخ ثم بمعنى الواو اذ لا ترتيب بين الوقف والعمل وعبارة المنهج تبعا
 لاصله وقت حصته وعمل الخ فقول قل ان الوقف بعد العمل ليس بمفعله
 به اي المنقود وقوله حتى يتبين حاله اي انه كان عند الموت
 حيا او ميتا وقوله بحياته كالجدا وموته كالاخ الشقيق في المثال الثاني
 وقوله بقدره حقيقة ذلك اي حياته او موته وكذا قوله بما في تنبيه
 ذلك الضمير نحو لان المعطف باو التي لاحد الشبيين فيفرد الضمير
 فنزوح الخ هو مثال الاول اعني قوله فمن سقط الخ وهي من اثنين
 وقوله

وقوله وفي جد الخ مثال للثاني اعني قوله ومن ينقص الخ وهي من ستة ان
 مسددة موته من اثنين عدد الجدا والاخ وحياته من ثلاثة عدد الاخوين
 والجدا والخامسة لهما ستة ومثال الثالث اعني قوله ومن لا يختلف
 نصيبه الخ زوج وابو منقود وبنت يعطى الزوج الربع لانه له بكل حال
 ولو تلف الموقوف للفايب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم
 ونسب بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما اذا بان حياة الحمل وذكره
 الخنثى قاله ميراث الحمل اي ارثه من غيره بالفعل والا فهو وارث
 بالقوة منذ كان نطفة ولذا يقال لنا جاد يولد على ما فيه غيره ذايب
 فاعل يعطى وقوله الاما اي قدر وهو مستثنى من مقدر والتقدير ولا يعطى
 غيره شيئا الا قدر ما يتبين انه اي الغير يرث ما ي الفقر معه اي الحمل وقوله
 كالاخ والجداي كالتقدير الذي يأخذه الاب والجدا في نسخة اسفاه اضر
 يرثه وعليهما فالمناسب التفسير من لهما حينئذ واقعه على من يعقل
 الممثل بقوله كالاخ يرث اي بكل نقد سر يدل ما بعده وقوله او قد
 يرث اي على بعض التقادير فانه ان كانت ذكر اذرت او انثى لم ترث لان بنت
 الاخ من ذوى الارحام لانه ليس بقيد بل مثله حمل اخيه شقيقه
 الا ان يقال المراد بالاخ للاخ ما عدا الاخ للام فيتمثل الاخ الشقيق
 قبل انفصاله ذكره ليس ضروريا لانه لا يسمى حملا الا حينئذ فان انفصل
 حيا الخ هو اشار له لشرط الحمل اي استقرار رارته والا فتقدم انه يرث
 قبل انفصاله وليس تقريبا على الاحوط ولا بد من انفصاله كلمة وان تكون
 حياته مستقرة يتبين وتعرف بخو فيض يد وبسطها لا مجرد نحو اختلاف
 لانه قد يقع مثله لا تضاعف ومن ثم التواكل ما لا تعلم به الحياة لاحتمال
 انه لعارض اخر يعلم وجوده ولو يادنه كالمشي وعلم وجوده عند
 الموت بان ينفصل اربع سنين ما عدا الحفظ الوضع والوطى فاقول ان لم
 تكن فراسا لاحد و دون ستة لهن وان كانت فراسا او اعترف بالورثة
 بوجوده الممكن عند الموت اه افاده م ر زيادة والابان انفصل ميتا

ارثا

بنفسه او بجانية جان اولم ينفصل كله بان مات قبل تمام انفصاله وانفصل كله
 حيا لكن حيا غير مستقرة او متكوكة في حيا او استقرها او حيا حيا
 مستقرة ولم يعلم وجوده عند الموت كان انفصل اكثر من اربع سنين ولا في
 منها واما فرائض بيانه اي العمل بالاحوط ويبي ذلك باربع صور يوقد
 المال في ثلاثة منها ولا يوقف في واحدة ان لم يكن وارث سوى الله
 كان قام بالام مانع او كانت مطلقة من الميت من قد حجبته الحمل كاخ فان
 الحمل ان كان ذكر اوجب او انثى ورت معه عايلات بصيغة الجمع اي الثمن
 والسدسان وتسمى المبرية لما تقدم من ان عليها رضي الله تعالى عنه مسئل
 عنها وهو خطيب بنير الكوفة قال لا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجري كل
 نفس بما تسعي واليه المآب والرحمى فسل حينئذ عن هذه المسئلة فقال
 ار تجال اصار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته الى سبعة وعشرين لالا
 للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين فاكتر
 فلها اوهن ما ذكر والاربعين الى اربعة وعشرين من غير عول ورو علي
 الزوجة والأبوين ما نقص منهم وطريقه ان تحصل جامعة لهما وهي
 مائتان وستة عشر لتوافقها بالثلث ويقسم ذلك على كل منهما وتنظر
 التفاوت بين الحصص في المسيلتين فتدعه على ما خصه من الآخر واضع
 ذلك انما ان يطهر ان لا حمل او يظهر بنتا او بنتين فاكتر او ذكر او ذكرين
 واناثا فاحصلها على التقادير اربعة وهي احدى الف راوي اربعة عشر
 غير عايلة او عايلة لسبعة وعشرين اذا كان الحمل بنتين فاكتر من محض
 الاناث فتوزع الاربعة لدهولها في الاربعة والعشرين وبينها وبين السبعة
 والعشرين موافقة بالثلث فاضرب احدها في ذلك الاخرى تبلغ المائتين
 وستة عشر اضرب لكل من الزوجة والاب سهمهما من كل مسئلة منها في
 ثلث الاخرى يحصل نصيبه منها واعطه اقل النصيبين وللزوجة اربعة
 اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية وهي الثمن عايلة من تلك الجامعة
 اما الثمن الكامل فهو سبعة وعشرون من ضرب ثلاثة في تسعة وكل من

الابوين

الابوين اثنان وثلاثون من ضرب اربعة في ثمانية وهي السدس عايلة ما غير
 العايلة ستة وثلاثون من ضرب اربعة في تسعة ويوقف الباقي وهو مائة
 وثمانية وعشرون الى ظهور الحال فان خرج الحمل بنتين او اكثر قسم الوقوف
 بينهما او بينهن او ذكر او اكثر ويومع اثاث فلا عول وكل مهر فرد وضمه فيعطى
 للزوجة ثلاثة اسهم وكل من الابوين اربعة والباقي للاولاد نصيبا او
 بنتا واحدة فلها نصف الجميع حاية وثمانية من الوقوف وللزوجة ثلاثة
 ولام اربعة وللانثى ثلاثة عشر اربعة لكل سدس وتسعة نصيبا فان
 خرج ان لا حمل او ميتا فللزوجة ثلاثون تكمل ربعا ولام اثنان وعشرون
 تكمل فرضها وهولت الباقي بعد اخذ الزوجة فرضها والناسيل للاب وكبرج
 واب او جد وزوجة ابن حامل بان ماتت امرأة عن هولا فلا للاب او للجد
 عايلة في الحال وللزوج الربع عايلة ويوقف الباقي لان حمل المرأة وليا من الثمانية
 والاضران يكون عدله من الاناث فتكون المسئلة من اثني عشر وقول للثلاثة
 عشر للاب او للجد اثنان وللزوج ثلاثة وتوقف ثمانية وان لم يكن له اي
 الحمل وكان الاولي تقدم هذه على التي قبلها لاشر الك الثلاثة في الوقف كاسر
 اذ لا ضبط له فقد وجده بطي خمسة وسبعة واثني عشر واربعون
 على ما حكاه ابن الرفعة وان كلامهم كان كالاصبع وانهم عاسوا وركبو الخيل
 مع ابيهم في بغداد وكان ملكا بها ام مر

اخبر عن الفرائض المتعلقة بالموت لانه من السموات التي ليس بشاها من
 ضروريات الحياة وهو من المعقودات الارفة كما مر وفائدة حفظ النسل
 وتفرغ ما يضر حبسه واستيفاء اللذة اي التمتع وهذه هي التي تبقى في الجنة
 اولئنا سل فيها ولا احتساب وما قيل من ان الشخص يسمى فيها الولد فيكون
 حمله ورضاعه وطاقمه في ساعة وان لم يولد له في الدنيا كالحضى والمحو
 يلد في الجنة فغير صحيح واما قوله تعالى ولهم فيها ما يشتهون وفيها ما
 تشتهى الانفس وتلك الاعين فلا ياتي ذلك لان الله تعالى يمنهم فيها من
 اشتهوا امور فيشغلهم عنها بما هو ارقى فيكون الولد من ذلك واما الامور التي

كتاب الفرائض



على القول به كما ياتي بدليل المقابلة وقدم الحرام لفظه وضبطه ثم المكروه
 لضبطه اهـ قل اي ما لا يقع لانا فسر به ذلك لانه لا يلزم من الحرمة
 عدم الصحة كمنكاح المخطوبة لغرضه واسرار بقوله العالم بتحريره الى ان المراد
 الحرام في الواقع وان لم يطلع الفاعل على حرمة بناء على تفسيره بانه مخالفته
 الفعل ذي الوجهين الشرع فهو بمعنى الفاسد وله اقسام اربعة لعينه
 او الجمع او الاشتباه او المعنى يقتضيه بالتعدد وللاول اسباب ثلاثة النسب
 والرضاع والمصاهرة وجملة ما يحرم بتلك الاسباب ثمانية عشر كما في
 الام وهي من ولدتك او ولدتك من ولدك ذكر كان او انثى بواسطة او
 بغيرها وان شئت قلت كل انثى ينتهي الى يصل اليها سبيل بالولادة
 بواسطة او بغيرها والمراد بالنسب معناه اللغوي وهو القرابة لا
 الشرعي لانه لا يكون الا للابا اه افاده في ثم المنع بزيادة والنسب وهي
 من ولدتها او ولدتك من ولدها ذكر كان او انثى بواسطة او بغيرها وان
 شئت قلت كل انثى ينتهي اليك نسبا بالولادة بواسطة او بغيرها المنع
 وثالث المراد بالنسب ولقائهما الا كما لمنفعة باللعان فهي كالنسب في سائر
 الاحكام على المعتمد فلا قطع بسرقتها مال الثاني وعكسه ولا يقبل
 بقتلها وان اصر على النفي ولا ينتقض وضوءه بل يسهل ويجوز النظر اليها
 والمخلوة بها خلافا لما في نفسه لا يجوز اجبارها على النكاح مادام مضرا
 على النفي اذ لا ولاية له عليها ولا يفي في الاجبار بمجرد احتمال النسب بخلاف
 الاحكام السابقة هذا هو الظاهر وان لم ار من ذكره ومن استحق زوجة ابنة
 صارت بنته او زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح ان كذبه الزوج وليس
 لنا من ينكح اخته في الاسلام الا هذا واذا طلق استنع التجديد واذا مات
 ورثت منه بالزوجية لانها اقوى من الاختية لعدم مجبها فان صدقه
 الزوج وحده او مع الزوجة انتسخ النكاح كما قاله الرشدي على ما في
 كان قبل الدخول فلا مهر او بعده فلها مهر المثل وكذا ان اقام الاب ببنية
 فيفسخ النكاح وينتسب النسب وحكم المهر ما ذكر والاخت وهي من
 ولدها

ولدها ابوات واحدها اهرثم المنع والعمة وهي اخت ذكر ولدك بواسطة
 او بغيرها ولو من جهة الام وقوله والحالة وهي اخت انثى ولدتك بواسطة او
 بغيرها ولو من جهة الاب اه افاده في المنع وبزيادة وبنت الاخ وهي
 بنت ذكر ولدك احدها ابويك ولو بواسطة وقوله وبنت الاخ وهي بنت
 انثى ولدها احدا ابويك كذلك حقيقة ومجازا راجع لما عدا الاخت اولا
 يقال فيها ذلك فلا يقال لبنت الاخت اخت مجازا ولذا عطفها المص على ما
 قبلها ولم يكنف بالاخت عنها ولم في ضبط جمع من يحرم عبا بان احداها
 يحرم على الرجل اصوله وفصوله وفصول اول اصوله واول فصل من كل
 اصل بعد الاصل الاول فلاصول الامهات والفصول البنات وفصول اول
 الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخ واول فصل من كل اصل بعد
 الاصل الاول العمت والخالات ثانيا يحرم جميع نسبا القرابة غير ولدان
 وولد الخوة وهذا الضم والنسب على الاناث اه افاده م ر بقوله تعالى
 انما اقصر على العمومة والاخوة لان سبب التحريم اما الولادة له او منه
 فيشمل الاصول والزروع واما الاخوة له بواسطة او بغيرها والاحد اصوله
 فيشمل الاخوات وبناتهن وبنات الاخ والعمات والخالات فاستار بالامهات
 الى السبب الاول وبالاخوات الى الثاني فلاية دليل على تحريم السبع بطريق
 الإشارة المذكورة ولما تكن صريحة في ذلك اني بالحدوث بعد المصاحبة
 في المقصور او لمصاهرة وهي وصف ينسب النسب يقتضي تحريم المنكحة
 وهو اربعة الخرج بالاربعة بنت زوج الام او البنت وامد وام زوجة
 الاب والابن وبناتها وزوجة الرقيب اي ابن الزوجة وزوجة الاب اي زوج
 الام نكاح زوجة الاب اي العقد عليها وكذا ما بعد وزوج البنت اي
 يحرم على ام نكاح زوج بنتها وان لم يدخل بها لان العقد على البنات يحرم الامهات
 والافصول بالامهات يحرم البنات والفرق ان الرجل يبتلى بكلمة الام عقب
 العقد لترتيب امور وحرمت بالعقد ليسمى ذلك بخلاف بنتها وقوله
 وزوج الام اي يحرم على البنت نكاح زوج امها وكان المناسب في هذا وما قبله

سحب
 النسب

قوله ان هذه هي الخواتم
 حكم الكثرة فانها
 في المهر ما لا يحدده

ان يقول وبنت الزوجة وامه لان الساق في الاناث وكذلك الدليل المخت
 للضريح فيه بالاناث المدخول بها اي في الحياة ولو في الدبر وان كان
 العقد فاسدا وكذا اذا استدخلت ماله المحرم حاله انزاله وان لم يكن
 محترما حال استدخاله فان لم يدخل بالزوجة لم يحرم بينهما الا ان تكون
 منفية بلعان وصورها كما قاله ش ان يعقد على امرأة ويختلي بها خلوة
 يمكن فيها الوطئ ولم يطاها وانت يفت يمكن كونها منه ثم تقاها بلعا
 فحرم عليه لانه لو استأجرها لمحققة كما مر واعلم انه يعقد في زوج
 الابن والاب وفي ام الزوجة عند عدم الدخول به ان يكون العقد صحيحا
 كما في المنهج قال تعالى الاثني بالاية الاولى تحريم واحدة وقوله
 الاما قد سلف قال في الام يعنى في الجاهلية قبل علمكم بتجريمه فانه كان
 اكبر ولد الرجل يخلف على امرأة ابية وليس المراد ان اقرب ابيكم ما فعلوا
 قبل الاسلام وقوله وقال وامهات الخ دليل على البقية حيث قال وربكم
 والربيبة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها كما قاله الماوردي
 في تفسيره وعنه يعلم يحرم بنت الربية وبنت الربيب لانهما من بنات
 اولاد زوجته وقوله التي دخلتم بهن قيد في الثاني وانما اختص القيد
 به لانه محرم وبالحرف والاولى بالاضافة وعند اختلاف العامل يفتي
 استقلال كل حكم ولا تنظر مع ذلك لا تخاد عملها احلافا لبعضهم ثم قال
 وحلال انباكم الذين من اصلاكم وخرج بقوله من اصلاكم زوجة امهات
 ولا تحرم بخلاف زوجة الابن من الرضاع فانها تحرم خلافا لما ذكره قال
 وذكر المحمولى ان الزينة جري على الغالب اي فلا مفهوم له لان من حله
 شرط العمل به مفهوم المخالفة ان لا يخرج اي يذكر للغالب كما هنا فان الغالب
 كون الراب في محو الاقارب اي تربيتهم واما الجمع الخ الحكمة في تحريم
 انه يودي الى قطيعة الرحم وان رصنت بذلك فان الطبع يتغير والجمع
 ابتداء واما بين المرأة وامها المذكور ذلك هنا من حيث الجمع وان
 يشمل عموم ما سبق ولذا لم يذكر دليله لعموم الدليل السابق له اذ قوله
 ان يمدحها بعد طلاق الام

تقال وامهات نسباكم بفقد حرمة الزوج وام الزوجة اعم من ان تجمع
 معها ولا وكذا قوله وربكم الخ فالحرمة في ذلك لعينه والجمع وذكره فيما
 من نظر الاول وهنا نظر الثاني فاندفع قول ان الاول عدم ذكر
 ذلك هنا كونه من المحرم لعينه لا الكبرى على الصغرى لولف
 ونشر مشوش بالنظر لكل من الشقين وهو يؤكد لما قبله وبيان
 لحاصله اولافادة ادخال المحارم لا في المراد الكبرى والصغرى
 في الدرجة لا في السن فالاولى العمة والخالة والثانية بنت الاخ وبنت
 الاخت واعلم ان المحرمات من النساء احدى وثلاثون حصة امهات
 الام من النسب ومن الرضاع وام الرضاع وام الزوجة وام الموطوءة بملك اليمين
 وام الموطوءة بشبهة ومحسنات البنت من النسب والبنت من
 الرضاع وبنت الزوجة اذا دخل بالام وبنت الموطوءة بملك اليمين او
 بشبهة وست موطوءات موطوءة الاب بالنكاح وبملك اليمين وبشبهة
 وموطوءة الابن كذلك وثلاث اخوات الاخت من النسب ومن الرضاع
 واخت الزوجة من جهة الجمع وثلاث خالات من النسب ومن
 الرضاع وخالة الزوجة من جهة الجمع وثلاث عمات العمة من النسب ومن
 الرضاع وعمة الزوجة من جهة الجمع وثلاث بنات اخ بنت الاخ من النسب
 ومن الرضاع وبنت الاخ المزوجة من جهة الجمع وثلاث بنات اخت
 بنت الاخت من النسب وبنت الاخت من الرضاع وبنت الاخت للزوجة
 من جهة الجمع ويناد على المذكورات الملائعة فانها تحرم على الملائع على
 التابيد لغير الملائع ان لا يجتمعان ابدا ما يشمل الحقيقة والمجاز
 لاجل دخول الجدة وعمة الاصل وخالته وصنا بط من يحرم لجمع بينهما كما
 في المنهج كل امرأتين بينهما نسب او رضاع لو فرضت احدهما ذكرا
 حرم ثناهما وخرج بالنسب والرضاع الملك فيجوز الجمع بين المرأة
 وانها وان حرم ثناهما لو فرضت احدهما ذكرا لانه يمتنع على الصيد
 نكاح سببته وعلى السيد نكاح امه اذا اجتمع نكاح وملك وصورة

منه ان كان من تصد به
 او لم تكن الام به حلالا
 نظرها بعد طلاق الام

تقال

جمعها ان يتزوج الامه بشرطه ثم سيدتها او يكون رقيقا والمصاهرة فيجوز
للجمع بين المرأة وام زوجها او بنت زوجها وان حرم تنكحها ولو فرضت
احداهما ذكر اذ لو فرضت الام ذكر اكانت الصغرى منكوبة ابنها او فرضت
الصغرى ذكر او فرضت الزوج انثى زوجة له كانت الكبرى ام الزوجة
ولو فرضت البنت في الثانية ذكر اكانت المرأة منكوبة ابية او المرأة
ذكر امع فرض الزوج انثى زوجة له كانت الصغرى بنت الزوجة
وعمل الجمع ايضا بين بنت الرجل وربيبته وبين المرأة وربيبته زوجها
من امرأة اخرى وبين اخت الرجل من امه واخته من ابية اذ لا تحرم
المنكوبة بينهما بتقدير ذكره احداهما وبين امتين اي في عقد واحد
وكذا في عقود الا ان وجدت الشروط عند كل عقد فله جمع أربعة كالمراة
كما هو مذكور في محله بخلاف ما لو جمع بين حرة وامه اي في عقد واحد
وكانت الحرة صالحة للتمتع اما لو كانت غير صالحة له فيصح فيها كما قرر
شيخنا عطية خلافا لقال وبين أكثر من أربع لداي الحر وكان حكمه
هذا العدد موافقة لاخلط البدن الأربعة المتولدة عنها انواع الشهوة
المستوفات غالبا بين وكانت شريعة موسى عليه السلام تحمل النساء لالا
حصر مراعاة لمصلحة الرجال وشريعة عيسى عليه السلام تمتنع غير
الواحدة مراعاة لمصلحة النساء فراعفت شريعتنا مصلحة النوعين
فجوزت أربع حتى لا تزيد نوبة المرأة على ثلاث ليال وقد تنقذوا
كما في نكاح السفية والمجنون ونكاح الامه وقد يجوز من غير حصر كما في حق
الانبياء والاحوال ثلاثة اها فادهم بزيادة القبيلان بحجة مفتوحة
بعد اللام اسم رجل من بني ثقيف الخ لم على عشر نسوة وهو احد ستم
اسلم من نسل القبيلة كل منهم على عشر نسوة وحضر بالذكر لكونها
وقع معه والبقية مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود
ابن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله قال اسلمها
وفارق سايرهن قبل امسك للوجوب وفارق الاباحه وقبل عكسه

والصحيح

باب في نكاح
الامه
والمرأة
التي
تزوجها
ابوها
او
امها
او
ابنتها
او
بنت
ابوها
او
بنت
امها

والصحيح ان كلا من العتقين للرحوب وقايدة الخلاف انه يام باسك
مادون الأربع على القول بالوجوب فيتعين عليه امسك الأربع لاجل
ان دفاع نكاح الباقي وبعد ذلك له مفارقتهم بالطلاق ولا يصح فراق
الجميع بدون اختيار والظاهر ان الثاني لازم للاول فانه اذا امسك الأربع
انفع الباقي فها او دفعة تعينت الأربع فها ولا يتعين اختيار واحدة
دفعة ولا مفارقتة غيره كذلك وهذا الحديث مبين للمراد من قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء الخ المقتضية حوازي نكاح تسع او ثمانية عشر
لغيره اي عبد كان او مبعوثا او مكاتباً لما روي اليه في الخلافة
على النصف من الحر لان النكاح من باب القضاء فلم يلحق العبد فيه
بالحر كما لم يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على الأربع عتية مصغر
عتية مملوكة فمشتاة فموجدة العبد اي من فيه رقي وان قل او كان مكاتباً
تسعين اي حريتين او امتين او مختلفتين ولو زاد الحر على أربع وغيره
على تسعين في عقد واحد بطل العقد في الجميع اذ لا يمكن الجمع ولا اولوية
لاحداهن على الباقي ففسر ان كان فيه من يحرم جمعه كاختين وهن حرتان
حر وتلات او أربع في غير اختصاص البطلان بهما فان زدن على ست في الحر
وعلى أربع في غير بطل في الجميع لزيادة غير الاختين على أربع في الاول وعلى
اثنين في الثاني او في عقدين فان عرفت السابقة ولم تنس بطل الثاني او نسبت
وجب التوقف حتى يبين وان وقعا معا وعرف سبق ولم تتعين سابقة
ولم يزوج معرفتهما او حمل السابق والمعية بطلا وكذا يقال فيما لو جمع بين
معا وتوا حلالا فان تزنيا قال الصحيح هو السابق او حمل وجب التوقف
الى بانه وكل منهما ان يدعي علمها انها تعلم سبق نكاحه فان اقرق لاحدهما
فهي له وعرفت للاخر من مثلها فان مات الاول او طلق صار من زوجة للثاني
بلا عقد كما سباني ورعت عليه بما اخذه منها ولو تزوجت المرأة عبدها
بأنها فها زواجان اما اي مملوك كان لها مع كونها من زوجة تزوج او تزوج به

معلومه كانت او مجهولة ولو بالبقاء او ببقا الدنيا او احد الزوجين او بما
والخالي عن الولي الخ وعلى كل فهو حرام ولا حد فيه مطلقا للثبوت
المحرم بضم الميم وسكون الخا اي حج او عمره او بهما ولو فاسدا وقولا لا ينكح
المحرم ولا ينكح الكاف مكسور فهما واليا مفتوحة في الاول ومضمومة في
الثاني فلا يصح نكاح المحرم ولو بوكيله بخلاف ما لو عقد الوكيل حال صلا
الموكل اذ الصلاه لا تمنع النكاح لصحته فيما لو عقد فيما ناسيا ونكاح
وليبي كاحوين شقيقين اذ في كل منهما وكان الزوجان كفون او
استقطوا الكفاة لا يقال هذا مكر مع قوله سابقا وبين زوجين لامرأة
لانا نقول لا نكر لان ما تقدم باطل مطلقا ولو كان العاقد واحدا فهو
من ذكر الخاص بعد العام نص عليه لدفع توهم عدم دخوله في العموم
ان وقعا معا بخلاف ما اذا حصل سبق وعرف عين السابق ولم ينس
فهو الصحيح وان نسى وجب التوقف الى البيان فالصور خمس ثلاثة
على سبيل التنازع وقوله لاخر متعلق بنكاح وخرج به ما لو نكحها صاحب
العدة او الاستبراء كان طلقها جميعا او تجلعه عقد عليها في العدة وكانت
اعتقها ثم عقد عليها في مدة الاستبراء وهي موطوءة فيصح فيها لان المان
لواحد لتمام المانع وهو العدة والاستبراء في العدة متعلق بالمرأة
وكذا قوله بالحمل والبا بمعنى في اي وقت الرتبة اي الثلث في اثنا العدة في
وجود الحمل وحركة الواو بمعنى وان احدا من كاف في ذلك
فليس لها ان تنكح لخلو نكحت ثم تبين ان لا حمل لم يصح النكاح على المعتقد
احتياط لا بصناع حتى تزول الرتبة اي بان يمضي زمن يزعم التعديل
انها لا تدله وقوله واما اذا لم ترتب محتر وقوله في العدة وقوله فيصنع نكاحها
اي عالم بان الولد لدون سنة الشهر والابن عدم صحته المملوكة اي ولو
حكامة ولده لثبوت الاعفاف وامة مكانته وقوله للناك متعلق بنكاح
بالمملوكة فان خرجت عن ملكه صح نكاحها وسياتي بيان الخ وسكت
المص

والصوران عكس العبادة اي
يقال نكاحها

نظر

المص هنا عن نكاحنا للجن وعكسه والمعتقد حله ووطي زوجته فممن ولو
على غير صور الادمي حيث تحقق كونهما رحيمة بعلامة وليتقنوا
بالمص على المعتقد حيث تحققها ولو على صورة كلية بقيد لا هو
فيدللكراهة لانه مع النص صريح حرام وعلى كل هو صحيح اه قال ان عرض
لضم العين وتشد يد الرامينا للفعول سواء كان المعرض الولي او الزوجة
فهو الولي من بنابه للمفاعل اذ لم يشترط فدللكراهة والصحة كما اشار
اليه بعد ذلك كراهة متعلقة بالموجب والقابل للاعانة اذ لا يتم الا منهما
ونكاح المفروور للجن والكراهة فيه من جهة الزوج حيث قصر ترك
البحث عن ذلك وكذا من جهة الولي سواء سبق التفرير على العقد او قارنه
لما تقدم من ان فيه اعانة على مكره واما نفس المقرير وهو تفريره بقوله
الحره والمسلمة فهو حرام مطلقا سواء قارن العقد او تقدم عليه لما فيه من
الضرر والحدوث من غشائفس منها والعقد صحيح بكل حال بيان هذا
الثلاثة اي النكاح بعد الخطبة المذكورة ونكاح الحمل ونكاح المفروور
ولا ينحصر في هذه نكاح المخلوقة من مازناه ونكاح المسلم ذميمة او حربية
ونكاح من بهيمة والمرأبة والفاسقة وبيت الفاسق وسياتي ذلك
الشامل للسند وبأي واللواجب ايضا فالمراد به ما قابل للحرام والمكروه والحمل
ان النكاح يقتضي الاحكام فلا يصل فيه الا لاجته فيها اذ اوجدها هيته مع عدم
حاجته اليه لا ينعقد نذره على معتد رخلا فالج وفد يجب ان يفهم
طريقا لدفع الزنا او طلق من لها حق في القسم وليس كذا في له بتوقا له للولي
سواء كان مستغفلا بالعبادة ام لا فان فقد اهنية كان خلاف الاولى
وكسر توقا له بصوم فان لم ينكسر به لا يكسر بها بالكافور ونحوه بل يترج
فان كسر هابه وكان مضغفا للشهوة كره او فاطعا للنسل حرم ويكره لغير
التاويل لعله او غيرها ان فقد اهنية او وجدها وكان به علة كره
وتقتنن ويحرم وهو كثير وذكر المص بعض صور هذه كلها في خواجل
اما المرأة فان احتاجت للنكاح لتوقا له الرطي واحتاجت للنفقة او

فولفظة حربية زائدة

ان وجد اهنية

اي عدم ملكه وقوله عن المهر وايضا التصرف في اموال منشا ولو
 كتابية الاولى اسقاط هذه الفاية ايضا لان غير الكتابية لا خصوصية له
 فيها وايضا فيها تكرار مع الفاية السابقة لان الكتابية شاملة للحرة
 والامنة وقد تقدم ذكر الامنة تحت الفاية الاولى في عموم الكافرة الا ان
 ايضا بنظر ما من جعل الوار والمحال لانها تتركه صحبة اي شانهما ذلك
 الامن كان ممي في الجنة اي والجنة حرام على الكفار وفي الاستدلال
 بهذا حيث لا لا يقتضي المنع لاحتمال ان يسلم فتكون معدية للجنة وقد
 يقال ان احكام الشرع مبنية على الظاهر والكافرة من اهل النار ظاهرا
 واسلامها محرم واحتمال لا يقول عليه ففي تزويجها مخالفة في الظاهر
 لسؤاله المذكور وفرضه اعطاه الله له ظاهرا على الاصح هو
 المعتمد وقد تشرى صلى الله عليه وسلم برحمة وكانت يهودية من
 سبي بني قريظة ثم كافي المواهب واماره صلى الله عليه وسلم
 الموطوات له يحرم من علي غيره وان لم يكن امهات المؤمنين كما يصرح به
 قوله وازواجه امهاتهم ولم يقل اماره ولذلك يجوز كونهن كافرات لان الوطى
 بالملك لا يقتضي كونهن امهات المؤمنين بخلاف الوطى بالنكاح وبذلك
 حجاب عما يقال انه لا يضع ماه في رحم كافرة وحاصل الجواب انه انما اشنع
 في النكاح لما يلزم عليه من كون الزوجة كافرة ام المؤمنين وايضا فانقد
 بالنكاح اصالة التوالد فاحتيط له ويجعل تزويجه اي وكذا بقية الانبياء
 ما عدا عيسى صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وكان الاولى تقدم
 هذا على المنع قال قال الامان يقال اخرة لا اجل ان يتمزحل بمعنى الفحة
 عن الحل بمعنى الاباحه وفيه نظر لان ما تقدم مع كونه صحيحا بما
 ايضا اكثر من اربع وكانت الزيادة على تسع حرمت بقوله تعالى
 تحل لك النساء من بعد من تسع ذلك بقوله تعالى انا احللنا لك ازواجك
 اللاتي اتيت اجورهن الاية لكن لم يقع منه تزويج بعد النبي عن الزيادة
 عليهما قوله وقد مات عن تسع وعقد على خمس عشرة ودخل بثلاث
 واجتمع

في كتاب العلامة النفاية
 في بيان ما اذا كان حلالا
 في تزويج من السبي المملوك

في كتاب العلامة النفاية
 في بيان ما اذا كان حلالا
 في تزويج من السبي المملوك

واجتمع في عصمة احد عشر وطلق ثنتين والتسع اللاتي توفي عنهن
 سودة بنت زمعة وعائشة وحفصة وام سلمة وزينب بنت جحش
 وام حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجهن
 رضي الله عنهن ويظهر ذلك بعضهم بقوله
 توفي رسول الله عن تسع نسوة النبي تفر المكمات وينسب
 لعائشة ميمونة وصفية وحفصة تلوهن هيد وزينب
 جويرية مع رمة ثم سودة ثلاث وسب ذكرهن ممد
 اهو واختلف في رحمة هل كانت زوجة وسرية وهل ماتت قبله وبعد
 والصحيح ما تقدم انها سرية وتزوجها اي صيرورة المرأة زوجة
 له فهو معطوف على حل فان عطف على تزويجها المراد بالتزوج هنا
 حل الوطى اقول كافي قصة زينب اي كابدل عليه ما في قصتها
 وذلك ان صلى الله عليه وسلم ابصرها بعد ما انكحها اياها فوقع
 في نفسه فقال سبحان مقلب القلوب وسمعت زينب بالتسديعة فذكر
 ذلك لزيد فغضب لذلك ووقع في نفسه كراهة صحبتها فاتي النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال اريد ان افارق صاحبتي فقال ما اريد
 منها شي فقال لا والله ما رايت منها الا خيرا ولكنها الشرفها تكبر على
 فقال امسك عليك زوجها واتق الله في امرها فلا تطلقها ضارا
 وتعليل لا تكبرها اهناني وقرر شيخنا الحنفى ان هذا لا يليق به
 صلى الله عليه وسلم فالمناسب عدم ذكره بل المستلزم ان يقال
 لما زوجها له تعالى الخفي في نفسه ذلك مخافة ان يقال انه تزوج زوجة
 من بناته فالذي اخفاه صلى الله عليه وسلم في نفسه وعونته على
 اخفائه هو اعلام الله له بانه سيتزوجها بعد طلاق زيدها وليس الذي
 اخفاه هو ما وقع في قلبه من ميله اليها وبكى ان يكون قول العناني
 فوقفت الخاي بعد اعلام الله له بانه سيتزوجها وهذا لا محذور فيه
 فلا وجه للتشيع عليه امرأة زيدا الذي كان عبدا له صلى الله

وفي غالب النسخ ما انكح الله
 اياها

عليه وسلم اعتقه وتبناه كونه كان جازيا اذ ذاك ولما تزوجها
 صلى الله عليه وسلم غاب عليه المنافقون بذلك فقالوا ان محمد ابنا انا ان
 نتزوج محلا بل ابناينا وهو يفعل فانزل الله تعالى ما كان محمد ابنا احد
 من رجالكم اعلاما بان المنع انما هو في ولد النسب او الرضاع على ما مر
 فلما قضى زيد لم يذكر الله تعالى احدا من الصحابة باسمه الا هو وكفى به
 فخارا له وقوله وطرأ اي حاجته وهو كناية عن الطلاق مثل الحاجة
 لي فلي اي فلما اطلقها وانقضت عدتها زوجها اكرها وقرى زوجها فلي
 انه اخر تزويجها منه او جعلها زوجة بلا واسطة عقد ويؤيده انما كانت
 تقول لسايز نسا به صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تولى تكاخي
 وانتى زوجتي وليا كن وكان زيد الرسول بينهما وفي ذلك دليل على
 الابتلاء وقوة الايمان واسم امها امة بنت عبد المطلب فهي بنت عمته
 صلى الله عليه وسلم واولاد زوجاته صلى الله عليه وسلم خديجة وهما
 من آمن به من النساء جميع اولاده منها ما عدا ابراهيم من مارية القبطية
 تزوجها بعد اى حاله وكان قد اولدها ذكرين ثم عقد عليهما عتيق بن
 خالد المخزومي قاولدها بنتا سمي هذام تزوجها صلى الله عليه وسلم
 ولم ينكح قبلها ولا علمها حتى ماتت سنة عشر من النبوة وامره
 عطف على حل الامر للوجوب وقوله فيه اي في نفسه صلى الله عليه وسلم
 وقوله والمقام بضم الميم مصدر بمعنى الإقامة قل اي وجوبه
 ذلك انه صلى الله عليه وسلم حليا لا يقدر عليه فقال الله
 تعالى له قل نحن ان كنتم تردون الحياة الدنيا وزينتها فنقاتلن ام نقتل
 منكم الطلاق واسر حكن بالطلاق اسرا حكيلا اي من غير ضرر
 وبدعة والوار لا تقتضي ترتيبا والا فهو مقدم على دفع المنفعة وان
 كنتم تردون الله اي المقام عند رسوله والاجر العظيم الجنة وكان
 الخطاب لتسع من النساء اخترن المقام معه قتل فبين قولته تعالى
 لا تحل لك النساء من بعد ثم نسخ كما مر ليكون له المنعة بترك التزوج

عبارة مع قوله طلاق اي حجة
 طلب او لم يبق له فيها حجة
 وطلاقها وانقضت عدتها
 وصل قضاء الطلاق الثانية على
 من لا حاجة له في ذلك

قوله على

على ما اثره اي اختاره والاصح مسلط على ثلاثة اشياء وهو مفيد
 فيها لاختاره اي النبي صلى الله عليه وسلم اي اخترن المقام معه
 وقوله لم يحصل الفراق بالاختيار اي بل بالطلاق لكن يجب عليه طلاقها
 كباقي وعبارته م رفلوا اختارته واحدة لم يحرم طلاقها او كرهته توقفت
 الفرقة على الطلاق وقولها اخترت نفسي لس طلاقا في اوجه الزوجين
 والوجه جواز تزويجها بعد فراقها حيث كان الطلاق رجعيا او
 باينا بدون الثلاث بخلاف ما اذا كان باينا بالثلاث ولا يحل له تزويجها ابدا
 لعدم صحة التحليل بتحريم نكاح موطونة على امنه كباقي واذا اطلق واطلق
 وقع الطلاق رجعيا كغيره اه بزيادة بداعيا يشبه الخفالت بعد او
 في مثل هذا استأمر ابوي اخترت الله ورسوله وقوله امرامفعول به
 لذكر وقوله تتأمر اي تستاذني وتحرم نكاحهن اي على امنه مثله
 سائر الانبياء بالنسبة لامهم واما بالنسبة للاثني عشر منهم مع بعض فالظن
 جواز ما عدا بيننا صلى الله عليه وسلم ان جميع الانبياء من امنه
 وان لم يدخل بين معتد لانهم بالاعتقاد من امهات المؤمنين
 ويقدم ترتيب الفضل من النساء ونظم ذلك في قول
 فضلي النساء بنت عمران ففاطمة خديجة ثم من قد برأ الله
 فوالا اربع افضل النساء مطلقا ونساؤه صلى الله عليه وسلم افضل
 النساء بعد هؤلاء مطلقا ان تؤذوا رسول الله اي تفعلوا ما يكرهه
 وسبب تزويجها قول طلحة ابن فبعض رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح
 عائشة فاخبر الله تعالى ان ذلك محرم وقيل ان الذي قال ذلك عبد الرحمن
 ابن عوف قال اليهودي مكثت ثلاثين سنة متفكرا فيما روي عن عبد الرحمن
 ابن عوف وهو من القشرة المبشرين بالجنة انه قال ان مات رسول
 الله تزوجت بعائشة واستبعدت ذلك منه حتى ظفرت بعد
 ذلك بانه غيره شاركة في الاسم والنسب والحمد لله ام نعم از اختار

قوله والوجه جواز تزويجها بعد فراقها
 اي حيث انتفت كراهتها الى صلى الله عليه وسلم
 من ان الله امر على العفة

عنهم

انظر ما اذا يقولوا في طلحة فانه من المبشرين
 انهم قد برئوا بقرار لا اسكال على ما قاله
 السوطي

المؤمنين وقوله والا فلا معنى للتخيير مردود بان له معنى وهو قطع
سلطنة الزوج عنها بالمفارقة واما امارة الخ مافاله فبمن مغمدة
وقوله لم يجر من على غيره اي سوا في حياته ولو بعد موته وكذا قوله والا
حر من تخريم امسال الخ مافاله فبمن هو المغمدة وانما حر امسال
من ذكرت لما رواه البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لزوجته القابلة
لدا عود بانه منك قد استعدت بمعاذ بفتح الميم الي عظيم وهو اسه
لعالى الخ في بكسر الهمزة وفتح الخا واحط من عكس باهله وهذا كناية
في الطلاق في اي احدي الزوجين اللتين طلعا صلى الله عليه وسلم
روي ان نساء صلى الله عليه وسلم لقيتهما ان تقول له ذلك فقل لها
انه كلام يحجب في نكاحه متعلق بامسال على زوجها ومثل
ذلك ما لو كانت مرغوبة امة قد وجب على سيدها اعتقها فقدم اليه
تمليكها له صلى الله عليه وسلم على اعتاقها على الاقرب لانه اولى بالمؤمنين
من انفسهم وقياسا على الزوجة وقياسا على ايجاب بذل الطعام
له صلى الله عليه وسلم واجاب جواب مخطوبة اي منها ومن
وليها الا بعد رقبها وقوله بجر وخطبته اي بان لم يوجد جواب
او وجد بغير الصريح والا فهو كغيره والحرمة على العالم قاله قال
كافي البيع اي فانه لابد ان يكون القابل فيه غير الموجب لانكاح
الابوي اي لا يصح نكاح الزوج الامع وفي فافاد ان العقد لا يوجد
من واحد يتولى الطرفين الا فيما اذا زوج اي الجدة كان الاب
مينا او سافط الولاية وخرج بالجدة غير حتى وكيله فانه لا يتولى
الطرفين على المعتمد بخلاف وكيله او وكيله وهو حتى الحاكم في
تزوج مخنون بمجنونة والسيد في رقيقة فليس لهما تولي الطرفين
بنت ابنه اي اذا كانت مجبرة بان كانت بكر او مجنونة بخلاف

لانه بنت ابنه اي اذا كانت مجبرة بان كانت بكر او مجنونة بخلاف
النسب العاقله فيوجب الخ اي بان يقول زوج بنت ابني ابن
ابني وقيل له بواو ورواها على المعتمد واطرح في قوله المزوج اي الجدة
لانه

انه ان تزول الطرفة لا يتغير
بالجدة بل مستكبر غير حال
ان يتوقف على الاذن فخر
ه

لانه لو اضمروا توهم عود الضمير الى ابن ابنه رضي المرأة اي اذنها بعد
البلوغ صريحا من الناطقة وبلاشأن او الكتابة من غيرهما ولا يكتفى قولها
ان رضي اي مثالا فقد رضيت والمراد بالمرأة الشيب مطلقا والبكر
العاقل المزوج لها غير الاب ولقد بدليل الاستشأن وما تقرر علم انه لا يزوج
صغيرة عاقله تيبا اذا لاذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال لانه
انما يزوج بالاذن ولا اذن للمصغرة وعلم ايضاً وما ذكره قل حيث قال
قوله رضي المرأة الملقظ من الشيب ويكفي ان يكون من البكر هو وجه مرده
انه يقتضي اشتراط رضي البكر وليس كذلك كما سيأتي فان اراد البكر
المزوج لها غير الاب ولقد فلا يكتفى بسكوته كما مر او الجداي عند فقد
اب وقوله البكر اي ولو بالغة وقوله او المجنونة اي ولو صغيرة وشيوا
يعتبر في تزويجها الحاجة اليه بخلاف المجنون لان النكاح يفيد هاله
والنفقة ويفرق المجنون ويفارق ذلك اقتناع تزويج الشيب الصغيرة
العاقل بان للبلوغ غاية مقربة فيمكن انتظاها لاذن بخلاف الاقافة
ثم بعد الاب والجدة كسلطان لا غير تزويج المجنونة بشرط الكبر والحاجة
للكاح بظهور رغبتهما فيه او بتوقع شفاهاها بالوطى فلا يزوجهما المصلح
لان تزويجهما يقع اجبارا وليس هو لغير الاب والجدة ولا يزوج الصغير
لانها حاجتها وقدم على الاقرب لانه يلى ما لها فلا يشترط رضاها
اي بل يزوجهان بطريق الاجبار لكن بشرط سبعة اربعة لصحة العقد
كون الزوج كفوا وكونه موبسرا بحال الصداق فاضلا عن دينه ولو
كان يسارا بما يجده من وظيفة او خا مكية او ريع وقف تجدد على الناظر
او طين فلاحه او دواب او كتب فتيه او ملبوك فان لم يكن عذرة في
وفقه عنه وكيله كفي بشرط ان يهبه له على المعتمد وعدم عداوة ظاهرة
بينها وبين الولي بان لا تخفى على اهل محلها وعدم عداوة بينهما وبين
الزوج مطلقا وثلاثة لجواز الاقدام على العقد ان يكون بهما المتل حالا
من نقد البلد مع حرمة الاقدام عليه نعم لا يشترط الاجتران فيمن يعتاد

انما سوا كان المزوج لها الاب
او الجدة او غيرها

صحيح شيخنا البلجوري
ما ذكره القليوبي فقد

المكشوف
كقوله لا يمكن حمل ما افاد في على حار فقد
من شرط الاجبار الا بغير
كون المزوج الاب او الجدة او غيرها
ما قاله من روي من الاكثان بكونها
على ما افاد في روي من الاكثان بكونها
عند كافي في تزويج الصغير
وقيل في تزويج الصغير
بغير رقيب او ولي
اذ لا يشترط ذلك
بما يفيد ذلك
اي

الطاف في
الحقونة الكبرياء

انما سوا كان المزوج لها الاب
او الجدة او غيرها

وهذا بالنسبة للزوج ولو تغير لم يردان طهينة من قبله
من غير نقد البلد فان سكوتها ليس كافيا في ذلك اما اذا لم تستاذن
واغار زوج محضتها فلا يكفي سكوتها هكذا قاله المرحوم وقدرت حينا عطية
ونقل عن الشيخ السجستاني ايضا انه لا بد من الاذن الصريح في انتفا شرط
الاجبار البعثة ولا يكفي في ذلك سكوتها سواء كان المزوج المجبر او غيره
فان لم ياذن صريحاً يبطل عقد النكاح عند انتفا شرط من شروط الصحة
فان لم ياذن صريحاً يبطل عقد النكاح عند انتفا شرط من شروط الصحة

هذه المقالة للمعنى لا يقتضيه الاستشاح ان عدم كسر الحرس واما قوله
قال الابي ابن صغير فلا ينظر رضا لعدم صحة تزويجه لكنه غير بالبره
ولا محل فاما الاول في العاقل
لما مر بخلاف العاقل اي الصغير العاقل غير الممسوح اما الصغير
الممسوح فلا تزوج ولو حدة كما في مرر الابلغظ التزوج او الاكلح اي
الابن الذي هو

عالمهم ونزل فلا يزوج ونفع بما اشتق منه لان المصادور كناية وهو ليعقوبها كناية
 به كونه لها ما تقتضيه عبارة اما القابل فيمكن ان يجيب بالمصادور كقبولت لكاحدا او تزوجها او
 من جواز تزويجها بالرحيم بالاشتقاق كزوجتها او نكحتها ولا بد من ذلك عليها من نحو اسم او غيرها
 من من والفتنة لا جازم لها او اسم اشارة بالعجوبة وهي ما عدا العربية من سائر اللغات وفيها
 ان

فان كان الاوليا اي اعيانهم وصفاتهم ومراتبهم واسباب الولاية اربعة
الاووه وان علت فعضوية النسب فالولاء السلطنة ولي النكاح اي
للملك بغير الزوج بان فعل هو الاقرب فهو مقدم من حيث المباشرة وان كانت
ولايتان متساويتا لا بعد فمما تدفع ما اوردته قال هنا لان لكل منهما الحق
فان كان الاوليان اعيانهم وصفاتهم ومراتبهم واسباب الولاية اربعة

[illegible]

يتم في هذا الايراد في الاثر في الجملة

لا خلاف ان كان فيهم احد
 من بني اسرائيل فانه لا يملك
 الا بغير علم الرب والزوجة
 وحدها لا تملك الا بالام

في المصنفين والمنه والابن
 في المصنفين والمنه والابن
 في المصنفين والمنه والابن

ابن ابي حنيفة في النسب لا فاق ولا يزوج بالبنوة خلافا للزنى كالابن الثلاثة قاله روي في قولنا بالبنوة
 كلابه ان البنوة ما تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له او ابنة له
 الا ان جعلت ابنا لغيره لا يزوج بالبنوة لانها لا تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له
 بالبنوة لانها لا تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له
 في النسب اذا نسبها لابنها وان نسبها لابنها ولد لا يزوج الا بالبنوة
 فلا يدفع العاري لا يقتضي بدفعه عنه اي النسب في عازر وجهها من غير
 كفو كان كان ابن ابن عم اي فاذا وجد معها سبب اخر يقتضي الولاية
 لم تنفع او قاضيا او محكما فاذا حكمت ابنها جاز له ان يزوجها وكذا لو كان
 الولي الخاص لانها غير مقتضية اي ليست من اسباب الولاية لا مانعة
 منها فلا يضر اجتماعها مع سبب اخر ويقدم علمه لان اذا اجتمع مقتضون
 مقتضى قدم المقتضى وقوله لا مانعة اي لانها لو كانت مانعة لقدمت
 على ذلك السبب فابطلت لان المانع يغلب على المقتضى ولذا قدمت في باب
 العاقلة على بنوة العم لانهم عدوها وانه مانع فغلبت على المقتضى فاذا
 خفلت المرأة خطأ او بغير علم لم يغفل عنها ابنها وان كان ابن ابن عم لها
 المقتضى اي الذكر ولو شاركته انثى وكذا ما بعد اهل قول ثم عصيته
 هذه الآية في النسب لان المقتضى اخرجهما من الرق الى الحرية
 بطريقين فامسح الاب في اخراجهما الى الوجود اذ خط بحق الولاي بسبب
 في الولاية فيحق الاب في اخراجهما الى الوجود اذ خط بحق الولاي بسبب
 المعق وان اخيه يقدمان هنا على جده وكذا العم يقدم هنا على ابي
 الجد وابن المرأة لا يزوجها بالبنوة وابن المعق يزوج ويقدم على المعق
 ولو تزوج عتيق بجرة الاصل فانت بيت زوجها موالي ابنتها على المقتضى
 خلافا لما قال لا يزوجها الا الحاكم اه افاده م ر ولها اي المرأة وقوله لا يزوج
 بعد فقد ولي العتيقة من النسب اهم ر ولها اي المرأة وقوله لا يزوج
 اي الشان استتبع من السبب اي طلبت ان يتبعها وفي نسخة
 استتبع من العقب اي طلبت ان يعقبها فالعقب واحد

في المصنفين والمنه والابن
 في المصنفين والمنه والابن
 في المصنفين والمنه والابن

في

ابن ابي حنيفة في النسب لا فاق ولا يزوج بالبنوة
 كلابه ان البنوة ما تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له
 الا ان جعلت ابنا لغيره لا يزوج بالبنوة لانها لا تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له

يزوجها ابن المعق اي بنو السباقي عني بالبنوة كامة اما بالولاية العامة
 او ببنوة العم فيزوجها رضاها اي العتيقة ويكفي ان يكون من البكر
 ولا يعتبر اذن المعق قبل وان منعت لكن بين استذائها اذ الولاية
 لها اي ولا اجبار فلا فائدة له واما المرأة كعتيقها فيما ذكر لكن يشترط
 اذن السيد الكاملة نظفا ولو بكر اذ لا تستحي ولا يهاون لم يكن لها
 ولاية ولا اجبار لها ملك فاعتبر فيها فان كانت صغيرة يثيبا المنع على
 الاب تزويج امها الا اذا كانت مجنونة وليس للاب اجبارا من البكر البالغ
 اه افاده م ر وبه يدفع نزود المحتني في اجبار امه البكر البالغ
 من طرد ذلك اي كلام المتن اي من منطوقه وهو كل من يزوج المعق
 يزوج العتيقة ويغير عنه بالتلازم في الثبوت والعكس هو المعلوم وهو
 من لا يزوج المعق لا يزوج العتيقة ويغير عنه بالتلازم في الانقضاء
 فلا يزوجها اي بل يزوجها الحاكم كما هو ظاهر عناني ما لو كانت الخوكن
 هذه وهو ما لو كانت العتيقة ولها مسلمين والمعتقة كافر لان الضر
 اختلاف دين الولي والعتيقة ولها ما والعتيقة كافر من فيه مسامحة
 لان الكافر ليس وليا للمسلم الا ان يقال مراده بالولي مطلقا القريب والمراد
 ولها لولا المانع لا اتحاد ما دينا اي والمعتق في النزوح اتحاد دين الولي
 والعتيقة وان اختلف دين المعتق كما مر بعد موته اي المرأة
 من له الولاية على العتيقة فيقدم له هذا هو محل الفرق بين حالة
 الموت والحياة وقوله ابنتها اي المستمة وان سفل وقوله على ابنتها اي ثمر
 بعد الاب يقدم بترتيب عصبة الولا فان اعقها اثنان رضاها ما فيكون لان
 ويؤكل احدهما الاخر او يباشران معا ويزوجها من احدهما الاخر مع السلطان
 فان ما اذا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتها من كل واحد واحد ما في
 موافقة احد عصبة الاخر ولو مات احد ما ووارثه الاخر استقل تزويجها
 وشقيقه الحنثي المسك يزوجها باذنه وجوبا من يزوجها بغير انوثته
 ليكون وكلا او وليا والبعض يزوجها ما لد بعضهما مع قريبها والافع

ابن ابي حنيفة في النسب لا فاق ولا يزوج بالبنوة
 كلابه ان البنوة ما تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له
 الا ان جعلت ابنا لغيره لا يزوج بالبنوة لانها لا تقيدها من غير ان يكون له ولد او ابنة او ابنة له

في المصنفين والمنه والابن
 في المصنفين والمنه والابن
 في المصنفين والمنه والابن

مقتول بعضها والاف السطان وبزوج الحاكم امة كافر اسلمت باذنه
وكذا الموقوفة لكن باذن الموقوف عليهم ان اخبروا ولا يباذن الناظر
اذا اقتضت المصلحة تزويجها اما العبد فلا يزوج بحال اذ الحاكم و
الموقوف عليهم وناظر المسجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة
في تزويجها فانه من تعلق المهر والنفقة والكسوة باكتسابه او ر
العامه اي على محل عقده بدليل ما بعده ولو اسقط ذلك كان اولى
لان المراد بالوالي من له ولاية عامه كان او خاصا كالقاضي والموتقي
لعقود النكحة او هذا النكاح مخصوصه فيزوج من هي حالة العقد
بمحله ولا ينفه ولو عجز او اذنت له وهي خارجة عن محل ولا ينفه
بزوجها بعد عودها لافبل وصولها له بل لا يجوز له ان يكتب تزويجا
فلا يزوج من ليست في محل ولا ينفه ولو لم يكن هو فيها نفسه ان اذنت
له وهي في غير محل ولا ينفه ثم زوجها وهي في محل ولا ينفه صحته واما
لو كانت المرأة في محل ولا ينفه والنزوح خارجة بان وكل فقعد الحاكم مع
وكيله فانه يصح فالعبرة بالمرأة دون الزوج وبما تقر علم انها لو اذنت
له ثم خرجت لغير محل ولا ينفه ثم عادت ثم زوجها صح وتخلل الخروج منه
او منها غير مبطل للاذن وولاية القاضي تكمل بلادنا حقيقته وقرها واما
بعضها من البسائين والمزارع والبادية وغيرها فافاده مزياده
واذا كان كالبساتين وقوله او فاضنا اي ولو قاضي ضرر او من فقضاء
الارباب كافي في مخرج فان فقد الحاكم جاز للزوجين ان يوليا امرهما
بمجرد لا يتعقد لهما وان لم يكن مجتمعا ولو مع وجود مجتهد بخلاف ما اذا
وجد الحاكم ولو حاكم ضرر فانه لا يجوز لهما ان يوليا المجتهد او لا
فرق في ذلك بين الحضرة والسفر نعم لو كان القاضي ياخذ دراهم
لها وقع لا يتحقق عادة بالنسبة للزوجين كافي كثير من البلاد في زماننا
هناجا انما تولية امرهما حرا عدلا مع وجود القاضي فعلم انه لا يجوز
للرأة ان توكل مطلقا في الولى اي الزوج بالولاية يخرج الزوج بالملك

ولا

فقد ان الدار على الزوجية
ان الولاية عليها مفضلة

نزل ولاد حال السيرة الوضوء على تسليم انه رتبة غير عدل لان الجمع
بالزم عليه من زوج السيرة بخلاف ما لا يتصرف على ارضه

فلا يشترط فيه حرية ولا عدالة بدليل صحة تزويج المكاتب باذن سيده
والمبعض فيما ملكه ببعضه الحر ورشد تقدم انه صلاح الدين ولما
وذكره مع العدالة مع انهما متلازمان غالبا لا يخرج محمل النظر بنحوه
او مرض او غفلة ولا دخل المستور فانه يزوج وان لم يرتق لم يرتبه
العدالة فخرج بالرياسة لم يذولان السيد لا يحرم اذا كان من ماله
او ما الشخص وفي غير محرم وبالعقد الفاسق وعدالة المراد بها عدم
الفسق حالة العقد وان لم توجد ملكة العدالة لانه لو تاب زوج حلالا
وان لم تقبل بشهادته لتوقفها على الاستدراك فالتزويج في الولى عدم
الفسق وفي الشاهد في ما في الشهادات وعبارة من ولو تاب الفاسق عدل
بذنية صحته زوج حلالا كما قاله البيهقي وهو المعتمد ان الشرط عدم
الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة لان من كان
والصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم ولم يصدر منهما فسق وان لم يحصل
بينهما ملكة فكلما الان على ملازمة التقوي واصحاب الحرف يقولون كارجح
في الروضة القطع به انه والمراد بنوبة الولى في الحال ان يعزم غرامهما
على رد المظالم وعلى قضاء الصلوات متلا وان لم يوجد منه مرد ولا قضا عدل
بأنفعل بخلاف الشاهد فلا بد ان يمضي بعد ثبوت سنة كما مر اذا كان فسخه
بمجرد وفعلي كشمادة زور وقذف ايد او اعلم انه لا بد من وجود
عدالة وبقية شروط في نكاح الكافرة ايضا بخلاف الولى فيها فانه يلزمها
ولو كافر احب لم يرتكب فسقا في دينه نعم المريد لا يلى مطلقا
على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرهما لانقطاع المولاة بينه وبين غيره ولا يشترط
عدالة السيد في نكاح الامة نعم ان زوج الخنثى اى جعل وليا صح على
العمد كما لو جعل شاهدا بخلاف ما لو تزوج فبان انثى في المرأة او
رجلا في الزوج فلا يصح وعبارة من رولا يخنثى الا ان بان ذكره كالموتى بخلاف
ما لو عقد على خنثى اوله وان بان عدم الخلل والفرف ان الشهادة والولاية
مقصود ان لغيرها بخلاف المعقود عليه فاحيط له اكثر

عنه غير رتبة

اركان المحمل لما غير متلازمين

ذكرت الرتبة ومعنا صلاح الدين

والا لربنا ارا لا يقطر داما

فقط جمع بينهما لا يشتمل على الثاني

الفاسق واما التلازم فلا هو ونقل

عن الشيخ يجمع على قوله راجح

المستور الوارث ثمة غير

بذنية صحته زوج حلالا كما قاله البيهقي

وهو المعتمد ان الشرط عدم

الفسق لا العدالة وبينهما واسطة

ولذا زوج المستور الظاهر العدالة

لان من كان مصليا لاله الا انه انك

بما ملكه فكلما الان على ملازمة التقوي

واصحاب الحرف يقولون كارجح

في الروضة القطع به انه والمراد بنوبة الولى

في الحال ان يعزم غرامهما

على رد المظالم وعلى قضاء الصلوات

ابن الكافرة

ابن المسلم بكسر اللام المشددة ولا يجوز عليه بسفده بان يلع غير
 رشده فتكون محجور عليه ابتداء من الشرع او يذر بعد رشده ثم حجر
 عليه فان لم يحجر عليه كان سفها مهما فلا فله التزوج حيث سفه عالم
 يفسق به وكذا المحجور عليه بالفلس له التزوج كمال نظره وكذا انحدر
 النظر الى الفكر وان قل وانما فضله مع انه تقدم انه معلوم من الرشده
 اذ ربما ترقب على اختلاف النظري الفكر عدم صلاح المال لان علمه من
 ذلك فيه بعد او غيره كجبل اصلي او حوض عارض وباسقام غلته
 عن اختيار الكفاه مرر ولا يصبي ولا يجنون هما ما حوذان من
 العدالة كما هو حيث قال وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف
 المذكوران في المحرراه وتطم ابن العماد بسوابب الولاية في قوله
 وعشرة سوابب الولاية كبر وفسق والصبا لغاية
 رق جنون مطبق او الخبل واخر من جوابه قد اقتفل
 ذوعته نظيره من سمر وابله لا يهتدي وابكر
 وكلها ترجع لما في المتن في زمن جنونه اي جنون الاقرب بقسم
 لوقل جدا اليوم في سنة انتظرت الافاقه كما في النما كما جئت اذ عرجي اورد
 اي فاذا زوج الابعد في هذه الحالة لم يصح بل تنتظر افاقه الاقرب ليزوج
 فيها دون افاقه اي الخالية من اثار خبل وعباره مروي بشرط بعد
 افاقه صفاوه من اثار خبل تحمل على حدة في الخلق كما اتمه قوله وتخل
 النظراه جداي كيوم في سنة فهي كالعدم اي من حيث عدم انتظام
 قطع الامن حيث عدم صحة انكاحه فيها لوقع فانه صحيح فلو زوج
 الابعد لم يصح فلا فرق في زمن الافاقه بين ان يكون طويلا او قصيرا
 من حيث صحة تزويج الاقرب فيه وعدم تزويج الابعد وانما يقترب
 من حيث ان الابعد يزوج قطعاً في زمن الجنون اذ اقصر زمن الافاقه
 وعلى الاصح ان طال زمنها فذكر مسئلة فصر بوقته الافاقه لفارقتهما
 مسئلة طولها فيما ذكر وان كان حكمها واحدا خلافا لما يوهه ظاهر
 كلا

في رسم

كلامه من اختلاف حكمها والخاص بل ان احوال المجنون ثلاثة
 الاولى ان يقل زمن الجنون جدا كيوم في سنة فتنتظر افاقته ولا تنقل
 للابعد الثانية ان يقل زمن الافاقه كذلك فيزوج الابعد اتفاقا
 الثالثة ان يستويا مثلاً فيزوج الابعد على الاصح ولا فاسق خلافا
 للائمة الثلاثة ويحقق الفسق بازكاب كبيرة او اصرار على صغير
 ولم تغلب طاعته على معاصيه للامام الاعظم اي الفاسق لانه
 لا ينفك بالفسق بخلاف من دونه وصرح بعضهم بان مثل الامام
 القاضي القائل الذي اذا علم مولده بفسقه لا يفرقه بالولاية
 العامة يوخذ منه انه لا يزوج ببناته او بنات ابنه بالايجاب لان
 الولاية العامة لا اجبار لها وتقل عن مرتبة غير الشبهة انه يزوج من الاجبا
 لانه اب او جد جائز له التزوج فيجب ولان ولايته وان كانت عامة الا
 انها غير محصنة وهذا هو المعتمد الذي قرره شيخنا عطية وشيخنا
 البراءي ويوجد ايضا انه لو كان طم ولى غيره خاص كلاب والجد
 والاخ وابن الاخ قدم عليه في بناته لان الولاية الخاصة مقدمة على
 العامة فان عضل هذه اربعة احوال تظم الى فقد الولي السابق
 فتلك خمسة احوال يزوج فيها السلطان ونظمها بعضهم في قوله
 حسن محررة تسن حكمها فيها براد الامر للحاكم
 فقد الولي وعضلة ونكاحه وكذلك غيبته مع الاحرام
 وزيد على ذلك صور نظمها بعضهم مع ما تقدم في قوله
 ويزوج الحاكم في صوراته منظومة تحكي عقود جواهر
 عدم الولي وفقده ونكاحه وكذلك غيبته مسافة قاصر
 وكذلك اغما وجس مانع امة لمحجور تولي القادر
 احرام وتفرغ مع عضلة اسلام ام القرع وهي كافر ليس بغيره بل الدار على كونهما ان سلمت
 وبقي المجنونة البالغة التي ليس لها محير فزادها بعضهم بقوله
 تزويج من جنن ولم يكبحر بعد البلوغ فظم ذال وبادر

السلت

وقوله الناظم وكذا لا اغناي في المتولي وهو من المعتمد ان كان بكه
ثلاثة ايام فقل انتظرن الافاقة منه او يزيد عليها انتقلت الولاية للاب
لا الحاجة بالجنون والسكر بل انعد في معنى الاغافان زادت حاجتها
في زمن الاغاف او السكر لم يزوج السلطان كما في م ر وقرن شيخنا
الحفني فلا يزوج فيها في حال من الاحوال على المعتمد والمراد بعدم
الولي عدم وجوده بالمرء وبفقد انقطاع خبره بحيث لا يعلم موته
ولا حياته ولم تنته الى مدة حكم فيها بموته وقوله وتكاحه اي
تزوج به بموليته فاذا اراد الولي ان يزوج موليته ولم يكن لها ولي في
درجة زوجها الحاكم وزد كما لو كان لها ابن عم فقط و اراد ان يزوجها
فلا يصح ان يزوج نفسه اذا الانسان لا يكون عاقد لنفسه على غيره
للتممة وكذا لو كان لها ابن عم شقيق وابن عم لاب واراد ابن العم الشقيق
ان يزوجها فلا يصح ان يزوج نفسه ولا يصح ان يزوجها له ابن العم للا
الحجة من نفسه بخلاف ما لو اراد ابن العم لاب ان يزوجها فانه
يزوجها له الشقيق وبخلاف ما لو كان لها الناعم متحدا في الزوجية
الدرجة بان كانا ابوين او اب فانه يزوج احدهما الاخر وقوله غيبته
اي مع انقطاع خبره فغاير ما مر وقوله وجبس مانع اي بان يمنع من
حبسه وصوله اليه والاعقد عنده في الحبس وقوله امة محجور
اي حيث لا اب له ولا جد ولا زوجا وقوله اسلام ام الفرج اي انه اذا كان
كافر مستولدا مسلمة زوجها الحاكم باذنه او سافر اي الى حلتين
عبارة كعبارة النماذج ولم تضعفها مرفا مستفيدان الشرط الغيبة
وحلتان فالكثرة الزيادة عليها خلافا لما في قل هنا نعم لو حذف لفظ
لكان اخصر زوج السلطان اي لا ابعد وان طالت غيبته وجعل
محله وحياته لبقا اهلية الغايب والولي ان ياذن لا بعدا ويستاذنه
خروجها من الخلاف وانما يزوج السلطان اذا لم يكن للغايب وكيل خاص
ولم يحكم بموته فان كان له وكيل خاص قدم على السلطان على المعتمد
حكم

من نفسه هو

عدم

حكم بموته زوج الابعداها فاده م ر دون مرحلتين اي ولو في الواقع
حالة العقد فاذا انبني كويندون مسافة القصرح ببينة او بجلفه
لم يصح تزوج السلطان بنفسه لو قدم وقال كنت زوجهما لم يقبل الا
ببينة لان الحاكم هنا ولي والولي الحاضر لو زوج فقدم اخر غايب
وقال كنت زوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيع لان الحاكم وكيل
الغايب والوكيل لو باع فقدم موكله وقال كنت بعت مثلا يقبل قوله
ببينة وقوله لقصر مسافة اي فلا يزوج السلطان بل يحضر بنفسه
او بوكيل نفسه لو قدر الوصول اليه نحو خوف كان كفيته مرحلتين
في زوج السلطان ولو عدم السلطان لزم اهل الشوكة الذين هم اهل
العقد والحل نصب قاضي وتنفيذ احكامه للمضرورة المجبة لذلك
اها فاده م ر عاقلة اي ولو ببينة ومثل العاقلة ما لو ظهر حاجة
مجنونة للنكاح اها فاده م ر من تزويجها اي الكفو بخلاف ما لو دعت
الى غير كفولان له حق في الكفاة ويؤخذ من التعليل انها لو دعت الى مجنون
او عني فامتنع الولي كان عاصلا وهو كذلك اذ لا حق له في التمتع
وكذا لو دعت الى كفوف قال لا ازوجك الا لمن هو اكفاهه وليس هناك
اكفار يذو تزوج منه اها فاده في شئ المنع ولا بد من ثبوت المفضل
لذا لا بد ايضا من خطبة الكفو لها ومن تعيينها له ولو بالنوع بان
خطبها اكفا ودعت الى احدهم اتمتع والمرأة والمخاطب اي او وكيلها
اهم ر وقوله او مقام عطف على ميتع لتفرض الام التوقيت بمعنى
عند اي تقام البينة عليه عند تفرضه عن اتيانه للحاكم بان كان اميل
استنكف ان ياتي مجلس القاضي او بمعنى في اي في حال تفرضه بخلاف
ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض والا ففاضل ولا معنى للبينة
عند حضوره وان تكرر ثلاثا اي ولم تغلب طاعته على معاصيه
والا فالولاية للسلطان وان تكرر الفمرة لبقا يبع على الولاية في زوج
السلطان نيابة عنه والمراد بالثلاث الثلاثة بالنسبة لغرض الحاكم

ولاية المتصف بها . هما اي بالابن او الابوين او العدوين ولو قال بهم
 قال بكل منهم لكان اولى فتأمل اهل قال وفيه نظر لانه لو قال بهم لا وهم انه
 لا بد من اجتماعهم ولو قال بكل منهم لا وهم الاكتفاء باحد البنين مثلا لقول
 الاثنيان بضمير الثنية الصادق على كل من الثلاثة في الجملة اي في بعض
 الصور بان يشهد الابن او الابوين او العدوان بنكاح غيره هذا
 فيثبت وكذا لو ادعت عليه نكاحا وانكر فاقامت عليه بنية من غيرها
 اما لو اقامت عليه ابنيهما معا او ابوينهما او عدوينهما فلا يثبت كاقاله
 زي دون الترتيب يعلم منه ان الباطنة هي ما ثبتت بالترتبة عند
 الحاكم او بالاشهاد وقوله انه الحق معتمد وقوله ان الظاهر لا
 ولانه يجري بين اوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة
 لا اخرجوا الى معرفتها بقول التركي ليحضر من هو متصف بها فيقول
 الامر عليهم ويشواهم ثم المنهج لم يصح مرجوح والمعتقد الصحة فيكفي
 بالعدالة الظاهرة سواء كان العاقد الحاكم او غيره لان ساطر بقية القلة
 يستوي فيه الحاكم وغيره ولو اقتصم زوجان اقراره بنكاح بينهما
 بمستويين في نفقة حكم بينهما ما لم يعلم فسق الشاهد لان الحكم هنا
 في تابع بخلافه ثم لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود ثم ان
 بان خلاف ما ظن بان فساد النكاح والافلا والعدالة بشرط جواز
 الاقدام للصحة فلو عده مستورين فبانا عدلين صح او فاسقين
 فلا ان العبرة في العقود بما في نفس الامر اهافاده م ر لا مستوري
 الاسلام لكان وجدا ليقط ولم يعرف حاله اسلاما ولا كافرا فلا ينفذ
 النكاح بشهادته والحرية الواو بمعنى كالا سلام الحرية والبلوغ
 ونحوه مما مر فبان بان مسلما او حرا او بالغامثا لان انعقاده كما هو
 بان لخصي ذكر اهافاده م ر وهو من لا يعرف للضمير المستوي
 الاسلام واخره مراعاة للفظ من الواقعة خبرا ولو قال وهما بالثنية
 لكان اظهر ولا غالب فيد لسميته مستورا فان غلب فهو الظاهر المذكور
 بعد

عنه من غير الرجوع

صحيح وغيره

في هذا العام نظر في الامور

والحرية

بعده ولا ينفذ النكاح به ايضا كما سيذكر ولو بان فسق احدهما فسق
 ليس يقتيد بل مثله ما لو بان كافر او احم او اعمى او رقيقا او نحو ذلك مما يمنع
 الولاية عند العقد طرف للمفسق وخرج بذلك بغيره قبله ثم تبينه
 قبل زمن الاستبراء كتنبيه عقده او اتفاق الزوجين لا يحل ذلك بالنسبة
 لحقهما دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا واقاما او الزوج بينه بفساد
 النكاح بذلك او غيره لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق
 الله تعالى فلا يرتفع بذلك اما لو اراد التخلص من نصف امر او ارادت
 بعد الدخول من المثل وكان اكثر من السمي فتقبل وبسقوط التحليل تبعا
 وكذا لو كان يعرف ان الاب فاسق مثلا فله حذيره فيما بينه وبين الله
 تعالى ولا يحكم بذلك حاكم هذا اذا كان الزوج عدلا ولا يجوز له ذلك
 وخرج باقاما او الزوج ما لو قامت حصة ووجدت شر وطرقا ما فتنم
 اهافاده م ر وافتي ع ش فيما لو اخذت حصر المسجد وحل علم خارجة
 ثم وقع العقد عليهما بان الظاهر صحة لان الغالب علمهم اعتقادهم باقية ذلك
 لكونه مما يتسامح به ويتقدر العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا يجب
 فسقا وضعفه شيخنا البراري وقال ان ذلك منق فيقتضي بطلان
 العقد والمدرع مع ع ش لان الصغيرة اذا لم يتكرر لا تقتضي الفسق
 كما سياتي وافتي ع ش ايضا فيما لو كان الولي لابسا فطيفة او جالسا على
 حريانه مما يخفى حرمة على كثير من الناس فلا يحكم بفساد العقد بمجرد
 ذلك وكذا بالنسبة للشهود على ان الغالب انه يحضر مجلس العقد جماعة
 كثير من سالمون هم او بعضهم من ذلك ولو اثنان فينفذ بشهادتهما ما لم
 مر عن النكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروطها ولا الكفاة
 ولا غير ذلك هل هي صحيحة واذا وقع طلاق يحتاج لمحلل فقال سبل
 والذي عن ذلك فاجاب بانها لا بد منها من محلل ولا يصح العقد بدونه
 وكذا قال زي وسبل الشيخ على الجمهوري المالك عن المسئلة الملققة
 هل يجوز العمل بها او لا واقلتم بالجواز فما صورها فاجاب بان صورها

قوله بعده الثاني عنه اي عند العقد

تأمل رجه استراط هذا الشرط

ان يزوج الصغير المطلقة ثلاثا الذي حاكم شافعي وحكم بصحة النكاح لا يجوز
من عدة او غيرها حكما رافعا للخلاف بان يتقدم مدعي صحته كان ينصب
الحاكم من يدعي على ولي الصبي انه مفتر في شأنه حيث لم تزوجه مع ان في
زواجه مصلحة له وجيب عليه بالافرار في تزوجه ويدخل فها ثم بعد حوله
بها يطلق عليه وليه لمصلحة وحكم المالك والحنبلي بصحة طلاقه وعدم
وجوب العدة بوطيه حكما كذلك ويشترط عند الحنبلي ان لا يبلغ الصبي
عشرين سنين والا وجبت العدة بوطيه ثم تزوجه الزوج لولي حاكم
شافعي وحكم بصحة النكاح وجعلها بوطي الصبي وليس هذا من التلخيص
الممتنع لوجود الحكم وحكم المالك بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح
وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز عنده على المعتمد من ان الحكم محلل للحرام
الذي ظاهره موافق لما طعننا كما افق به الناصر وكلام القرافي وان عرفت
عن المدونة يفيد وما يخالف ذلك لا يقول عليه كلامه ببعض تصرف
تفسير ونقل البرماوي على القرني واقره وكذلك في غير حاشيته
والمعتمد امتناع ذلك في زماننا هذا وعدم جواز العمل به لانه يشترط في
مذهبا لصحة تزوج الصبي ان يكون الزوج له اب او جدا وان يكون له
وان يكون في تزوجه مصلحة للصبي وان يكون الزوج للمرأة ولها
العدل بحضرة عدلين فمنى اختل شرط من ذلك لم يحصل التحليل بشارة
النكاح قال ع ش على م ر ع ف ذكره تلك الشروط ومنه يعلم ان ما يقع
في زماننا من نكاحي ذلك والاكتفاء به غير صحيح لان الغالب او المحقق ان
الذين يزوجون اولادهم لا رادة ذلك انما هم السفلة المواقفون على ترك
الصلوات وتركاب المحرمات وان تزوجهم اولادهم لذلك الغرض اعني التحلل
لا لمصلحة فيه للطفل بل لفساد اي مفسدة واقول ذلك نطقا للناس
وكثيرا ما يقع فيه ان الزوج المرأة من غير اولياها بان توكل رجلا احبها
في عقد نكاحها او قد نقل عن الشيخ الطوسي والشهاب البشبيشي
انهم لم يرتضيا المسئلة الملققة كيف لا والحكام الآن حكام ضرورية والد
شيخنا

شيخنا الحنفى رسالة في بطلانها وبعضهم ينقل جعل دراهم الصغير ويقول
ان في ذلك مصلحة كد مع ان هذه المصلحة لو سلمت بان كان الصبي هو
الذي ياخذ الدراهم لا تقاوم ما يترتب على تزوجه من المفسدات التي من اجلها
نظمت للنساء في صفته كامر وزوم المهر في حاله ان كان له مال قال شيخنا الحنفى
ولا يجوز الا فتا هذه المسئلة ولا يغير ما نقله البرماوي عن ع ش في غير
الحاشية فانه غير معمول عليه وكذا لا يجوز الافتنا بطلان العقد الاول اهل
استقاط التحليل واعتبار المعنى بانه يجوز ذلك باطنا لا يفيد لان جواز
ذلك باطنا محله في الزوج العدل وان هو ان نعم يقطع التحليل بتعاين
مرافقهما فلا يجوز الحنفى تعانين المسئلة والمجذر ايضا ما يقع لبعض
الروسا الجمال من التحيلة لدفع العار وهي انكاحها بملوكه الصغير ثم بعد
وطيه لها بملكها لها لينفسخ النكاح اي الصوري او لو قيل بصحة وطن
هذا البعض الجاهل لما هو معلوم من ان السدد ليس له اجبار عده على
النكاح فلا يزوجه لا بعد بلوغه ورضاه به فان كان كذلك حصل التحليل
ويجوز ايضا بالجنون بالنون والخصى والذمي في ذمة وامتناع اذا
وجد به انتشار لذكره وان قل او عين الذكر بجوا صبي وليس لنا وطى
لتوقف تأثيره على انتشار الا هذا ولو كان مجايل ولو لم يترك او كان احد
الزوجين نايما او محرما او صايبا
اي بيان حقيقتها وما يترتب عليها وقد مر تعدادها وانما اعادها لزيادة
تفصيل فيها اكثر مما سر وذكر منها تسعة والباطل ما اختل ركنوا الفلاد
ما اختل شرط وطه الى الفساد بعد انعقاده وحكمها عندنا واحد
غالبا وهي نكاح الشغار بمحمد بن اولاهما مكسورة او مر هو ولي
من قولهم ان اي لانهما تقيد بالخص في اصطلاح الفقهاء وان لم تقيد عند
اهل المعاني بخلاف الكافي بنى اي اوختي او نحو ذلك ويضع كل
منها الا لو قال وكل منهما صدق الاخرى هل عزم او لا ظاهر الحكم المذكور
بقوله والمعنى الحرية لوجود التشريك المذكور وظاهر التقييد بالبيع

وان اقيمت سبب بفساد
الشهود فلا يجوز الاقام

ونظرة تارة يرجع للتفريق
بعضهم



ملفوظ از بهار قلم بکنت مطامع
و علیها الهی قلم بکنت مطامع
و علیها الهی قلم بکنت مطامع
و علیها الهی قلم بکنت مطامع

بما أتى في الصور الثلاث المذكورة ومحل وجوب المهر لها إذا لم تكن الممتنع بالطلاء

لا يظهر في صورة تحت المعية لانها موطوءة بشبهة والافلام لها الزانية ولا مهر لغيره فيكون شرطه
 لزوم من مثلها الاوجه ان يقال لزوم اقل الامر من من مهر مثلها والسمي
 لاحتمال صحة العقد وعدمه ومثله الاخر لو طي فان عرف عين
 السابق اي مبينة او تصادق معتبره مر او اسقطت الكفاة
 بالبنا للمفول اي اسقطها الولي والزوجة لانها حق لهما والكفاة امر
 بوجوب عدمه عارا والعبارة بحال العقد نعم لو ترك الحرفة الدينية قبله
 لم يوثق الا ان مضت سنة حيث تلبس بغيرها وزال عنه لهما ولم يثبت
 اليها اصلا بعد تلك السنة والافلام من مضى زمن تنقطع فيه شبهة
 عنه بحيث يصير لا يغيرها والفاسق اذا تاب لا يكتفى بالعقوبة لعدم
 عوده كفوا فالزاني المحض وان تاب وحسنت نوبته لا يعود كفوا
 وجب التوقف الخاي لتحقيق صحة العقد فلا يرتفع الا بيقين فيمنع
 عنها ولا تنكح غيرها وان طال عليها الامر كزوجة المفقود نعم في الزكشي
 كالبلقيني انها عند الناس من البنين اي عرفان طلب الفسخ من الحاكم
 وتخييمها اليه للضرورة وكالفسخ بالعبث او اولى اها فاده مر
 فلا يجوز لواحد منهما وطها واخذ منه ولكل منهما في غير صورة المعية
 المحققة والسبق المحقق ان يدعي عليها انها تعلم سبق نكاحه اي على
 التقيين والالم تسمع دعواه فان انكرت حلفت لكل منهما بما بينا الهالا
 تعلم سبق نكاحه واقرت لاحدهما ثبت نكاحه والاخر تخلفها راجان
 فتر فيغيرها مهر المثل وان لم تحصل له الزوجية نعم ان مان من اقرت له
 اولا او طلق بانها صارت زوجة للاخر بلا عقد ورد لها ما اخذ منها
 لاحتمال ان نكاحا كان صحيحا في نفس الامر واما حكم عليه بالطلاق
 بالبطلان ظاهرا ولاها انما غرمته للميلولة وتقتد للادلة عدة الوفاة
 ان لم يطاها والا اعتدت ما كثر الامر في منها ومن ثلاثة اقرادة الوفاة
 عالم تكن حادلا اما صورة المعية المحققة والسبق المحقق فلا يمكن
 فيها الدعوى عليها بما ذكر لان نكاح كل منهما باطل في الاولى وصحيح
 في

في الثانية للسابق وتنقض عدتها اي ممن دخل بها او مان والا فلا
 عدة من غير بخلافها منه لان المالة وتنقطع العدة بالعقد وكذا
 الاستبراء وصورة نكاح المستبراة منه ان يبيع موطوءة فيزوجه ماله
 المستبري ومحل بطلان نكاح المستبراة اذا الباع وطها قبل البيع ولم
 يستبرأها قبله فلو لم يطاها او وطها واستبرأها قبل البيع او وطيت
 وطى زنا او كان الباع صبيا او امرأة فالنكاح صحيح هذا كله في حق غير
 الباع اما هو فنكاحه لها صحيح مطلقا كما مر ولو اعتق امته في مدة
 الاستبراء لم يجز له ان تزوجه الا اذا لم تكن وطيت اصلا او وطيت من
 زنا فليخرج ان تزوجه قبل مضى مدة الاستبراء وكذا لو استبرأها من
 انشئت منه اليه ولو اعتق موطوءة جاز له ان تزوجه في الحال
 ولو من وطى شبهة اي سوا كانت عن وفاة مطلقا او عن طلاق بعد الخول
 لا قبله اذ لا عدة عليها او عن وطى بشبهة سوا في العدة والاستبراء كان
 ظنها امته او شكك بصيغة التثنية والضمير للمعدة والمستبراة
 وذكر باعتبار الشخص او الزوج والزوجة وذكر تغليب الاول ونص
 ان يكون بصيغة المصدر بدليل عدم التامث اي ولو في حالة الشك
 او وقت الشك او بالشك او بمعنى مشكوكا وكلا الصنطين مناسب
 هنا وقول قال في الاول بعد ان ارجع الضمير للمعدة والمستبراة انه الاولى
 والوضح كما يصرح به ما بعده اهم يظهر في وجهه فان اراد بما بعده قوله
 اي انقضاء العدة والاستبراء فليس يصحح لانه لا يبين واحدا منهما
 حد سواد دخل في حالة الشك او بعده وكذا تحدهي وانما نص على الاول
 لانه محل التوهم لان العقد فاسدها فاده قل ونكاح المرتبة بالمحل
 الخفي من افراد مسئلة الشك فيما قبلها وقوله بالمحل الباع في
 اي في وجوده وعبارته في المنهج وهو لو اقرت ان اي شكت وهي في
 عدة في وجود محل لتقل وحركة تحدها لم تنكح اخر حتى تزول الرينة او
 وهي ارضع من عبارته هنا فيحرم نكاحها اي ولا يصح والحرمة معلومة

وطها صحيح

ان في عدة استبراء
 المستبري لحدود ملكه



من العطف وصرح بها بوطية للغاية وقوله حتى تزول الربية اي باما
 قوية على عدم الحمل ويرجع فيها المتوكل اذ العدة لزمتها بيقين فلا يخرج
 منها الا بيقين وان انقضت الاثر المثل الاثر الاثني عشر كما في المنهاج
 ويشترط والربية باقية اي الربية التي وجدت في العدة موجودة في
 العقد بخلاف ما لو نكحت بعد العدة وليس هناك ربية ثم طرأت فالتكاح
 صحيح وكذا لو انقضت ولا ربية ثم طرأت ثم نكحت فانه صحيح ايضا فمضى
 وقعت الربية بعد العدة لا يضر ولو وقعت قبل النكاح او بعده لكن
 ليس الصبر على النكاح لزول الربية ولو راجعها وقت وقعت الرجعة
 فان بان حمل صحت والا فلا او محرمة بضم الميم اي بنسب وقوله او محرما
 بنسبها اي بنسب او رضاع او مصاهرة وقوله ثم نكحت خلافا لاي ان لا
 عدة ولا استبراء ولا احرام ولا محرمية فالتكاح باطل اي لان العقود
 ملحقة بالعبادات فالعبرة فيها بما في الظاهر ونفس الامر معا وقوله
 الاصل مبتدأ من زيادته اي على الباب انه اي النكاح في هذه الصور
 وقوله تبع منه الخبر قول والمنقول ما قدمته من بطلان النكاح
 وهو المعتمد ويقارن ما لو باع مال مورثة المذكور بالا حينا ط لا يظن
 وبان الشك في مال شاك في الولاية وهنا في العقود عليه الذي
 هو الزوجية وهو اشتد في الاحتياط فان قلت يشك على هذا
 المنقول ما لو زوجت زوجة المنقودة قبل ثبوت موته او طلاقه
 فبان ميتا قبل تزوجها بمقدار العدة حيث صح الزوج لخلوه عن الموانع
 في الواقع فاشبه ما لو باع مال مورثة المذكور قلت لا اشكال للفرقة
 بان المرتبة وجبت عليها العدة ظاهرا بيقينا فاذا ما على الزوج
 قبل تزوج انقضت بامتناع بطلان تزوجها ولا كذلك زوجة
 المنقودة فانها لم تخاطب بعدة ظاهرا حتى تستصحب بنائها فانها
 ما في نفس الامر اي زحمتها لما تقدم ان العبرة في العقود بما في الظاهر
 ونفس الامر مع الايقال المتصاحب بقا الزوجية اقوي من التصحاح
 بقا

بقا العدة اذ المعنة قد ترجع جانبها برؤا والزوجية بيقينا بخلاف زوجة
 المنقودة فكان العقب بطلان نكاحها كالمرتبة لا نأفقول ان زوال
 الزوجية بيقينا لا يدخل في الترجيح اذ لا يدل على انقضاء العدة ولا على
 بقاها المقضي ذلك للبطلان اذ البطلان فيها لم يشأ من وجود الزوجية
 كما في زوجة المنقودة بل من وجود العدة وان زالت الزوجية بيقينا
 غير كتابية خالصه بان لم تكن كتابية اصلا كوثنية ومجوسية
 وعابد شمسا وقمر وكذا المرتدة اذ لا يقر المرتد ولا يباح ولا توكل ذبيحة
 او كانت كتابية غير خالصة كمتولدة بين كتابي ومجوسية وعكسها
 والقاعدة ان كل صنف حرم الاستمتاع به بعقد النكاح حرم الاستمتاع
 به بملك اليمين وليس للسيد اجبار امته المجوسية او الوثنية على الاطلاق
 لان الرق افاوها الامان ربح يمنع عليه وطى امته غير الكتابية كالمجوسية
 والوثنية وظاهر كلامه ان المجوس لا كتاب لهم وهو كذلك الا ان كان
 الاصح انه كان لهم كتاب نزل على نبي لم يسمى زكادشت بفتح الزاى اوله
 فرأى فخاله فخاله مضمومة فشنى بفتح السين ساكنة فشناء فوقه
 كذا ضبطه ابن اقرس في حاشية الشفا فلما بدوا فيه رفع وسب
 رفعه ان ملكهم اراد ان يتزوج بابنته فسنال احبارهم عن ذلك وبذل
 لهم مالا فقبلوه منه وافتوه بالخل فاحبوا ولا كتاب لايديهم فحرمت
 المجوسية لعدم ثبوت كتابهم وللاحتياط ونكاح الكافر مسلمة باطل
 اجماعا نفع من لو نكحها ما في صح ظاهرا فان زال الكفر وصد وبطله
 وجب التجديد ويحرم الوطى قبله كان كانت وثنية اي عابدة وثن
 وهو الصنم وقيل الوثن غير المصور والصنم هو المصور قاله روفيه
 او مجوسية اي عابدة النار او احدا بوجهها كذلك اي وثني او مجوسي
 والآخر كتابي ومحل ذلك في بالغة عاقلة او صغرة او مجنونة وعقد
 عليها في هذه الحالة فان بلغت عاقلة واختارت دين الكتابي ثم عقد
 عليها حل على المعتمد اخذ من العلة المذكورة اعني قولهم وثنية

اي لم تختار دين الكتابي
 اذ لا يبعد

لخ ومثلها المتولدة بين ادي وحيوان اخر ولو على صورة الادمي والذكر
 في ذلك كالانثى ولا تنكح المشركان هي عامة مخصوصة بانية والمحصنة
 من الذين اوقوا الكتاب من قبلهم على ما ياتي في الاخرة اي وهي من احد
 ابويها كذلك وخرج بالمسلم الكافر اي فيصح نكاحه للكافرة لكن مع الحرمة
 وهذا احد الوجهين المذكورين بعد وهو المعتمد والضابطان من كل
 مسلم على الكافر كما هو واضح ومن لا يحل للمسلم لا يحل للكافر لكن يبر على
 نكاحها حيث ترافقوا البنا بعد العقد ينبغي التحريم هو المعتمد لكن
 مع الصحة ولا يلزم من التحريم البطلان وكان القياس عدم الصحة كالمسلم
 الا ان نكاحهم محكوم بصحة حصة وان لم يسلموا الا صحيح لان الصحة حكم
 شرعي وحل هذا وما قبله ان ترافقوا البنا قبل العقد والا فلا نفرض
 لهم كما هو نفرضهم لو اسلموا بعد النكاح ولا يستكمل ذلك على قولهم نفرضهم
 ما نفرضهم عليه لو اسلموا او بطل ما انفردا به عام مخصوص بغير هذا
 ان قلنا انهم مخاطبون بالفروع ظاهر انهم لا يمتنعون من ذلك والله ذو
 وقع حكم عليه بالصحة وهو كذلك بناء على الاصح من صحة انكحهم ومن ثم
 قالوا لو كان تحتة مجوسية او وثنية وتخلفت عن الاسلام قبل الدخول
 فتجرت الفرقة او بعده فلا الا ان اصررت على ذلك الى انقضاء العدة
 اسرايلية نسبة الى اسرايل وهو يعقوب ابن ابراهيم خليل الرحمن
 اسرا عبد وابل الله فغناه عبد الله وقبل صفوة الله وكذا كل اسم على هذه
 الصيغة نحو جبريل وميكائيل واسرا قبل صلى الله وسلم عليهم اجمعين
 وقوله النووي لا يعرف في اسم الله ايل والحق ان عراده انهم لا يعرفون
 منها في العربية وهو اسم اعجمي لا ينصرف للعلمية والعجمية وان كان مركبا
 فحسب ان العجمية اقوى من التركيب وليس مركبا اضافا الى الاعراب
 احد حريته بوجوه الاعراب حلت اي مع الكراهة لانه يخاف من الله
 اليها الفتنة في الدين والحريية اسد كراهة لانها ليست تحت فترنا والمخ
 من ارفان الولد حسب لم يعلم انه ولد لم يحل الكراهة ان لم يخش العنت
 فيما

الاول

هذه القاعدة فلا تكال
 من لا يراى وان لم يراى
 البنا احلا فلا نفرض الخ

١٢١

فيما يظهر ولم يرج اسلامها فان رجع اسلامها سن له ذلك كما وقع لعثمان
 رضي الله عنه انه نكح نصرانية كلبية فالتت وحسن اسلامها وحل ذلك
 ايضا في الذمية ان يجد مسلمة صلحته لتتبع والا فلا كراهة بل هي اولى
 من مسلمة زانية اه افاده في شئ المنهج وممر لنا اي دونه صلى الله عليه
 وسلم كما مر فان الاصح حرمة ما عليه صلى الله عليه وسلم نكاحا لا شرعا
 بدليل انه صلى الله عليه وسلم كان يطا صغينة ورجانة قبل اسلامها
 قال الزركشي وكلام اهل السير يخالف ذلك اهمر والمحصنان اي
 الحرار وهذه الامة مخصوصة بالآية السابقة كما مر ان جعل الكتابيان من
 المشركين لقوله اتخذوا احبارهم ورجالهم اربابا من دون الله والاكات
 غير مخصوصة وتكون الامة الاولى دليل التحريم والثانية دليل الحل قال مر
 وقد يستعمل المشرع مع الكتابي كالفقير والمكسب اه ولعل المراد انه
 حيث اطلق المشرع يشمل الكتابي ما شمول الكتابي عند اطلاقه لغير
 الكتابي فلا يخفى بعد التوراة هي موسى صلى الله عليه وسلم انزلت
 عليه بعد صحف عشرة قبلها على ما ياتي وهي اجل الكتب المنزلة قبل القرآن
 واصلاها وورثها ابدلت الواو واو وزنها فتعقله بفتح الفين وكسرهما
 وقيل نوعلة وقوله والجيل العيسى صلى الله عليه وسلم وهو بكسر
 الهمزة وقد تفتح من الجبل وهو استخراج خلاصة الشيء لاستخلاصه
 خلاصة نور التوراة ومنه قيل للولد جيل ابيه لاستخلاصه منه
 دون ساير الكتب وجملتها بالقران مائة واربعة منها خمسون صحيفة
 على شيت وثلاثون صحيفة على ادريس وعشرون صحيفة على ابراهيم
 وقيل عليه عشرة وعلى موسى قبل التوراة عشرة والنوراة والجيل
 والزبور والفرقان اقول كصحف شيت بالمشقة وقيل بالمشاة الفوقية
 والاكثر صرفه وقد لا يعرف ومعناه هبة وقيل عطية وهو ابن ادم عليه
 وكان من اجلمهم وافضلهم واسمهم بابيه واجهم اليه وكان وصيه
 وولي عهده وهو الذي ولد البشير كالم واليه انتهت الانساب وهو الذي

اي كان الوطرس اسلامها
 هذا الاسب

فيما يظهر ولم يرج اسلامها فان رجع اسلامها سن له ذلك كما وقع لعثمان رضي الله عنه انه نكح نصرانية كلبية فالتت وحسن اسلامها وحل ذلك ايضا في الذمية ان يجد مسلمة صلحته لتتبع والا فلا كراهة بل هي اولى من مسلمة زانية اه افاده في شئ المنهج وممر لنا اي دونه صلى الله عليه وسلم كما مر فان الاصح حرمة ما عليه صلى الله عليه وسلم نكاحا لا شرعا بدليل انه صلى الله عليه وسلم كان يطا صغينة ورجانة قبل اسلامها قال الزركشي وكلام اهل السير يخالف ذلك اهمر والمحصنان اي الحرار وهذه الامة مخصوصة بالآية السابقة كما مر ان جعل الكتابيان من المشركين لقوله اتخذوا احبارهم ورجالهم اربابا من دون الله والاكات غير مخصوصة وتكون الامة الاولى دليل التحريم والثانية دليل الحل قال مر وقد يستعمل المشرع مع الكتابي كالفقير والمكسب اه ولعل المراد انه حيث اطلق المشرع يشمل الكتابي ما شمول الكتابي عند اطلاقه لغير الكتابي فلا يخفى بعد التوراة هي موسى صلى الله عليه وسلم انزلت عليه بعد صحف عشرة قبلها على ما ياتي وهي اجل الكتب المنزلة قبل القرآن واصلاها وورثها ابدلت الواو واو وزنها فتعقله بفتح الفين وكسرهما وقيل نوعلة وقوله والجيل العيسى صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الهمزة وقد تفتح من الجبل وهو استخراج خلاصة الشيء لاستخلاصه خلاصة نور التوراة ومنه قيل للولد جيل ابيه لاستخلاصه منه دون ساير الكتب وجملتها بالقران مائة واربعة منها خمسون صحيفة على شيت وثلاثون صحيفة على ادريس وعشرون صحيفة على ابراهيم وقيل عليه عشرة وعلى موسى قبل التوراة عشرة والنوراة والجيل والزبور والفرقان اقول كصحف شيت بالمشقة وقيل بالمشاة الفوقية والاكثر صرفه وقد لا يعرف ومعناه هبة وقيل عطية وهو ابن ادم عليه وكان من اجلمهم وافضلهم واسمهم بابيه واجهم اليه وكان وصيه وولي عهده وهو الذي ولد البشير كالم واليه انتهت الانساب وهو الذي

بنى الكعبة بالطين والحجارة وعاش تسعين سنة واثني عشر سنة والمتسكة
 بذلك لا تخل من كتمانها وان اقر بالجزئية سواء ثبتت مسكها بذلك بقولها
 ام بالنوع ازام بينهما عدة من اسما بخلاف العلم بدخول اول اصولها
 في الدين قبل نسخها فانه لا يعتبر بقولها كما ياتي وعبارته في هذا المنهج لا يمكن
 بزبور داود ونحوه كصحف شيت الخواصر عليه بان الزبور لم يخرج عن
 التوراة لان داود من جملة من بين موسي وعليه في تامل مناجاة من كان
 متمسكا بالزبور واجيب بان محل حرمه المتسك به حيث اخذ بما
 فيه وترك العمل بما في التوراة المخالف له معتقدا ان ما فيه حق من غير
 التفات لما في التوراة فهذا لا يفر بالجزئية ولا محل مناجاة ولا ذبيحة لانه
 في الحقيقة كان موسي لا يهاى الصحف وقوله بنظم اي لفظ وقوله
 ويتلى عطف تفسير اي يتعبد بتلاوته وقرى القفال بين الكتابية وغير
 بان فيها نقصا واحدا وهو كبرها وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد
 الدين واعترض بان الدين نفسه غير فاسد بل هو صحيح واجيب
 بان المراد بالدين المتسك وذلك انهم كانوا ما مورين بالتمسك بالتوراة
 فلم يتمسكوا بها بل تمسكوا بما اترل على داود وتركوا العمل بما في التوراة
 مما خالفه واما بالنسبة لصحف شيت مثلا فوجه فساد التمسك بها انها
 حكم ومواعظ ولا يتمسك الا بالاحكام وانما اوحى اليهم معانيها اي
 فغير واعينها بالفاظ من تلقاها في كالا احاديث النبوة عندنا فانه نزل
 على النبي صلى الله عليه وسلم معانيها بخلاف القرآن والاحاديث القدسية
 فانه نزل عليه لفظها ومعناها الا انه بقيد بتلاوة الاول دون الثاني
 وناقش قال على الجلال في تسمية اترال المعنى اترال اياه يلزم عليه ان
 جميع ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم معدود من كتابه لانه لا
 ينطق الا عن وحي واستوجبه ان تلك الكتب اترلها عليهم جبريل بالفاظ
 من عند الله اما بالعربية كما هو الاصح من قولين وهم يقرقون بالانها مكررا
 في طباعهم واما بالفاظ من لغتهم لكن لم يتعبدوا بتلاوتها ثم غير واعينها

بما